

فتاویٰ عالمگیری

جلد - رابع

فهرس جلد رابع فتاوى عالمكيري

كتاب الدعوى

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها

وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة

المدعي من المدعى عليه ... ١

الباب الثاني فيما تصح به الدعوى

وما لا يسمع ٢

الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ٢

الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى

العين المنقول ٦

الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ١١

الباب الثالث في اليمين ١٧

الفصل الاول في الاستحلاف

والنكول ١٧

الفصل الثاني في كيفية اليمين

والاستحلاف ٢٢

الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين

ومن لا يتوجه ومن يحل له الإقدام على

اليمين ومن لا يحل ٣٢

الباب الرابع في التحالف ٣٣

الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن

لا يصلح وفيمن تشتط حضرته ومن

لا تشتط لسماع الدعوى وفيما يحدث

بعد الدعوى قبل القضاء ... ٣٨

الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي

وما لا يدفع به ٦٠

الباب السابع فيما يكون جوابا من

المدعى عليه وما لا يكون ... ٨٣

الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى

وما لا يقع ٨٤

الباب التاسع في دعوى الرجلين ... ٩٨

الفصل الاول في دعوى الملك

المطلق في الاميان ٩٨

الفصل الثاني في دعوى الملك في.

الاعيان بسبب الارث والشراء والهبة

او ما اشبه ذلك ١٠٠

ومما يتصل بذلك مسائل ١٠٩

الفصل الثالث في دعوى القوم

والرهن ودعواهم مختلفة ١٢٣

الفصل الرابع في تنازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ... ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ... ١٤٤

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والوكالة

والحوالة ١٥٠

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ... ١٥٣

الفصل الاول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوة ... ١٥٣

الفصل الثاني في دعوى البائع

والمشتري ١٥٦

الفصل الثالث في دعوى الرجل ولد

جارية ابنه ١٦٢

الفصل الرابع في دعوى ولد الجارية

المشتركة ١٦٣

الفصل الخامس في دعوى الخارج

وذى البدود دعوى الخارجين ... ١٦٨

الفصل السادس في دعوى الزوجين

والواحد في ايديهما او في يد احدهما ١٧١ ...

الفصل السابع في دعوى نسب ولد

امته الغير بحكم النكاح ١٧٢

الفصل الثامن في دعوى الولد من

الزنا وما في حكمه ١٧٣

الفصل التاسع في دعوى المولى ولد

امته ١٧٥

الفصل العاشر في دعوى الرجل الولد

لنفسه بعد اقراره لئلا ١٧٧

الفصل الحادي عشر في تحميل

النسب على الغير وما ياسب ذلك ١٧٨

الفصل الثاني عشر في نسب ولد

المطلقة والمعتقة عن الوفاة ١٨١

الفصل الثالث عشر في نفى احد

الابوين الولد وادعاء الاخراية ... ١٨٢

الفصل الرابع عشر في دعوى العبد

التاجر والمكاتب ١٨٥

الفصل الخامس عشر في

المتفرقات ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ... ١٩٢

الباب السادس عشر في دعوى الغرور ... ٢٠١

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٦

الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة .

وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون

مشاركاً بينه وبين غيره والاقرار على

نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه

وغيره ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقراراً بالبراءة

وما لا يكون وفي البراءة صريحاً ٢٧٨

ومما يتصل بذلك ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالبلغة ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالزكاح

والطلاق والرق ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية

الولد والعنق والكتابة والتدبير ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء

وفي الاقرار بالعيب في المبيع ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب

والشريك ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في

يديه مال الميت اذا اقر الوارث

او موصي له ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل

والجناية ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٣٠٨

٢١٣

كتاب الاقرار

الباب الاول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط

جوازه وحكمه ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً

وما لا يكون ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن

لا يصح ومن يصح منه الاقرار ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار بالمجهول وعلى

المجهول وبالمجهول وبالمبهم ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت

المورث ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر

والمقر له ٢٤٥

الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشئ من

مكان ٢٦١

الباب العاشر في الخيارات والاستثناء والرجوع ٢٦٢

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل

الي يده من رجل لاخر واقرار ماله

على آخر وغيره ٢٦٨

الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال

ينافي صحته وثبوت حكمه ٢٧٠

كتاب الصلح

٣١٢.

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه
وشرائطه وانواعه ٣١٢
الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به
من شرط قبض بدل الصلح في المجلس
وغیره ٣١٦

الباب الثالث في الصلح عن المهر
والنكاح والخلع والطلاق والنفقة
والسكنى ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة
والاجارة والمضاربة والرهن ٣٢٥
الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة
والاكره والتهديد ٣٢٩

الباب السادس في صلح العمال ٣٣٤
الباب السابع في الصلح في البيع والبسمل ٣٣٥
الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح
عن العيب ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق
والحرية ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العقار
وما يتعلق به ٣٤٧

الباب الحادي عشر في الصلح
في اليمين ٣٥٣

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء
والجراحات ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢
الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي
في الميراث الوصية ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد
الاجر ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة
والحربي ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي
او المدعى عليه او المصالح عليه بان
كان عبدا بعد الصلح يريدون
ابطاله ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة
بالاقرار ٣٨٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح
من التصرف في بدل الصلح ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة

٣٩٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها
وحكمها ٣٩٠

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير
تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٥

الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه
مضاربة وبعضه لا ٣٩٦

ومما يتصل بهذا الباب ٣٩٨

الباب الرابع فيما يملك المضارب من
التصرفات وما لا يملك ٣٩٩

الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى
رجلين ٤٠٢

الباب السادس فيما يشترط على المضارب
من الشروط ٤٠٦

الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩

الباب الثامن في المراهجة والتولية
في المضاربة ٤١١

الفصل الاول في بيع المضارب مراهجة
او تولية على الرقم او غيره ٤١١

الفصل الثاني في المراهجة من
المضارب ورب المال ٤١٣

الفصل الثالث في المراهجة بين
المضاربين ٤١٥

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦

الباب العاشر في خيار العيب وخيار
الرؤية ٤٢١

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة
على الترادف وخطا احدهما بالآخر
وخط مال المضاربة بغيره ٤٢٣

الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٤٢٦

الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
المضاربة ٤٢٩

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
قبل الشراء او بعده ٤٣٦

الباب الخامس عشر في جحود المضارب
مال المضاربة ٤٣٩

الباب السادس عشر عشر في قسمة
الربح ٤٤٠

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
المضارب ورب المال وبين
المضاربين ٤٤١

الفصل الاول فيما اذا اختلفا في
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٤٤١

الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم
والخصوص في المضاربة ٤٤٣

الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
المال وفي اختلافهما في جهة قبض
المال ٤٤٣

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير
تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٥

الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه
مضاربة وبعضه لا ٣٩٦

ومما يتصل بهذا الباب ٣٩٨

الباب الرابع فيما يملك المضارب من
التصرفات وما لا يملك ٣٩٩

الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى
رجلين ٤٠٢

الباب السادس فيما يشترط على المضارب
من الشروط ٤٠٦

الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩

الباب الثامن في المراهجة والتولية
في المضاربة ٤١١

الفصل الاول في بيع المضارب مراهجة
او تولية على الرقم او غيره ٤١١

الفصل الثاني في المراهجة من
المضارب ورب المال ٤١٣

الفصل الثالث في المراهجة بين
المضاربين ٤١٥

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦

الباب العاشر في خيار العيب وخيار
الرؤية ٤٢١

الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٤٦٧
 الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها
 في الوديعة ولا يجب ٤٧٠
 الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة
 و. ايضمن به المودع، وما لا يضمن ٤٧٢
 الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٤٨٣
 الباب السادس في طلب الوديعة والامر
 بالدفع الى الغير ٤٨٧
 الباب السابع في رد الوديعة ٤٩٠
 الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة
 او المستودع غير واحد ٤٩١
 الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة
 والشهادة فيها ٤٩٣
 الباب العاشر في المتفرقات ٤٩٨

كتاب العارية ٥٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها
 وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣
 الباب الثاني في اللفاظ التي تنعقد بها
 العارية وما لا تنعقد بها العارية ٥٠٥
 الباب الثالث في التصرفات التي
 يملكها المستعير في المستعار والتي
 لا يملكها ٥٠٥
 الباب الرابع في خلاف المستعير ... ٥٠٧

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول
 رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما
 الربح او بعده ٥٤٦
 الفصل الخامس في اختلاف المضاربين
 واحد هما مع رب المال ٥٤٦
 الفصل السادس في اختلافهما في
 نسب المشتري ٥٤٨
 الفصل السابع في المتفرقات من هذا
 الباب ٥٥٠
 الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه
 عن التقاضي ٥٥٢
 الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره
 في المرض ٥٥٣
 الباب العشرون في جناية عبد المضاربة
 والجناية عليه ٥٥٥
 الباب الحادي والعشرون في الشفعة
 في المضاربة ٥٥٧
 الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين
 اهل الاسلام واهل الكفر ... ٥٥٨
 الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٥٥٩

كتاب الوديعة ٥٦٥

الباب الاول في تفسير الابداع والوديعة
 وركنها وشرائطها وحكمها ... ٥٦٥

- ٥٥٢ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
 ٥٥٦ الباب التاسع في اختلاف الواهب
 والموهوب له والشهادة في ذلك
 ٥٥٩ الباب العاشر في هبة المريض
 ٥٦٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات
 ٥٦٨ الباب الثاني عشر في الصدقة

٥٧٢ كتاب الاجارة

- الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها
 والفاظها وشرائطها وبيان انواعها
 وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢
 الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجرة
 وما يتعلق به من الملك وغيره ٥٧٨
 الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها
 عقد الاجارة ٥٨٢
 الباب الرابع في تصرف الاجير
 في الاجرة ٥٨٥
 الباب الخامس في الخيارات في الاجارة
 والشرط فيها ٥٨٨
 الباب السادس في الاجارة على احد
 الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٢
 ومما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة
 بين الوقت والعمل ٥٩٥
 الباب السابع في اجارة المستأجر ٥٩٧

- الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه
 المستعير وما لا يضمن ٥٩٨
 الباب السادس في رد العارية ٥١٣
 الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع
 من استردادها ٥١٤
 الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا
 الباب والشهادة فيه ٥١٦
 الباب التاسع في المتفرقات ٥١٧

٥٢٠ كتاب الهبة

- الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها
 وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة
 من العاظم وما يكون مقامها وما
 لا يكون ٥٢٠
 الباب الثاني فيما يجوز من الهبة
 وما لا يجوز ٥٢٤
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ٥٣١
 الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه
 الدين ٥٣٥
 الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما
 يمنع من الرجوع وما لا يمنع ٥٣٧
 الباب السادس في الهبة للصغير ٥٤٥
 الباب السابع في حكم العرض في
 الهبة ٥٤٩

فصل في المتفرقات ٦٤٠

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر

وفما يجب على الآجر ٦٤٣

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ٦٤٤

الباب الثامن عشر في الاجارة التي

تجري بين الشريكين واستيجار

الاجيرين ٦٤٥

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدر

وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما

يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة

بالفسخ وما لا يكون فسخا ٦٤٧

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة

والحلي والنسائط وما اشبهها ٦٤٩

الباب الحادي والعشرون في الاجارة

لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه

الى المستأجر ٦٦٥

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات

التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع

وفي تصرفات الآجر ٦٦٦

الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام

والرحى ٦٧٠

الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر

وبالمعقود عليه ٦٧٣

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ

وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها

مع وجود ما ينافيها ٦٥٠

الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما

مع الفراغ منه وما لا يكون ٦٥٥

الباب العاشر في اجارة الظئر ٦٥٧

الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٢

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٧

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق

برد المستأجر على المالك ٦١٧

الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد

صحتها والزيادة فيها ٦١٩

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من

الاجارات وما لا يجوز ٦١٩

الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ٦١٩

الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه

لمكان الشرط ٦٢٤

الفصل الثالث في قبض الطحان وما هو

في معناه ٦٢٧

الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان

المستأجر مشغولا بغيره ٦٣٠

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع

في الاجارة والاستيجار على الطاعات

والمعاصي والافعال المباحة ٦٣٢

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم

الاجير الخاص والمشترك ٧١٠

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل

بين الاجير المشترك والخاص وبيان

احكامها ٧١٠

الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩

الباب التاسع والعشرون في التوكيل

في الاجارة ٧٣٠

الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة

بيخارا ٧٣١

الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع

والاستيجار على العمل ٧٣٦

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف

الواقع بين الآجر والمستأجر وبين

الشاهدين ٦٧٤

الفصل الاول في الاختلاف الواقع

بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل

او بين الشاهدين ٦٧٤

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر

والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢

الباب السادس والعشرون في استيجار

الدواب للركوب ٦٩٢

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان

بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف

وغير ذاك ٦٩٦

رب يسر ولا تعسر

کتاب الدعوی

وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة المدعي من المدعى عليه إمامة سيرها شرعا وهوركنها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين لي هكذا في محيط السر خسي * اما شروط صحتها فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب في يده بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المدعى به شيئا معلوما وان يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية * ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جرمه هكذا في الكافي * ومنها ان يكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضي المدعى عليه بلسان غيره عند ابي حنيفة ربح وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع * وان كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فسمع ولو كان لسانه

غير لسان القاضي يأخذ مترجما كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا كذا في البحر الرائق * ومنها ان يكون المدعى بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع * اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بعم اولان اقرت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعى الك بينة فان قال لا يقول لك بينة ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكر اخفى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي * اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهو احضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطلب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي ان المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ر ح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق من اصحابنا ر ح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى بالرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية * الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به دينا ذكرانه يطالبه به كذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيخان * فان كان مكىلا فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكر نوعها انها ستية او برية خريفة او ربيعية وصفتها (كندم سفيدة) او (كندم سرخه) وانها جيدة او وسطية او ردية وقدرها بالكيل فيقول كذا قفيز او يذكر بقفيز كذا لان القفيز ان تفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة اقتره حنطة دينا عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين * ويذكر في السلم

شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الانبلام محمود الا وزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * هو يذكرك في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه لبصير ذلك دينا عليه بالإجماع وكذلك يذكرك في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للمكردرى * رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزنيا فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قل ذمب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا دينا راو يذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدائنير لا بد ان يقول (ده دهي اوده نهی) كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كان وجه كذا في الذخيرة * ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا الا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان احد النقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى الاروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحداه اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية * وان ذكر كذا دينا را نيسابوريا منتقدوا لم يذكروا الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

ولو ذكر الجيد وام بذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط * وعند ذكر النيسابوري او البخاري
 لا حاجة الي ذكر الاحمر لان النيسابوري والبخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه
 عامة المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر انه من ضرب
 امي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والاوّل احوط كذا في الذخيرة * وان
 لم يكن الذهب مضروبا لا يذكر في الدعوى كذا دينار وانما يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من
 الغش يذكر ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الـدة نهى او الـدة هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية *
 وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطة
 او ردية وينكر قدرها انه كذا درهما وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعى به درهم مضروبة
 والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يـد ذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها
 عددا يذكر عددها كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكر انها خالصة ونوعها
 كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفها انها جيدة او ردية وقيل اذا ذكر انها طمغاجية
 مثلا لا حاجة الي ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية
 او كليجة كذا في الوجيز للكردي * ويذكر قدرها كذا درهما كذا في المحيط * لو ادعى الحنطة
 او الشعير بالامناء فالمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك
 لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى
 بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكايـلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على
 اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان
 لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والمعج يعتبر العرف كذا في الفصول العمدية *
 اذا ادعى الدقيق بالتفـيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر (خشك
 آرد وشسته) ويذكر مع ذلك (يخته او ناپخته) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية *
 واذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منتطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي
 ان يدعي قيمته غير ان عند البيـخينة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند ابي يوسف رح
 يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة

كذا في الذخيرة * وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخالف من التركة في يد هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكر اعيان الورثة تسمع فيما عليه التوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو ادعى المديون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صحت الدعوى ويخالف لو ادعى عليه قرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع بدعواه كما في العين كذا في الخلاصة * وفي دعوى المال بسبب الغفلة لا بد من بيان السبب وكذا اذا قبول المكفول له في مجلسها اموال قال قبلها في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال فاذ تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدلية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدلية راتجة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يذل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ودولم يحدده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد المسأجر ولو ادعى على آخر انه اسأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزانة المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدم مات قبل استيفاء شيء من الثمن فدفع اليي نقد قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المباشرة في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن
فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي
وتصح الدعوى كذا في المحيط * الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنتول ان كان العين
الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة
بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيخان * ان كان
المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف
كذا في الكافي * قال شمس الاثمة الجلوائي رح ومن المنتولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي
كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالتقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له
ذاك والا فان كان مأذونا بالاستخلاف بيعت خليفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط * وفي دعوى
احضار المدعى لا بد ان يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا برهن عليه
لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الا احضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي *
ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجاس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء
المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسمع
ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزانة المفتين * ان وقع الدعوى في عين غائب
لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري افه قائم او هالك
ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب
انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به هالكالا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته
وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشروط الخصاص بيان القيمة وبعض القضايا
لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة * من كتاب
ادب القاضي قال الفقيه ابو الميث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي *
ولا يشترط ذكر اللون والشدة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شيته
واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم
الشهود كذلك ايضا فنظروا فاذا بعض شباهته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق
الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا

التضاء خلا في شهادتهم كذا في الفصول العبادية * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال رح ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعي بعد ما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التنصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وكذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على آخر الف دينار بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الايمان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العبادية * رجل بعث عمامة الى رفاء بيد تلميذه ليصالحه فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى عينا قائما يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينافي او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا منطائفيه ايض ويذكر الجودة والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال الغنبل لا يصغي الحرف دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان نمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر او انه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي * وان ادعى نوعين من الغنبل بان ادعى الف من من الغنبل العلاني والورخمني الحلوا لوسط لا بد وان يقول من العلاني كذا ومن الورخمني كذا كذا في المحيط * ولو ادعى وقررتان او سفر رجل يذ كر الوزن ويذكرانه حلوا وحامض صغير او كبير وفي دعوى المحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل نمنا للمبيع يصح اذا بين اوصافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافا وفي الاستقرار

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ايض الوجه او مزعر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسا حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الجمد حال انتطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا نقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى ديبا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فعمامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وقع الدعوى في خباء في ذمته مهرا فارسيته (خرگاه) فافتوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمته كذا في المحيط * وذكر الوتاراد عني زنديجيا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الرنديجي فذرع فاذا هو ازيد وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديدا وذكر انه عشرة امناء فاذا هو عشرة وثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القطن لا بد وان بين القطن اليزقاني او البيهقي او الجا جرمي كذا في خزائن المفتين * ولا يشترط انه يحصل من كذا امنا منه كذا امنا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى التمثيص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمته لا بد وان يذكر ويبين (مردانه يازنانه خرد يابزرک) كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهرا لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية * وفي المؤلوي ذكر دورة وضوءة ووزنه كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى عدد من الابر والمسللة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرصهما كذا في الوجيز للكردري * ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى ويذكر (حنا برگ) او (سوده) او (كوفته) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه (كوفته) او (نا كوفته) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضرة لاقيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومؤنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردري * وفي غصب غير المثلي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى التخارج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو اتلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المثلث على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردري * لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل الي خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البايع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لابد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذ مات المضارب مجهلا لابد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العمادية * لو ادعى على آخر انه قبض منه كذا فغير حنطة مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا ابرند بجبا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان فائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يثقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقبل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزائنة المفتين * رجل باع عينا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر قبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض يثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للمكردي * وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المنتقى رجل ادعى على آخر انه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الامرشيء كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد امر الامام اكره كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما الوقايل (فلان غمز كرد مرأتا زبان كرد ند مرأطا لما ن)
بمجرد هذا الايصاح الدعوى وكذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة *
دعى على انسان انه اخسرنى كذا (بسبب أنك سعايت كرد مرأا بصحاب سلطان بنا حق)
وشهد الشهود (كه اين فلان سعايت كرد با صاحب سلطان بنا حق مراين مدعي را و صاحب سلطان
بستند بنا حق از اين مدعي بسبب سعايت اين مدعي عليه اين مقدار مال موصوف) فهذه
الدعوى والشهادة صحيحة وأن لم يذكر وقابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب
فامروه بالدفع اليّ فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجهة للضمان لانها
بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجيئ الى امرأتى فاخذته السلطان واخذ منه المال بهذا السبب
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد الحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجهة
للضمان والموجب للضمان ان يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان
السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائنه المفتين * ولو ادعى انه ارتشى منه لا تصح
ايضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة * الفصل الثالث فيما
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجدد كذا
في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجدد عند ابي حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج *
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجدا جماعا كذا في الوجيز للكردي *
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول دار
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول
العمادية * وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعى عليه
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر انه يطالب به

لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة بزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا في الهداية * قال جماعة من اهل الشروطينبغي ان يذكر في الحد ولزريق دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلا اللغطين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقت على الخطأ فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا وذكر ان احد حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه انه غلط ولا ادعى على آخر كرم او بين حدوده (وازار حد چهارم بعضى پيوسته رز عمر و بن احمد بن يوسف است ايشان پيوسته رز عمر و بن احمد بن عمر ونوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان باين گواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعى عليه است) لا يصح (چون بعضى حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف به كذا في خزانه المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الزقية او الزقاق واليد المدخل او الباب وذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب اليه شيء يقول زقية بالمحلة او بالقرب او الناحية ليقع بذاك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية * وهكذا في الوجيز للكردي * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي اليه مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فتال المدعى الحد الرابع لزريق ارض فلان ولم يذكر الجار الا خرا المسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصل بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسناة تصلح فاصلا والشجرة اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح ان يصلح كالخندق كذا في خزائن المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح ان لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى * والمقبرة لوربوة تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى عشر ديرات لارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزريق ارض (مبان ديهي) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي مالها يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق اراضى المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلامححتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلامححتاج كذا في الفصول العمادية *

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال ففتي بهذا تسهلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد واحاطا به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في البصول العمادية * رجس ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود ولا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذامنها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يذرفيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رح انه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی ان المدعي اذا بين المصرو المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ان تسمع قاض هذه الدعوى يجوز قيل ذكر المصرو القرية والمحلة ليس بلامم وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيعة

لا بد ان يكتب باي قرية هي وباي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهاالة فيه باقية قلت واختلفت اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى الاعم اجماع علي شرطية البيان كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائنة المفتين * وينبغي ان يبين موضع مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخره كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات * ادعى علي آخر انه شق في ارضه نهرا وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب اليسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا الوادعي انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الي دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو علي ما ذكرنا فان بين المدعي ذلك ان اقر المدعى عليه امر بدفع البناء والشجر وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى علي آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقني وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * وفي دعوى غصب نصف الدار شاعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شاعا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شاعا كذا في الفصول العمادية * ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته لا بد ان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء او بالرضاء كذا في الوجيز للكردي * باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر

كتاب الدعوى (١٦) (الباب الثاني) الفصل الثالث

ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * والاصح ان العتار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين * وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دارا من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه وانكر باقى الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض اقاربه حاضرين به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالا فصح بالانقضاء انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظرا لمفتي في المدعى وافتمى بما هو الا حوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسد دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وبصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من صبيك في صغرك تضم اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلي منك لا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانة لا وارث له غيرنا وترك دوابا وثيابا فتسما الميراث وقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اختي اقربت بجميعها لى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله قال دعواه صحيحة والاصح انه لا تصح دعواه في الثلث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات * سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وترك ميراثا لى ولفلان وسمى عدد الورثة

عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي ولجماعة سوائي وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة * اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجدي انه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث * لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقربه له اذ ادعى عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها له او قال ابتدأ ان هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا من الذخيرة * ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعى لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فعادة العلماء على انه يسمع ويأمره بالتسليم اليه كذا في الفصول العمادية * اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البينة على انثارة كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على انثارة الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية * وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقرانه لاحق له على المدعى عليه و اقام بينة ان المدعى اقران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع كذا في الفصول العمادية * الباب الثالث في اليمين وفيه

ثلاثة فصول * الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم يكن له بينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ر ح

لذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه وبصالحه وان كان في شبهة بنظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعدان يحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعدان يحلف هكذا في محيط السرخسي * الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدتها كذا في الفصول العمادية * فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان اقرا وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بطلبه كذا في كتر الدقائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي * لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية * وهكذا في البحر الرائق * قال ابو يوسف رح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يستحلفه الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرقة وطلبت التثريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم تعرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيتك الرابع المرأة اذا سألت من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسألة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز المكرري * واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من اجداده اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن كذا في الخلاصة * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة واثبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للمبيع بالبينة المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعي الا بق مع البينة بالله انه

باق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق * واذا قال المدعى لى عليه
شهود حضور في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة ربح ولكن يقال لخصمه اعطك في لا بنفسك
ثلاثة ايام لئلا تغيب فيبطل حق المدعى ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل
فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا او قال شهودي غيب او مرضى حلف المدعى عليه
وقال مشائخنا اذا قال المدعى شهودي غيب او مرضى انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي
امينا من امثاله الى محلة الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم
غيب او مرضى يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة
حاضرة في المصر كذا في المحيط * واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعى على
المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا بد
اليمين على المدعى كذا في الهداية * وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين
ثلاث مرات فان حلفت ولا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه
بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر
فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية *
ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت
اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على فور النكول
من بعض المشائخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو
ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال
احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي
يقضى عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله
ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى نكل ثلثة ويستقبل عليه
اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان النكول
قد يكون حقيقا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به
من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأل القاضي عن دعوة فسكت ولم يجبه
وكلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى ان يأخذ منه كفيلة حتى يسأل عن قصته

وجاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القاضي فدعى وهو ساكت فالقاضي بعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل بإشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالايجابه كان يمينا وان اشار بالالباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة * ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذاك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الايلاء انه كان ذاء اليها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبدة او ادعى المجهول عليه ذلك او اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة او ولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والده او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدمات الولد وانها ام ولد له عند ابي حنيفة رح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا نكل يقضي بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزائن المفتين * واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه ويأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه آخذا بقوله كذا في الكافي * قال في البنايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجحد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ابوب عن ابي يوسف رح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج * ثم على قول ابي حنيفة رح اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فسرة ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

ذكر فخر الاسلام عليّ بن زيد يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فانت طالق كذا في المحيط *
وان كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان اتزوج اختها او اربعا سواها فان القاضي لا يمكّنه
من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها
او اربعا سواها هكذا في البدائع * وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره
كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح
اقراره بسواهم ويصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى
هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد
هكذا في غايد البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا
بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت
نصف المهر ولم تدع الطلاق وادعت النفقة حلفه القاضي بخلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا
قال المدعي انا اخو المدعى عليه لايه وان اباهما مات وترك مالا في يده هذا المدعى عليه وادعى
حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي
وهو من انا اخو المدعى عليه ما فرض لي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعي اخاه
او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي
من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي *
اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف
فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في
معنى الجحد فاذا ادعت على زوجها انه قذفها وارادت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج *
ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده
بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله
ما زنت بعد ما حلفت يعتق عبدك هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان رجلا ادعى على رجل انه
قال له يا منافق يا زنديق يا كافر او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي
اوجبت التعزير واراد تحليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لا شيء عليه وان نكل يقضي عليه بالتعزير

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فجمدة استخلف
بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل عن اليمين
فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة رح
وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية * الفصل الثاني في كيفية اليمين
والاستخلاف من توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي *
ان اراد المدعي تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف
بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ويغلظ بذكرا وصافه
نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما يعلن هذا عليك ولا تباك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء
منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحلف فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر
عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي
ينظر الى المدعي عليه ان عرفه بالخير والصلاح او رأى عليه سبماء الخبر ولم يتهمه اكتفى بذكر
اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعي به ان كان مالا
عظيما غلظ عليه وان كان حقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة
وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة
على موسى وان اراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا
في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه
التوراة لانه ثبت تحريف بعضهما فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا
بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا
ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكنز الدقائق * وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا
فلهذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط * وغيرهم من
اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي *
ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليظ اليمين

على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي * استحلاف الآخر س ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الآخر برأسه اي نعم ولا يستحلفه بالله ما لهذا عليك الف ويشير الآخر برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الآخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعي عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له وبأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة * اذا ادعى دينا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكا او حقاني عين حاضر مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطا كذا في المحيط * وان ادعى عليه دينا بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى غصبا او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا راجح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوديعه يحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الوديعه يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعه التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك بحق منه لان المدعي لو كان استهلك الوديعه او دل سارقا عليها لا يكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيخان * ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد راجح اذا كان شيئا يرتفع برفعها واذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحينئذ يحلف على السبب اجما عاود ذلك بان تدعي مبنوته ثقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شاهدا كذا في الكافي * وعن ابي يوسف ومحمد راجح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

بان رده او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحاصل وبه اخذ بعض المشائخ وقال
شعس الائمة الحلواني ينظر الى جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض
والغصب فتال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف
على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا
هو احسن الاقوال عندني وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان سببا
لا يرتفع برفع التحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف
الامة والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليها بالردة والمحاق وعليه ينتقض العهد والمحاق ولا ينكر
على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعى عليه
بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما باعت كذا
في النصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك
في هذه الدار قائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة
اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي
للخصاف * وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله
ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في النصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في
محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والتمن جميعا كما في دعوى الشراء كذا في النصول العمادية *
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية * اذا ادعت النكاح والصداق
بي ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعي ولا لها
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل
يستحلف

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت على زوجها بتطبيق رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقنها البائن او الثالث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقناها ثلثا مطلقا كذا في الوجيز للكردري * وكذلك اذالم تدع المرأة فلان لكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف ويحلف على السبب ويحلف فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوءها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردري * وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالا اختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه يدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بيننا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المولى يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقربك منذ كذا على ما ادعت وان فكل عن اليمين ابانها منه بتطبيق نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان اقر الزوج بالابلاء فلدعي انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفی في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمدرح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفيء اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفيء اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفيء اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلفت من زوجها بمهرها وجد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند ابي يوسف رح على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطبيقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك على هذا العتق اذا ادعى العبد او الامة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المتنبيين * غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهمها ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعي اجرة الدار وجحد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه آجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بمال اربع حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكرا ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في النصول

العمادية * لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري واني شفعها بداري واراد استحلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سبها و حدودها كذا وكذا ولا شيئا منها و اقر المدعى عليه بالشراء و الجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لا بل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين و اذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعته هذه الدار حين بلغك شراؤها و اشهدت على ذلك بحضرة احد المتبايعين او الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا دعى المشتري انه بلغه الشراء و هو بين ملامن الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهده لم تبطل شفعته بترك الاشهاد للحال فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء و خرجت الى الشهود حين قدرت و طلبتها بحضرة احد المتبايعين او الدار و اشهدت على ذلك و اذا دعى الشفيع انه بلغه الخبر ليلا و انه طلب الشفعة و اشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي و قد طلبت الشفعة و اشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط * و المخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة و الاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين و ان قالت بلغت امس و طلبت الفرقة فلا يقبل قولها و يحتاج الى اقامة البينة و الجواب في الشفعة هكذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالتول قوله و لو قال علمت امس و طلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية * و ان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الغضة و احضر الا بريق او ادعى انه صب الماء في طعامه و افسده ان اقر المدعى عليه بذلك يخير صاحب الا بريق و الطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له و ان شاء دفع له الا بريق و الطعام و ضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس و ضمنه مثل ذلك الطعام و ليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق و على مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان و انما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * و لو ان رجلا دعى على رجل انه خرق ثوبه و احضر الثوب الى القاضي معه و اراد استحلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق اوجب النقصان من غير خيار فحوان يكون الخرق يسيرا و من الخرق ما يثبت الخيار ان شاء اخذ

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فلن كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدير من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فجاء المدعي فقال ان هذا خرق ثوبالي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى يحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدير من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان * هكذا ذكر الخصاف قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او قناعتين عبده فدمت من غير ذلك او عين دابة له او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجري على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة مبيتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان يبين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صحح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعه لا عيدة وان صاحب الحائط يمنعني من ذلك لاسمع دعواه مالم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة

خشبته او خشبتين او ما شبه ذلك ويبين غلط الخشبته وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدة على عليه يحلفه القاضي على الحصول بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فادانك الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذاك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحصول بالله ماله هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا باله توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يد ابن له صغير عمدا او ادعى شجرة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعي عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحصول بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا تملك حق سب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتل فلان بن فلان واني هذا عمدا ونيدا سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف على الحصول بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولاله قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل بقضى عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح يحبس حتى يحلف او يقر كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليه خطأ او قطع يده خطأ او شجه خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما لعن عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارس عند اليمين وقال ابو يوسف رح كل حق يجب على غير المدعي عليه مثل القتل خطأ وجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتل ابن هذا فلانا وفي الشجرة بالله ما شججت هذا هذه الشجرة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحصول كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فان كان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقت هذا العين مني او غصبته يستحلف على البتات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او غصبته مني يحلف البوارث على العلم وهذا مذهبا كذا في الدخيرة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البتات مع انه فعل غيره واما كان كذا كذا لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب والتحليف برجع اليه ما صممه بنفسه فيحلف على البتات ولانه اما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البتات الا يرى ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى وجه غير من وجه بان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البتات كذا في المحيط * او ان رحلا قدم رحلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفيق ولي عليه الف درهم فانه يسغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقره بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه وان انكر واقام المدعى البينة على ذلك تشمل ويقضي بالدين ويستوفى من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما فان يحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء مدفون حلف انتهى وان نكل يستوفى الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبته يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلفه على الدين او لاثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين او لاثم قال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء فان المدعى معه هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه

على الدين والوصول جميعا اختلف المشائخ فيه قال عامة منهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراؤ الغرام استخلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى عينا في يدي رجل واراؤ استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بسيراث وعلم القاضي ذلك او لم يعلم واقرا المدعى بذلك او لم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقرا المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبه او بالصدقة من جهة بلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الدخيرة * رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه واقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط * رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشترىها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشترىها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشترى شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يقر مخافة ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شريئا دائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام النظر في ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

يدعي ثم ما ذكرنا سابقا على قول أبي يوسف رَحَّ فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحصول على كل حال على ما مرَّ كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتباني بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر بدفع المال إلى المرتهن فان ادعى الراهن بلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعوا الرهن على يد ذي عدل واختلعا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العدادية * اودع دابة عند رجل فتركها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على ان ما اشترى اليوم وهذا الشهر او هذه السنة وخصا صنف من التجارة ووقتا او ما يوفنا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعا فهلك واراد ان يتبع شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا التحليف بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فيحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكل ولا يستط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فيحلف على البتات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضي عليه اذا نحل لان الحلف على البتات اكد فيعتبر مطلنا بخلاف العكس كذا في التبيين * الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج اسنه فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدعي يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رَحَّ وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عند ما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العدادية * ادعى على آخر ما لا واقام اليينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه محق او حلف ان شهوده شهدوا باحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * ولو قال المدعي عليه
 (اين شاهد مقرأه است پیش از بن گواهي كه اين حد و دملک من است) و اراد تحليف الشاهد
 والمدعي لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال (اين شاهد اين
 محدود و راد عوى كرده است بر من پیش از بن گواهي) و اراد تحليف الشاهد والمدعي لا يحلف
 وكذا لو طلب المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه (كه اين سوگند راست خوردي)
 لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعي على ابنه الصغير
 كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل انها له وقال ذواليدهي لابني الصغير فلان
 لا يستحلف المدعي عليه ولو استحلف فكل لا يصح بكوله فان قال المدعي ان هذا استهلك باري
 باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند الكول فعنده لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف
 لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده
 الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للمصي سقط عنه اليمين سواء
 كان الصغير اياه او غيره ولو قال المدعي عليه هذه الدار لابي الكبير الغائب فلان فهذا او ما لواقر
 بذلك لا جنبى سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فكل تدفع الدار الى المدعي فان حضر الغائب
 بعد ذلك وصده كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط
 عنه اليمين يحلف وان نكل تدفع الدار الى المدعي واذا بلغ الصغير اذ عاه تدفع اليه هكذا في
 فتاوى قاضي خان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى
 فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صم اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفعها فانه لا يحلعه
 وان اراد الشفيع ان يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في العصول العمادية *
 لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لعلان الغائب او دعيه ولو لم يقم بيعة على ما ادعى
 حتى صار خصما للمدعي ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى
 بداءه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعي ثم يقل للمدعي انت
 على خصومتك مع الاول فان اقام بيعة انه له اخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استحلف
 الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي هذا اذا اقر به
 الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي

ثم اقربه للغير لا يصح اقراره ولا يصح لذلك الغير شيئا كذا في المحيط * في يده جارية يقول اودعنيها
 ولان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها او وهبها بعد الايداع منك وانكره المدعي عليه يحلف
 بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي
 بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو وكل لا يقضى عليه
 بنكوله فان كان له بينة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ باذنه
 والشهود بحثاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا التزم الصبي شيئا يؤمر الابل
 بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه يأخذ وكذا
 المكاتب والعبد الحر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب
 الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلا اذن المولى والكفالة
 كذلك يحلف وان حلف برئ وان نكل او اقر فعبد العتق هذا في الوجيز للكردي * اختلف
 مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا
 ادعى ان ولانا مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يرص اليي فانه لا يستحلف وكذلك اذا
 ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصنعني في كذا فانه لا يستحلف
 المستصنع هكذا في شرح اذب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع
 فقال المستصنع لم تعمل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحد هما على الآخر كذا في
 فتاوى قاضيخان * اذا ادعى علي متركه ميت دينا وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان
 الوصي وارثا يحلف وان لم يكن وارثا لا يحلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل ان عليه
 الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الغلابي وان هذا المال لي وفلان بن فلان الغلابي
 الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا
 المال وبالاخصومة فانه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء
 على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر
 كذا في فتاوى قاضيخان * وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه لي فان القاضي
 يكلف المدعي اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك
 المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصما فان اقام ثبت كونه خصما

فبعد ذلك ان اقام البينة على المال تقبل ويأخذ المدعي المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذ ما له من المدعى عليه وان لم يكن له بينة على المال واراد استحلانته فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بتبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحاً او في ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصماً في حق استحلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البينة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا من ارجح لو ان رجلاً يقال له فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاقرا المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة ان هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استحلانته حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة فالقول قوله كذا ههنا وما اذا اقر بالمال وجحد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بينة فاراد استحلانته يحلفه على ما قلنا وان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعته فادعى المشتري على الوكيل ان ماله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص يستحلف وعند محمد رخص لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها لو وكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بأن الله ما يعلم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وإن أقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى على الأمر رضا لا يحلف وإن أقر لزمه الثالثة الوكيل بقض الدين إذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وإن أقر به لزمه كذا في الخلاصة * إذا ادعى مسلم على ذمي حمرا بعينها تصح وإذا أنكر يستحلف وإن ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزانة المفتين * إذا ادعى على آخر مالا وأنكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنك استمهل مني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمهل يحلف على المال دون الاستمهل لأن بالاستمهل يصير مقرا بالانقار حجة المدعى والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعى وأنه لا يحلف بالله ما لا يدعي بينة والأصل في جسد هذه المسائل أن الإنسان إنما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف راجح أما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * إذا ادعى على رجل مالا بحكم الشركة ووجد المدعى عليه ذلك ثم أن المدعى عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته إليك وأنكر المدعى الدفع والتبصير أن كان المدعى عليه أنكر الشركة وكون المال في يده أصلا بأن قال لم يكن بي وبشرك قط وما قبضت منك شيئا بحكم الشركة لا يحلف المدعى على القبض وإن قال المدعى عليه وقت الابتكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا في الأصول العبادية * لو ادعى المصارف أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القصد يحلف المصارف والشريك الذي كان المال في يده وإذا ادعى المدعى إبقاء النمن وأنكر النانع والناسي إنما يحلفه إذا طلب المشتري بينة ولو حلفه القاصي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم إذا حلف البائع أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجى بالبينة على الإبقاء والقاصي لا يجبر المشتري على أداء المال بل ببينة ثلثة أيام بشرط أن يدعي حضور الشهود وأما إذا قال شهودي غيب فينضي عليه بالمال ولا يمهل كذا في خزانة المفتين * إذا ادعى مال الشركة أو المصارفة أو الوديعه فقال (رسابده ام) يتقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر (نيافته ام) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو سن المبيع فقال (رسابده ام) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض أنه لم يصل بالحاصل إن في كل موضع كان المال أمانة في يده والقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وإن كان

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول
العمادية * لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه
وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى
ان فلان بن فلان اوصى لى ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك
وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره واراد ان يحلف
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذلك
له وملكه وهو يمنع عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وتعاو عليه اليمين
للمدعى ان حلف برئ وان ندل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقعه لا يندفع عنه اليمين و صار وقتا بقراره والبينة فصل
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف وما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعى ان يحلفه يحلف
عند محمد رح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رح
كذا فى الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقر الغاصب بذلك ثم اختلفا فى قيمته
فقال المغصوب عنه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة فانقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه
المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر فى كتاب الاستحلاف
ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا فى المحيط * البائع اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم انبض
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف قياسا
وهنا خمس مسائل احدى هذه الثانية رجل اقربيع دارة ثم قال اقررت بالبيع لكنى ما بايعت وطلب
بمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض
الدين ولكنى ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنى ما وهبت وطلب بيمين
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رح انه رجع الى قول ابي يوسف رح قال الامام
السرخسي رح الاحتياط فى الاخذ بقول ابي يوسف رح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين * رب الدين اذا اقر بقبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فادع بحلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط * واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان ونصبه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالتبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة في المزارعة ان لا يحلف الموهوب له في قول البيهقي ومحمد رح ويحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيهان * رجل اخرج صكبا اقرار رجل فقال المترقد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المترقه كذا في المحيط في فصل المتغيرات * ادعى علي وارث رجل مالا اخرج صكبا اقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المترقه رد اقراره او طلب يمين المدعي كان له ان يحلفه كذا في خزائن المفتين * بان مات المترق وادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المترقه بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المترقه هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رح موثقا ايضا ان لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا اقر رجل لا نسان بدين ومات المترق فقال ورثته بعد موته ان اباها قد اقر بدين كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المترقه تعلم بذلك وادعوا تحليفه على ذاك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتغيرات * ان شهد له ثلث على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذاك البيع كان تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في العصول العمادية في الفصل السادس عشر * عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذاك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعي البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي * وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فتصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجار فيها

شعده فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع او المشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وابطال الشفعة حلفه القاضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع او المشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كدأى المحيط * لو ادعى احدهما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربه للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان فكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبرا الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاحارة وان شاء فسخ وان اقر صاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة باقرا لادعاهم لم يحلف الاخر كدأى محيط السرخسي *

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقد مده رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكدا فاقرا المدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه وانكر للاخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المده عنى عليه دعواهما فحلفه القاضي لاحدهما من كل وقضى عليه بالكلول ثم قال الآخر حلفه لي فانه لا يحلفه رجل في يديه دار او عرض فقدمه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقرا لادعاهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلفه لاحدهما من كل لا يحلف الاخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للاخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو ان رجلا في يديه امة او عدا او عرض جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه له او ابنته غصبه صاحب اليد وانه له اودعه من هذا وقد مده الى القاضي فسأله القاضي دعواهما وان اقرب لادعاهما وجهد للاخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الاخر استحلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للاخر مع المقر له لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقربه له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعه عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعه عند محمد رح وان اقر لهما امر بالتسليم اليهما ولا يضمن

لو اُحد منهما شيئاً فان اراد اُحد هما او كل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق كذا في الوديعه على قول ابي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد ر ح في الوديعه ايضا اما اُحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه فالتعدي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما جميعا واحدة بالله ما هذا العبد لهما الا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ باحد هما من غير اقراع وان شاء اقراع بينهما تطييبا لقلوبهما ونقبا للتهمة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهما تطييبا يمينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا اُدهما ونكل من الآخر فان حلف للاول برئ عن دعوة وانكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل وان نكل الاول فالتعدي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي نكله ولا مع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما جميعا واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما يمينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعه يقضي بالعين بينهما ولا يتضي بشيء من القيمة عند ابي يوسف ر ح ويقضى بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط * رجل في يده عبد ورثه من ابيه فادعى انسان ان العبد عبده او دعه اياه الميت وانكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العام فان حلف برئ وان نكل قضى بدعواه بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول واراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركه الاب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني ايضا اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في الفصول

في الفصول العمادية * لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فاقرت لاحدهما وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها الي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وهل يستحلف الزوج المنزله ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط * واذا انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه على قول ابيوسف ومحمد بن حنبل فتقضى بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى جارية وتقاضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت علي وهي حبلتي ان اقر المشتري الزمة وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكريربها النساء فان قلن حبلتي يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء رده مع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع ولو ائبني ان يحلف بالله قد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخاضصم ائبني في العيب فلما حكم الحاكم بدها على البائع قال البائع انها حبلتي وهذا الحبل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفه انه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب خصك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الاف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليده مال شمس الائمة الحلواني وعليه قصة زماننا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على رجل ما لا يقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي على البراءة فحلف ائحاف المدعي عليه بعد ذلك على المال ام لا قال الخصاف رح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي

ان يسأل المدعي ألك بينة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه اولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقترار بالمال ان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحابنا رح دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقترار وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زين الدين رح ينبغي ان يحلف المدعي اولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا توجه اليمين على الورثة فبمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورته رجل ادعى على الميت حقا وتوجد اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيدين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقيين الحضور وميؤ خرا صغير حتى يدرك والغائب حتى يدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى احد شريكي العمان او احد شريكي المعاوضة حقا على رجل لشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الآخر ان يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشواء على رجل وحلفه ادهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين * روى بن سامة عن محمد رح رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى فانه يحلف ليجل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبنتها والقاضي ابتدأ بايتهما شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان اولا كذا في محيط السرخسي * رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهب لك الارض فوفعت في قسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة * لو قال لي عليك الف درهم فتال المدعي عليه ان حلفت ايهالك عني ادبني اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاهنا بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

شرطا كان له ان يسترد هামنه كذا في خزانة المفتين * رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لا حق له في ذلك الشيء واذا احال الرجل غريبا من غرمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحيل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحبة *

رجل عليه دين لرجل وبه رهن يمين بالدين فانكر رب الدين اُرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * استقرض من مائة درهم عنده رها وبخف الصمان ان اقر بالدين انكر المتهن يقول للقاضي سله ابهذه المائة التي تدعى رهن ام لا فان اقر بالرهن اقر هو بالمال وان انكر الرهن حلفه بانه لا دين عليك بل اُرهن بها عنده فيمكنه التحلف بلا حنث كذا في الوجيز المذكور في * بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها سيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطال به بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بان يدعى الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا او باذلا بذلك التقدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقا كذا في المحيط * الباب الرابع في التحالف *

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه او اعترف
 البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه او اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه
 تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة قضى له وان اقاما البينة فالبينة المثبتة
 للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري
 من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع اولى في الثمن
 وبينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري أما ان ترضى بالثمن
 الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع أما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان
 لم يترضا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويستدأ يمين المشتري في الصحيح وهو
 المروى عن ابي حنيفة وابي يوسف ورح وهو قول محمد وزفر ربه وهذا اذا كان بيع عمن يدين فان كان بيع
 عمن يعين او ثمن بثمان بد القاضى يمين ايها شاء كذا في الكافي * وصفا يمين ان يحلف البائع بالله ما باعه
 بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفا فسوخ القاضى البيع
 بينهما ان طلبه او طلب احدهما وهو الصحيح وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر كذا في الكافي *
 وان لم يكن اختلافهما في البدل مقصود ابل كان في ضمن شيء آخر نحو ان يشتري الرجل من آخر سميا
 في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرة على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال
 المشتري هو زقك فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا في التبيين * ولا يخالف ان
 اختلفا في الاجل سواء كان في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار اما في اصله او في قدره
 وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن او المبيع او في الخط والابراء او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر
 منه في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للقباية * وان اختلفا في اصل البيع لم يتحلفا والقول لمنكر
 العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس
 الثمن بان ادعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد ر ح في الجامع وقال لا يتحلفان قال
 مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد ر ح يتحلفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *
 ان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف ورح والقول قول المشتري وكذا اذا
 خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن ديناران كان عينا
 يتحلفان

يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى
عبد بين صفقة واحدة وقبض بهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة رح القول قول المشتري
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحكي ولا شيء له واختلف المشائخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم
اراد به ان لا يأخذ من ثمن المبت زيادة على ما اقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء
البائع اخذ الحكي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحكي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير *
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابى المكارم
لمختصر الوفاة * وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه
الا ان يشاء البائع اخذ الحكي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المدكور يمين المشتري لا تبرك
التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير * واد اشترى عبدا فباع نصفه
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعاد ابى حنيفة رح لم يتحالفا
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابى يوسف رح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك
المشتري ان رصي بائعه بقبول هذا النصف وعند محمد رح يتحالفان في الدل واد اتحالفوا والمشتري
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابى بعيب الشركة
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن
وانهما يتحالفان ويعود البيع الاول والقبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يجزى عن ابى حنيفة وابى يوسف رح
كذا في الهداية * رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة ثم تقايلا ثم اختلفا في رأس المال
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عشرين صنفعة او صفقتين
احدهما بالف حال والاخر بالف مؤجل الى سنة فرد احدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفا وكذلك لو اشترى عبدا بمائة في صفقة وقبضهما
ومات احدهما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفا ولو كان ثمن
احدهما دراهم وثمان الاخر دنانير وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالعيب فقال
المشتري ثمنه دراهم فرد الدنانير وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا
ولا يتحالفان خلافا لمحمد رح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينه الثمن وادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين فإن كان مدعى العين هو البائع كذا إذا قال بعت منك جاريتي هذه بعدك هذا والمشتري يدعى الصل ديناً ويقول اشتريت منك بالف درهم وإن كانت الجارية فائدة تحالفا وترادا وإن كانت هالكة عند المشتري سقطت الف عندهما والقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفاً ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بفلامية هذا وقال البائع بعتها منك بالف درهم أو بمائة دينار فإن كانت الجارية فائدة تحالفاً وترادا وإن كانت هالكة كذلك تحالفاً وتراداً القيمة في قولهم جميعاً كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصيف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعتها بالعين والقول للمشتري في ثأني الجارية أنه اشتراها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصصة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالعين ويحلف البائع بالله ما باعتها بالف وهذا الوصيف وإذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الألف وأخذ الوصيف وعند محمد ربح يتحالفاً في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع أنه باع الأمة بالف وبهذا الوصيف وادعى المشتري أنه اشتراها بالعين وهلكت الأمة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفاً في شيء من الأمة وكذا لو كان مكان الوصيف مكيل أو موزون بعينه كذا في الكافي * وإن ادعى البائع البيع بالعين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع يمينه في حصصة ما نذر ديناراً قسمت الجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفاً في حصصة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة الدينار إذا ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالعين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا إذا ضم إلى الدراهم شيئاً مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معيافاً فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالأجماع كذا في محيط السرخسي * عبد قطع عند البائع ثقال البائع قطعه المشتري قبل البيع وأبى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع وأبى الخباز أن شئت أخذته بنصف الثمن وإن شئت تركته ولا بينة لهما تحالفاً فإن حللنا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وإن برهنا فالبينة لمشتريه وإن اتفقا أن قاطعه بائعه أو مشتريه أو أجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده بالقول قول البائع والبينة لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع الجارية التي بعتها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعتها منك بمائة دينار

وقضيتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له يتحالفان ويبدأ يمين المقر فان حلغا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فاصحح انه يحاف المقر دون المقر له وقد نص محمد بن ح. عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمتى عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كاتبها او اعتقها او برها او استولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعق بموت المقر لو كانت ام وادول تعتق بموت المقر له وبأيتهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوفى الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الدبعة الى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترا دافا وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المفعة بدأ يمين المولى احر وايهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما اقام البينة قبلت بيته ولو اقامها فبيته المواجه اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المانع فبيته المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بيته كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا وعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يتقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماصي قول المستأجر كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة رح والقول للمعبد مع بنيه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان اقام احدهما بينة تقبل بيته وان اقاما البينة كانت بيته المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قدر ما اقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالعين فايهما اقام البينة تقبل بيته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لهما بينة تحالفا عند ابي حنيفة رح ولا يفسخ الكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما اتال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً

لا أحدهما وفيما عداه فالقول قوله يمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو اقل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العارية * ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد ربح ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعى على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة إلا أن قبضة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عينها كذا في الهداية * الباب الخامس فممن يصح خصما لغيرة ومن لا يصلح وفيمن تشترط حصرته ومن لا تشترط لسباع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تسترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع إن كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضوره وإن لم يكن البذر منه إن نبت الزرع فكذلك وإن لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق أما إذا ادعى على آخر غصب ضيعته وأنها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لأنه يدعي عليه العمل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له إلا حضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي إذا قبض المبيع وقبل القبض والخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشروط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة ربح والمشتري بالبائع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث * رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريكي شركة عنان في الف بيننا وإن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لعنان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بيك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب إلا أن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية إلى بغداد وأبيعها قال الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين ليس للمدعي أن يمنعه من أن يذهبها إلى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وإن كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقدان له أن يمنعه عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر ثلث دواب ثم إن رب الدواب أجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فإن باع من عذر فبيعه جائز وإن باع من غير عذر كان للمستأجر أن يأخذها

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او عارها او أجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البيعة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البيعة ويأخذها وان كان الواهب غائبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البيعة عليه وان كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البيعة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة او لم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بيعة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بيعة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العادية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخران اجارته كانت اسبق منه وبرهن افنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما بلا دعوى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصما والمشتري والموهوب له يصلح خصما لكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها في اجارتي أجرنيها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي أجرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعي وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعي المالك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشتراها منه وقبضها منه وانا شفيعتها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشتراها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الأول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذواليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشفعة فمحمد رح حكم للشفع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها لا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله
فعلى هذا إذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق
ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية * أجردارة وسلمها ثم غصبها من المستأجر
فاسب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي *
لو اشترى دار ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري بقدا الثمن أو كان الثمن
مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية * باع البائع المبيع
من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدهى
الملك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يد ذي اليد كذا في الوجيز
للكردي * رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير اذن البائع
وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقا بضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها
من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول
ان يستردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق
ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى
على رجل انه فقاً عين عبده والعبد حي لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن
العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي * وإذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه
فالقاضي يقضي بالارش للمدعى على العاقبة ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعى عليه اقر انه
فقاً عين العبد وانه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بارش العبد له كذا في المحيط * ولو
اقام البينة انه فقاً عين برذون له تقبل واراءة البرذون للقاضي ليس بشرط صحة الدعوى حتى
لو كان حاصراً تجب اراءة القاضي انه فقاً عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقواً العين وقال البرذون
له لم يقض له بالارش الابينة يقيمها على الملك وان المدعى عليه فقاً عينه وهو يومئذ له فحينئذ يأخذ ارش العين
فان اقام صاحب البرذون بينة انه له وان العاقبة فقاً عينه وهو يملكه واقام المدعى الاول البينة على انه له
وان ذا اليد فقاً عينه فتكون بينة الاولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحاً في دابة او خرقاً
في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك
ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وجمد الوارث

ذلك فالناضي بسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصي له
ثم جاء رجل آخر واقام بينته ان الميت اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصي له الى
القاضي فالقاضي يجعل الموصي له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده
الى المدعى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو معدوم فاحضر الثاني
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة
على الوارث وكان للموصي له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذ فاذا اخذ ذلك اقتسماه على خمسة اسهم سهم للموصي له
الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء
ولو كان الموصي له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصي له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول
وام يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله
خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصي له الاول هو الغائب والوارث حاضر
ولم يدفع القاضي الى الموصي له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصي له الثاني وان خاصمه الثاني الى
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصي له الاول بالمال الذي في يده بحكم الوصية من الميت او كان
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من ابي والميت
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصي له الثاني فان قال هذا المال
ودبعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة
بينهما وان قال هو ودبعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصي او قال غصبته منه فهو خصم الا
ان يقيم بينة على ما قال كدافي المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً واقام رجل بينة
ان له على الميت الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب
الوارث فحضر غريم آخر للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصماً له ثم اذا قضى
القاضي على الوارث وقد تولى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذ منه
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصي له بالثلث

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البيئة ان له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له كذا
 في الذخيرة * رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله
 وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البيئة على الموصى له ان الميت اوصى
 له بها فان ذكره راجعاً قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكره راجعاً قضى بنصفها للثاني
 ويكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان المرصى له الاول لو ابطال حقه كان كل
 الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب
 الوارث خصماً للموصى له الاخر خاصمه الى القاضي الاول او الى غيره فان كان القاضي قضى
 للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول
 لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث
 في هذا الفصل قضى الثاني نصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الاول او لم يشهدوا
 على الرجوع فاذا حصر الاول فان اعاد الثاني البيئة على الرجوع اخذ الكل والاخذ نصفها
 وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البيئة على
 الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فاقضى يأخذ الثلث من الاول
 ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية
 الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البيئة على
 الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث
 وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم
 قرض او غصب او ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع اقام رجل البيئة ان صاحب
 المال توفي واوصى له بهذه الالف التي في هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا ادري ا مات
 فلان او لم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضروا او وصيا فان قال الذي في يديه
 المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في
 يد المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك العي درهم غير هذه الالف وان الوارث
 قبض ذاك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف ولو حضر الوارث بعد ذلك وقال
 لم اقبض

لم اقبض من مال المبت شيئا لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي دينا على المبت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن المبت وصيا ويا امر المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ووصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا او قال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله فالتقاضي يقتضي بالمال للموصى له كذا في المحيط * والخصم في اثبات الوصاية وارث المبت او موصى له او غريم له للمبت عليه دين او غريم له على المبت دين كذا في الفصول العمادية * رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضران له على ابيه الف درهم دين ولا مال للمبت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الاف التي قضيت على الاجنبي بشيء فاوقف الالف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل ان فلانا الغائب اشترى منك لاجلي وجمد ذواليد البيع يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشترى منك وذكر في دعوى المنتقى قال ابو سفيان رح لو قال ذواليد قد كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذي اليد وكذلك لو قال كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال اودعتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية * رجل جاء بصك باسم غيره على رجل الى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين * عن ابن سماعة عن محمد رح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم فقبل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

هذه الدنانير له وان اقر مدعي الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط *
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاة فلان وهو بضاعة في يديه فقال
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما واقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
 في الذخيرة * رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعي وان لم يقم
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعي عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته ويقضى له بالعبد على المقضي له الاول كذا في المحيط * لو ان رجلا
 ادعى عبدا في يدي عبد او ادعى دينا عليه اراد على شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعي
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي المنتقى دار في بدر رجل ادعى
 رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها
 الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعبرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها امس من الغائب الذي بدعى
 المدعي انه رهنها او قال اشترتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى
 الشراء ان ينتقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان
 المرتهن والمستأجر رجل بدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى اليد
 فهو خصم يقضى له بالدار وينتقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده
 وبسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان *
 قال هشام سألت محمدا ر ح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية و نقدته الثمن وقبضت
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال
 البائع لى البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقرها لي فاقاضي بخير المشتري
 ان شاء وتلى الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اف
 امرى ويلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه
 واقام البينة نزكوا ابر لم يزكوا حتى افرذوا اليد انه حرا وباعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق
 المدعي اما التصرفات في حق المثر فصحح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود بعمل اقراره وكذلك

لوا قام شاهد واحد ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعد ما اقام المدعى البينة فالقاضي يقضي عليه بالافترارام بالبينة ذكر في الاقضية انه يقتضي بالافترار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعله الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * في الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقر له المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر ادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل اقر بدار في يديه ابها لعلان سمي رجلا عائبا غيبة منقطعة وانه امر فلان ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجوعول بيده يكون خصما لكل ما ادعاه الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى المبيت الذي دفعها الى هذا الذي هني في يديه وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا اجعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه وبيع فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبني فيه اوزرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينة ابها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشك ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشكل فهو خصم كذا في الذخيرة *
 ابراهيم في نوادره عن محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان
 امته في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط *
 رجل اشترى من آخر عبدا وام بتقا بضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري ياخذ بالثمن
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجبر
 البيع ويرضى بالثمن كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها لعنان مات وتركها ميراثا
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا نفذ البيع ولا اقصي
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كفيل حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه
 كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احد هما شاهدا واحدا
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا
 وكذلك لو اقام على اخي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
 رجل في يديه دار قال صاحب البديل لرجل هذه الدار لك ورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لابل
 هذه لرجل آخر ورثتها من اخيه قضي به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له
 لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا بمئة اودم او خمرا وخنزير وقبض المشتري ثم استحققه
 انسان بالمئة ففي الشراء بالمئة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول
 العبادية * وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط *
 قال محمد ر ح في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدینارين وقبض الا بريق ونقد دينار
 واحد اثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الا بريق لا يتعدى الفساد الى النصف
 الآخر فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الا بريق وادعى ان نصف الا بريق له كان المشتري
 خصما له

خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البيئته على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الا برىق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكاً له في الا برىق وكذا لو اشترى من رجل عبد ابصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل و اقام البيئته ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة * لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى من رجل النصف لم يكن المشتري خصماً ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه نصفه الآخر احدهما صحيح والآخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد واقام البيئته والمشتري خصم له ويتقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحاً والبيع الثاني بميتة اودم او خمر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او ميتة او خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * اذا ادعى على امرأه انها امته وهي تحت زوج والنزوح غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * راحل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فلا بد منه وله عاينه المهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامة فينكران الملك لك فيضمناني والقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضاً من العروض وان كان للعبد ودبعة الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فاقرا الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لاسبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبدة ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلاناً امر عبدة ببيع امته فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائماً في يد المقر فان كان مستهلكاً فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبداً فلان او ان يكون غصب من فلان شيئاً كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع
وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو
عبدك ام لا لم تقبل بينة المولى ان الغائب عبده ولا يقضى له على المقر شيء حتى يحضر
العدو ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحلف في الجناية
والمهر بالله ما له فملك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستحلف من المال في شيء الا ان يدعى
المدعى ان العدو اخذ الفاله فاقترضه هذا وان اخذ الفامي فاقترضه هذا فاستهلكه فان ادعى
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الف فاستهلكه وما ادري أهو عبد
هذا ام ليس فانه يستحلف ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لآخر هذه الالف انتي
في يدي لك لانني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك اولان عبدك اود عنها وقال المولى الالف
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم يكن له بينة
وقبض المولى المال ثم حضر العدو فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد الف
ان كان اقرب الغصب وان كان اقرب الوديعة لم يضمن شيئا في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف اود عنها عبدك
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما لم يعلم
ان فلانا اودعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان فانه يأخذ
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرامة او جناية
على عبد له او وديعة لعبد في يديه او غصبا او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدق المدعى عليه
قضي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت اليه ذلك وكذلك ان
لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر اجماع الكبير في باب
ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده * رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذه
المال فاودعها اياك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا اراد عليك لانني اخاف ان يجحد العبدان يكون

عبد للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له الحال بيته ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبد ي فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بيته ان المال ماله فاقضى يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد المقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر هو الذي في يده المال هذا المال لك اودعني لك فلان وفلان ليس بعبد ي فاقام المدعي بيته ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لا بل انت مأذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان اقام العبد بينته انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين * وان قال المولى اودعني هذه الجارية عبد فلان ولا ادري اوهبها له ام لا فاقام المدعي بيته على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في بدنها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله وكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان الموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ابضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبد لي واقام المدعي بيته على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بيته وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استحلفه القاضي فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بيته على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بيته على ان الغائب عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما له وان اقام المدعي بيته على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بيته على اقرار الذي في يده الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره

ان الغائب عبده والقاضي لا يثقل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط * رجل
في يديه عبدين الرق وادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل
قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب
العبد قبلت بينة لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك
بالف درهم ووكلني بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان مولاه ان يمنع من الخصومة
وان لم يمنع فالركن جائز وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال ابا عبد فلان قد وكنني
بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاصيخان * الباب السادس فيما
يدفع به دعوى المدعي وما لا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه
دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون
افرا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه ويدفع للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا
امهله القاضي وان كان باسدا لا يمهل ولا يملأ اليه كذا في فتاوى قاصيخان * ادعى رجل عبدا
في يدرجل انه له فقال ذو اليد هو لفلان الغائب ودبعة عندي او عارية او جارة او رهن او غصب
واقام على ذلك بينة واقام ذو اليد بينة ان المدعي اقر انه لفلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال
ابو يوسف رح ان كان ذو اليد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيل
لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقل المحتال
من الناس قد يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيقيم ذو اليد بينة على ان فلانا ودعه
فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي * وان لم يتم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية
عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان
ما يدفع به دعوى المدعي * فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه
دفعه الى صاحب البدن ودبعة فالقاضي يقضي للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما
يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا * ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر
المقر له وصدق صاحب البدن فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك
البينة

البينة كان هذا قضاء على صاحب اليد فان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابو الهيثم عن النضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبد بين الذي حضر وبين المدعي نصفاً قال القاضي ابو الهيثم ان ابن سماعه كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضر والا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل * اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي * وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور والاراضي * ولو قال شهود المدعي عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة من ذى اليد وبعضهم قالوا تدفع وهكذا ذكر في الاقضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر انه غير المودع كذا في المحيط * وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثلث وتعييل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي * ولو قال الذي في يده اودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كما في المحيط * ولو قال الذي في يده اودعني فلان لا اعرفه فشهد الشهود انه اودع رجل وهذا لا يعرفه كان الذي في يده خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور * ولو قال الذي في يده اودعني فلان لا اعرفه وقال الشهود اودع فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة من ذى اليد كذا في الذخيرة * ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزائنة المفتين * ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تدفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تدفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري اذفعه اليه ام لا وقال ذواليد هود دفعه اليّ تدفع كذا في الوجيز للكردي * لو شهد شهود المدعي عليه

ان المدعي اقر ان هذا فلان الغائب وقال او دعيه فلان الغائب او شهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب او دعيه قائلوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي عند القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد هكذا في فتاوى قاضيخان *

ولو اقر المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذ دفعها اليه هذا ام لا وذو اليد يقول دفعها الي فلان فلا خصومة بينهما كذا في خرائد المعين * شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان ولا ندري اذ دفعها الي فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا او دعيه اياه والقاضي لا يتقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عنه ولو اقام المدعي بينه على سبيل دفع بينة صاحب اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع اصلا كذا في المحيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ او قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم في يد الساكن او لم يدكروا ان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتندفع كذا في الوجيز المذكور في *

وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تندفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه سلمها اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعي ان الدار يوم اشهدا كانت في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه ايضا لا تقبل عندهما خلا فالثاني كذا في الوجيز المذكور في * ولو قال المدعي عليه نصف الدار لي ونصفها ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ولو ادعى ذو اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفذ قضاؤه ولو اراد ان يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقم ذو اليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين ولكنه لم يقص القاضي بهائم وجد ذو اليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه قبل ان يتجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رح كذا في الفصول العمادية * رح ادعى دارا في يدي رجل فقال ذو اليد ان فلانا او دعيه فقال المدعي قد كان فلان او دعيها لکنه وهبها منك بعد ذلك او باعها فالقاضي يستحلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين جعل خصماله فيها كذا في محيط السرخسي * ولو اقام المدعي بينة ان فلانا باعها من الذي

في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الودعة ولم يقم بينة وطلب المدعى يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينات كذا في الفصول العمادية * رجل في يديه ودعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه الودعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قلت بينته وكذا اذا قام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دارا فقال ذواليد انها ودعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه واعاد المدعى لدعوى في الدار فاجاب انها ودعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تندفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل وافرذ واليد انها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعنيها وقال على القلب بان بدأ بالادعاء ثم نسي بالاقرار ان اقام البينة على الادعاء اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالاقرار للمدعى ونسي بالادعاء يوم مر بتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالادعاء ونسي بالاقرار يوم مر بتسليم الدار الى المدعى لانه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقم البينة على الادعاء ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعى بذلك واعلم القاضي انها للمدعى واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعى واودع ذواليد فانه يأخذها من ذواليد ويسلم الى المدعى وذكر في باب اليمين ان ذواليد لو قال اودعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعى ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يد رجل ادعاها آخر ملكا مطلقا وشراء منه منذ سنة او شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعته من فلان او وهبتها له وسلمتها فادعنيها لا تندفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على المالك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقام البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على ملقر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر ارفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي *

رجل ادعى عبد في يد رجل انه له بطواب بالبيت فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وتقبض ثم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد او اقره المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقربه المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهمة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى المفقول * لو ادعى الدار و اقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدمما الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر و اقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او قال وهبها له وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا فقل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعنيها وغاب واقر المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره *

رجل ادعى عبد في يد رجل و اقام البينة و اقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

ملك فلان تتبل كذا في الفصول العمادية * ادعى دارا في بدرجل وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريتها من فلان وانت اجزت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك للمدعى عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط * لو ان رجلا ادعى دارا في بدرجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يديه الدار ان هذه الدار لفلان الغائب اشترها من المدعى ووكلني فيها ذكر في المنتقى انه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيل او دفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دارا اشترها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها لفلان وادام بينة وان فلانا وكله بشرائها منذ سنة قال لا قبل بينته كذا في المحيط * وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة انه كان عندي ودیعة او رهنا او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى واخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا ولا رجوع له ما لم يقيم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة والدي ابق العبد فادعاه على الذي ابق من يده واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد العبد من الاباق ففي فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزائن المفتين * ولو كان العبد قائما وذهبت عينه واخذ ارشها واقام البينة ان فلانا اودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية فولدت ثم ماتت واقام المدعى البينة انها جاريته ولدت في ملكه واقام ذواليد البينة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي * ادعى عبدا في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد الي واخضر فلانا حتى اقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحيى بفلان فمات العبد في يدي المدعى ثم جاء فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه احب اليد واقام المدعى بينة انه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا ومرا للمدعى بدفع العبد الي فلان المقر له ويقال للمدعى اقم البينة عليه كذا في المحيط * امة في يدي رجل قتلها عبد فدفع بها واقام

رجل البينة ان الامة كانت له واقام ذو اليد البينة على الوديعة قبل للمدعي ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذي اليد واخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعة اخذ العبد من يدي اليد ويرجع ذو اليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو ان الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط * وان ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غصبته مني او اجرتها منه او وهبتها وادعى ذو اليد انها وديعة وعارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضر لمقرله واقام البينة على ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل ابهاله اغتصبه منه الذي في يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشتراها من المدعي قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا في فتاوى قاضيه خان * وان قال المدعي سرقته مني او سرق مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذو اليد البينة على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي * وبما اذا قال سرق مني القبايس ان تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه وفي الاستحسان لا تدفع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في المحيط * واذا ادعى عينا وقال غصب او اخذ مني فاقام ذو اليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية * عبد في يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي في يديه وانه اعتقه واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما اتهم من البينة كذا في الذخيرة * فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لفاذ القضاء عليهما كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي والمحيط * وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل انه كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم اشترته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك وقال العبد لابل اعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط * وان ادعى على ذي اليد فعلا لم يثبت احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه البينة

انه لفلان الغائب اودعني او غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه فقد انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب اودعني اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يد رجل ادعاه وقال اشتريته من ذى اليد و اقام البينة و اقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعني لا تندفع الخصومة عنه فلولم يقض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذو اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد للمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه او لم يقل اودعه قبلت وبطلت بينة المدعى فلما اقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لدى اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بيته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة * ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذى اليد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اودعني فقبل ان يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا من تسليم العبد الى تذيى حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتصلي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى اليد حتى اقر ذو اليد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق به دفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقه منه فلان الغائب و اقام على ذلك بينة و اقام الذي في يديه بينة انه ودعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة من ذى اليد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه غصبه منه فلان الغائب و اقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك اودعني فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الابداع كذا في المحيط * لو ادعى شراء من فلان وقال ذو اليد اودعني فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى يمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البتات ولو قال ذو اليد اودعني وكيله لا يصدق الابينة كذا في الكافي * ولو شهدوا ان عمرو اودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمرو وقال ذو اليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمرو ولا تندفع عليه الخصومة فان قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها اليّ عمرو وحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البتات كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذاك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قيا ساوي يحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيّل بنفسه امتينا فاحتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطاء واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لعلان اودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجمع البيع فاقام المدعي البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت عليّ هذا العبد بالغيّب واقام على ذلك بيّنة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بيّنته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال ام ابعها منك فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردّها واقام البائع البيّنة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغرك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبرا الابن وام يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل ولسهها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيبارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
دفع الدعى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق
الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان فى التاريخ الذي
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرخص بشرائك وجاز شراي لانه كان بعد ما
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا فى الفصول العبادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه فى دفع دعواه انه اشترى منه
ونقدته الثمن كان ذلك دفع الدعى الرهن كذا فى فتاوى قاضيخان فى باب اليدين * فى مجموع
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا رهنا وقبضها واستهلكها
ووجب عليه اداء هذا الثمن اليّ وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انك مبطل فى دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة
وهي فى بلدة كذا فى يدي فلان واقام شهودا شهدوا اننا رأيناها حية قائمة فى بلدة كذا اهل يصير ذلك دفعا
لدعوى المدعى قال لا كذا فى الذخيرة * ادعى دارا فى يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه قد كنا افلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا قال المدعى عليه
فى دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه
قد كنا افلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفع صحيحا وكذلك اذا قال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها مني كان هذا دفع صحيحا كذا فى المحيط *
رجل ادعى دارا فى يدي رجل انه قال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
قال محمد رح فى الاستحسان ترك فى يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
المدعى البينة على ما ادعى والاقتضى عليه هكذا فى فتاوى قاضيخان * ادعى دارا فى يدي رجل
فقال المدعى عليه فى دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يحلف
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

في الذخيرة * ادعى دارا انها ملكي لانى اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لانى اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكم الذاك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل ابى اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعي تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والاخرين كركان له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية * برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي حال حيوة ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وادّأو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا لا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعي عليه على انه اشترها منه وبرهن المدعي على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اياه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بينة شهدا وان اياه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعي في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث او اياه اقران الدار ليست له فالتقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يدي رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري امان ابوك او لم يست ذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه الحصومة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لعلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثتها زوجها والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان اباها قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهدادفع صحيح كذا في المحيط * امرأة

ادعت على ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث
فجحد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اباها كان طلقها ثلثا وانقضت
عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك
قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا
في فتاوى قاضيان * ادعى على غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدمات قبل استيفاء
شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين
الذي تدعيه قد كان لابيكي علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الي ابيك
في حال حيواته وقد صدقه مدعى الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان
ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه
في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيواته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت
ابيكي واقام بينة على ما ادعى تدفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى على غيره انه كان
لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة
ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادعى فلانا بما كان له علي
وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحال له وصدقه المحال له في ذلك كله لا تدفع الخصومة
عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تدفع دعوى المدعي عنه وخصومته
كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال
المدعى عليه في الدفع انه اقربان اياه استوفى مني هذا المال واقراره بعدموت ابيه واقام البينة تشهد الشهود
انه اقربان اياه استوفى ولم يذكر وا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركه امرأة
ميراثا وقال كانت امرأته الي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتي
لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع
الزوجية فيرث كذا في الوجيز للمكروري * وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى
على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة *
ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركه ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركه ابيك الا ان القاضي باعها
مني بمهرني وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط * رجل مات وترك مالا وشتا فقام رجل البيعة انه كان عبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البيعة انه كان حرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البيعة بنية البنت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد احد القيمين دار يزعم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الآخر ان الدار التي في يد بك نصفها ملك الصغير الذي ابا قبله بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لا يحفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فقام القيم المدعى عليه بنية ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حياته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته يدفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بنية لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارثا عن ابيه والآن تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الدخيرة * سئل نجم الدين النسفي رح عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنو العم واقام البيعة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فقام منكر هذا النسب والميراث بنية ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبت المدعى هل يدفع بهذا دعوى المدعى وبينتد فالان وقع القضاء ببيعة المدعى فالتضاء ماض ولا تبطل بنية المدعى بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببيعة المدعى فالتضاء لا يقتضي باحدى البيعتين لمكان التعارض كذا في المحيط * وادعى ميراثا عن رجل وذكرا انه ابن عم الميت لايه وذكرا الاسامي الى الجدة الا على فقام المدعى عليه بنية ان ابا المدعى هذا كان يقول في حبوته انا اخو فلان لانه لا يبه لا تقبل بنية المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البيعة ان قاضيا قضى بثبات نسبه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على اخو دار بالارث من ابيه فاصطحا على مال مقدرتهم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فقام المدعى عليه بنية ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح يغني في جنس هذه انه لا يدفع دعوى المدعى ولا تقبل بنية المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

وبه كان يغني ظهير الدين المرغيناني روح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط
والذخيرة * وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينه
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة العتوى كذا في المحيط * ادعى علي اخيه شركة في دار
في يده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اباة قد اقر له بها فدعواه
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح
اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير او لقضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى دارا فقال
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيكي في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا
فيه اختلاف المشائخ ولو سمي الوصي والقاضي حاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية * اذا قال
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان لك اخا واختا
وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوزجندي روح ان
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا واما لو اراد المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع
بينته وفي كتاب الجنایات انه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا
عن ابيه واقام بينة واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي يسمع هذا الدفع فلو
اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى
مخدودا في يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا اذ قد اقر في حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقر بعد موت ابي ان هذا المحدود تركته اينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه واو كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له اما ادعى اقرار وارث المدعى يكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعائى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت يكون المحدود ملكي وادى صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وادى صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابي ان هذا المحدود تركته ابيه لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * اذا عت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا او كذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت (بنده ابنى مرده بودم ومي مرا ازاد كرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في يد رجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينه وادى استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينه فالتضي يقتضي بينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للسائق حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب شراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يفتى الامام ظهير الدين المرغباني رح وكان يقول يحتل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى واقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع المرازل سنن شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السغدري رح عن رجل اثبت على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينه ان اقراره كان باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينة الاكراه أولى بالقبول كذا في المحيط *

رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكرة ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائعا فاقام المدعى عليه البينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاهما على التفاوت فالبينة للمدعى كذا في التاتارخانية نافلا من الناصري * رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفالة من فلان بأمرة او بغير أمرة فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب عليّ وكنت مكرهاً في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او برأه المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل عن آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البينة ان الالف التي ادعاها على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له بحمد ذلك لا تقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عند كان المال قمارا او ثمن خمر او مبيته او ما اشبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا جيت بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء او بالايفاء فايهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول او فبت بعضه وابرأني عن بعضه او يقول او فبت الكل فبحمدني فتشفعت اليه فابرأني او يقول كان ابرأني ثم جحد الابراء او فبت وقيل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فناء رشيدين ادعت المذخر على ورثة زوجها ادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك عليّ شيء قط او ليس لك عليّ شيء قط فاقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه الایفاء او الابراء تسمع فلو اقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك عليّ شيء قط ولا اعرفك قط وباتى المستلذ على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري عن اصحابنا

انه يسدع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فذكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بينة على
امك استمهلتنى هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه
في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا
كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مراجزه دينار
درخواستني نيست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال
المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه
البينة انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه وتضي هذا
الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر التاوى * اذا قال المدعى عليه ان ما تدعى علي مال
انقدار او ندين الخمر بسمع وواقام البينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينار
او دراهم فادعى المدعى عليه الابطاء وجاء بشهود يشهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا
من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بهاد عوى
المدعى عن بعض مشاتخارح انه يقبل ويندفع بهاد عوى المدعى وهو الاشبه والاقرب الى الصواب
هكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند
وطواب بالبينة فقال لا بينة لي عليه ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا وواقام البينة على
ذلك تقبل بينه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل ما لا وقل المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه
قد كان اقربا لمال بعد ابرائني اياه هل يصح دفع الدفع قبل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن
هذه الدعوى وقبلت البراءة وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار
وان لم يكن قال قبلت البراءة يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه انه دفع اليه
عشرة فقال دفعته الي فلان فدفعته الي فلان في الدفع كذا في الوجيز للكردي * ادعى
على آخر خمسين ديناً فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقرانه دفع اليه العدالي بكل
دينار خمسين ولكن اخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى
كلها في ستة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى دينا في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن
المدعى

المدعي ان عينا من الاعيان التي في يده من التركة فبرهن ان اياه باعه من رجل غائب بندفع وأن
لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكدوري * رجل ادعى دينا في تركة ميت واقام البينة ثم ان
وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح
على عشرين فلما طال به بدل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوفاك هذا المال ودعواك
باطل فلم يتع صحيحا ان كان مدعى الايفاء غير المصالح بسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم
البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت
خمس مائة درهماء كان الميت اقرب له بخمسين درهما في حياته دينا لازما واقام وصي الميت بينة ان المدعي
قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث والوا تقبل بينة الوصي
ويكون ذلك دفعا لبينة المدعي كذا في فتاوى قاصيخان * رجل ادعى على غيره ان اباك اوصى
لي بثلث ماله وانكر المدعي عليه الوصية واقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه في دفع
دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته او قال ان ابي قال في حياته رجعت عن كل
وصية اوصيت بها قيل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حياته
كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعا قيل في المسئلة
روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط * ادعى في تركة
ميت وصية لابنه الصغير بثلث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقصى القاضي بالوصية لابنه ثم ان
الورثة اقاموا البينة على المدعي بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت دينا مستغرقا
لتركته كان هذا دفعا صحيحا وبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل اوصى لابني ابنه
بثلث ماله واحدهما صغير والآخر كبير وانوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث
الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر
الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي
بشيء وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشيء بل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس
بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالحق كذا في المحيط * اذا ادعى الناج في دابة فقال المدعي عليه في دفع
دعوى المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع
لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه استأجر من فلان محددا اجارة طويلة

وقضه وبين حد دة وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع اذا اشتريت هذا المحدود من الآجرو ونفذ البيع بمضى المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبة الآجرو وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى آجر نفسه سي ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي (ابن خاله را بمن اجاره ده تا بگيرم) أو انه قال (ابن زر را بمن بزرگري ده) يكون دفعا ويكون اقرارا انه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سماعه رجل ادعى على رجل انه اخذ منه مالا وهو كذا وكذا او وصفه باصري يعرف و اقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقرا ان هذا المال المسمى اخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكذاب لبينة ولو ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقرا ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى المدعى واكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان اما اذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقية الوكالة كذا في ذخيرة * رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبني الصحة اولى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام الضارب بينة ان اباه قد صبح من لكره وبرئ من صربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك اللكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من اللكره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالاضمان كذا في المحيط * ادعى على آخر انه كسر سكة العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عياني يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كست ايها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاء ببينة على ما ذكر كرام يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاصيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينارا من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه دينارا فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط * رجل جعل امرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرها بدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقرانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهنت منك كذا عينا سماه ووصعه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا ان المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى ببينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط * رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الاخذ ببينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الاخذ ببينة انه اخذها لانهما ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة * امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلاق الثلث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعتدت بعد الطلقات الثلث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

و انقصت مدتها ثم تزوج بها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعا والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فاقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالها فهذا دفع ان لم يوقنا او وقت احد هما دون الآخر وان وقتنا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرماتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها مسكوبة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلا فاقامت بينة وقضي بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالها هل تدفع دعوى المرأة اجاب ر ح لا تدفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية * القاضي اذا فرض الفقة على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت العرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على ان كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على التاج بنظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر في غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكا مطلقا فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يدفع دعوى المدعى كذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

القاضي أو قاض آخر ملكا مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة *
 ادعى عينا في يدي إنسان ملكا مطلقا وادعى المدعى عليه في دفع دعواه أنه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى أنا ادعيه الآن بذلك السبب أيضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويبطل دفع المدعى عليه كذا في العصول العمادية * في دعوى الشفعة لو قام المشتري البيعة إن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو أقام البيعة أنه اقترانها فلان يسمع كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا أنه له وإن مورث المدعى عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا وأقام البيعة على ما ادعاه فأقام المدعى عليه البيعة إن مورثه فلان كان اشتراها من المدعى بكذا يباعا بائنا وتقا بضامات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه إن مورث المدعى عليه كان اقتران البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء إذا رد علي الثمن يجب علي ردّها اليه وأقام البيعة على ذلك قال الشيخ الإمام الاجل ظهر الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيخان * الاستيهاب والاستشراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الأصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والأقدام على الاستشراء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار اقراره بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية * ادعى عينا في يد إنسان أنه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك لي فأقام المدعى عليه البيعة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفع لدعوى المدعى كذا في المحيط * ذكر في الجامع إذا أقام المشهود عايه البيعة إن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بيعة المدعى لأن الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم إن لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع إلي فاستشربته منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين * فلان المدعى بعد بيعة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البيعة إن صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البيعة ويبطل الدفع الأول لأن في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيا اقرار صاحب اليد أنها ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا إذا رخص كل واحد منهما لا قرارة تاريخا فان لم يورخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بان
 لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون
 اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضى خان * والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه
 لا ملك للمدعي نظرا للاستشراء من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استشرى هذا
 العين من فلان يكون دفعا كذا في العصول العمادية * استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه
 الصغير ذكر ابو يوسف رح في الامالي انه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي
 لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضى خان *
 اذا ادعى بخلاف يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثم هذا النخل مني فهذا
 ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه ضرة او مرتين ثم قال ان الارض
 التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدودا
 في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود كد مدعى دعوى ميكند باين حدود
 ملك من است وحق من است) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر يعين تلك الحدود فقال
 المدعي عليه (در حدود خطا کرده واین محدود که درست من است باين حدود نیست که دعوى
 کرده) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود که تو دعوى ميکنی
 بفلان فروخته بودی پیش از آنکه دعوى میکردي ومن از آن فلان خریده ام) هل يكون هذا
 دفعا لدفع المدعي فتيلا لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقص كلامه الثالث
 وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت
 المستعير وانكر رب الدابة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذاك بينة على
 العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذاك
 وذكرت في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل
 ميراثا عن ابيه ثم اصطالحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي
 هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترى من فلان وفلان كان اشترىها من ابي هذا المدعي
 لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المنتقى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على هشرة دراهم
 ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة يشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد صلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقر عنده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقر عند القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم ير منه من ايده ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتمها امس اليك فقال المدعي لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت اليه شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت بان لك علي الف درهم الا اني قضيتكها امس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه العا او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحبه ان اقام البينة يدفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذاك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالته المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوم ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الي الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يد رجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بشئنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقر ان هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له غيري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لاملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعته الحرفانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد يميك وعق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو انبته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى علق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبيعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط *

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعي عليه وما لا يكون رجل ادعى غيبة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعي عليه (نامل كنم ونگاه كنم) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال (به بينم) او قال (مرا علم نيست) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال (ابن مدعي بحق من است وترادروي حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة *

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعي فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعي عليه (ابن محدود مرا بتوسپردني نيست) او قال (بتوتسليم كردني نيست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعي غيبة في يدي رجلين فقالا (دو تيراز سه تيراز بن ضياع ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقيم البينة على الودعة على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعي عليه لا يلزم المدعي عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعي عليه للمدعي فقال المدعي عليه للمدعي (ابن محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين

ما ان قال (در دست من است وملك تو نیست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد يل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل انها دار غصبها ذواليد منه قال ذواليد (جملگی این خانه در دست من است بسببی شرعی و مرا باین مدعی سپردنی نیست) .
 بهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يد رجل يقال المدعى عليه (عرصه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (این عرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى دارا في يدي رجل يقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينة لمدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادنی نیست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا این مبلغ بدین سبب دادنی نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند الفاضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدین دعوی که وی میکند بوی و بموکلان وی) یعنی بقية الورثة (چیزی نمی دادنی نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينة ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وان قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط * ادعى نكاح امرأة فقالت (من زن این مدعی نیم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدور لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المودع لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العبادية * الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع من ثبوت عند المحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقربعين لغيره فكما

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له
اما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا
في خزائن المفتين * ادعى عياشي يدي اسنان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة
فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة
فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان
وكلني بالخصومة ثم اشتربته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينته فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية *
ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا رفق وقال
كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب
عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه المحصيري في الجامع كذا
في الوجيز للكردي * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو اقر على
موكله في غير مجلس افتاء انه قبض دينه وانه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دينا لموكله لم تقبل
دعواه كذا في محيط السرخسي * ادفع الرصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على
نفسه انه قبض منه جميع ما كان يديده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عند من قليل ولا كثير
الا وقر استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدي واقام البينة قبلت
بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان لليتيم على الناس ثم ادعى على رجل دينا لليتيم
تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دينا لليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا العبد
لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالف وام يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فقام
بينته قبلت استحسانا وان قال موصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا
في محيط السرخسي * رجل اقران هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة
على الشراء من فلان وام يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقران هذا العبد لفلان
لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه
بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقران هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه
اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العبادية * في الاملاء عن
محمد رح ثوب في يدي رجل اقرانه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولي

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره اكد ابا بالبينه ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا العنان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد ر ح في رجل في يده دار فافر رجل آخران هذه الدار لمن هي في يده انا بعتهامنه بالف درهم موصولا باقراره وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينه على ان الدار داره تقبل بينته وان قال ذلك مفصولا لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينه اذ له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا العنان لاحق لي فيه او قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام بينته بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكروني الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينه لم تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لا اعلم لي حقا الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قال ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قواء ولو كان لدى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الاعطاش التي ذكرنا فعلى روايته الجاهع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى روايته الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد اهو ملك المدعي فان اقر به امرة بالتسليم اليه وان انكره ايا مر المدعي باقامة البينه عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكا لي او ما كان لي يمنعه من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمدكور في شرح الجامع ادعى دارا في يد رجل واقام المدعى عليه بيته على اقرار المدعي ان الدار ليست مادا لي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية * لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده ودیعة لعلان ثم برهن انه كان لمورثه اخذه منه بعد موته او حال حيوته رد الى الوارث ان امينا حتى يقدم المودع والاجعل في يدي عدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له مطالب

كذا في الوجيز للمكروري * ذكر هشام من محمد ر ح رجل قال مالي بالري حق في دار وارض
ثم ادعى وانما البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق
كذا في بدلان دار وارض ولاحق ولد دعوى ثم اقام البيعة له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار
وارض لم يقبل الا ان يقيم البيعة له اخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد
فلان دار ولاحق ولاست ولم يسمه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حثا بالري في رستاق او قرية لا تقبل
بيته كذا في اري قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمد ارج عن رجل قال لاحق لي
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه
كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فمدا في يده بحق الورثة من ابيه وابكر المداعى عليه وقال لم يكن
لاي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اياه كان اقر له بها فدعواه صحته
وبيته مسدوعة لانه يمكن ان يتول لم يكن لاي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لاي قط
لا تسمع دعواه السراء من ابيه لان فيه تافها وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تنقص فيه كذا في فتاوى
قاضيخان * ادعى على آخر ان له في دة كذا او كذا من مال الشركة فابكر المداعى عليه الشركة
ثم ان المداعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المداعى بان كان انكر الشركة اصلا بان قال لم يكن
بيسا شركة اصلا وما دعت اليد شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان الساقت وان انكر
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة ساوايس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى
دفع المال ولا تنقض ههنا كذا في المحيط * اداد على عليه غيره انه اخوه وادعى عابه الفتنة فقال
المداعى عليه هو ليس باخي ثم مات المداعى فحاض المداعى عليه بطلب الميراث وقال هو اخي لا يقبل
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البوة او دعوى الابوة يتقبل منه ذلك ويقضى له
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى ابيه انه اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد
ما كان لاي فيها حق واما اقام المداعى البيعة على انه اشتراها من الميت وهو بملكها اقام ذو اليد البيعة
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لاي قط او لم يكن لاي فيها
حق قط فلما اقام المداعى البيعة على ما ادعاه اقام ذو اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل
بينته وان اقام البيعة ان اياه اقر في صحته انها لاي قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان *

ادعى على

ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك علي شيء قط ثم اقام المدعى عليه البيعة انه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى علي حقائم قال شهدوا اني قد ابرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له علي شيء قط ولا اعرفه فلما اقام المدعى البيعة على المال اقام هو البيعة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه الجارية بألف درهم وقال ذواليد لم ابعها منه قط فلما اقام المدعى البيعة على الشراء وقضي له بذلك وجد بها اصبعة زائدة واراد ان يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه انه بريء الي من كل عيب بها لا تقبل بينته كذا في العصول العمادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح اقام هو البيعة على انهما اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في النكاح لم يكن بيننا نكاح بطا وقال ما تزوجتها قط فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح اقام هو البيعة على انهما اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي ان تكون هذه المسئلة ومستلذ البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البيعة على السراقة من العيب فكذلك الخلع عندئذ لان الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقصا فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيخان * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي * لو اقامت المرأة بينته على الطلاق ثلثا بعد ما اختلعت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقصا وكذا في الزوج اذا قاسم اخا امرأته ميراثها وافرأخا انه وارثها ثم اقام الاخ بينته ان الزوج كان طلقها ثلثا قبلت بينته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المأثبة اذا ادت بدل الدابة ثم اقامت بينته على اعتاق المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثته زوجها الميراث وكلهم كبار وقد اقرروا انها زوجته ثم وحدوا شهودا ان زوجها كان طلقها ثلثا في صحته فابهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في العصول العمادية * قوم ورثوا دارا من ابيهم واقسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباة كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثتها منه واقام على ذلك بينته فدعواه باطلة وبينته مردودة ولو كان ادعى دينا على ابيه صحّت دعواه وبينته على ذلك كذا في الذخيرة * اذا اقتسم القوم دارا والمرأة مخرجة بذلك

واصحابها الثمن فعزل لها ثلثه من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته او ادعت انها اشترتها
 منه بصدقاتها لا تقبل بيته او كذلك اذا اقساموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه
 ثم ادعى احداهم في قسم ارضه بقاء او خلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البيعة على ذلك لا تقبل
 كدائي فتاوى قاضي خان * اذا امر احد الوارثة ان هذا المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصيه
 من ابي لاسي فلان واقام البيعة قبل لا تقبل بيته ويكون متناقضا وهو الاظهر هكذا في الظهيرية *
 لو ان رجلا اقران ولد له مات وترك هذه الارض ارثه الدار ميراثا ثم بعد ذلك ادعى ان الميت ارضى له
 بالثلث قبل بيته واقراة السابق لا يخرج من دعوى الرصبة وكذلك لو ادعى دينا قبل الميت وكذلك
 ورثته فمروا جميعا ان هذه المواضع ميراث بيساعن ابينا ثم ادعى احداهم ان ثلث هذه المواضع رصبة من ابي
 لاسي الصغير فلان واقام البيعة قبل بيته كدائي فتاوى قاضي خان * استأجر من آخر محدودا ادارة
 طريقة مرسومة بآخرة من غيرة متقاطعة وادار المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر
 الثاني فسك الادارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول للمستأجر الثاني بمال المتقاطعة فقال المستأجر
 الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من يوم الادارة الثانية الى هذا اليوم ولم يحس علي
 مال المتقاطعة واقام البيعة الصحيح انه لا تصح دعواه ولا تقبل بيته لمكان التناقض ولو ادعى المستأجر
 الاول بيعة على ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بيعة على انها كانت في يد الاول تمام المدة
 فبيعة الاول اولى سئل بحكم الدين السفي عن رجل ادعى دينا في تركة ميت وصدقه الوارث في
 ذلك وصح من ابناء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال في حيوته
 واراد اثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بيته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام
 طهيرا بن عمن خلع امرأته وقال في مجلسه (مرا اندرين حاله هيچ چیزی نیست) ثم ادعى شيئا
 من متاع البيت او اقمشة قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه
 وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجال قال ما في يدي من قليل
 او كثير او عبدا ومتاع لعلان صح اقراره وان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلعا
 فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار
 كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار
 ما يوافق رواية الجامع رجال قال ما في حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه

وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة بيقين وفي مسألة الجامع اذا ادعى المقتر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه له ولم يقل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه دينا لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فاقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بينته انه كان في يده يوم الاقرار كذا في العصول العمادية * رجل اقران لفلان على الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقربها و اقام البينة على ذلك لم يقبل بيته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موصلاً لا قراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصلاً او موصولاً و اقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سماعه عن محمد ربح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعي هل قض من المال شيئاً فانقرانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابراً الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خردا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد ربح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وأن قال المطاوب انما قبلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

بيينة تشهدان رجلا اجنبيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب ووكيله و على كل احد اجنبي غيره ولا اقبل البيينة انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا واقام البيينة ثم قال بعد اقامة البيينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيئته قالوا مان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البيينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا وقال بالغارسية (چنديں يافته بودم) بطلت بيئته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اقام البيينة ان له على فلان اربعمائة ثم اقر المدعى ان للمنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابي القاسم وعن ابن ابي احمد عيسى بن النصير انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملثط * اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حالة فقال المدعى عليه (آرى مارا بتواين ده درم بايد دادن ولكن مارا از تو هزار درم مي بايد حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالا من جنس واحد كذا في الدخيرة * اذا قال المدعى عليه الدين (اين مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سائده ام) ثم قال (بعلان حواله كرده بودم واور سائده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وفيما تسمع كذا في المحيط * ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا او ساومه واستوهبه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وترك ميراثا له او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلك ببيعه فبعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشترينه ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طيلسانا وساهمه ثم ادعى مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيham او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وتركها ميراثا لهما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويخير في نصف الطيلسان لتفرق الصنفه عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وتركه ميراثه سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم رعم احد الشاهدين ان الثوب له اولاً بيته ورثه هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه لكنه لي اولاً بي ورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضي له لانعدام التناقض ولو قال قولاً ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه ان له لايه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز المذكور في * رجل ساوم بولد امه او ثمرة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل وادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامه حاملة فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان الولد للمدعى عليه او قال الاندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقران الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقطران برهن الموكل على انه موكله غير جائز الاقرار برهن المدعى عليه على اقرار الوكيل والموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور في * ولو اشترى جارية متنتبة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريتي ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبينته وان اشترى منه متاعاً في جراب مدرج او ثوباً في منديل مئلف فلما اخرجه ونشرة قال هذا متاعي وام اعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنتبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبداً وقبضه ثم اقران هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع واو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

البي فلان وان افرا البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ح بين ثلثة وصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واحاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الافراز ما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ح هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحرو ذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذاك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا دار ابك ونركها صبر انا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقص كذا في الذخيرة * دار في يد رجل قال له رجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له نسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكنني هذه او اعزني هذه الدار او هذه الدابة وهذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان * في نوادر هشام قال سألت محمد ر ح عن تروج المرأة ثم ادعى انه اشتراها ممن لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط * في المستقى بشر عن ابي يوسف ر ح شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذلك بينة والمرأة تجحد لا قبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لانهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المباينة وختما على الشراء من غير اقرار

بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد بن ح عن رجل شهد على رجل انه
 طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال
 ان لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها
 امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بينته انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها
 قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابي يوسف
 ومحمد بن ح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك
 الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دعواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك
 على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط * وعليه الفتوى
 هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى التاج اولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب
 عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا
 ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع كذا في الخلاصة * والصواب انه
 يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع
 دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار
 المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار
 في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا
 ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك
 القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء
 مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العبادية * دار في يد
 رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها داره تصدق بها على الذي
 باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يديه الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه داره
 اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة
 شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية واذ لم يذكر
 التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد بن ح ولا ابالي قال في الصدقة قبضت اولم افبض قال محمد بن ح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع وأراد ادعى
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين * ادعت المرأة
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط * امرأة تطالب زوجها بمهره فقال الزوج مرة اوفيتها ومرة
قال ادبت الي ابيها قالوا لا يكون ما قضا كذا في العنود الا شروعية * وانعذ الفتوى (مردى
زنى رAKE خدمت او ميكرد بشوهوى دار بعد ازان دعوى مبكند كه آن زن در نكاح من بوده است
ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الا شروعية كذا
في العنود العمادية * امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غرض بالغ ان الكرم له ورثه من ابيه
وصدقته البائعة وزعمت انها ام تكن وصيده فالبوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصيده الصغير
لا يقبل قرائها بعد ذلك انها ام تكن وصيده له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه
استهلكته بالبائع والتسليم ولا تسمع بيته الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاصيخان *
اذا كانت الدار في يدي رجل داء رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام اليده انه اشتراها
من الدى في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يتضي بالدار
للدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كما شهد الشهود ثم بعنها من ابي ثم
ورثها من ابيه منذ سنة فتشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقصي بالدار له وكذلك اذا ادعى
دبته او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين
واقام البيه لا يقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجدد
في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا ملكه كذا في الخلاصة * ولو
ادعى الصدقة منذ سنة تشهد شهوده انه اشتراه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة
وقبضته ووصل اليه بسبب وجد الصدقة فاشتريته منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبيه قبلت بينته
كذا في فتاوى قاصيخان * واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له والله لم يتصدق بها عليه
واقام

واقام شاهدين على الصدقة وقال ام يهبها لي تطوعا دعى الهبة عند القاضي فهذا الكذاب منه
 لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث ام يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرى ولم ارنها
 قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها علي قط ثم جاء بعد
 ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سأله ان يتصدق بها علي ففعل اجزت هذا
 وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدني الميراث فاشترتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا
 بخلاف ما لو ادعى الشراء اولا ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط *
 لو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثها من الميت واقام البينة على ذلك
 تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل ان
 وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذاك العقار
 ان وصيه باعه بغبن فاحش فالتقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى
 من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع واراد استردا العبد من يدي المشتري
 وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان فضوليا في هذا البيع واراد استرداد
 الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع لا تسمع
 بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع
 ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوقف
 ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفا عليه
 وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل
 وقد قبل القول بعدم القبول اصبوحا حوط هكذا في محيط السرخسي * وفي الاجناس مشتري
 الارض اذا اقر ان الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام
 المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط * ولو ادعى المشتري على
 بائعه ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر ررح
 قال الفقيه ابو الليث ررح وبه ناخذ وقيل لا يقبل والا اول اصح كذا في الفصول العمادية * لو ادعى
 ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك دينا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة
 قد يصير دينا بالبحر والددين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية * رجل ادعى على

آخرانه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثا لي فقال المدعى عليه انا اوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعوته ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بوراثةك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجس ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في النوداء في فتاوى القاضي حان * ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه بجحد وادعاه لنفسه فحلته القاضي ما هو له المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته من قبل الخصومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباؤه اليمين اكذبا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي وادى في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الدخيرة * في نوداء عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قصي ليا به على فلان من حق وانما هذا اخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المتقصي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المتقصي عليه ولو قال قبل ان يتقصي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعينهم من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المترو لو كان الذين اقاموا البينة هم الذين يروا معا ملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لاهذين مالي فيه حق كان المال كله لاهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله *

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول * الفصل الاول في دعوى الملك المطلق

في الاعيان قال محمد ر ح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا واقاما البينة قضى بيينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل ادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه على الف درهم واقام على ذاك بيينة واقام ذواليد بيينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته مكاتب بينهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة * لو ادعى احدهما انه دبرة وهو يملكه واقام على ذاك بيينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو يملكه كان بيينة التدبير الاولى كذا في المحيط * اذا ادعى ملكا مطلقا وكان في يد ثالث وام يؤرخا ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة * وان ارخا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الآخر ومحمد ر ح الاول يقضى لاسبقهما وان ارخ احدهما والآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه ذال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح على قول ابي يوسف ر ح الاول ومحمد ر ح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة ر ح كذا في فتاوى قاضيخان * دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بيينة على ما ادعى ان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح آخر وهو قول محمد ر ح ولا يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ر ح ولغير المؤرخ عند محمد ر ح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام ذواليد بيينة انه ملكه اعتقه او دبره او كانت امة واقام ذواليد بيينة انه استولدها كانت بيينة الخارج الاولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التاج * رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبي عليه البيعة انها داره واقام رجل آخر البيعة انها داره غصبها منه هذا المدعى
 الآخر فانه يتقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى
 الايداع كذا في المحيط * ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد ويريد وبرهن انه له وكل واحد منهما
 برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهذا ولو ادعى بكر الغصب او الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي
 لبكر والاصل ان الخراجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا
 فالقاضي يقضي بينه مدعى الغصب ولا يقضي بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر
 الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على
 سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد
 وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد ولبكر النصف الذي في يد
 زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد
 بين بكر وسعد كذا في الكافي * ولو اقام سعد بيعة انها داره غصبها مني زيد واقام زيد بيعة انها
 داره غصبها مني سعد واقام بكر البيعة انها داره غصبها مني سعد وزيد فلكر نصف الدار
 والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط * الفصل الثاني في دعوى الملك في الاميان
 بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما شبه ذلك دار في يدي رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما
 يدعى انها داره ورثها من ابيه فلان واقام على ذلك بيعة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى
 بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ اجد هما اسبق فعلى قول ابي حنيفة ربح آخر على ما ذكر في المنتقى
 وهو قول ابي يوسف ربح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد ربح اولا على ما رواه ابن سماعة عنه
 يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع
 هكذا في الخلاصة * وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي *
 ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد اسبق فهو ولي عند ابي حنيفة
 وابي يوسف ربح وعند محمد ربح يتقضى به للخارج وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو
 للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق
 فهو ولي كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها
 من

من فلان وهو يملكها وأقام آخر بيته أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط * وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخ احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما فان رضي واحدهما وابى الآخر بعد ما خيرهما التماسي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط * وان ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد سواء ارخ ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يديه دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيته انه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما والهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار النسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى التماسي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كان في يد احدهما مدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل للعبد للآخر كذا في المحيط * وان لم يكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الآخر فانا ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيته صاحب اليد على بيته الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقاما البيته على ذلك وتاريخ احدهما اسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعى عليه او في ايديهما او في يد احدهما ايتهما كان ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط * وان ارخ احدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ وللآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

كتاب الدعوى (١٠٣) (الباب التاسع) الفصل الثاني

لا جدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالدي له قبض معائن أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار
في أيديهما وارخ أحدهما وأطلق الآخر قصي بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وأن شهد شهود
كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وارخ أحدهما ولم يؤرخ
الآخران كانت الدار في يد البائع وصاحب التاريخ أولى وأن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ شهوده
فهو أولى بحكم القبض المعائن وأن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البينة على الشراء والقبض معاينة
أو على إقرار البائع بالقبض وارخ شهود أحدهما دون الآخر قصي بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا
ويخيران أيضا قال محمد بن حمر بن قيس في القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع
وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وارخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما
أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق
قصي بها لصاحب الوقت السابق وأن ارخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع
قصي لصاحب التاريخ وأن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد
في يد المدعي عليه فاما إذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار
والعبد بينهما ويخيران فإن أمضيا العقد فالدار بينهما وإن اختارا فسح العقد كان العبد بينهما نصفين
ولا يغرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يدي رجل البينة أنه باعه
من الذي في يديه بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي
في يديه بالف درهم وحزير وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف روح برد العبد
على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما
البينة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد كذا في فتاوى قاضيخان * وأن مات العبد في يد المشتري
فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا إذا أقاما البينة على إقرار الذي في يديه بذلك وأن أقام كل واحد
منهما البينة على معاينة البيع وقبض العقدان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء
لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك
كذا في فتاوى قاضيخان * عبد في يدي رجل أده رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه
من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وتنا معلوما والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعيه لنفسه
فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية * عبد في يدي

رجل اقام رجلا ن كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع اخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايتهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآبى العبد كله كذا في محيط السرخسي * في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن غلام في يدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة و اقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعتنه من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وردة على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا آخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون النضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة آخذ الغلام وابى هو للبائع انه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بيننا لم يكن فسخا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي المالك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يبرخا وارخا احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان اسبقهما تاريخا اولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل وادعى انه اشترى هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدعي هو الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعاينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع او بالمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احدهما عند القاضي

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا مما قبض من "الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة واما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء او ارخ احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقتهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا وفي تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفصل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في النصول العمادية * دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذواليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهما تهرت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقتت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

هكذا في الهداية * دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذواليد بينة انها داره باعها من هذا المدعي بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تها ترت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمر وبما ثمة دينار ووجد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي * دار في يدي رجل يسمى محمد اقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذواليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد وتها ترت بينه بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عمده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة اكرار حنظلة واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بالحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشيء الحرى الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعى البيع من المكاتب بما ثمة دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من المكاتب ولو ذكروا القبض والمبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتها ترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى بالحر على المكاتب

بالثمن عند عهدها كذا في محيط السرخسي * رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما اسبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حد هدا يد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحدهما تاريخ وللآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما اسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا يتقضى بالكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ويران ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على الكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضي قضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب اليد ببينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ راجوع وعلى قول من يسمع بين ذى اليد واقام الخارج بعد ذلك ببينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * ادعى نكاح امرأة وهي بد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخا يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشرورية * ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احد هما فاقرت لاحدهما فهي للمقر له فان اقام الآخر بعد ذلك ببينة على الكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاولى وان لم يوقتا فالذى زكيت بينته اولى وان لم تزك بينهما او ركية فعند بعض المشائخ راجع يتقضى للذي اقرت له بالكاح سابقا وهو الاقبس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب الشهادة على الكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احد هما واقاما البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فام تفر لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما البينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعيا نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد احد هما فام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر البينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجم ببينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشرورية * ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على الكاح والد خول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها اولا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوقت شهود الثاني سابقا وكذا إذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الأعلى وجه السبق كذا في الهداية * ولو شهد شهود أحدهم مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما ارشدهم شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فإن القاضي بفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا وإن أقامت أحدهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضي للدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف زح وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمدية * وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصح الإقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمرا بطل إقرارها الأول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو أن امرأة أقامت عايتها رجلا وكل واحد منهما بينة أنها اقترت أنها امرأة أنه اختلعت منه ألف درهم ولم يوقت فعليها أن تؤدي إلى كل واحد منهما ماله وإن وقتا لزمها مال الوقت الأول ويبطل عنها مال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما وقت تنقضي في مثلها العدة وتزوج فيلزمها المالا جميعا وإن لم يدخل بهذا أحدهما لزم المالا جميعا وقتا أولم يوقتا كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رح ادعى على امرأة أنها امرأة له وحلاله وهي تدعي أنها كانت امرأة له لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعي الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلاقه تكلف المرأة إقامة البينة على الطلاق فإن عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينها وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها ونعند من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وانكرت ما اقتربه الاول من النكاح والطلاق نهى امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان * ^{وأيضا} قال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكرت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذاك الزوج وانكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقناها منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق بؤمرا بالتسليم الى المدعي ولو قال بلى طلقناها لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستن وبرامنكر است) وترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين وانى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاثني عشر وشية * امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في داره كذا في الفصول العمادية * برهن على انها منكوحته وفي بدوى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجني والمرأة تصدق ذا اليد بحكم النكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينته اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولاها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * ^{البالغة} اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاثني عشر وشية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام ما البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومضى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها

عبدالها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * روى عن ابي يوسف روح في رجل وامرأة اختلفا في مناع النساء فاقامت المرأة بينة ان المناع متاعها وان الرجل عبدها واقام الرجل بينة ان المناع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقدتها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمناع لهما فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمناع له هكذا ذكر وعلى قياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمناع لهما واختلفا في ذلك وذلك المناع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للآخر متاع النساء كان اومتاع الرجال او متاعهما واذا كان المناع في يد احدهما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعي كذا في الذخيرة * وذكر بن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار دارة والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لهما وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما ترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما على صاحب الرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما لهما عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضى بالنكاح كذا في جواهر الفتاوى * اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح فالت المرأة قد اذن له بفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولها النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري يأذن لي ام لم يأذن كذا في الفصول العمادية * ومما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو يسكن ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة روح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جاز دعوى الرجل وشيث نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو يكر ذلك

ويقول ماهي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة
عند أبي حنيفة ر ح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف
القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت
المرأة انه تزوج بامها او بابنتها فهذا او ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة ر ح
ولو اقامت الشاهدة بينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة
بفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشرية *
رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام
الاب بينة انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط * لو قالت امرأة
تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه
امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تجحد قال ابو يوسف ر ح اسأل الشهود بآيهما
بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس
كذا في فتاوى قاضي خان * لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدقها
المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة ونسب يحتاج المقر له الى اقامة البينة على هذا
المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له ولي بالبينة والاقرار
كذا في الفصول العمادية * روى بن سماعه عن محمد ر ح لو اقام الرجل بينة على امرأه انه
تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بيته انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج
انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بيته انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام
والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة
بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويبطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه
تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك فقضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها
على مائة دينار تقبل بيته ويقضى لها بمائة دينار واعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام
الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي الف درهم
حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل
كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

انه تزوجها اولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته بطل بينة
الاخرى ولا شيء لهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال
تزوجتهما جميعا ولا يرى الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا يرى الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان *

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد فاعلم ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان
في الابتداء لو تصاد قال (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاثرونية * برهن عليها
بالنكاح فقالت لي زوج آخر هو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للسهرن ولا يلتفت الى اقرارها
كذا في الوجيز المذكور في * ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقرب رجل آخر ثم اتت بين يدي
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي بصح اقرارها وسمع ذلك ووافقت لرجل آخر ثم لهذا المدعي
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جا تزكذا في المحيط * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
وانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عليها نكاحا
فقالت كست زوجته اكن اخبرت بوفاته فاعدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت
ابا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي اولا وسأقت القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز المذكور في *

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباة مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ يوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباة يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة
بعد هذا التاريخ يوم ان اباة تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأة نكاحا
وقال ان زوجك فلانا طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاثرونية *

ولبرهننا على نتائج دابة وار خا قصي لمن وافق سنه تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما
او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في الساج من غير
تاريخ حيث يحكم بها لذي اليد ان كانت في يد احدهما او لهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث
وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين بقضي لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة
في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد
الوقتتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضي بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه
وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضي بينهما ان كانا خارجين وترك
في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد احدهما قضي بها لصاحب اليد
وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين *
ل عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح انهما لا يطلان بل يقضي بها بينهما ان كانا
خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي بها لذي اليد كذا في التبيين *
سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط * لو اقام
الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وابنه ولد في ملك بائعه و اقام ذواليد البينة انه عبده اشتراه
من فلان آخر وابنه ولد في ملكه قضي به لذي اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه
واقام ذواليد البينة على النتاج في ملكه فبيته ذى اليد او لا وكذلك لو اقام البينة على وانه او وصيه انه
هبة مقبوضة من رجل وابنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شقة في يدي رجل اقام
رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه و اقام صاحب اليد البينة انها شاته تملكها من جهة فلان وانها
ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضي بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر
في الاصل ان القاضي ينتقض القضاء على الماني ويقضي به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط *
ولو اقام احدهما البينة على الملك والآخر على الساج فصاحب الساج احق ايتهما كان وكذا لو كانت
الدعوى بين خارجين فبيته النتاج احق وقضي بالنتاج لذي اليد ثم اقام ثالث البينة على النتاج
بقضي له الا ان يعيد ذواليد البينة على النتاج كذا في الكافي * فان اقام بقدر ذواليد على اعادة
البينة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذواليد بية ان العبد عبده ولد في ملكه قضي به له
وان لم يعد

وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حصر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول الثالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحضر من الرابع فان احضرها كان هو الحق بالعبد من الرابع فان حصر المدعى الاول واقام البينة انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه بد مرة فلا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحم وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه هكذا في المحيط * رجل في يده عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه واقام رجل آخر بينة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما بصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المتقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته له وام تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للنالت على المتقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي اعاد بينته فان وجدنا المتقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه واقامها عبدا القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبهنا قضى على ذى اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه واقام البينة على النتائج تقبل وينتص به القضاء الاول كذا في الكافي * عند في يدي رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو يملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه وان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضي صيخان * الخارج ج ذواليد اذا اقام البينة على نتائج العبد والخارج بدعى الاعتاق اي صافهواولى وكذلك لو ادعى عياه وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعتاق ايضا لان بينة النتائج مع العتق اكثر اثباتا لانها اثبتت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا بينة ذى اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزله العتاق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * لو ادعى الخارج التدبير والاستيلاء مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا با تافهواولى ولو ادعى ذواليد التدبير والاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا با تافا لخارج اولى كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فخصبه منه ذواليد كانت بينة الخارج ج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او ادعه منه او اعارة منه كانت بينة الخارج ج اولى كذا في المحيط * امه في يد

رجل اقام رجل بينه ان واصي بلمدة كذا تصي له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذواليد بينه بها
امته ولدت في ماله وان شهد شهود المدعي انه قضى بها بشهادة شهود شهدوا معه انه اشتراه من ذى اليد
او وهبها له اليد منه او تصدق بها ذواليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعي ولم يبينوا سبب
القضاء بتصي القاضي ذلك القضاء ايضا وبدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة
شهود شهدوا معه انه لا رايها نتجت عنه والقاضي يرضي ذلك القضاء ايضا عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وعنه محمد رح بعينه وان شهدوا ان واصي بلمدة كذا فدر عنه فانه قضى للمدعي
بهذه الحارة شهادة شهود شهدوا معه انه لا رايها نتجت عنه ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي
الثاني ينص ذلك والاجماع هكذا في الدخيرة * اذا كانت الجارية في يد رجل اقام رجل بينه
ان واصي بلمدة كذا تصي له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بينه على
النتاج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينه ان واصي بلمدة كذا تصي له بشهادة شهود
عنده انه لا رايها نتجت عنه على النتاج فصاحب القضاء اولى وعندهما وعند محمد رح صاحب
النتاج اولى كذا في المحيط * اذا اقام احدهما على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام
ذواليد بينه على مثل ذلك ولد بنصني بها للمدعي لانهما ادعيا في الامه منك مطلقا بنصني بها
للمدعي ثم يستحق العبد تبعه كما في النصول العامة ربه * اقام المدعي البينة على الشاة التي هي
في يد المدعي عليه انها شاة ربه جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذواليد بينه على مثل ذلك
قضي بالشاة والصوف للمدعي كذا في الدخيرة * وان عداني يد رجل اقام هو السيد انه عبده
واذ في ملكه من امته وعنده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضي بالعبد لذى اليد كذا
في فتاوى قاضيخان * ويكون ابن امته وعنده ولا يكون ابن امته الاخر وعنده فقد قضى بالعبد لصاحب
اليد في المالك والسبب جميعا كذا في المحيط * عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده
واذ في ملكه من امته هذه ومن عبده واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين
الحارجين ومن ويكون الابن من العمدتين والامتين جميعا كذا في فتاوى قاضيخان * عبد في يد رجل
رجل اقام رجل بينه انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينه انه عبده ولد في ملكه من امته هذه
فانه يقضي بالعبد للمدعي امت في يده فان اقام صاحب اليد بينه على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه
غير امه اخرى قضى بدلي اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة

اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه والعنوى على هذا كذا في المصمرات *
وانما تقبل البيتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للآخرى بمراي العين واما اذا كانت احد لهما لا تصلح اما للآخرى فلا تقبل واما قامة بيته على ان الشاة التي في يديه شاته ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت بها شاة عنده واقام الآخر على مثله قضي لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب لا يتكرر فهم في معنى النجاسه وذلك كالسبب في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمرعى وجز الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النجاسه فيقضى به للخارج يستلزم الملك المطلق وهو منزل الجوز والبهاء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى نصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضي ببيته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى ببيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبني الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط * وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي * لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان * واو كان مكانه غزل صوف فالخارجة او كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يد احدهما اقام احدهما البينة انه نسج نصعه واقام الذي في يديه انه نسج نصفه ذال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى صوفاني يدي رجل انه صوفه جزه من غنمه واقام على ذلك بيته فاقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي به لصاحب اليد كذا في الذخيرة * اذا ادعى سمنا وزيتا ودهن سمس في يدي رجل انه له عصرة وسلاة واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضي لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط * اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

صعته في ملكه فهو ادى اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيعة ان الملبس حلب في يده وفي ملكه
قضى لذي اليد كذا في الكافي * ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الملبس الذي صنع منه هذا الجبن
كان له ان يقصى المخارج ولو اقام كل واحد منهما البيعة ان الملبس حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه
هذا الجبن وانه يقصى بالجبن لذي اليد ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب منها
الملبس الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضى للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب
منها الملبس الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضى بالجبن لذي اليد كذا في المحيط * ولو
قال المدعي هذا الجبن لي صنعت من لبن شاتي هذه واقام الخارج البيعة على مثل ذلك فانه يقصى
بالشاة الخارج كذا في فتاوى قاصيدان * لو ادعى حليانه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى الساج
وكذا لو ادعى حطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل
اخر بيعة انها دار جده اختطها وساق الميراث حتي انتهى اليه واقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك
فانه يقضى بالدار للمدعي كذا في المحيط * اذا كانت الارض والنخيل في يد رجل واقام آخر البيعة له
ارضه ونخله وانه غرس هذا النخيل فيها واقام ذو اليد البيعة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي
وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي * ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد
والمدعي بيعة ان الارض له والزرع لدررعة قضى بالارض والزرع للخارج هكذا في المحيط *
وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد ان به على ارضه كذا في محيط السرخسي *
اذا كان بناء محشوي يدي رجل واقام رجل البيعة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذو اليد
البيعة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كذا في المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والعرو
وكال ما ينقطع من الثياب والبسط والاباط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران
او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البيعة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية *
جلدي يده واقام آخر البيعة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البيعة على مثله فهو لذي اليد
كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاه رجل آخر انها له ذبحها
وسلخها واقام على ذلك بيعة واقام صاحب اليد بيعة على ذلك قضى بها للخارج كذا في المحيط
ولو اقام كل واحد منهما البيعة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلدها
ورأسها

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط * ولو اختصم ذو اليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصحفه كنه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة مما يكرر ويكتب ثم يحى ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان كوز صنرا وطستا أو آنية من حديد أو صغرا ونحاس أو شبه اورصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوتا أو سريرا أو حجلة أو قبة أو خفا أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة * اذا ادعى لبنا في يدي رجل انه له ضربه في ملكه و اقام عليه البينة و اقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن أجرا أو جصا أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * شاة مسلوخة في يدرجال وجلدها وسقطها في يد آخر ف اقام الذى الشاة في يده بينة ان الشاة والستط والجلد كله له و اقام الذي في يده الستط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي * ان كان في يدي رجل حمام أو دجاجة أو طير مما يفرخ اقام رجل بينة انه له فرخ في ملكه و اقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة * و اقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها المصاحبا كذا في المبسوط * باعنت الدجاجة المغصوبة بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط السرخسي * الصوف و ورق الشجرة و ثمرة الشجر بمنزلة الساج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة الساج حتى لو اقام المدعى البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من نخله وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه و اقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففى الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط * لو ادعى ثوبا في يدرجل انه له نسجه ف اقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امه انها ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا انها ابنة امته وكذا لو شهدوا على ثوب انه غزل من ظن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا انه غزل هذا

من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فيأخذ عليه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قصي بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضي به لفلان واقراره في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امه فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا ان فلان اخن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال رب الحنطة امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالتول قول رب الثوب كذا في المحيط * امه في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امه واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية واقام رجل البينة على نخل في يد رجل وثمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمدا راح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لا ندرى لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع والزرع يتبع الارض قلت وان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع اجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط * ان اقام الخارج البينة على الملك المطابق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد او اى كذا في الهداية * اذا ادعى احدهما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا او رجا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ ايهما كان اولى ولو ارخا وتاريخ احدهما سبق فلهما اولى وان كانت العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج سبق فحينئذ يقضي للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما سبق

فحينئذ يقضى لاسبقتهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخر ان فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضي بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضي بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احد هما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مما لا يقسم كالعبد والدابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان المشاع الذي يحتل القسمة والذي لا يحتل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والخيرة * ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتل القسمة من غير خلاف واختلفا فيما يحتل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البستان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احد هه قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بينة احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احد هما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه واقاما البينة ولم يؤرخا وارخا على السواء فالشراء اولى فان ارخا احدهما دون الآخر فالمرورخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * لو ادعى احدهما رها وقبضه والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البينة ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبقه باليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان * ثم عند ابي يوسف رح للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في النبيين * وإذا اجتمع الكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا
 في المحيط * شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة مدعى القرض كذا في محيط السرخسي *
 مسأله متفرقة في المستنى دار في يدي رجل اقام رجل بينة اني كنت ادعيت هذه الدار وان
 صاحب اليد صالحي منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه
 في هذه الدار فبيته الصالح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها
 من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بينة واقام آخر بينة انه اشتراها من صاحب
 اليد بالف درهم ولم يذكر الا عتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض
 العبد ولو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط * رجل له عبد اقام العبد بينة ان المولى اعتقه
 او دبره واقام رجل آخر بينة ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد
 منه فبيته العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيته المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما
 اسبق ينقض لاسبتهما تاريخا * كذا في الذخيرة * لو ادعت امة انها ولدت من مولاهما واقامت
 على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة انه اشتراها من مولاهما فبيته الامة أولى سواء كانت في قبض
 المشتري او لم تكن في قبضه ولو رقت بينة المشتري وقتا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بينة المشتري
 أولى كذا في المحيط * امة في يد رجل اقام البينة انه دبره وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت منه
 وهو يملكها واقام آخر على مثل ذاك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اقام
 عبد البينة ان فلانا اعتقه وفلان بكر او بقرة واقام آخر البينة انه عبده قضيت به للذي اقام البينة انه
 عبده وكذا لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه
 الشهادة كذا في المبسوط * وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده
 قضى بينة العتق كذا في المحيط * وان المولى اقام بينة انه عبده اعتقه واقام رجل آخر بينة انه
 عبده قضى بينة العتق وكذلك لو اقام العبد بينة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بينة انه عبده
 قضى بينة التدبير كما لو اقام المولى بنفسه بينة انه عبده دبره واقام الآخر بينة انه عبده يقضى بينة
 المولى كذا في الذخيرة * ولو اقام العبد بينة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بينة انه عبده
 يقضى للذي اقام البينة انه عبده ولو اقام الذي في يديه بينة انه ملكه كاتبه واقام الآخر

بينه انه عبده قضي بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة
انه اعتقه واما آخر البينة انه حر الاصل وانه ولاه وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة *

عبد في يدي رجل اقام الذي في يديه البينة انه اعتقه وهو بملكه واما آخر البينة انه اعتقه وهو بملكه فان صدق
العبد احدى البينتين اولى وان كذبهما جميعا يقتضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان *

واذا اقام كل واحد منهما بيته انه اعتقه على الف درهم وهو بملكه لم يلتفت الى تصديق العبد وتكذيبه
وقضيت بولائه بينهما واكمل واحد منهما على الف درهم وان ذكر احدى البينتين ما لا ولم يذكر الاخرى
فالبينة بينة الذي يدعى المال ولا وة له ولا ابالي صدقه العبد لو كذب به كذا في الذخيرة * وفي نوادر

بن سماعة عن محمد بن حمران في يديه عبد ادعى ابن له واما بينة ان اياه تصدق به عليه وهو صغير
في عياله واما العبد بينة ان الأب قد اعتقه قال اقبل بينة العتق ولو شهدوا انه تصدق به او وهبه لابنه
الكبير الفتيمة هذا قبض له وما ينو قبضه اياه وشهد شهودا العبد انه اعتقه ولم يوتوا اجزت الصدقة وبطلت
العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهزئ حين
دخل عليه الشهود وام يقرأ الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح
العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ قال القول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث
البينة انه يهزئ كذا في المحيط * رجل اعتق امه ولها ولد فقالت اعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال
المولى لا بل لعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول
قولها وقال ابو يوسف رح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكره القول قولها وان اقاما البينة فيبينتها
اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد بن حمران ان كان الولد
يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وان اقاما البينة فيبينتها اولى وكذلك
في الكتابة ولو اعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدتها بعد عتقي فاخذته مني وقال
المولى ولدتها قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرده الى الام وكذلك في الكتابة
وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية
وقال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمتناع وان كان يعبر عن نفسه او بالعا
فالقول للغلام وان برهن على الرق والحرية فيبيته الغلام اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قدم ببلدة
ومعه رجال ونساء وصبيان يخدعونهم في يده فادعى انهم ارقاة وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

كتاب الدعوى (١٢٢) (الباب التاسع) الفصل الثاني

ما لم يقره بالملك بكلام ابيع او تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم
هكذا ذكرنا قبله ان احاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار
كذا في المحيط * ادعى رجل حربة الاصل ولم يدكر اسم امه واسم ابيه ولا حريتهما جاز كذا في الذخيرة *
مات الرجل وعليه دين ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت انها ام ولد الميت وان هذا
من الميت لا يقبل قوله من غير بينة تقوم على اقرار الموالي في حيوته انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للمغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان اقاما البينة على عبد
في يدي رجل يدعي كل واحد انه اودعه واقر لاحدهما ولا يخلوا ما ان اقر بعد ما اقاما البينة او قبل
اقامتهما البينة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع
قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تبطل بينة المقر له وما اذا اقر لاحدهما
قبل اقامة البينة ثم اقام البينة يقضى بغير المقر له وما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقر لاحدهما دفع اليه
وقيل للآخر اتم شاهدا آخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان
لم يقض حتى جاء الخارج شاهد الاول او اقام شاهدين مستقلين يقضى بكلامه فان اقام المقر له شاهدا
الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقضى بالخارج اربعة لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي
الاول او غاب قيل له مات بالخارج وان جاء باخر يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله له وان لم يقر واليلا احدهما
حتى تأتي به بينتهما ثم اقام احدهما البينة ان العبد له لا تسمع وان لم يترك بينة احدهما ولم يقيم حتى يقضى
للاخر ثم اعاد الاخر البينة العاد له على ان العبد له قصه له على المنصف لهما ما اذا اقام احدهما البينة ولم يقيم
الاخر وان ردوا اليد لغير المتقيم يدفع اليه ويقضى ببينة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها وبكون
فضاء على المتدرون المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه عبده اودعه ذا اليد يقضى له وان
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهوده بطلت بينة المقر له ويقضى بالعبد للاخر هكذا في محيط السرخسي *
دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها اراه اجرها من الذي في يديه
شهر اربعة دراهم وانا على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا وهو جادد عواهما
فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط *
في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقر بعد ذلك

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعنتك العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر لمقر له بالعبد اليوم للمقر الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا يأخذ الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعنتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط * الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة اذا كانت دار في يدي رجل ادعاها اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها واقام البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة رح وقال هي بينهما اثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برى عن خصومتهما وترك الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا كانت الدار في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فانه لا يدين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف ترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل يقضى له وان اقام جميعا البينة يتضى بجميع الدار مدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر انهما ميراث بينهما من ايتهما قال للمدعى ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي اخيه والاخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذي في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعى الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاختيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى الجميع نصيبين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في ايديهما * دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة رح لصاحب الجميع مبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

كتاب الدعوى (١٢٤) (الباب التاسع) الفصل الثالث

تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمصاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصفين ثلثة ولو كانت الدار في ايديهم ولا بينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلتوا الدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا الدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولرحل اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المازعة ارباعا صدابي حبيقة رح وعندهما يقسم اثلاثا ثلثة لمدعى الجميع وثلثة لمدعى الثلثين على سبيل العول والمصاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم لمدعى النصف وسبعة لمدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة لمدعى النصف واربعة احدا ستة لمدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم لمدعى النصف وسهمان لمدعى الثلثين ويقتضى لمدعى الكل سهم بلا مازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بينة او نكلوا فاما اذا قاموا جميعا البينة او كلوا جميعا فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلثة اسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلثة فادعى اقدم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وحجدهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط * دار في يدي رجال منها منزل وفي يدي رجال آخر منها منزل آخر ادعى احدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفان ولا بينة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما
ويتصرنان فيها على السواء وان اقام البينة في هذه الصورة قبات بينة كل واحد منهما على ما في
يد صاحبه كذا في المحيط * ولو كان في يد احدهما بيت وفي يد الآخر بيت والساحة في ايديهما وكل
واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلما يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان
اقام البينة يقضى ما في يد هذا الآخروما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي *
دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوفى الساحة مدعى كل واحد ان الدار له فالدار
لصاحب السفلى الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلوفى يد احدهما والسفل في يد الآخر
والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بينة وحلما وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى
والعلوفى في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلو حق الممر في رواية وفي رواية اخرى
الساحة بينهما نصفان وان اقام البينة يقضى بالسفل لصاحب العلو والعلو لصاحب السفلى والساحة الذي
قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي * رجل اقام بينة على دار في يدي رجل انها له واقام
الآخر البينة انها له واصحاب اليد اشترياها من فلان وقبضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين
المدعين اثلا بانلها المدعى الجميع وثلتها المدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انها كلها له وادعى
اخو صاحب اليد ان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقام البينة على ما ادعى يقضى
للاجنبى ثلثه ارباعها والاخ المدعى بربعها كذا في محيط السرخسي * فان اراد ذو اليد ان يدخل
مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني
وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الدل وما بقي يبقى على الكل فليس له
ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يديه الدار قرانه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوراثة وبعد ما اقام
البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوراثة سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبى وبربعها
لاخي ذي اليد وان كان اقرار ذي اليد بالوراثة قبل اقامتهما البينة ثم اقام البينة يقضى بكل الدار
للاجنبى كذا في الدخيرة * ولو كان ذو اليد من الانتداء ادعى ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها
ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبى البينة على انها داره ورثها من ابيه وقضى
القاضي بالدار للاجنبى بينة ثم حضر اخو ذي اليد واقام البينة ان الدار كانت لابيه فلان مات وتركها
ميراثا بينه وبين اخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذي اليد ان الدار ميراث

بينه وبين اخيه الغائب فلان بعدما اقام الاحضي عليه البينة انها دارة ورنها من ابيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضر اخر ذي اليد فاقام البينة على ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه قبل القاضي بيته كذا في المحيط * الفصل الرابع في تنازع الايدي اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انها في يده فان عرف القاضي بكون الدار في يد احدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه وان اقاما البينة على اليد قضي بالدار لهما وتجعل الدار في ايديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضي باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما عن البمين وحلف الاخرام يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع الساكن من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد ثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط * اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه في ايديهما واقام احدهما بينة ان العين ملكه قضي له بالصف الذي في يد صاحبه وترك المصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع اذا اقاما البينة على اليد ثم اقام احدهما بينة ان العين له قضي بكونه له كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد ربح في السير لوان مسلما خرج من دار الحرب معه مستأ من وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي قامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة كذا في فتاوى قاضي خان * في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لي ولا وارث له غيري واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا اعراض عن بينة التي اقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختصما في دار احدهما يدعي انها ملكه وفي يده والاخر انها في يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي بمال الاجارة قال تجعل

الدار في ايديهما وبعض مشا نَحْزَ ما نه رح افنى بان الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية *
 في كتاب الاتضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يديه فاقام احدهما بينة
 انهم رؤاد وابنه وغلما نه يدخلونها ويخرجون منها بالقاضي لا يقضي باليد المذني شهد الشهود بما وصفناه
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط *
 ابن سماعه عن محمد رح في اجبة او غيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي انها له وفي يديه
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير
 ذلك ولم يزيدوا على ما ذكرناه فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق واحسن ثم
 بين ما يعرف به اليد على الغيضة والاجمة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها وينتفع
 بها منفعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه
 او للبيع ار ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك
 ما لم يتم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يتم البينة
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط * ولو قال انا عبد لعلان
 لغبر ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدي فهو عبد للذني في يده كذا في الكافي *
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدي فالتول قوله
 يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان اقام ذواليد بينة انه عبده واقام العبد
 بينة انه حر الاصل فبينة العبد اولى كذا في الذخيرة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام
 محمود الازجدي رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب
 فاقام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق
 التغلب قال قبلت بينته وقضي بالضياع له وانترع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يده هذا المدعي وما اخذت منه بطريق التغلب
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البيعة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنة وانه احدث اليد عليها يتضي له باليد ويأمره القاضي بالتسليم اليه لكان لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البيعة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البيعة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة او لم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجدعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي واقعات اللاطقي اذا اقام البيعة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في يده منذ ستة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده و اقام ذواليد البيعة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازعا في شيء فاقام احدهما البيعة انه كان في يده منذ شهر و اقام الآخر بيعة انه في يده الساعة امرة القاضي في يمدد في الساعة لان يد الآخر منقبضة واليد المتقبضة لا عبرة لهما عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بيعة انه في يده منذ شهر و اقام الآخر بيعة انه في يده منذ جمعة قصي به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رحل في يده ارض غيرة اجرها فقال رب الارض اجرتها بامري والاجر لي وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها والا حربي كان القول لرب الارض ولو كان الاجر نبي في الارض ثم اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تاجرها وقال ذواليد غصبتها منك وبنيت ثم اجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فعلا صاب الباء يكون للاجر وما صاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقام البيعة كانت بيعة الغاصب او لم يكن كذا في فتاوى تاضيخان * ولو قال غيرة غصبت منك الغاور بحث فيها عشرة آلاف وقال المتقرب لابل امرتك به فالقول للمتقرب ولو قال المتقرب بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمتقرب ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطته بغير امرك وقال المتقرب بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمتقرب كذا في المحيط * بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلميذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعتم اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ وام الحلف على الرسول ويجب عليه اجار القصار اذا حلف على ذلك وصدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز المذكور في * حائط لرجل وله اشجار على صفة نهر فنبتت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر قول انها من عروق اشجاره ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مالك لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة * وتوالت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للاخذ كذا في الوجيز المذكور في * اذا ادعى الى آخر عرصه كذا بالميراث وتضي القاصي للمدعي بالعرصة بيئته ائامه ثم اختلف المتضي لبد بالعرصة والمتضي عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا بيند لواحد منهما فتبيل القول قول المتضي عليه بالعرصة وقيل القول قول المتضي لبد بالعرصة كذا في المحيط * وفي اجماع الصغير لرجل الى جنبه مسنة وارض لرجل خاف المسنة تلزقتها وايست المسنة في يدا حددهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسنة وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عدا بي حنيقة رح وقال ايضا صاحب النهر حريرا ملقى طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر في موضعين احدهما ان كان على المسنة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولايته الغرس على المسنة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والثاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مالهم اضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فليل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع ان لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح آخذ بقوله في الغرس بقولهما في الثاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات * السيل لوجاء بالتراب والطين ووضع في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة * والمجتمع في الطاحونة من دواق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح ان لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقة اهل سنة يرمون الرماح والسرقة في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلًا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقة فهي لمن اخذته قبال العبرة لا بعد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام " نبي في المنشور في الولائم اذا صب في حجرة واخذ احد

ان كان هـ ربله و حجره ا ذلك يستردة من الآحاد و الا لا اذا سبق احرازه تناول الآحاد بان
 حـ ع المسوطة بي رانه عدد و موع المسورة فيه على قصد الاحراز و يؤيده ما ذكر في الفتاوى آخر
 دارة خارج المستحضر حـ د هـ ر معرفته و مستخدم لمن سقت يده اليه الا اذا كان المؤاخذ اراد ان يجمع
 منه التروث و المعبر تحسده يكون له في احوال الكردري * رحل مات و ترك ستا و احدا و متاعا
 فالت السب المتاع كله الي و كان اشتراها الا ابي من ما في نامري و الاح يقول الامتعة كلها
 للميت و اتول تول الاح - ابي الاحيرة * لو تارعا في دانه او نص و احدها راسها و لاسه
 و الآخر متعلق بالحامه اركمه و اراك و اللاس او في كونه دانه كذا في الكافي * و اذا كان
 احدهما رآه في السرح و الآخر رد منه اراك او في خلاف ما اذا ما اراك من حيث يكون بينهما
 كذا في اية * لو كان احدهما قودا - انه و الآخر سقوته في قصي بالذات المتأثرا و اذا كان احدهما ممسكا
 بالحام الدانه و الآخر متعلق بهما ل مشايخه يسعى ان يتصل للدي هو و ممسك بالحامه ا في المحيط *
 اذا تارعا في عبره عليه حال الاحدهما فصاحب الحمل او في كذا في الهداية * دانه تارعا منها
 رحل احدهما عليه حمل و الآخر و رعه على او محله معلقة صاحب الحمل او في كذا في الكافي *
 رحل يقو - فطرا من الا و على عبره من رحل ارك و ادعى اراك و انه اندكل واحد منهما
 المعبر كلنا قال ان كان على المعبر حمل اراك و لا دل كذا اراك و انه اندا حبر و ان كانت
 المعبر اعراء فللراك المعبر الذي هـ ع ا دانه و ابي له - ابي الاحيرة * هشام عن محمد راج
 في بطارا على المعبر الاول رحل رآه و على وسطه رحل و على آخره رحل ادعى كل واحد منهم
 الطر كله فلدل واحد المعبر الذي هو رآه و هو من المعبر الاول و الاوسط الاول و ما من الاوسط و الآخر بين
 الاول و الاوسط صفا و ليس الآخر الا و ركنه فامت لهم ستة اركمه كل واحد منهم بين الآخر بين
 نص و ابي بين الاول و الاوسط من الاوسط و الآخر صفا و الذي من الاوسط و الآخر بصعه للآخر
 و بصعه بين الاول و الاوسط صفا - ابي محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رحل و طرف منه

فقد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رحل يقود ثوبا و عما و بطا و رحل
 آخر يسوقها فادعى السابق و ان ادراك كله بذلك كله للسائق و لا شيء منها للقاتل الا ان يقودها
 بشاة معه فتكون له الشاة و حدها كذا في محيط السرخسي *

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية * في القدوري لو ان خياطاً يخيط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب انا اخيطه وقال الخياط لابل انا اخيطه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * امتأجر اربع البز او اخياطة الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر ان له ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً ما دوناً او مكاتباً كذا في الوجيز للكردي * ذكر في المأذون الكبير لو آجر عبده من قصار او خباز او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا ان رأياه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لفسد ان كان الحمال ممن يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان بزاراً او صاحب خز فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر بن سعادة عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الا ثياباً التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حمالاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق والقول قول له ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد ر ح قالوا لو ان كناساً في منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيعة او نحوها فادعى كل واحد منهما يهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البز والكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط احد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهوراكبها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

والآخر يدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يدها كذا
 في محيط السرخسي * عبد لموس في عنه درة تساوي درة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا
 ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالتقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي *
 رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد هما معروف
 ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف ر ح
 رجل اصطاد طائر في دار رجل فان اتقا على انه على اصل الاباحه فهو للصائد سواء اصطاده
 من الهواء وعلى الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد ان كان
 احده من الهواء فهو له وان كان اخذه من داره او شجرة والتقول قول صاحب الدار كذا في محيط
 السرخسي * اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فحذاء صاحب
 الحانوت واستحق السكنى فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات
 صناعة المستأجر فالتقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر
 بتمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالتقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت
 على السكنى كذا في المحيط * الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائطين دارين يدعيه صاحبهما
 ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازقة فهو بينهما الاستواء في اليد المابنة على الحائط
 وان كان اتصال احدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع اولى لاندله مع
 الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احدهما اتصال تربيع او ملازقة واما الآخر اتصال فصاحب
 الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والآخر عليه جدوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط
 لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجدوع موضع جدوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة
 ولآخر عليه جدوع فصاحب الجدوع اولى وصورة اتصال التربيع مداحة اللبن بعضه على بعض
 ان كان الحائط من مدر أو آجر وهوان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا على الحائط
 الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فاما اذا
 تقب الحائط واحد حل لا يكون تربيعا وعن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط
 المنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بالحائط الدار واما اذا كان الاتصال

من جانب فصاحب الجذوع واولي وذكر الطحاوي انه اكان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيم قالوا الصحيح روايد الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بيئتهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها وان يقتضي بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يديه يجعل في ايديهما هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حرادي او بوارى ولا شيء الاخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * وان اكان لهما عليه حرادي او بوارى يقتضي بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد والاخر عليه حرادي او بوارى او لا شيء للاخر فهو لصاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان * وان اكان لاحدهما عليه جذوع والاخر حرادي يقتضي به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع الحرادي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع والاخر عليه سترة او جائط فالحائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالميته فحيث يدعى صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهم لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه سترة والاخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ازج من لسن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان * وان اكان لاحدهما على الحائط عشر خشبات والاخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة والحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو كان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلث والاخر عليه ثلثة جذوع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي رح في دعوى الاصل انا كان لاحدهما عليه عشر خشبات والاخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

هو برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رَحِمَ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ حُكْمَ مَا بَيْنَ الْخَشَبَاتِ أَنَّهُ لَا تَهْمَا يَقْضَى بِهِ مِنْ أَصْحَابِهَا مَنْ قَالَ يَقْضَى بِالْمَلِكِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَحَدٍ عَشْرُ سَهْمَاتٍ عَشْرَةَ أَصْحَابِ الْعَشْرِ الْخَشَبَاتِ وَسَهْمٌ لِصَاحِبِ الْخَشْبَةِ الْوَاحِدَةِ فَحُكْمُ مَا بَيْنَ الْخَشَبَاتِ حُكْمُ مَا تَحْتَ كُلِّ خَشْبَةٍ مِنَ الْحَائِطِ حَتَّى لَوْ أَهْدَمَ الْحَائِطُ يَقْسِمَانِ أَرْضَهُ وَكَثَرَهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَقْضَى بِهِ لِصَاحِبِ الْعَشْرِ الْخَشَبَاتِ الْأَمْوَاعُ الْخَشْبَةُ الْوَاحِدَةُ فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يَكُونُ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْخَشْبَةِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ وَهُوَ أَصَحُّ هَذَا فِي فَتَاوَى قَاصِيخَانِ * وَإِنْ كَانَ الْحَائِطُ طَوِيلًا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدٌ بِبَعْضِ الْحَائِطِ بِالْإِنْفِصَالِ وَوَضَعَ الْجَذْوَعُ قِضِي لِدَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يُوَازِي سَاحَتَهُ مِنَ الْحَائِطِ وَلَا يَطْرُقُ إِلَى عَدَدِ الْجَذْوَعِ وَبِهِ كَانَ يَقْضَى الْقَاضِي عَبْدُ اللَّهِ الضَّمِيرِيُّ وَأَمَّا مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْقِصَاءِ يَقْضَى بَيْنَهُمَا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * قَالَ الْأَمَامُ الْأَسِيحَانِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ كَانَ وَجْهَ الْحَائِطِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَظَهَرَ إِلَى آخِرِ الدَّارِ أَوْ حَيْثُ رَحِمَ يَقْضَى بِالْحَائِطِ بَيْنَهُمَا وَلَا يَقْضَى لِمَنْ إِلَيْهِ وَجْهَ الْحَائِطِ وَقَالَ يَقْضَى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ وَجْهَ الْحَائِطِ هَذَا إِذَا جَعَلَ وَجْهَ الْبَاءِ حِينَ بَنَى وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ الْوَجْهَ بَعْدَ الْبَاءِ بِالْقَشِّ وَالْتِطْيِينَ فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْحَائِطُ فِي قَوْلِهِمْ جَمْعًا كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ شَرْحُ الْهُدَايَةِ * خَصَّ بَيْنَ دَارَيْنِ قِطْعَةً إِلَى أَحَدِي الدَّارَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِي الدَّارَيْنِ يَدْعِي الْخَصَّ قَالَ أَبُو حَبِيَّةٍ رَحِمَهُ يَقْضَى بِالْخَصِّ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَقَالَ صَاحِبَاهُ يَقْضَى بِهِ لِمَنْ أَلْيَدُ الْقِطْعِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاصِيخَانِ * لَوْ تَوَارَعَا فِي بَابٍ يَغْلُقُ عَلَى حَائِطٍ بَيْنَ دَارَيْنِ وَالْعَلْقُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَالَ أَبُو حَبِيَّةٍ رَحِمَهُ يَقْضَى بِالْعَلْقِ وَالْبَابِ بَيْنَهُمَا وَقَالَ يَقْضَى بِالْبَابِ لِمَنْ أَلْيَدُ الْعَلْقِ وَلَوْ كَانَ لِلْبَابِ غُلْقَانٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جَمِيعًا يَقْضَى بِالْبَابِ بَيْنَهُمَا بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ شَرْحُ الْهُدَايَةِ * إِذَا كَانَ الْحَائِطُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَأَقَامَ رَجُلٌ الْبَيْتَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ أَقْرَبُ الْحَائِطِ لَهُ قَضِيَتْ لَهُ بِحَصَّةٍ مِنَ الْحَائِطِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * جَذْوَعٌ شَاخِصَةٌ إِلَى دَارٍ رَجُلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهَا كَيْفَ الْأَرْضَاءِ صَاحِبُ الدَّارِ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ قِطْعُهَا إِذَا أَمَكَّهُ الْبَاءُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَاءُ عَلَيْهَا بَانَ كَانَتْ جَذْوَعًا صَغِيرًا أَوْ جَذْعًا وَاحِدًا يَنْظُرَانِ كَانَ قِطْعُهَا بِضَرْبِ قِيَّةِ الْجَذْوَعِ وَيُضَعْفُهَا لَا يَسْلُكُ الْقِطْعُ وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهَا يَطْلُبُ إِلَيْهِ بِالْقِطْعِ وَلَوْ أَنَّ صَاحِبَ الدَّارِ أَنْ يَغْلُقَ عَلَى أَطْرَافِ هَذِهِ الْجَذْوَعِ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * جِدَارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ لُهُمَا عَلَيْهِ حِمْلَانِ غَيْرَ أَنَّ حِمْلَهُمَا أَحَدُهُمَا أَمْلَ فَلِغَلْمَاةٍ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَلَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ حِمْلَانِ لَمْ يَسْلُكْ لِأَخْرَافِهِ حِمْلَانِ وَالْجِدَارُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك
 الا ترى ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احد هما اكثر فلآخر ان يزيد
 في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قد يم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان *
 وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له
 ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس
 للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك
 بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فحط
 عنه بقدر ما يمكن اشريكك من الحمل كذا في الخلاصة * جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان
 يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له
 ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا
 في فتاوى قاضي خان * حائط بينهما وكانت لدل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعها
 بحذاء صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك
 ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية * اذا كانت جذوع احد هما مرتفعة
 وجذوع الآخر متسعة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له - ك قيل ليس له ذلك وكان
 ابو عبد الله الجرجاني ينتهي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك
 وان كان مما لا يدخل فيه وهما فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين اراد احدهما
 ان يزد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى
 قاضي خان * قال ابو القاسم حائط بين رجلين انهدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فيريد
 احدهما ان يرفع جداره ويزعم ان الجدار الذي يكفيه المسترفيما بينهما ويزعم الآخر ان الجدار اذا بقي
 ذا طاق واحد يهي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما دائطان فكل
 الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان اقرا ان كل حائط
 لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في التلوي الصغرى في كتاب الحيطان *
 جدار بين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لاني
 ارفعه في وقت كذا او يشهد علي ذلك فان فعل فبهار ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا بضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابي القاسم جدارين رجلين لاحدهما عليه حوالة وليس
للاخر شيء فقال الجدار الى الذي لا حوالة له فاشهد على صاحب الحوالة فلم يرفعه مع امكان الرفع
بعد الاشهاد حتى ابهدم وافسد شئنا اول ان اثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه
بصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو القاسم حائظ بين رجلين لاحدهما عليه
غرفة والاخر عليه سقف بيته وبهدم الحائظ من اسفله ورفع اعلاه بالاسلخين ثم اتفعا جميعا حتى بيا فلما بلغ
الباء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبر ان يتفق فيما جاوز ذلك كذا
في الفتاوى العرفية في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائظ هذا البيت بينهما وبين جارة دارا صاحب
البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يصع خسبة على هذا الحائظ قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير
ان يكون معتمدا على الحائظ المسترك لم يكن الجار معه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الخطيان *
رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائظ دار رجل فتداعى في حق وضع الجذوع
فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط
هذه الجذوع على حائظك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان السبع الشئبي ان الحائظ
بأمره يرفع جذوعه وقال الصدر الشهيد ر ح وبه يفتى وان تنازع في الحائظ يتضى بالساباط ادب
الدار في ظاهرها مذهب اصحاب الان الحائظ متصل بملك صاحب الدار والاتصال تثبت البدل ان هذا
اذا كان الاتصال اتصال تربع اما اذا كان اتصال ملاقة فصاحب الساباط والى هكذا في المحيط
في كتاب الحيطان * جدارين دارين ابهدم واحدهما بنات ونسوة واراد صاحب الاعمال ان يبنيه
وابى الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال العقبة ابو القاسم ر ح في زمانه لا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما
سنة قال مد لا نارض وينبغي ان يكون الجراب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتل القسمة
بحيث يمكن اكل واحد منهما ان يبني في نصيبه سنة لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل
الحائظ لا يحتل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابي بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان
الحائظ بين رجلين ابهدم فاراد احدهما قسمة عرصته الحائظ وابى الاخر او اراد احدهما ان يبني
ابتداء بدون طلب التسمية وابى القسمة فان لم يكن عليه حوالة اعلا وطلب احدهما قسمة عرصته
الحائظ وابى الاخر ذكر في بعض المراضع مطلقا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائخنا
قالوا

قالوا ان كان الناقضي لا يرى القسمة الا بالا قراع لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الا قراع فانه يقسم بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبني فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي دارة تنميما للمنفعة عليها قال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالناقضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبني فيه حائط لفسد لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشائخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث ر ح في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا عن تراض منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي ر ح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشائخ ر ح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشائخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى بن سماعة ر ح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط * وان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى قاضي خان * واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعا ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له اولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبني هل يرجع الباني عليه اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواهر زادة رح
في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل
وهو اختيار الصدر الشهيد عمي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر الفاضل الاسي جاني في شرح مختصر الطحاوي
في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل
مبنيًا لا بما انفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط
المشترك انه يرجع نصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض
المؤخرين من مشائخنا فقالوا ان بني بامر القاضي رجع بما انفق وان بني بغير امر القاضي يرجع
بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل
يوم الرجوع وبه كان ينسب القاضي الامام ابو عبد الله الدامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يعتي صدر الشهيد
حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا تهدم الحائط وان هدمًا يكذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما
اجبر على البناء هكذا في المحيط * في صلح النوازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما
غائب فبناه الآخر ان بناءه بتقض الحائط الاول فهو منطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناءه بلبس
او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة *
وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل
ما يهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من صمان ما يهدم من منزله
المضمون له شيء كما لو قال ضمننت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان *
جدار بين رجلين اهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع
الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال العقيہ ابو بكر
ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب
نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا
في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان * جدار بين كرمين لرجلين اهدم فاستعدى احدهما الى السلطان
لما ابى صاحبه ان يبني فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبني الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا
فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية * وفي الاقضية حائط
مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط وابى الشريك الآخر اذا كان يحل لا يخاف منه السقوط لا يجبر

وان كان بحيث يخاف من الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه يجبر فان هدموا واراد احدهما ان يبني
واى الآخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى من الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة * لو هدم جدار بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والآخر
لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحاً فهدم احدهما باذن الشريك لا شك
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدموا وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن
للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغلة ما بلغت
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة
نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم
الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا
في الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناء
بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه
ان يبني عليه حائطاً يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعاً في البناء ليس له
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك
لا يكون متبرعاً وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ربح يرجع عليه بنصف ما انفق
ان بناء بامر القاضي ونصف قيمة البناء ان بناء بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * في شروط
النوازل قال ابو بكر ربح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيتي ثم بيتي جميعاً ليس له ذلك
بل يبنيهما جميعاً من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الميثان ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا حة على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر
لانه بمنزلة الحائطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابي القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا في الفصول العمادية * صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان *
ولو اراد ان يهدم السفلى لا يضره لو كان له كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب
صاحب العلو عند ابي حنيفة ر ح وقال لا يضع فيه ما لا يضر بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب
ادب القاضي * ولو اراد ان يهدم السفلى لا يضره لو كان له كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب
او رتد وتدا الأبرياء صاحب السفلى والمختار للفتوى انه ان اضر بالسفلى يمنع وعند الاشتباه والاشكال
لا يمنع كذا في فتاوى فاضل خان في باب الحيطان * انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى
على البناء واصحاب العلو بناء السفلى ويمنع اصحابه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ارادى اليه
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما انفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين
وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط
السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط *
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبي السفلى لا يجبر
على البناء بل بضمن قيمة صاحب العلو والسفلى اذا اختصما في الجذوع السفلى او الحرادي
والبوراري والطين والازج فهو لصاحب السفلى واصحاب العلو الوطأ والقرار على ذلك فان
تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل
لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن واصحاب العلو عليه طريق
فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى واصحاب العلو عليه طريق ومرو كذا في محيط السرخسي *
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم
لصاحبه السفلى لك والعلوي فان كان لواحد منهم بيعة يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بيعة يقضى
بينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بيعة اصلا يحلف كل واحد
منهم

منهم اصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال وما حب كتاب الشيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا رح يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناءؤها قال الصدر الشهيد رح وبهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام العتابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له فملك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انفقته وان شئت بدع هكذا في الفصول العبادية *

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني رح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهد واعلى اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وهم لا يتعذرون عرض الباب العظيم يجل حكما بمعرفة الطريق كذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط * ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور وفي زقاقهم فلم يمنع الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا بينة كذا في محيط السرخسي * وليس اصحاب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه ابو الليث رح انهم استحسنا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة وعلم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول لصاحب

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له حق المسيل وبينوا انه لما
المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه لما
الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء
ولم يسيل الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة
وقال بعض مشائخنا لا تنبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي *
ولو لم تكن للمدعي بيعة اصلا استخلف صاحب الدار ويتضمن فيه بالنكول كذا في الحاوي *
في نوادر هشام قال سالت محمدا رج عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن
الماء جاريا يوم اختصاصه بشهد شاهد ان انه كان جاريا الى بستان هذا امس قال كان ابو يوسف رج يجيز
هذه الشهادة وكان ابو حنيفة رج لا يجيزها ما لم يشهد والد بالمالك والحق وهو قول محمدا رج واو
شهد واعلى اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط * لو ادعى رجل قبل
آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا امس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمدا رج اذا شهدوا
بذلك امرنا باعادة الواقعة كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجحد ان يكون له
فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البيعة ان مجرى مائه فيها قيل لمحمدا رج فله منعه
اذن قال يستاجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في ارض
رجل يسيل فيه الماء واختلنا في ذلك فالتقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بيعة
ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا
الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويتضمن له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بيعة
ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى
ارضه قبل ذلك فانه يتضمن لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيعة ان النهر ملكه
هكذا في المحيط * وفي المنتقى قال هشام سالت محمدا رج عن نهر عظيم الشرب لاهل قرية
لا يحصون حبسه نوم من اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هو لنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل
النهر هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري
كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا
من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

بحسونه عنهم واقام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر
اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر اراد صاحب
الدار ان يدخل الماء في دارة ويجريه الى بستانه فللجيران ان يمنعه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك
ومن اجري قبل ذلك واقرانه احدثه فلم يمنع وان كان ذلك قد يمالح بمنع كذا في خزانة المفتين *
دار بين ورثة اقرع بعضهم ان لفلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له ان يمر ايسيل حتى يتفقوا واكن
تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في نصيب المقر فله الاسالة والاستطراق وان وقع
في نصيب الساكت يضرب المقر بقيمة الطريق والمسيل في حصته المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق
والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقرله بحق المرور وتسييل الماء لا برقبة الطريق حتى لو اقر
برقبة الطريق فحينئذ يضرب المقر بقدر ذراعان الطريق والمقر بقدر ذراعان نصيبه سوى ذراعان
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد ر ح يجب ان يضرب المقر
بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا تد رقيمة نصف الطريق والمسيل
كذا في محيط السرخسي * واذا كان مسيل ماء في دار رحل في قناة فاد صاحب القناة
ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاد ان يجعله قناة فان كان
في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء
صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب
مريضاً فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب
قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد ر ح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل
لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب
فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه
ضررا ولم يكن لواراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اقصر او اراد ان يسيل ماء سطح آخر
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط * لو اراد اهل الدار ان ينو احاطا ليسدوا
مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناءً ليسيل
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينو في ساحة
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة *

ذكر في المستقيم من محمدرح في قناة جارية تحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره او في ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اما ما كان في اندار فهو لصاحب الدار واما ما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورنعه قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي * رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناتة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين * الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فانها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط * امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث متراكمها يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يتول القاضي اكان كذا يدكر مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يتول له القاضي اكان كذا الي ان ياتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي متدار مهر المثل ويحلته على الريادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بأمر امراء بالسؤال عن يعلم او يظنهما اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاصحان * ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح واقامت بينة على كليهما يثبت كلاهما فلوا قامت الورثة ببينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقض كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عندان حرمت عليه بثلاث تطليقات واني اجزت ضمانك هذا النفسي وانك حرمتي على نفسي بثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع العرقه وتطالبد بالاداء فيقر المدعى عليه بالصمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خرائط المستبين * قال هشام في نوادره قلت لمحمدرح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على امرأة

امراة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها لهذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربا لي عليه الف درهم او منكر فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في ايديهما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة رح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب به البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بحضرة احد الورثة يثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة ديناً على الانسان للميت واقام بينة يثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يدي عدل وصاحب البذل لو كان مقراً لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجماعاً هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقراً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الالف الودیعة التي عنده له وجه المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الالف الودیعة والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاءً على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط * لو ان رجلاً مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الالف وديعة كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان او كذبوه وقالوا الالف للميت ولم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الالف عن الميت ولا يجعلها للمدعي الودیعة لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الالف لابي ولم يتبره ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

والاول سواء فاذا اراد مدعى الوديعة استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والغارية والاجارة والرهن اذا كان
في يد المبت عين واقروا بشيء من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث
والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب
من هذا الصغير وكيلاً بدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر
رشيد الدين رح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في العصول العمادية * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة
فان القاضي يقبل بينته على المقروء بقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيه خان * اذا ادعى ديناً على الميت واقروا
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم . في حق غيرهم
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية واقامت الورثة البينة تقبل
ايضاً كذا في العصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى اقام المدعى بينة بالدين على الغائب
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية
كذا في فتاوى قاضيه خان * اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض
الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك
فانه يوم يدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي
واوصى اليّ بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين
فانه يؤمر بتسليم الدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو اقام البينة على
مديون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقروا رجل
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا بامر بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا

الذي عليه المبيت الف درهم الالف التي على المبيت وللمبيت وصي بغير امره قال محمد ر ح ان كان
قال حين قضي هذه الالف انني لعلان المبيت علي من الالف التي لك على المبيت جاز وان لم يقل ذلك
لكن قضاء الالف على المبيت فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فاقرا الكبار
بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية *
رجل ادعى دينا على ميت بخضرة وارثه وقال ان المبيت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين
في يد الوارث ما به وفاء بالدين واقام بيته على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث
باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بخضرة المال ان هذا مال المبيت ولو اكتفي بهذا القدر للقضاء
على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان * برهن على دين على المبيت وعلى وفاء التركة به
لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان
التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم المبيت وبرهن على الوفاء وبين
التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا ادكر الوارث دين الغريم
الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقراة بالشركة كذا في الوحيز للمكردي * لو ان رجلا
توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه اموال وقد ترك اموالا وعدا ورثته على
ماله وهم يفرقونه ويسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يشتبوا عنده حقوقهم فانه
لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا ان شهود حضور تقيمها في حاضر المجلس
او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او
عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الى انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه
الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه ايا ما وكذا سبيل من ادعى وصية من المبيت
كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشترك على انسان فغاب اثنان
وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع *
لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا
كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر
بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بيته قبلت بيته وامر المدعي عليه بتسليم الدين
والعين جميعا وان لم يكن للمدعي بيته واراد ان يحلف المدعي عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روى من بعض اصحابنا راجح انه لا يحلف قال الخصاص فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط *
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذنا ثمن واقصوا البينة فبينة رب الدين اولى كذا في خزنة المفتين *
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بيئته على الوارث
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب
 انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم
 من نصيب الوارث المقرر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الغائبة الموهومة كذا في المحيط *
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم اثبت الدين على واحد من
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه وبقضي ما بحصنه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي
 الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية * لو كانت
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين بأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث
 الاف لو ظفروهم حملة عند القاضي اما اذا غفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في
 خزنة المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا أحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو
 امتنع الكل عن الاستخلاص ومن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا
 في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وابنته والتركة في يد اجنبي فللمدعى عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في النية * رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد اجنبي حيث توفي
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً واموالاً بان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً يثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب
 ذاك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت اوصى الى رجل
 وكانت ورثته صغاراً ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بحضرة من هذا الوصي وسأله القاضي ان يأمره بدفعه اليهم من مال الميت
 فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال
 الذي

الذي نبتك من فلان ولا من احد اذ اذ اليك صفة ولا قص ذلك قاص نامرك ولا ابرأته منه
ولا من شيء منه ولا احوال بذلك ولا بشيء من فلان المبت ولا ارتهنت بذلك ولا بشيء منه ره من فلان
وان لم يدع الوصي ذلك فاد احواف امر بالدفع اليه وان نكل ام بحكم له شيء وام بامرا يدفع وكذلك
ان مات رجل وام يوص الى احد ولم يحلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا وحقوقا فان القاصي يجعل
ذلك وصيا ثم يدعوه ببياناتهم على ما يدعون يحصر من هذا الوصي فاد اثبت التحق حلف المدعي
على الوحد الذي مر كذا في شرح ادب القاصي للحصاف * ثم ان على ان له كذا على المبت يحلف
على انه استوفاه ولا شيئاً منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان الى الورثة التحليف كذا في الوحيير
لا كدردي * لو ان رحلين لهما على رجل الف درهم وهما شركان فيه والمدعيون بحمد الدين
يحصر احدهما واثام لبيته على ديتهما والشريك الآخر غائب ذكر في المتن ان له على قول
ابي حنيفة ربح يقضي الحاصر بحمسه اياه واد ا حصر الغائب كل ما عاده اليه ولا يجعل الحاصر
حصصا عن الغائب في وجه من الوحوة الا ان يكون الاثاف ميراثا بينهما من شخص واحد وان
حصر الغائب ولم ينفذ على اء اء اليه دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قص الشريك كذا
في فتاوى قاضي خان * رجل ادعى على رحلين مالا في صدق وادام اليه واحدهما حاصر
والآخر غائب والحاصر بحمد يقضي على الحاصر بنصف المال على المحراز الا ان يكون كفيلا
عن الغائب بامره * ان يقضي عليه بجميع المال كذا في حرر المقتنين * رجل يدعى دينا على
رجل وكل المدعى عليه رحلين واثام المدعى شاهدا على احدا الوكيل وشاهد على الوكيل
الآخر دار وكذا الوادام شاهد على الموكل وشاهد على الوكيل واثام المدعى عليه
شاهد او على وصيه او وارثه شاهد او كان للمبت وصيان واثام المدعى على احدهما شاهدا
وعلى الآخر شاهدا دار كذا في فتاوى قاضي خان * الوصي اذا ادعى دينا في التركة فالقاصي يصب
وصيا آخر ليدعي عليه كذا في العصول العمادية * رجل مات وترك امين فادعى احدهما
ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر له كان من قرض واثام كل واحد
منهما البيته على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بحمسمائة اس لا حدهما ان يسارك صاحبه
فيما نص كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالكاك والمهر من كتاب الدعوى *
في كتاب الاملاء عن محمد ربح فيمن هلك وبرك مالا في بدرحل من دراهم او دنانير او غفرا

أورقينا أو غير ذلك فادعى رجلا أن ذلك الدين له أودعه الميتم أو غصب منه الميتم وصدق الذي
 في يديه المال بذلك وأنه لا يعلم لمست وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع إلى
 المدعى شيئا بأمر الردي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في الفصول العمادية *
 إذا ادعى بعض المنتسبين من الورثة دينا على الميتم وأقام بينه تقبل وتنقض القسمة وأم تكن القسمة
 أبرأ عن ابن بن بحلاف ماله ادعى عينا من أعيان التركة حبت لا تتبلد عواة كذا في الصغرى *

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوانة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل
 القاضي على أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب بآثبات حقوقه وديونه على الناس وللغائب
 عشرة دنانير فادعى قرض مرة حتى يسلم التي فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء
 باب القاضي بحضرة المدعى عليه أجاب وقال إن موكلتي يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم
 بهذه الوكالة فأقام التوكيل شاهد بن علي التوكيل وطلب الحكم من القاضي فتضى القاضي بنبوت
 وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب فصلا وتكيل التوكيل من المدعى عليه ليس بآثبات هل يصح
 هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لاوبه كان ينتى الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ
 كذا في المحيط * رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحد فحضره مجلس الحكم
 فادعى المدعيون الأبراء والأبناء وقال التوكيل عزائي الموكل أن كان التوكيل بالتماس الخصم لا تسمع
 هذه الدعوى لأنه لا يملك عزله وإن كان التوكيل بغير التماس من جهته تسمع ولكن أنه يثبت إذا
 أقام البينة على العزل أما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال أنت بوكيل وصدقه الخصم
 لا يصح وأثر هذا النوع أن مع الخصم ثم قال أنت بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم
 لا تسمع كذا في الخلاصة * وكله بقبض دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن التوكيل
 على وكالته ذلك وفائدة تطهير فيما إذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم حضر خصما آخر
 لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب التوكيل
 وحضر الموكل أو وكيل آخره في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادتها وكذا لو برهن شاهدا فردا
 على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي *

رجل حضر مجلس القضاء ووكلا رجلا بقبض كل حق له ببخارا والخصمة وليس معهما أحد للموكل
 قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى إذا حضر التوكيل بعد غيبة الموكل

رجلا يدعي الموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الموكل وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليتصبي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة ر ح لا تقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد ر ح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد ر ح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وطله وطله بن فلان بقبض المال الذي له عليه فمحمد الغريم الدين والوكالة او محمد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما والدين عند محمد ر ح تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا اثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وطله الغائب بالخصومة مع فلان او يقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاصرون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي اليه الى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند ابي يوسف ر ح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو اقام الوكيل بينة على الوكالة تقبل ان يركى الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه وبصير وكبلا في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان ترك اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم ترك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التاتارخانية ناقلا عن العنابية * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والآجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآجر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الآجر ان كانت الكفالة بامرته وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان حضر الآجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما صيا كذا في المحبط * برهن ان له على الغائب الغاوه ودا كعيل عنه ان ادعى كذا له مبهمه بان قال
 للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها
 قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل
 وان مسرا الكفالة قال كفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما امر
 وان لم يدكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البيعة كذا في الوحيز
 للكردي * ادعى على آخر انه كفل له انه ان مات فلان مجهلا لود بعني وهي كذا فاضمانها علي
 وقد مات فلان مجهلا لود بعني واقام البيعة عليه هل نسمع هذه الدعوى فنقد قبل نسمع وفي دعوى
 الكفالة لا بد وان نقول وانا اجزت كفالته مجلس الكفالة وانه كان يعنى السيخ الامام ظهير الدين رح
 وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء
 كذا في المحبط * لو اقام على الحاضر بيعة ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر
 كعيل عن الغائب بامره يقضى عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كعيل عن الحاضر لا يقضى
 الا بنصيب الحاضر ولو اقام بيعة على ان كل واحد كعيل عن صاحبه ثبتت على الحاضر الخمسمائة
 بالاصالة والخمسمائة بالكفالة ونمت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفالة
 على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره
 فلا كذا في التاتار حانية ناقلا عن الغانية * باع منهما مائة الف وكفل كل منهما عن الآخر بامره فلقى
 احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه بصفها عنه له وبصفها عنه وان لم يستوف مائة شئنا حتى لقى
 المسترى الاخر له المطالبة به بلا اعادة البيعة كذا في الوحيز للكردي * رجل ادعى على آخر انه كفل له
 وبلان اعائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كعيل عن صاحبه واقام السيد فاند يقضى له على الحاضر
 بالف ويأخذ منه ايهما شاء فان وحد الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة كذا في الخلاصة * برهن على انه كعيل له
 عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل من الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم واراد اعادة الدعوى
 على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوحيز للكردي * امرأة ادعت على رجل انه
 كفل لها بدينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر
 بيدي منى غاب غني شهر او قد غاب شهر اطلقت نفسي في مجلسي فاقامت البيعة على الغيبة والامر
 والطلاق

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة * اشترى عبد بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احامته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيته قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في دعوى السب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب السب واحكامها وبيان انواع الدعوة ولتبوت السب مراتب ثلث اثنى عشر بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينفي بمجرد النفي والاعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في التمهيدية * وله ان ينفيه ما لم يقرب نسبه صريحا او يظن منه ما يكون اعترافا من تبول تهنته او شراء متاع الولادة او تطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء من نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاتله الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد اذ لم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا رواه عن ابي حنيفة راجح وروى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك الى رأي القاضي ومن ابي يوسف ومحمد راجح انهما قدر المدة الطويلة بالاربعين فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفى الرجل ولد امرأته بعد امات او كان حيا فمات قبل الاعان فهو ابنة لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن ابي يوسف راجح رجل جاءت امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قد ذبحها اجنبى بالولد فحدثت السب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط * المرتبة الثانية ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال بحال للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا بحال للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كاتبها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة والمولى ان ينفيه اذ لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال كذا في المحيط * امه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بتصاص او ارش كذا

كتاب الدهوي (١٥٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الاول

في المبسوط * ولم يذكر في ام الولد ما اذا قل التهنئة ولا شك انه يكون اقرارا فقد ذكر في العتاي
انه لو هنئ المولى بولد الامة فسكت يكون اقرارا بقبول التهنئة اذا زوج الرجل ام ولده من رجل
ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد بستة اشهر منذ انقضت فهو ابن المولى
وله ان ينفقه ما لم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرمها على نفسه
او حلف ان لا يتربها يلزمه ولد ما لم ينفقه كذا في محيط السرخسي * ذكر بن سماعه في نوادره
عن ابي يوسف ومحمد ر ح ام ولد قبلت ابن سيدها فاعتقها مولاه فجاءت بولد ام يلزمه الا
ان تجيء بالقل من ستة اشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت ام ولد
المسلم محوسبة او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يدعيه او جاءت به لاقل من ستة اشهر بعد الردة كذا
في المبسوط * واو حرمت والحيض او بالنفاس او الاحرام او الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو
تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك
لو كان الكا ح واسدا و دخل بها كذا في العتاي * ام الولد الجارية التي استولدها الرجل بملك
اليدين واستولدها بملك الكا ح ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر او استولدها بالشبهة
ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر او اذا استتت امة الرجل سنطا استبان خلقه او بعض
خلقته تصيرا لم يلد له وان لم يستن شيء من خلقه لا نصير ام ولده قل ابو يوسف ر ح اذا اقر الرجل
ان جاريته هذه قد استتت منه فهذا اقرار انها ام ولده كذا في المحيط * ولو اقر ان امته قد ولدت
من دار اسطت من سنط مستبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك بستة اشهر وهو غائب او مريض فانه
يثبت السبب منه ما لم ينفقه فان نفقه يتنقى بمجرد نفقه عندنا كذا في المبسوط * امة بين شريكين
جاءت بولد فادعياه بنبث السبب منهما فولدت آخر لا يلزمها الا بالبدعوة وان ادعاه احدهما
يلزمه ويضمن عندهما حصته شريكه من الام والود وعند ابي حنيفة ر ح لا كذا في محيط السرخسي *
المرتبة الثالثة الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعة المولى ويستوي
في ذلك ان يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في بناتها بان قال هذا الحمل
الذي في بطني امي هذه مني او قال هذا الولد الذي في بطني هذه مني في الاصل رجل له امة حامل
قال ان كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان ار قال فليس مني فولدت
غلاما وجارية لاقل من ستة اشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط * رجل عالم جاريته فيما دون الفرج

فانزل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستد خلته في فرجها فعلق من ابي حنيفة ر ح ان الولد ولده وتصير الجارية ام ولد له كذا في فتاوى قاضيخان * الامة اذا جاءت بولد فهنئ المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الدخيرة * ولم قبل المولى التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط * لو احصن المولى امه ووطئها فجاءت بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا ان لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان يكر كذا في المحيط *

روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له و'م بيوتها ليتا ولم يحصنها قال ابو حنيفة ر ح له ان ينعي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها ويتمتع منها اذا مات اعتقها كذا في المحيط * ام ولدت وادعت ان مولاها قد اقر به وجحد المولى وشهد عليه شاهد انه اقر بذلك وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقل شهادتهم كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط *

ولو كان المولى ذميا والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعي والامة جاحدة لم تجز شهادة الدميين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقرب ذلك بفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحدا لذلك كذا في المبسوط * الدعوة ثلثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولدا اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الي وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معترفا بوطئ الجارية مستندا الي وقت العلوق وامومية الولد يتبع اثبوت النسب في الولد واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولدا لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معترفا بوطئ ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكده انبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملا ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحريرا واما دعوة شبهة الملك ان يدعي ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صحتهما ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلوق الي وقت الدعوة وولاية التملك ايضا من وقت العلوق الي وقت الدعوة وان تكون الجارية من محل النقل من ملك الي ملك كذا في المحيط * ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

اولى من دعوة التحرير وان سنها دعوة التحرير فهي اولى ودعوة التحرير اولى من دعوة شهة الملك ودعوة صاحب المكاح اولى من الدال واسدا كان الساج او صحبها كذا في محيط السرخسي *

الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري باع امه فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لانيل من ستم اشهر من وقت البيع زاد على البائع الولد او شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبت نسبه منه فتصير الجارية ام ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان

بعد ما المشتري صححت دعوته ويثبت السب منه وصارت الجارية ام ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط * وان ادعيه مع انه دعوة البائع اولى وان ادعيه على التعاقب والسابق منهما اولى ايهما كان هكذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد ستم اشهر فصاعدا لم يثبت بينهما وبين ستمين من وقت البيع وقد علم ذلك وان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعيه المشتري وحده صححت دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا لاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط * وان ادعيه معا او تعاقبا تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من ستمين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري يثبت منه السب ولا ينتقض البيع ولا تصير الجارية ام ولد له ويثبت الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعيه المشتري وحده صححت دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط * وان ادعيه معا او تعاقبا تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة اولاة وامه اذ لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فن اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعيه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صححت دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبه والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موثوقا لينصل حيا فينقض الوالم يكن اصل الحمل عند البائع بان كان اشترها حيا لم ياع لا تصح دعوته والقول للبائع ان الحمل عنده كذا في محيط السرخسي * لو حبلت امه في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري باقل من ستم اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعتق المشتري الام وهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير ام ولده ولو كان المشتري اعتق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا اعتق الام يرد عليه

عليه حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولود برها واستولدها ثم ادعى البائع الولد بحجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي * ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة رح ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها اطلت جميع ذلك وردتها على البائع كذا في المبسوط * ولومات الولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطله وكذلك لو كان المشتري اخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او آجره او كاتبه بنقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي * ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فترد الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصة اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط * وبوقفت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك ارتطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية على الام كان على الجاني ما في الجناية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان جنايته كجناية الحر وجباية امه كجناية ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجناية منهما قبل الدعوى فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملا عنه اذا كبر وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملا عن صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد انثى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة رح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لا في حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح ايضا لا يدار ان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة النرج حتى لو كانت الام ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده وقال بعضهم لابل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح وان كانت الام ميتة ان ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بقاء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد عوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنة وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبيد بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف رح واختلف المشائخ على قول محمد رح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قول البينة بينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلف في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عنك وانما اشتريتها قبل ان يعتها مني مد شهر وقال البائع لابل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبيد بينة البائع عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البيد بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة للبائع كذا في الكافي * رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مستبين

الخلق بعد هذا القول لا قل من اربعة اشهر وهو ما تة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه ردة وكانت
الجارية ام ولد له وترد كذا في الوقعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لا قل من ستة اشهر
من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه
تصح دعوته واذا صححت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا
في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت
ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقها المشتري
ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا
في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة فولدت في يدهم مولاها ثم باعها فزوجها المشتري من عبدة فولدت
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه
ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام
قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بدوت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع
ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلت فولدت عند المشتري
بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما
ابنا البائع ولو دأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها ام ولده فان ادعى البائع بعد
ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع
الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاربي * قال
محمد ر ح في الجامع رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري وادافا دعوى
الولد ابوالبائع وكذب به المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه
المشتري وكذب به البائع صححت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصديقه ابالبائع في دعوته
ولا يضمن ابوالبائع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية
ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولده ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن
على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * امه ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى
احدهما فادعى ابوالبائع ولدين وكذب به البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق
ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي * فان كان باع الجارية

مع احد الولدين ثم ان البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوة الاب باطالة وعلى قول ابي يوسف ر ح دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح دعوته في حق الولدين بسبا ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عند المشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له لا خلاف وعليه قيمتها الابن ويثبت نسب الولدين منه لا خلاف وبصير الولد المبيع ر بغير قيمة لا خلاف اما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة ولو ان البائع صدقه وادعه فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابي البائع في قول ابي يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول المال ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا النصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والقاضي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي حنيفة ر ح ضمن البائع قيمة الجارية ام ولد للمدعى وهو الاب ويضمن الاب له وهو ان يدعي قيمتها قل اكثر منا نخا لا يضمن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط * اذا وادت الام المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من سندها شهر وادعى البائع احدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما حرم فيه من العتق من متق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما لا قل من سندها شهر والآخر لاكثر وادعاهما المشتري او لاثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري واوجبى على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صحح والارش والكسب للمشتري ولو قل احد واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واحدا للمشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع نصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا وادت الامه عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه اب له صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الآخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * باع احد التوأمين وادعى نسب الآخر ثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشريه بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بها لها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل

عتق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبيدين توأمين ولدا في ملك
 غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسبهما منه ولكن لا يثبت في البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما
 المشتري بثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية
 حبلت عنده فولدت ابنا مكبر عنده فزوجها امته له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه
 المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن
 ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخانية ناقلا
 عن الخزائن * اذا اشترى الرجل امته وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترى من ذلك الرجل
 او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يده ولا يفسخ شيء من البيوع
 والعقود التي حرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في
 الحاوي * اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمين فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه
 وعتق الذي في يده الاخر بالقرابة كذا في محيط السر خسي * ولو اشترى جارية على انه باختيار
 فيها ثلثا فولدت صدة في الثالث ولد افادعاه المشتري صحته فدعوته ولو كان الخبار للبائع فادعى
 المشتري الولد فالبايع على خبارة فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد الدعوة
 بعد الاجازة وان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط * واذا احذ الرجل امته
 من رجل على انه باختيار يأخذ ايتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدتا عنده وافرانهما منه
 الا انه لم يعين التي وطئها او لا فقراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تباؤها البيع ويتعين باختيار
 المشتري في يومه والبيان مادام حيا فان مات قبل البيان والبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ
 هذه الجارية او لا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وتعتق بموته
 وعلى الورثة ثمن هذه للبائع وبودون ذلك من تركة الميت ويردون الامة الاخرى على البائع
 مع عقرها فتكون امه البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا
 وطئ هذه او لا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى او لا كانت التي قال لها بعض الورثة
 او لا هي التي وطئها الميت او لا متعينة للاستيلاد وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم
 لا يدرون التي وطئها الميت او لا فانه لا يثبت نسب احد من الولدين من الميت ولكن يعتق
 نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

كتاب الدعوى (١٦٢) (الباب الرابع عشر) الفصل الثالث

وكل واحد من الوالدين في نصف القيمة وورثت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من التجاريتين ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الوالدين ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه نصحه دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تال الوالدين لافل من ستة اشهر من وقت البيع واستند اشهر وان ادعى اهما جميعا ان جاء تال الوالدين ستة اشهر فله دعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته بعد صار للمشتري وان جاء تال الولد لافل من ستة اشهر ودعوة البائع الاولى في الوالدين كذا في المحيط * باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نذاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمسئله امه وكذلك لو لم يعلم المشتري بابها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حيا اذا نذاه البائع وادعاه المشتري كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في دعوة الرجل وادعائه ابنة ولدت امه رجا وادعى ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل عند ابه وكذبه الابن لم تجرد دعوته الا ان يصدق له المولى فتصح دعواه ولا يملك التجاريد كذا اذا ادعاه اجمعي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبر ابنة او ولد ام ولد للمنفى من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي وادعه في الكفاية او فباها لا تصح دعواه الا بتصديق الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى الابن امه حيا مالا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه ابو البائع لا تصح دعوته هذه في المبسوط * جارية لرجل حلت في ملكه فدعاه وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترها البائع فوضعت حيا في بده لا تفل من ستة اشهر وادعاه ابو البائع الاول وكذبه امه في ذلك كانت دعوة الاب باطلقة او صدقه الابن كانت التجارية ام ولد له بالقيمة ويثبت نسب الولد ويكون حرا غير قيمة ولو ان المشتري لم يبعها من البائع ولحقها بعيب نقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فبردها على البائع بحكم فساد البيع ثم ان ابى البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط * اذا كانت ارجل امه وقد وضعتها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي * واذا قال الاب ونعت على جارية اسي واداعا علم انها عبي حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كذا لو لم يعلم كذا في المحيط * اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها بعقرها وقيمة وادعاه من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

كتاب الدعوى (١٦٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الرابع

في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعى الاب او ادعى عياله معا لا بن او لم يكن هكذا في السراج الوهاج * ان ادعى ولد جارية ابنه والاب ابن حرم مسلم والاب عبد او مكاتب او كافرا لم يصح دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح وان كانا جميعا من اهل الذمة وملتئما مختلفين جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبلت جارية الرحل في ملكه وولدت ولدا فادعاه الجدة والوالد حي حقيقا او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجدة باطلة فان كان الوالد نصرانيا والجدة والحافد مسلمين او كان الاب عبد او مكاتب والجدة والحافد حريين صححت دعوة الجدة ولو كان الاب مرتدا والجدة والحافد مسلمين فدعوة الجدة موقوفة عند ادب حبيته ربح ان اسلم الاب بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صححت دعوته وان كانوا جميعا احرارا ومسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاثني عشر شهرا من ذوات الاب فادعاه الجدة لم يصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجدة والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاثني عشر شهرا من ذوات الجدة باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتباً فادعى بدل الكتابه فعق قبل دعوة الجدة او كان عبدا فعق قبل دعوة الجدة كانت دعوة الجدة باطلة كذا في المحيط * لو كان الاب معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة ودعوة الجدة مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى الجدة فدعوته باطلة كذا في الحاوي * وان لم يدع الجدة الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما افاق في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط * العصا الرابع في دعوة واد الجارية المشتركة اذا كانت الامتدتين رجلين في ملكهما وادت وادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العترة لم يضمن من قيمة الولد شيئا كذا في الحاوي * فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية فدوت منك وادعاه عيته وقبل ان تلد مني وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الصمان من المدعي ولكن يضمن المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة ربح لا يضمن المقر للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا ولاول اشبهوا قرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا وقتلت هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتقتها انت قبلها هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عتريها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدني وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى عياض مع او ان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما وولد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمسرة ام الولد بخدم المقر يومه او يوقف يومه فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ايتها مات ولا سعاية عليها للحق في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكاذيب كذلك تعتق ايتها مات ولا سعاية عليها للمكر وان مات المكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في المحيط * ولو كانت الجارية بين ثمة او اربعة او خمسة داد عوة معا فهدا بينهم جميعا ثبت نسبة منهم والجارية ام ولد لهما عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصاء مختلفة والحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * ودعوة الولد اذا تعذر اعتباره ادعى عوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رح في الزيادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ما كاهانم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد الموليين الاصغر ابني والا كبر ابن شريكى فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتق الاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبته فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعق و صاحبه منكزهذا الذي ذكرنا كله اذا قال احد الموليين الاصغر ابني والا كبر ابن شريكى فاما اذا قال الاكبر ابن شريكى

ابن شريك والصغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن مدعى الصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الصغر من مدعى الصغر ويضمن مدعى الصغر قيمة الصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقر واذا كذب به شريكه يثبت نسب الولد الصغر من مدعى الصغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والآخر الام فالدعوة دعوى حب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوى كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الامة عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول الثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرهما وان ولدت الجارية ستا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فادعى احدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حية او ميتة صحت دعوى كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغر في الكبير نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبير نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الصغير فان كانت الجدة فتلت قبل الدعوى فخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى الصغر من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبير في الآخر عقر الجدة بالاقرار بالوطى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغر في الاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوى الكبير وصحت دعوى الصغر وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبير لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبير يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما واد الاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يصح من شريكه شيئاً من عقرها بالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه
 احدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولد بين فادعى كل واحد
 احد الوالدين ان حاءت في بطن واحد ادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الام
 منهما جميعاً معايشت السبب منهما جميعاً ما اذا سبق احدهما بالدعوة ثبتت سبب الوالدين منه
 وعندها عارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمته الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين
 مختلفين ادعى احدهما الاكبر والآخر الاصغر وخرج الكلام منهما معايشت سبب الاكبر
 من مدعى الاكبر وعنتق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمته الجارية لمدعى الاصغر مع
 نصف العقر وست سبب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر
 هذا اذا خرج الكلام منهما معار لو ادعى الاكبر ولا يثبت نسب الاكبر وعنتق وصارت الجارية
 ام ولد له ويغرم الآخر نصف قيمته الجارية مع نصف العقر وبعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى
 ولد ام ولد الغير يحتاج الى تصديقه ولو صدقته يثبت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا يثبت
 النسب ولو ان احدهما ادعى الاصغر اعنتق الاصغر وثبت نسبه منه وصارت الجارية
 ام ولد له ويغرم نصف قيمته الجارية للآخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما وادعى الآخر
 الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما عنتق نصيبه ويست نسبه منه والآخر بالخيار
 ان شاء اعنتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسراً وان كان معسراً له الخيار
 بين السعانة والعنتق عداً في حبيته روح وعندها ان كان موسراً له الصدان وان كان معسراً له
 السعانة لا غير هذا في شرح المحامى * رجال مات وترك ابين وجارية نظهر بها حمل وادعى احدهما
 ان الحمل من ابه وادعى الآخر ان الحمل منه وكانت الدعوة منهما معا والحبال من الذي ادعاه لنفسه
 ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة
 فان كان الذي ادعى الحبال للاب بدأ دالالة ايم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام
 وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يصح من المدعى لاخذ شيئاً من الام ولا من الولد كذا في المحيط *
 وتجوز دعوة الآخر ونسب الولد منه ولا يصح من قيمة الام شيئاً ويضمن نصف عقرها ان
 طلب ذلك اخوة كذا في المبسوط * امه بين رجلين ملك احدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ سنة
 اشهر فجاءت بولد فادعىاه فهو لا قدمها ملكا ويف من نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن

يضمن وينبغي ان يضمن البائع لاصحابه وعلى البائع ان يورد جميع الثمن الى صاحب المالك الآخر قال
 مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر اصحابه لانه يظهر انه اقرب وطى ام ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي *
 هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم يثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية
 ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لصاحبه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام
 وبعض مشائخنا او لا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والاول
 اشبه باصول اصحابها كذا في المحيط * امه بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابوالصغير
 يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * امه بين رجلين جاءت بولد فادعاه احدهما
 في مرض موته صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية ام ولد وتعتق من جميع المال
 اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت
 جارية بين رجل وابيه فولدت فادعياه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف
 عقرها وضمنت الابن نصف العقر ايضا فيكون قصاصا وكذا الجدا بوالاب اذا كان الاب ميتا واما
 الاخ والعم والاحبي فمهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الحد والحاد جارية فادعياه
 جميعا والاب فثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * ابن سماعة عن محمد بن حنفية رجل
 وطى جارية مشتركة بين ابيه وبين اجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الام للابن وعليه للآخر نصف
 قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روى عن ابي يوسف رجل في جارية بين رجل وابنه وجده
 جاءت بولد ادعوا جميعا معا فوجدوا لى وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجدا فليطباها
 فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وان كذبهما في الموطى فليس هذا كالابن
 اذا ادعى انه وطى جارية ابية وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الامه اذا كانت
 بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة
 الجارية ونصف عقرها الشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا
 الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا في المحيط *
 واذا كانت بين حر ومكاتب فالحار والى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعياه
 فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمي قد اسلم ثم جاءت الامه بولد فادعياه فهو ابنتهما يرثهما ويرثانه
 سواء كان العلق بالجارية قبل اسلام الذمي او بعده واذا كانت الامه بين مسلمين فارتد احدهما

ثم جاءت بواد فاد عياه فهو ابن المسلم منهم اعلقت قبل ارتداد الآخر وبعده واذا صار المسلم اولى بالولد صارت التجارية ام ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها وبتقاصه ان في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم اد عياه فهو ابن المرتد وهي ام ولد له وبضمن نصف قيمتها ونصف عقره ~~الجزء من~~ الذي له نصف العتروان سق احد الشريكين بالدعوة في هذه النصول كلها فهو اولى كائنا من كان كذا في الحايي * امة بين مسلم ومتردد اد عياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسي وكتابي في الاستحسان ثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي * امة بين مسلم وذمي ومكانب ومدبر وعيداد عواد الحرام المسلم اولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الامة بين مجوسي حر وبين مكانب مسلم جاءت بواد عياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط * امة لذمي باع بصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من سنة اشهر اد عياه فهو ابن الذمي ويبطل البيع كذا في المبسوط * اذا كانت الامة بين رحلين فعلمت ثم باع احدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من سنة اشهر اد عياه المشتري ثبت نسبه منه ويبطل البيع ويسترد الثمن وبغرم حصته البائع من قيمته وعقره وذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الطحاوي * ولو اد عياه فهو ابهما كذا في المحيط * الفصل الخامس في دعوى الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين صغير لا يتظلم في يد رجل بدعي انه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه اخر انه يثبت نسبه عند قدواليد او كذا بدعي استحسانا الاقباسا ولو ادعاه ذرا ليد ورجل آخر مد واليد اولى روى سبق احد هما بالدعوة فهو السابق كذا في محيط السرخسي * قل محمد راج في الاصل وان حرامسلا في بدبه غلام بدعي انه ابنه جاء مسلم حرا وذمي او عبد واقام بينة انه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضي بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الاثنية الحلواني ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط * الخارج وذواليد اقاما البينة على البينة فذواليد اولى كذا في محيط السرخسي * وان اقام كل واحد من الخارج وذى اليد البينة انه ابنه من امرأته هذه قضي بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام كذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه واد من امته هذه منذ اكثر من سنة اشهر واقام الذي في يديه

بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبيئة بينة الذي في يديه كذا في المحيط *
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يتيمان البيئة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته
 الحرة هذه يتقضى للحر كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البيئة انه
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البيئة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يتقضى به للمدعي
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيئة على مثل هذا يتقضى للمسلم
 وان كان شهود الذمي مسلمين يتقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد راج
 امة لها ابان والامة مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد
 منهما ان الامة له وان الابن ابنه ولدا من هذه الامة قضى بالامة والولد بين جميعا للذي في يديه
 الامة سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد
 الذي في يديه لا غيران ولدتهما في بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولدتهما في بطنين فان لم يعلم
 الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذي في يديه ويتقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامة في يديه فانه يتقضى له بالامة
 والولد الاكبر ولا يتقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يديه
 فانه يتقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامة فقد ذكر في الكتاب انه يتقضى بها
 للخارج الذي الاكبر في يديه كذا في المحيط * غلام وامة في يد رجل فاقام آخر البيئة ان
 هذه الامة امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البيئة انها امته ولدت هذا الغلام
 على فراشه فبينت ذى اليد الاولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا وكبيرا مصداق الذي اليد فان كان كبيرا
 يدعي انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة
 عليها * قال محمد راج حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينه على مثل ذلك فانه يتقضى بالولد لذي اليد
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة
 والولد للذي هما في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يتقضى بالمرأة والولد للمدعي

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط * ولو اقام البيعة انه تزوجها فى وقت و اقام ذوا اليد البيعة على وقت دونه فأنى اقضى بها للمدعى كذا فى المبسوط *

ولو اقام ذوا اليد بيعة انها امرأتها تزوجها وولدت هذا الولاد منه على فراشه و اقام آخر بيعة انها امته وولدت هذا الغلام فى ملكه على فراشه وانه يقضى بالولد للزوج و بملك الامه للمدعى و كان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى و تصير الجارية اياه و ولد له باقراره ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعى انها غرته من نفسها بان زوجته نفسها على انها حرة فحيث يكون الولد حرا فالقيمة كذا فى المحيط * لو ان رجلا فى يديه امه لها ولد و اقام آخر البيعة انها امه ابنته وارت هذا الغلام على فراش ابنته و ابنته ميتة و شهد آخرون انها امه للذى هي فى يديه وولدت الولد فى ملكه و على فراشه و انه امه فصيت بالولد للميت الذى ليس فى يديه و جعلت الامه حرة و ولادة للميت ولا يصح للذي هي فى يديه بشي من ذلك كذا فى الحارمى * لو كان الصبي فى يد رجل و اقامت امرأة البيعة انه ابنتها فصيت بالنسب منها و ان كان ذوا اليد يد عبدا لم يقض له به ولو لم يتم للمرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذوا اليد يدعى انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشي و ان كان الذي فى يد ابنته يدعى فأنى اقضى به للمرأة بشهادة امرأه واحدة هذا استحسان كذا فى المبسوط *

صبي فى يدي امرأه اقامت امرأة اخرى انه ابنتها و اقامت على ذلك امرأة و اقامت المرأة التي فى يديها امرأة انه ابنتها يقضى للنفي فى يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلا نفي صبي لدى اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة و شهدت للخارجة رجلا نفي كذا فى المحيط *

صبي فى يد رجل لا يدعيه و اقامت امرأة البيعة انه ابنها ولدت له و اقام رجل بيعة انه ابنه و ولد على فراشه و لم يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان فى يد المرأة و من ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط * قال ابو حنيفة راح خارجا فان كل واحد البيعة انه ابنه و ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقالوا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي *

قال محمد راح صبي فى يدي رجل جاء رجلا نفي كل واحد منهما انه ابنه و اقام على ذلك بيعة قضى بنسبه منهما وان وقت احدى البيعتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى بالذي كان وقت موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاحد الوقتين بغير مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا وان كان مشكلا للوقتين نحو ان شهدا احد الفريقين

ان ابن تسع سنين وشهد الفراق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول
 ابي يوسف ومحمد حيسة اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الائمة الحلواني في
 شرحه واما على قول ابي حنيفة ح ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط *
 لقيط ادعاه رحلان امام احد هما لمينه اندابنه واقام الآخر البينة انه بنته فاذا هو خنثى فان كان يبول
 من ممال الرجال فهو ولد على الابن وان كان يبول من ممال الجارية فهو ولد على البنت فان بال
 منهما فالحكم السابق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حبيبة رح لا علم لي بذلك
 فيقتضى بينهما وقال لا يقتضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق
 كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأة هذه قضي الحر الدمى كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل
 يدعى نسبته خارجا احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه ابنه
 قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودي
 نصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط *
 صبي في يدي رجل ادعاه حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد او مكاتب انه ابنه من هذه
 المرأة قضي للحر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه ولد
 من هذه المكاتبه قضي للمكاتب كذا في المحيط * الفصل السادس في دعوة الزوجين والولاد
 في ايديهما اوتي يدا احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه من
 غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهوا بينهما جميعا هذا اذا كان الكا ح بينهما ظاهرا وان لم يكن
 الكا ح ظاهرا بينهما يقضى بالكا ح بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولو كان الولد في يد الزوج فقال
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك والقول قول الزوج ولو كان
 الولد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
 فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج اولاد انه ابنه من غيرها وهو في يده
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب بينهما وان ادعت المرأة اولاد
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح
 ظاهر لا يقبل قولهما فهوا بينهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها

ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام ابهما صدقه يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج * ادعت على زوجها ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكرها الزوج قال محمد رح اذا زعم الزممه كذا في الوجيز المذكور في * امرأة لها زوج ادعت صبيا انه ابنها منه وانكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عدلي حينة رح وان لم تكن معتدة ولا مسكوحة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابهما وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين رح * لو كان الزوج يدعي الولد وكذبته المرأة وبرهن امرأة على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة البابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز المذكور في * صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة انه ابنها من الرجل وادعت الرجل انه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة وان جاءت المرأة بأمرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها عنه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمستند بحديثها فقامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي * اذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على وادعي يد احدهما انه ابهما فهو ابهما والمرأة امرأة الرجل وان كانت المرأة لا تعرف ابها حرة وقالت ادائم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتني فهو ابهما ولكنها اقربت له بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق عابها وهو قد ادعى عابها النكاح وهي قد كذبت ولا يكون بينهما نكاح وكذلك لو ادعت انها روحته وقال الرجل هي ام ولدي فهذا والاول سواء دنا في المبسوط * ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابهما وكذلك لو قالت المرأة للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابهما ويكون القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط * فان قال الزوج من فاسد يسأل ليخبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تعريقا باطلا في حق المهر والنقذ حتى يلزمه المهر والنقذ وان كان المدعي للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي * الفصل السابع في دعوة نسب وادامة الغير بحكم النكاح رجل

كتاب الدعوى (١٧٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الثامن

رجل في يده امته منها ولد؛ قام البيعة ان هذه الامته لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البيعة ان الامته التي في يده زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضي لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامته في يدي ذي اليد لابطاها احدهما وايتهما ماتت عنقت بموته كذا في محيط السرخسي * جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد ان هذه الجارية في يد المدعى زوجها مني والولد مني ينبت سبه منهما وعق ويتوقف حكم الجارية لابطاها احدهما فاذا مات احدهما عنقت الجارية كذا في التارخانية فاعلان الخزانة * ان كانت الامته في يدي رجل وفي يده ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولدها فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يد مولدها بعد ما تزوجها بسة، شهروا قام البيعة على ذلك واقام المولى البيعة انه بغير ان على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج وانبت نسبه منه واعتقد باقرار المولى واجعل الامته بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عنقت كذا في الحاربي * امته في يد رجل ولدت فادعى وادها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها او صدق الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر قالوا له ذابت النسب من ذي اليد وامه ام ولد له لكن يضمن قصته للمقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له ثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا قال هذا بعنقتها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد فيسبتها ولا يضمن العترة كذلك لو قال ابو الولد بعنتي هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصلة واحدة وهي ان يتر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغرم ابو المولود القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العترة وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط * قال محمد درج اذا ادعى الرجل امته في يد رجل انه تزوجها فانها ولدت عنه هذا الولد وقال المولى بعنقتها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصبر الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لا تخدم واحدا منهما الا يحل للزوج غشيا بها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن النكاح وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقتين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحل للمولى وطئها كذا في المحيط * الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حذمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولدها دعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيا في يد

كتاب الدعوى (١٧٤) (الباب الرابع عشر) الفصل الثامن

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور او قال محرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط * وان قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد اراد على شبهة او قال احملها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير ام ولد كذا في الحاوي * رجل اقرانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت الزائلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المسبوط * وان اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا ارفاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العتق وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العتق وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى صبي في يدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا فلن يكون الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ما دعي يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام ولد له ولا حد عليه وعليه العتق وعليها العدة كذا في محيط السرخسي * اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وذلك اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزر كيا او كانا محدودين في قذف او عيبين فاني لا اثبت النسب واوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولد افتال الزوج زنيته بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة * اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان

وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط * النص التاسع في دعوة المولى وادامته قال محمد رَحِمَهُ اللهُ إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ امْتَهُ مِنْ عَبْدَةٍ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ وَإِنْ نَفَاهُ الزَّوْجُ لَمْ يَنْتَفِ مِنْهُ فَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى وَقَالَ هَذَا ابْنِي لَمْ تَجْزِدْ دَعْوَتَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَكَانَ يُعْتَقُ الْوَلَدُ بِإِقْرَارِهِ وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُ لَهُ وَإِذَا قَالَ فِي مَسْئَلَتِنَا هَذِهِ هَذَا وَلَدِي مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ مِنَ الزَّوْجِ لَا تَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُ لَهُ هَذَا إِذَا جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ فَلَوْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنَ الزَّوْجِ فَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنْهُ وَيُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * لَوْ كَانَ زَوْجُ امْتِهِ مِنْ عَبْدٍ غَيْرِهِ بِأَذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ مِنْ حُرِّ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَادَّعَاهُ الْمَوْلَى وَصَدَّقَهُ الزَّوْجُ أَوْ كَذَّبَهُ فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ وَلَكِنْ يُعْتَقُ عَلَى الْمَوْلَى بِإِقْرَارِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ النِّسَبُ وَتَكُونُ أُمُّهُ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ وَلَدٍ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ إِنْ كَذَّبَهُ الزَّوْجُ لِأَنَّ الشَّكَّ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَأَمَّا إِذَا صَدَّقَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ أَقْرَانَ الْوَلَدِ مِنَ الْمَوْلَى حَبَلَتْ مِنْهُ قَبْلَ النِّكَاحِ فَحِينَئِذٍ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ امْتَهُ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ وَلَا أَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ بَاعَهَا الْمَوْلَى فَادَّعَاهُ الْمَوْلَى فَانْهَ لَا يَصْدُقُ فِي حَقِّ النِّسَبِ وَلَا يُعْتَقُ الْوَلَدُ وَلَا يَقْضَى الْبَيْعُ وَالْوَلَدُ ابْنُ الزَّوْجِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ دَعْوَتُهُ فِي حَقِّ النِّسَبِ وَلَكِنْ يُعْتَقُ الْوَلَدُ وَتَصِيرُ الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدُ لَهُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * إِذَا تَزَوَّجَتْ أُمُّ رَجُلٍ بِغَيْرِ أَذْنِهِ ثُمَّ وَدَّتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ وَيُعْتَقُ بِدَعْوَى الْمَوْلَى وَكَذَلِكَ أُمُّ وَادِّ الرَّجُلِ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ أَذْنِهِ وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَادَّعَاهُ أَوْ نَعِيَاهُ أَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا وَنَفَاهُ الْآخَرُ فَهُوَ ابْنُ الزَّوْجِ عَلَى كُلِّ الْأَحْوَالِ هَكَذَا فِي الْحَاوِي * أَقَامَ مَوْلَى الْأُمِّ بَيْنَهُ عَلَى وَلَدَانِهِ وَلَدُ لَهُ مِنْ امْتِهِ عَلَى فَرَاشِهِ وَادَّعَى آخِرَانَهُ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَذْنِ مَوْلَاهُ فَوُلِدَتْ عَلَى فَرَاشِهِ هَذَا الْوَلَدُ الَّذِي فِي يَدِ الْمَوْلَى يَقْضَى بِالْوَلَدِ لِلزَّوْجِ وَيُعْتَقُ الْوَلَدُ بِإِقْرَارِ الْمَوْلَى لِلْحَالِ وَتُعْتَقُ أُمُّهُ إِذَا مَاتَ الْمَوْلَى كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * قَالَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللهُ رَجُلٌ لَهُ أُمُّ لَهَا أَوْلَادٌ قَدْ وُلِدَتْ لَهُمْ فِي بَطُونٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ فَقَالَ الْمَوْلَى فِي صَحْنِهِ أَحَدُهُمْ لَأَبْنِي فَمَادَامَ الْمَوْلَى حَيًّا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ النِّسَبُ لَا يَثْبُتُ حَتَّى لَا يَرِثَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الْمَيِّتِ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ

أم الأولاد تعتق وأم يعتق من الأولاد اختفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وأم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله في الكتاب وحكي أن النخعي أبا أحمد العياشي كان يروي عن أبي يوسف رحمه الله قال ما تيسر بعته عتق كله كما قال محمد رحمه الله ومالم يتيقن بعته فإن قولي به مثل قول أبي حنيفة رحمه الله فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * إذا ولدت أمة ولد من غير زوج وأم دعه المولى حتى كبر وولده ولد من أمة للمولى ثم مات الأولاد لم ير المولى أحد هذا قال أحد هذين النبي يعني الميت وأمه ولد يعتق الأولاد كلها على اختلاف الأصليين ويسعى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمه في بدرجال ولدت بنتا ولدت ابنتها بنتا قال المولى في صحة أحدي هؤلاء المملوكين ومات قبل أن يمين فأنه يعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا تعتق بصحة أرست في نصف قيمتها كذا في المحيط * أمه ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى إلى العلامة الأكبر وأحدي التوأمين فقال في صحته أحد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها ويسعى في الباقي ويعتق الأولاد الأصغر كله ويعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله على قولهما فتعتقان جميعا ولا نظر إلى الأكبر والأصغر قال أحدهما أبي عتيق من الأكبر نصفه ويعتق أمهم وتعتق نصف البنين وتسعيان في نصف قيمتهما عبد أبي حنيفة رحمه الله وعند هذا يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسي * رجال مات وترك أمة له نسبا ولاد وقد ولد لهم في بطون مختلفة فأقامت الأمة شاهدين أن الميت أقران هذا الولد الأكبر ولده من عبد له ولد والأوسط والأصغر بمنزلة أمهم فإن قال الشهود نشهد أنه آخر بهذا الولد الأكبر أنه ولده قبل أن يولد هذين فهما أباه أيضا وقال محمد رحمه الله إذا جاءت بولد بعد أقرار المولى بالأكبر لستة أشهر فصاعدا لزمه الولد وإن جاءت بعده لاقبل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب أمه المينة أي دعوى السب * إذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما

بغلام ثم ماتت المنكوحه والامه فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب
واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان
فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينه
فيشيع العتق فيهما عند موت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * امه ولدت ارلاد في بطون
مختلفه فشهد ثلثه نفر على اقرار المولى شهدا احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني
انها حين ولدت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى يحسد جميع ذلك قال
محمد ر ح الولد الاكبر عده باع والثاني حكمه حكم ولد ام ولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث
الا ان بنفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالكاح من كتاب الدعوى * الفصل العاشر في دعوة
الرجل المولى لنفسه به الاقرار انه لعلان اذا كانت الامه في يدي رجل ولدت غلاما فاقومولى الامه ان هذا
الغلام من زوج حر او عبد زوجها الاياه ثم ادعاه بعد ذلك لتستدان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى
لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت
لا تصح دعوته اصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا وميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح
دعوة المولى واما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة ر ح لا تصح دعوته
كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره
المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه نادى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة ر ح
كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابها منه
وازوج يحسد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعت المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب
ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة ر ح هكذا في الذخيرة *
ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي
ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على
ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي
امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احد الشاهدين ادعى
ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما
وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينها كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبي في يد امرأة كل واحد منهما يقول هذا بني منها بكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد له بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم اقبل شهادتهما وكذلك الصبي في يد امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخرام تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولا عنه يعتق وكذلك اذا المدبرة وام الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فاقران حملها من زوج قدمات ثم ادعى انه من فودت لافل من ستة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسب منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حاءل مني فولدت ولدا لافل من ستة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو اقرانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبوله ستة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته خلافا لهما وعنف الولد تصادفهما على حرته وتكون الجارية ام ولد موقوفة ايهم مات عتقت كذا في الذخيرة * الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما ينافي ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له فذا احتزر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق بقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحصرة ذلك الرجل هكذا في شرح ادب القاضي للجصاص رح * رجال ادعى على آخرانه اخوة لايه وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة نسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابوايه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما عن الغائب كذا في خزانة المفتين * ادعى على رجل انه عمه اراد على امرأة انها اخته او عمته ولم يدع ميراثا ولا حثا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل انه ابوه اراد على رجل انه ابنه اراد على امرأة انها زوجته او ادعت

امراة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عبيده انه اعتقه وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبدا له وانه اعتقه او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله بنكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا يلزم بدع كسالى الخلاصة * لو ادعت امرأة ان هذا الرجل ابها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ان صبيا في يد رجل لا يعبر من نفسه وزعم الرجل الذي في يده انه النقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لا بيها وامها جعلته اخا وقضيت ببينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعى انه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بل انه اخوها وقضيت بعنقه اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا والمواءات الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك موالى ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة انه اخوه لايه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسم فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بيته بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الاخر وورثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريك ان في الدار والقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قصي بدلا من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قصي للاخ بنصيب الميت قصي للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قصي للاخ بنصيب الميت لا يقضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كونه مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها اودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يد حل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا تاويل هذا اذا اعد الابن البينة على المشتري او يقر المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب الميت هكذا في المحيط * في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه ليفرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض العناوين مجهول النسب اذا ادعى على رجل انى انك وصدقه المدعى عليه يثبت السب منه وان كذبه في دعواه وان اقام بينة انه ابنه يثبت السب منه والا فلا فان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض المتناوى بخلاف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط * رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميت ولى في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والاخر بكر يحكم ببينة مدعى الميراث ويثبت سب الوارد منه كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر انه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات احدهما من مال والاخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بلا ترجيح كذا في الوحي المكدري * ونواقامت على رجل انه معها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برئ العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتارخانية ناقلا عن العناية * غلام احتلم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابوهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام اولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام اولى ويترجم من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم اولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام انه

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبدي من امتي زوجها عبدي فلانا
وانعبدني يدعي ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته
ابن العبد واعتقه كذا في الحاوي * ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامه وهي زوجته واقام المولى البينة
انه ابنه منها فالبينة بينه العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير تجارية بمنزلة ام الولد له كذا في المبسوط * واذا كان
العبد ميثا او كان حيا الا انه لا يدعي نسب الغلام ولا يدعي الكساح ومولى الامه ايضا ميت وانما يدعيه ورثة
الميت وينمون البينة على ذلك بتضيي بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا
في المحيط * وان رجلا مات وترك مالا فاقام الغلام بينه انه ابن الميت من امته فلانة ولدته في ملكه واقر
بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عدة وامه امته زوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد
حي يدعي قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للدعي كذا في المبسوط * وان كان
العبد ميثا او كان حيا الا انه اكر الكساح وان نسب الغلام يثبت من الميت الذي اتاه الغلام
البينة انه ابنه ويرث منه ويقضي بالامه للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعقوبته كذا في المحيط *
العصل الثاني عشر في نسب واد المطلق والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعي
فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانتضاء العدة فنفي احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما
اباه ولا احد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنعاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين
عه وان كان نعي الاول مسهما ثم اقر بالثاني فهما اباه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين
وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا
او ثلثة فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالفني وهما اباه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت
نسبهما منه وان نعاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر
من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحم هذا والفصل الاول سواء هكذا في المبسوط * واذا طلق
الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح الثاني فنفاه فانه يلاع بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لستة
اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط * معتدة تزوجت باخر ودخل بها وفرق
بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رحم واما على قولهما
يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

ان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم
ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر
يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل
من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان
الطلاق واحدا وان كان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى
قاضيان * الفصل الثالث عشر في نفي احد الابوين الولد وادعاء الاخراية اذا تزوج الرجل
امراة رجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذب الآخر
فهو ابنة منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو
ولد هذا الزوج ولا لعن بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدته من زنا
فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنة وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه
باللعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقرب الاول منهما ونفى الآخر
فهما ابنة ويلاع بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم اقرب الثاني جلد الحد وكان ابنه
واذا تزوج الرجل امراة رجاءت بولدين فنهاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين
قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاع لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن
مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعا عند القاضي الا
ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امة حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا
ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما وفرق بينهما والزم الولد امة ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن
فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولا عن والزم
القاضي امة وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابنة فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد
اللعان والزم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا اكدب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق
القاضي بينهما والزم الولد امة ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة
حبة او ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا
ان يكون ترك ابن الملاعة ولذا ذكر الوائلي فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد

واخذ الميراث ولو كانت المنقبة ابنة فماتت عن ابن ثم اكدب الملا عن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة ربح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويثبت كذا في المبسوط * واذا لعن الرجل بحارية والزمها الام ثم اراد ابن الملا عن ان يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى انه لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق ام واده ثم تزوجها فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فان نفاه لاعن ويلزم الولد امه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لاعن ويلزم الولد اباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط * اذا كانت مكوحة الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه او لم يدع وان نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعترق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها او نفسها قبل الدعوة او بعد الدعوة وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ويتلاعنان بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الواد ثم نفى الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانهما يتلاعنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختارت نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط * ولو اشترى الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقربه هكذا في محيط السرخسي * رجل تحت امه اشترى مولاه فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها

ابوهم نكن وصارت الجارية ام وادله واما ان نفاة الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت
 الشراء لا ينتفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لسته اشهر من وقت الشراء
 فان سب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا
 الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا
 بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند جميعا
 وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف ر ح
 لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقال محمد ر ح يثبت النسب من الزوج ونضرب
 الحد اذا نفى وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه
 منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عندهم ولو ادعاه من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر
 من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه او سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد
 النكاح وان نفاه لا ينتفي نسبه اياها وان جاءت بالولد لسته اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج
 فالجواب فيه كاجواب فيما اذا ادعت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد
 لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاه
 يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت
 نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج
 وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدق المشتري
 حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقى المسئلة بحالها كان ابو يوسف ر ح
 يقول الا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد ر ح هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت
 نسبه عند جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت
 نسبه الا بتصديق المشتري عند جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند جميعا هكذا في المحيط *
 ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لسته اشهر فصاعدا
 بعد الشرى الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض
 العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما هكذا في محيط السرخسي *

وان لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ اشتراها الزوج فان كان لاقل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوى واذا ادعى صحت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته الا بتصديق المشتري عبد ابي يوسف ر ح في الآخر وعند محمد ر ح تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ر ح الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصعد قد المشتري بفتن البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقص البيع كذا في المحيط *
 وحل طلق امرأتها طليقة بآئنه وهي امته ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق والنسب ثابت من الزوج لا يستغني بغيره ويضرب الحد وولاء الولد لمولى الام واموات الاب فجاءت بالولد ما بين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت بالنسب والولاء لمولى الام كذا في المبسوط *
 اذا كانت امرأة الرجل امته فولدت منه ولدا اشتراها الزوج وقد اعتقها وتزوجها ثم ولدت ولدا آخر لستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها ففناه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد امه فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها آخر او لاكثر من ستة اشهر لم يلاعن ويلزم الولد اباه ولو جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها لا عن القاضي بينهما ولزم الولد امه ويضرب الحد اذا كانت ام الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها لزمها الولد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط *
 الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمدايب اذا اشترى العبد المأذون امته فوطئها فولدت فادعى وادعيت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام كذا في المحيط * ولو تزوج المولى هذه الامه من عبده صح النكاح كما لو تزوج امته اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير ان المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط *
 المأذون اذا كان مديونا فاشترى امته ووطئها فولدت له وادعى نسب الولد منه وكذب مولاة صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى ان المولى احلها له وكذب به المولى كذا في المحيط *
 اذا ادعى ولدا من امته لمولاها

فلا عقرب عليه كذا في الحاموي * تخبر المكاتبه فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط * وان كان اهازوج وصدقه الزوج بعثق الواد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولداً مكاتبه لا تصح دعوته الا بتصدق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حراً بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد لمكاتبته ويغرم عقرباً للمكاتبه ايضاً ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقبل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبداً على حاله هكذا في المحيط * قال محمد بن حواري اشترى المكاتب عبداً صغيراً فادعاه المولى لم يجز دعواه وان صدقته المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الخاري * وحال اشترى عبداً وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امه له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب وان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه وبحسب العقرباها ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من ردت كتابتها وان ولدت لاقبل من ستة اشهر فاعقرب للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع امه وان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد تعالى وان عجزت وردت اخذ المولى لهذا كاتبه ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة عدل اليه التصديق ويعتبر فيه اولد يوم عجز المكاتب ولو كتب المكاتبه وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتباً مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من الاولى وكان الولد حراً بالقيمة غير انه ان ولدت لاقبل من ستة اشهر صدقته ثبتت بعشر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر من ذكوت ثبتت بعشر قيمة الولد يوم العجز وان كذب لا يثبت نسب الواد ويكون الولد مع الام مكانين المكاتب وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امه مملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته ثبت النسب من المولى فان جاءت الولد لاقبل من ستة اشهر من ذكوت المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقية له الولد للمكاتب ويعتبر فيه يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر من ذكوت المكاتب والولد مكاتب مع امه ادمت مكاتبه لم تعجز بعد فان عجزت ياخذ المولى الولد بالقيمة يوم اعجز ثم فيما اذا صدقته المكاتب ردت به المكاتبه حتى لم يثبت النسب ولم يعجز المكاتبه بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتبه ان جاءت بالولد لاقبل من

سنة اشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا لا يعرض نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر من كوتبت لا يعنى الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجزوا كن ادت بدل الكتابه عتقت وعتق الواد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك بحية د بثبت نسبه من المولى بتصديقه ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط * اذا ادعى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من سنة اشهر من وقت العتق ولست اشهر من وقت المدة كان الجواب كما اذا اولدت قبل عتق المكاتبه وان ولدت لست اشهر فصاعدت عتق ان رجع المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وحد التصديق فكان زانيا ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب وان صدقته المكاتبه ثبتت شبهة النكاح يثبت النسب ولا يعنى الولد وان صدقته المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فمند اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعنى الواد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق وان صدقاه ثبت نسب الواد ولا يعنى الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت احذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتب الحر يثبت النسب والواد رقيق فان عجزت فهي وولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقته المكاتب الحر ان وطى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذا ان المولى يؤد المكاتب الاول الكتابه كن مات عن ولاء فاديت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والام مملوكة لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات *

الفصل الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امراه وام ولد واقرار الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت وبرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لعظ الشهادة فان كان للمقر منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لعظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط *

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاة الورثة لم يثبت النسب - في قول ابي حنيفة رح من الميت وام يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقر بانها حلي من منه وحينئذ يثبت السب بشهادة القابلة وان اقر به الورثة فقرارهم كقرار الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه امة فوطئها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فوادت لي هذا الولد وصدقته فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما واحكن رجعت الى تصديقتهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر فهي ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتق ان اذ مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اقرت لم يلتفت الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر وام تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قبل هذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لاصمان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشي حتى ماتت يوقفا ام ولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبد للمقر له وامه ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرام من جهة المقر وامه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدق الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة فوادعت انه ابنها من الميت فصدقته الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجية وتورث من الميت كذا في شرح الطحاوي * اما ان اذا ادعت سب وادوا قامت كل واحدة منهما رجلي او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا ينسب نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة رح يثبت نسبه منهما وان اقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضي لواحدة منهما ابنة احجة عند ابي حنيفة رح وذكر في رواية ابي جعفر انه يقضي بالابن بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما احجة لا يقضي بسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن لبيتهما فيجعل الابن للتي لبنها اتقل كذا في المحيط * اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوة انه ابنه من نكاح بشبهة وانكره المولى لم يصدق على ذلك وكذا العم والخال وسائر القربات فان ملكه يوما وداعاه من جهة نكاح

صحيحه او فاسد او من جهة ملك يثبت بسببه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها او وملك
 أمه معه او بونه صارت ام ولد له وان ملك الولد او المولد عي وهو يحدد مدة الله ابنة لم يثبت نسبه من الابن
 ولا يعتق كذا في المبسوط * اذا ولدت حارية الرجل واسا او ادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح
 دعوته الا بتصدق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصدق من الاب
 فان اقام الابن بينة على التزويج برصاء الاب او بغير رضا فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا
 في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صحيح ولد عنده او لا ولو كان كبيرا ينظر ان جحد
 يبطل اثره والافهوجاء كذا في التآخارية * رجال اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها
 بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عند صغيرين رحاين اعتقه احدهما ثم ادعاه
 الآخر انه ابنه صححت دعوته عند ابي حنيفة ر ح ويكون موافق لهما ان كانت دعوة المدعى دعوة
 تحرير وان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان الملق في ملكه فلم يعتق نصف الولاء
 والولاء للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والآحاد على نسب حر صغير ليس له
 نسب معروف فتصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسبه واما اذا ادعاه المعتق فعلى
 قول ابي حنيفة ر ح لا تصح دعوته الا بتصدق الآخر وعندهما تصح دعونه استحسانا وان كان الولد
 كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسبه من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة
 الآخر وهذا قول ابي حنيفة ر ح وعلى قولهما لا تصح دعوى احدهما الا بتصديقه كذا في الدخيرة *
 لو كان ولدان تدا مان واعتق احدهما فدعى نسب الآخر ثبت نسبهما ويطلق العتق كذا في التآخارية *
 ابن سماعة في بوارده رجال اعتق جارية وتزوجت وها وجاءت بولدا قل من سنة اشهر منذ
 تزوجها فدعاه الزوج والسيد قال ايهما صدقت فهو ابنة فان صدقت الزوج وادعى بكاحا فاسدا
 او وطئا بشبهه لم يمد ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نعى الى
 امرأه زوجها فاعتدت وكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان
 عند ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ر ح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من سنة
 اشهر فالولد للاول فان كان اكثر من سنة اشهر فهو من الثاني وقال محمد ر ح ان كان من وقت ابتداء
 وطئ الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من
 سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد ر ح

اصحح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى ابو عظمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشر سنين متلا فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جاز الزوج الثاني دفع الزكوة التي هؤلاء وتجوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الواقعات الحسامية * واجدعوا على ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة * ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولادا فهد على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت ووجدت زوجها الاول كذا في محيط السرحسي * وفي مجموع النوارل سئل نجم الدين النسفي عن من تزوج امرأة صغيرة فتزوج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت بـ رجل آخر فحضر الغائب وادعاه فانكرت ولم تكن له بينه فلم يقض له بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتا وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في رعم ابدا ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم يبعد على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولدا فادعى احد هما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالتول قول من يدعى النكاح منذ سنة وبحكم باثبات السبب منهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت السبب وان اقامت البينة بعدما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة تملت بيته هكذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين التجاريتين ثم مات قال محمد رح يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فانام اخوته البينة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينهما يثبتان الحق لانفسهما وهوانكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

مهره يعتبر من الثلث وكذلك ادعى العلام ذلك تفعل البيته ايضا ويبنون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى العلام والامة جميعا ذلك كذا في المحيط * ولو ادعت الام السكاح او ادعاه العلام قبلت بيته التزوج لانهما تكون للثلاث وان النسب من حق العلام واذا اثبتته والبيته من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت السكاح بينهما وبين العبد وذلك حتى كذا في المحيط * ولو كان العبد غائبا حال ما قامت الورثة اليه يوقى حكمه - والبيته حتى بحضور العبد كذا في المحيط * واذا ادعت امرأة الرجل ولدا وادعت ابنة السكاح بالزوج فشهد ذلك فشهد على الزوج انه واخوه انه اقراه انه قبلت الشهادة كذا في - حسره * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابوالمرأة وحده لا تفعل شهادته ادعت المرأة او حدثت بذلك لو شهد بذلك ابوالزوج او حده لم تفعل شهادته ادعى الزوج او حدثت كذا في المحيط *

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق ادعى المشتري استحقاق المشتري على الباع وادار الرجوع على البائع ضمن الدين وان يقصر الاستحقاق وبين سبعة ثم اذا بين سب الاستحقاق وصح ذلك بالكرامة الباع المبيع منه وادام المشتري البيته على الباع قبلت بيته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري اسماع - والبيته عند بعض المشايخ وانه كان يقتضي ظهور الدين المرغى ان يرحل بل اذا ذكر شئته وعنده ذلك مقدار الدين كذا ثم اذا قبل بيته المشتري ورجع المشتري على البائع بالدين بقاء القاصي وادار البائع ان يرجع على بائعه بالدين كان له ذلك كذا في الدخيرة * واذا ادعى المشتري عن الدين او وجهه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك نفيه الباع لا يرجع بعضهم على البعض كذا في النصول العمارة * وادار استحق المبيع من يدي المشتري وهوام يؤد الدين او ادعى بعضه يجبر على اداء الدين في الفصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجوار ان القاصي عسى ان لا يقصى بيته المستحق او يجيز المستحق المبيع كذا في المحيط * المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده له ربع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل بحره على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة *

اذا رجع المشتري على بائعه وصاحبه البائع على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الدين كذا في المحيط * رحل اشترى من آخر دارا بعبد وتقا بضايم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفقة

الصفقة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر الماخوذ وقدر المتروك من اصحابها من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختار واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهيمة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط بي باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبد او باعة من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق من يده رجع هو على المائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الاول زجدي رح وهه الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها اما على ظاهر الرواية بانه القضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول وشرائه ثانيا على حاله لا يكون له الرجوع على المائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه ثم بائعه عليه ثم هو يرجع على المائع الاول كذا في النصول العمادية * اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق المشتري خذ الثمن الذي دفعته الى المائع مني فخذ ثم اراد المستحق ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي يميل فيها ان قضاء القاضي بالملك للمستحق يفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد ذلك وان المشتري رجع على المائع وطالب بالثمن فقال المستحق اشترى خذ الثمن مني فخذ ثم اراد المستحق ان يسترد منه لمس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الدخيرة * قال محمد رح في الزادات رحل اشترى من رجل عبداً وفضله وخ من رجل للمشتري ما ادركه من درته في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر البيعة ونقض القاضي بذلك فبكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اشترى المشتري الآخر او واحد من الباعة بيعة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه باليمن من غير ان يحتاج الى اعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

عليه بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حريته الاصل وقضى القاضي بها رجوع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو لم يقم العبد البينة على حريته الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه واقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذا لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة استولدها واقام رجل بينة على ذلك او كانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها واقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا او ما لو اقامت البينة على حريته الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينة على المشتري الاخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شري المشتري الاخر واقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا راقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه بالكل كذا في المحيط * قل محددر ح في الزوائد رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فذلك وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه للمستحق رجوع عليه ولو لم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكح بالثمن كذا في اوجيه الكوردي * فان قل المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما لي للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية احد ولكن ادعت

انها حرة الاصل فاقرا المشتري بذلك او ابى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البيعة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جاريته وانه اعتقها او دبرها او استولدها واقرا المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينته على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعق مطلق او بعق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهدت بعق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امنى بعثها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويتوان الجارية جاريته فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بيعة على التاج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البيعة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها قضي له بها وان اعاد المستحق بينته التاج على محمد قضي له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البيعة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البيعة عبد الله انها كانت امته اعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك اذا اقامت البيعة على الاعاق والتدبير والاستيلاد من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البيعة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد و ابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البيعة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادف عايته بعد ما استحققت
 الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله للثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم
 كذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا او حاضرا فام يصدقه ولم يكذبه حتى
 استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقته محمد فيما قال وان قال محمد ان اقيم البيعة على ابراهيم
 ان عبد الله اشترى اصابي يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم فعلت بيته وكذلك لو اقام محمد
 بيته صدق عبد الله في رجوعه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بيته ورجع
 محمد للثمن على ابراهيم ولو اصابه صدق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله
 ورضي اليه وعلى ان محمد اصدق بالجارية على عبد الله وسلفه اليه فنى الوجه الثاني والثالث
 لا يرجع محمد للثمن على ابراهيم وفي النوح الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الناحية *
 رجل اشترى امه الف درهم ونقد الثمن ولم يفت بها حتى اقام رجل البيعة له امه والمشتري
 والبائع حاضران فتقضى القاضى للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشترى
 من هذا المستحق قبل ان يبيعه من المشتري وادعى اليه من قبلات بيته ولو قال المشتري للقاضى
 بعد الاستحقاق قل لله البائع ليس له المبيع البتة والا فليقتض البيعة للقاضى بقبض البيع ويرجع
 المشتري على البائع بالثمن ولو فسخ القاضى البيعة بيته ثم ان البائع وجد بيده كان اشترى
 الامة من المستحق فتصح البيعة على حاله لئلا يفسخ طهرا وباطنا فان اراد احدهما ان يحير البيعة
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت
 من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيده على الشراء من المستحق باوامه
 على المستحق وقضى الامم للبائع فاداه البائع ان يلزم المبيع المشتري لذلك عددها وعلى قياس قول
 ابى حنيفة رجح ليس له ذلك ولا يعود البيعة وهذا اذا قضى القاضى للمشتري بالثمن على البائع
 ثم اقام البائع البيعة اما اذا اقام البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه
 والثمن رجعت الجارية الى المشتري ولو قضى القاضى على البائع بالثمن ثم اقام البائع البيعة
 فعلى ما مر من الخلاف ولو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه
 له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع

بينة على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لاحدهما ان يازم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها نتجت عنده فهذا وما لواقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت او شجرة فثمرت والثمار عايتها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الوالد والتمرة وهل يشترى الحكم بالولد والتمرة مقصودا لاختلاف فيه قيل القضاء له بالاصل قضاء بالفرع وقال الصدر لابد من القضاء بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يد دكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولومات الولد لاشي على المشتري وان قتل اخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كبيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او وهب لها ياخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالنم كذا في الوجيز للمكردري * رجل اشترى من آخر كرما واشترى الارض والخيال جميعا وقبضها ثم استحققت العرصه وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فرسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصه وكذا الوصاع السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وايى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للمكردري * رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجرا فبست اشجارهم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وان شئت فدره حتى يقلع الشجرة ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان لم تستحق الارض حتى اثمر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض وبسلم الشجر فائمة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع الثمر بلغ الثمر ولم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيخان *
 حال البائع رجلا على المشتري بالثمن وادى المشتري الثمن الى المحال له ثم استحققت الدار
 من بد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الامام شيخ
 الاسلام السغدري ان المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظهر المشتري بالبائع هل يرجع
 على المحال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء
 رجع على الامر واذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع
 المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل
 يقال للموكل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة واخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه
 ان يسترد تلك الجارية كذا في الحلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمان معلوم واعطى المشتري
 حمارا معينافي ثمن القراطيس بسبعين قيمته اربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على
 بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل
 وادعاه واقرا المشتري انها للمدعي وصدق البائع المشتري في انها لهذا المدعي واداد المشتري
 ان يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري اما كانت هي للمدعي لانك وهبتها له
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين
 وقد عدلها المشهود عليه قال ابو يوسف رح اسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على
 بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتعديله اياهما ولا يرجع هو بالثمن على
 بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العمادية * قال محمد رح في الجامع الكبير رجل اشترى
 من آخر عدلا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بامر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري او وجد حرا او مكاتب او مدبرا او كانت جارية فوجدها
 ام الولد فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري
 بما نقده للبائع كان للمشتري ان يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري
 بما نقده للبائع لا يكون للمشتري ان يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع

بما نقد وان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امره بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد او لم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بتضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر غيره ان ينقد الثمن عند نقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين ديناراً كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد رح بهذه التسوية بين البيع والصالح تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يطل البيع ويبطل الصالح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فان المشتري ان يرجع على البائع بالف ولا سبيل
للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صاح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار
ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يرد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح
ان اختار البائع رد الدراهم والمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي
يتبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امراً رجلاً ان يقضي عنه الثمن
من غير كفاية فدفع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يحوز وكذلك لو صلح المأمور البائع
من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفيل عن المشتري بالثمن بغير امارة ان الكفيل
صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً ثمن ثم مات العبد قبل
القبض او استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويختبر البائع في الصلح
بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفاية ولا امر بقضاء الدين ولكن
جاء متبرعاً واداع دنانيره من بائع العبد الثمن الذي له على المشتري او صلح معه من الثمن على
دنانيره والبيع باطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري
للمتبرع يكون باطلاً وان كان الصلح بشروط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح حائزاً وان اطلق
الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالبراءة ولا بالتبليك يحوز ان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير
على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم
هكذا في المحيط * ولو كفيل بجيد ونقد نهرجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع
او المشتري بالنهجرة وان كفيل نهجرة ونقد رجع بالنهجرة ولو استحق اتبع البائع بالجيد والمشتري
بالسهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع
قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انتص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على
المشتري بالف درهم نهجرة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن
للكفيل على البائع سبيل ولكن رجع الكفيل على المشتري بما كفله عنه ويرجع المشتري على البائع
بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امراً رجلاً ان يتد عنه الثمن
من غير كفاية فنقد المأمور اصل مما امر به به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده اردى
مما

مما امره به يرجع بمنل المؤدى فان استحق العبد بخير المأمورين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع بمنل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ رجح بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمنل ما اخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولا كند مات قبل القبض ولا سبيل للمؤدى على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما اردى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ يرجح بما امره كذا في المحيط * من ضمن ائتمن المشتري عند الشراء معاقبا بظهور الاستحقاق جازا كن اذا اخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الدين على البائع وانما يجب ائتمن على البائع بنسخ البيع وذلك بان يرجع عليه يقضي به القاضي وينسخ العقد ويجب ائتمن على البائع فيكون البائع والمشتري ان شاء احدهم الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت ائتمنه بغر لا مرد لا يرجع على البائع لكن المائع بعد الاستحقاق والنقصاء عليه يرجع هو على البائع كذا في الفصول العمدية * ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيء واخذ الدائم استحق المدعى فبلا يرجع الدائع به اذ مع كذا في الرجيز للمدعى في دعوى الصلح * لو صاخذ من الدائر على دراهم ثبت ثم استحققت بعد التورق رجح الدائر كذا في الفصول العمدية * وان صاخم من مائة على بدفعه واستحق البدل رجح بمسئله ولا يرجع بجميع الدين الا في كذا في الوجيز للمدعى في دعوى الصلح * لو صاخم من الدراهم على كذا في كذا فان استحق الكراء وجد به عيبا رده يرجع اليه اصل حقه وجزءه عليه من الدراهم كذا في الفصول العمدية .

الباب السادس عشر في دعوى الغرور اذا شترى الرجل امه شراء فاسدا او جائزا او ملكها بهبة او صدقه او وصية فولدت له اولاد ائتم استحقها رحا فانه يقتضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقتضى القاضي للمستحق بالجارية وبقيمة الولد وبعقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او واهبا عند ذل وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة وظائرها لا يرجع كذا في المحيط * وتعتبر قيمة يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة * والغرور ان يشترى رجل امه او يتملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي * امه اتت

على الواهب شيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه شيء من قيمة الزاد
 كذا في الذخيرة * ولو كانت امة بين رجلين فجاءت بولد فادعاهما وعزم نصف
 قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل تضي بها وبقية الولد والعقر للآخرين
 ثم رجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما أعطاه من نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه شيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه بنصف
 الثمن كذا في المسوط * رجلان اشترى امة من وصي يمين واسترلها احد هما ثم استحققت
 التجاريد كان الولد حراً القيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة
 الباقي من الولد على شريكه وان صار مستتراً لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال
 البتيم وكذلك الجواب وهذا اذا كان البائع بالصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الصغير
 على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكلاً او مستبصعاً كان له الرجوع به اخذه
 من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضارباً وام يكن في التجارة فلا ربح
 رجع بجميع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال واذا كان في التجارة فصل فانه يرجع على
 رب المال من قيمة الولد بحد رأس المال وحسنه من الربح كذا في المحيط * ولدت امة من رجل
 ثم استحققت من مال الواطئ اشترية ما من ولان وعدفه ولان ولم يصد فلهما المستحق بكون ولده عبداً
 بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من ولان ولو اتر المستحق واكثر البائع والولد حر وعلى
 الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق ويهدا على الولد بترارة بلاقية كذا في
 محيط السرخسي * اذا تزوج المكاتب او اعد امرأة حرة ذن مولاه فبذلت له ثم استحققت ونصبي به المستحق
 فالولد رقيق في قول ابي حنيفة راجح وابي يوسف راجح الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغروراً
 بالشراء كذا في المسوط * اذا اشترى ام ولد لرجل ارمه ذرية ايكاتبه من احببي ووقع عاهة
 فجاءت بولد وان على المستولد فيه الولد والعنبر لم يأت المدبرة والمراعى ام الولد وعليه قيمة الزاد
 والعقر للمكاتب كذا في المحيط * مكاتبه زوجت نفسها من رجل - ليس انهما حرة نظماً - امة مكاتب
 وان المستولد يضمن للمكاتبه في قول ابي يوسف راجح الآخر كذا في الذخيرة * مكاتب ارمه اذن
 باع امة واستولدها المشتري ثم استحققت رجع ابو الولد بنصفه الولد على بائعه كذا في المسوط *
 الوارث يرجع على دائه المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والمرضى له

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

三

وأن شهد الشهود أن المشتري اقربعد الشراء أنه اشتراها للفلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا بربع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فضل أخذ المستحق الولد مع الأم ولم يثبت نسبه من المضارب وإن كان رب المال هو الذي استولدها فإن لم يكن فيها فصل كان الولد حرا وعليه قيمة المستحق ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومه البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب المال وإن كانت الجارية تساوي الفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط * رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم إن الأمر وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيده ولدها فإن الواطيء لا يرجع على البائع بشيء لأنه مشتري للغير كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمته واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج أنها حرة ولا أنها أمه إلا أن الزوج علم بشراء المزوج واعتاقه إياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الدخيرة * اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد ين يرجع للمستولد على البائع بقيمة الولد الأول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرها واحدا كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى على رجل ما لا فصلاحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها ثم ولد لها وفت الخصومة فإن كان الولد قد مات قبل أن ينضى عليه بقيمة فلا ينضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر إن كان الصالح عن إقرار رجع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وإن كان الصالح عن إنكار أو سكوت رجع على دعواه لا غير إن أقام البينة على دعواه أو حلفه فمكّل رجع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في العصور كلها ولو لم يكن المدعى ما لا ولكن ادعى قصاصا في نفس أو فيما دونها فصالحه على جارية فاستولدها ثم استحققت الجارية فإن كان الصالح عن إقراره فلا يبطل الصلح بالاستحقة ولكنه يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وإن كان الصالح عن إنكار أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه أو حلفه ونكل فكذا لا يرجع بقيمة

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان خلفه وحلف لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي * ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحقت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا قام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاه وبقيمة الولد ايضا وان استحقت التي استولدها المدعي عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اعطى لهما على ان يدفع المدعي الى المدعي عليه جارية اخرى ويأخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحقت احدى الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المعروف وولد المغنر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحرية بالقيمة وانما يفتريان في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المنتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي * واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط * الباب السابع عشر في المنعوقات اذا قل في دعوة البتة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا قام البينة سمعت بينته وقضي بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا الوقال المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعي عليه بده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضي خان * ادعى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعي هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن ايوب سألت شذادا عن مات وترك مائتي درهم

فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فاقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه آخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا افانى ادعت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة اعبد قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فاقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبدة هذا يقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبدة هذا الذي يقال له بذيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيغ شيء ولو اشترى الوارث سالما بذيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بذيغ المقر له بذيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لا مال له غيره فاقر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لغلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراة له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطال البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فليقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها او الفا اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب الفا اخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه فقال هذا العبد يبيع لك بدنيك او قال جعلته

لك بديك تاخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صالح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يد ما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصى له للمقر له هكذا في المحيط * مات وترك ثلثة اعد قيمتهم سواء فامر الوارث رجل بعد عينه وصية وصدق المقر له وفاصت بينة انه وصى بهذا العبد الآخر لاخر وجده الوارث واعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى ببينه الآخر غرم المعتق قيمته ما ادعى الوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ عتقه هكذا في محيط السرخسي * في تواردين سماعة عن محمد بن رح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوها وحلفهما على ذلك فحلف احد هما ونكل الآخر عن اليمين قال افضي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين وبيع المدعي حصة الداكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاه ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الداكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد هم غائب فادعى رجل انه اشترى بصيب الغائب منه وورثه عليه ان كان باقى الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين ويقبل بنيت الشراء على الغائب حتى لو حضروا انكروا يلتزم الى انكاره كذا في الوجيز للكردي * اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري ان هو فرغ الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوفى من البائع بكفيل ثمة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسألة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بانه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري واقر بذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري فانها كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها ابى منك فانكر فشهدوا ان هذه

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الدار من كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضباع والغفار * ادعى عليه دارانها ملكي وهبتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقض الدار بن مني وتسلم الدار الي فاكرو شهد اسهود على وفق دعواه ولكن زاد واقبله واليوم ملك هذا المدعي وحده وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القينة * اذا ادعى جاريتة في بداسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقبل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب البدن مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم ينزل ملكي واوفام البيعة على ان صاحب اليد غصبها منه فالتعاصي يا مرصا حب اليد بالرد عليه ولا يقتضي له بالملك كذا في المحيط * رجل في دية دار اشتراها رجل من غير ذي المد بعدد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودیعة او غصب او ما اشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاءه صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبء وان كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبء فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يد هذا لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة رهوان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبء وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابتقت فجاء صاحب اليد وصعد المشتري فيمتها رجع المشتري بالعبء على البائع فان عادت من الاناق عادت على ملك العاص وهو المشتري عرف ذلك من مذهبا والعبء سلم لمشتري الجارية لا سبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى من آخر دارا بعد والد في يدي غير البائع وصاحب البدن ادعى انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فام يقض له بشيء وطلب المشتري من ائمة صبي ان يسم العقد بينهما اجابه الي ذلك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يوم ما من الدهر بسبب من الاسباب والتسخ ما مضى حتى لا يوم المشتري برد العبد على البائع وهل يوم المشتري بتسليم الدار الي البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالافرار له وقت السراة يوم مر وان لم يصرح بالافرار له ذكر ههنا انه لا يوم كذا في المحيط * ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه بسمع كذا في الخلاصة في العصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين السفي عن رجل ادعى ارضا في يدي رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بيعة على ما قال وام يمكنه اقامة البيعة على ما قال فامر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البيعة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البيعة من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما امر المدعى على اقامة البيعة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يده دار ادعاها رجل انها داره اشتراها من الذي في يديه بالف درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشتراها من المدعى بالف درهم ولا بيعة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار المتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمدا راح عن رجل في يديه دار ادعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فامر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى وادعى ان له بيعة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحسانا واخذ منه كعقلا واؤجله الى ثلثة ايام فان احضر بيته والاتصيت عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعتك هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فردتها علي بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات * عن بن سماعه كتب الى محمد بن حسن في رجل ادعى عبدا في يدي رجل واقام البيعة ان هذا العبد كان لعلان بن فلان سمى رجلا غائبا وان فلانا اقرانه لهذا المدعى والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد اقرولان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال محمد راجح لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البيعة على هبة وقبض او شراء بثمن معلوم فاذا اقام البيعة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شري ولو كان المقر حاضرًا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئًا حتى يقر له بهبة أو قبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبدًا في يد رجل قال بعطني هذا العبد بألف درهم وتقدتك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لما عبدني زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والا في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسببا ووصفا وقال ارانا يومئذ وسمى لنا واكتالا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بألف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض ألف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعي بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعي قال اقبل ذلك واجعلها للمدعي وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن او العوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي واراد المدعي ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرا له بالملك واذا صار مقرا له بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او فريضة او ضيعة ولم يحد ذلك فاقام المدعي عليه بذلك واتفقا على حد وذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعي عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فانهما يتحالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود نفذ ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد ودفع الداء على ذلك وتدفأ البيع وإذا تحالفا لا ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل الله أصبي وإن أنى المستري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع إلى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك وإن الداء يصي يظفر في ذلك مما أنى فإن كان للمشري جحد ثبتت بهاد عواه والانتص البيع وكذلك لو حضر المستري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على انترارهما جميعا بذلك السراء ربيد تسميه الحد ودفع الداء القاضي يلزم البائع ذاك ويأخذه بتسليمه إلى المشتري وإن أخذته في الحد - رد بحالته وتبافص البيع إلا أن يأنى المشتري به أنه تشهد على الحد ودفع الداء في دعوى وإن أنى على ذلك بيعة الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذ بتسليمه المشتري كذا في شرح آداب القاضي للخصاف * ادعى داراني يدي رجل انهاره اشتراها من صاحب اليد قال هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه وأقام المدعى بيده على دعواه فقال المدعى عليه ان اركا بت أي إلا أنى كمت بعثها فدل هذا من امرأتي بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هـ المدعى عليه فدل هذا ثلثة اشهر واقامت بيعة على دعواه على المدعى وكان ذلك فدل القضاء بالدار للمدعى والقاضي لا يقبل بيعة ولو ادعت المرأة البيعة ذلك على زوجها قبلت بيعتها وتضي الدار اليها وإن اقرا الزوج لها بذلك كدافي المحبط * وفي رواية أنى الميت رجل في يديه نصف دار جاء رجل رادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وفاتها ارشدها ارشدها ثلث شهادتهم كدافي الدخيرة * رجل زوج ابنة امرأة وسعى لها امرأه لا يباعها بيعا منها صحبا ثم إن هذا الرجل مات وادعى ورثته أن اناهم باع هذا المنزل من ولان قبل أن يسميها فليهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان أن يقيم البيعة على شرائه بتاريخ ثلث تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كدافي المحبط * صدر كداف زوجها ابوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث أن قالت كنت امرأت الاب بالمكاح ثبت المكاح وورثت وإن قالت لم يكن امرأت أبي بالمكاح ولكن بالغي المكاح فاجزى كان عامه البيعة وكذلك كدافي البيع كدافي فتاوى قاضيخان في مسائل دعوى المكاح * إذا أقام المدعى بيعة على أن قاضي بلد كدافي فلا يفتى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعى عليه بيعة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الألف فالقاضي يقضي بالبيعة النية

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولداً منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الكا ح * ولو ان رجلاً ادعى نصف دار في يدي رجل وتضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا المدعي اخوان كل واحد منهما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول ما ادعى على قضي بالدار بين اخويه نصان وان لم يقبض الاول ما ادعى قضي بينهم بالدار اثلاً كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لايه عاينه الف درهم قرض وادام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لايه عليه الف درهم فمن جارية باعها منه وادام على ذلك بينة وتصادق على انه ليس للاب عليه الف يقضى لذل واحد منهما خمسمائة واذا استوتى احدهما خمسمائة لا يشركه الآخر فيها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا افام بئنه انه معسرفا قام رب الدين ببئنه انه موسرفا لقضى يقبل بينة رب الدين ان لم يبينو متدار ملكه حتى يخلده في السجن ببئنه رب الدين كذا في المحيط *

كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معاه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * واما ركنه فقوله لعلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقه المثل له والمال لازم كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقرار بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحد ودو القصاص كذا في التبيين * وكذا الرضاء والطوع شرط

حتى لا يصح اقرار المكره كدائي النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا
وشرب الخمر لا يتبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشرط جواز
على الخصم ان يكون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كما لو اقر بعين في يده او تسليم
مثله كما لو اقر بدين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان اقراره
لا يجوز كمالواقرانه داع من ولان شيئا او اسناجر منه شيئا او اشترى منه عبد ابشي او غصبه منه
كذا من تراب ارحبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور
المقر به لا نبوته ابتداء كذا في الكافي * ولهذا فلان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تملكا
لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والاشاء يصح مع الاكراه كذا
في المحيط * ولو اقر بغيره بدل والمقر له يعلم انه كاذب في افراة لا يحل له ديان الا ان يسلمه بطيب
من نفسه فيكون منه مباداة كذا في التمهيد * وانما يعتبر الاقرار انما رافى حق ملكية المقر به حتى
يحكم بملكته للمقر له نفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تملكه مبتدأ
كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار
بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نعمه خاصه اما اذا كان
يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر رجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره
وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت قتال البائع ما بعثته لزم البائع البيع بما سمى
لانه جحد البيع بعد تمامه وجود احد المتعاقدين لا يبرح حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت
وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يتبث الشراء وان اقام البينة على ذلك
لان التمسح بحدودهما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه
المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط * الباب الثاني في بيان
ما يدون اقرارا وما لا يكون رجل قال لفلان عاني مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين
ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضیخان * وان قال عندي فهذا اقرار
بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيتي او كيسي او صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة
كذا في المبسوط * ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال
وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندي

الف درهم عارية كان اقرارا بالتقراض و كذلك كما يكال و يوزن لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع الا بتلافه يكون قرضا كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مراب فلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي او في رقبتي او ذمتي او هودين واجب الحق لازم كذا في الظهيرية * ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متديرا فهو ودیعة والا فشر كذا فان عين المقر النافي ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قبل يكون رد او قبل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة لجواز ان يكون مشترك كما اقربته ثم اقتسما فيكون هذا مند دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله واوعين المقر النافي ماله وانكر المقر له فقول قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط * واذا قال له من مالي الف درهم لاحق اي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط * امرأة قالت لزوجها (هر چه مرا می بایست از تو یا قسم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد روح و قبل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب او الدار عارية لفلان او قال من فلان او قال ملكه او يملكه او في ماله او من ملكه او بغيرائه او في مبرائه او بحته او من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي لفلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لفلان لم يكن اقرارا بخلاف ما اقر بالتقراض لحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لفلان فهذا اقرار به كذا في المحيط في الاقرار بالعارية * ولو قال عارية عندي لفلان او قال لفلان علي الف لخصه او لشركة او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي كره حنطة من سلم او بسلم او سلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او ببيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكمالة او لكمالة او علي كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال (اين چیز فلان راست) او قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين چیز فلان را) او قال (ترا) نهذه هبة ولو قال (اين چیز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير (اين مال

تراكردم أو نأام توكردم أو آن توكردم) يكون تملكاً قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ فطير الدين
 (بنام توكردم) لا يكون تملكاً ولا اقراراً رجل قال داري هذه لولدي الا صافريكون باطلا
 لا لها هبة واذالم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار الا صافريكون ولدي فهو اقرار وهي لثلاثة
 من اصغرههم وكذا لو قال ثلث داري هبة اعلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار اعلان يكون اقراراً
 كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقربها وكذا
 اذا قال ساعطيكها او غدا اعطيكها وسوف اعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد واترنها فانتدها فاقبضها
 او لم يقل فاقعد واكن قال اترنها او انتدها او خذها بخلاف ما اذا قال اترن او انتدها وخذ فهذا
 لا يكون اقراراً هكذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد او قال غدا اريد قال ليست بمهياة او ميسرة اليوم
 اريد ما اكسر ما يتقاضى بها يملكها اقراراً هكذا في محيط السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي
 او قال احلني فيها كذا او اخرها عني او نفسي فيها او تسروا نبي بها او ابرأ نبي او فيها او قال والله لا نصيبكها
 او لا ازيه لك اليوم او لا نأخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي
 غلامي فهذا اقراراً هكذا في المبسوط * واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذاك الغير ارسل
 غدا من يدنا له فهذا اقراراً وكذلك اذا قال هذه المائة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يترنه
 او ارسل وكذا لا اعطيه اياه او قال ارسل من يقبضه او قال من يأخذه مني فهذا كله اقراراً كذا في المحيط *
 رجل ادعى علي رجل العاقلة المدعى عليه قد اعطيتك د عواك لم يكن اقراراً وكذا الرجل
 المدعى عليه اخر عني د عواك شهراً او قال اخر الذي ادعيت لم يكن اقراراً ولو قال اخر عني
 د عواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقراراً ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك د عواك فليس
 باقراراً كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر هشام قال سمعت محمداً راح يقول في رجل قال لا خير
 اعطني الف درهم فقال اترنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف كذا في المحيط * ولو قال
 اعطني الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف نأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون
 استهزاء واستخفافاً به ولو قال ان يترنهما ان شاء الله فهو اقراراً والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية
 والتبرية تقتضي تقدم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسه بدوز
 قبض كن) لا يكون اقراراً وكذا قوله (كبير) لا يكون اقراراً لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال
 (قبض)

(قبض كش) بكسر النون (كيسه بدوزش) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك (بغيرش) بكسر الراء لا يكون اقرار ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاء (قبض كش) بفتح النون (بغيرش) بفتح الراء فقد اختلف المشائخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل للمبناء مربوطا كذا في المحيط * لو قال اقضني المائتة لسي اي عليك فان غرماني لا يدعوني فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او يتني برجل منهم اصنعها او احتال علي بها فهدا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأ تني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حالتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلتهك بها كذا في المبسوط * وان قال ارفيتكها فهذا من اقرار بالدين فتؤمر بالاعضاء ثم باثبات الايفاء وكذلك اذا قال المدعي عليه للمدعي (سوگند خور كه اين مال بتو نرسانيده ام) او قال (سوگند خور كه اين مال بتو نرسیده است) فهذا اقرار من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالايفاء هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط * ولو قال ابرأ تني عن هذه الدعوى او صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال صالحتك من حقتك يكون اقرارا والبيان اني المقترو لو قال من دعواك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف ابرأ منها او تركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل لم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصلحا على ان يسلم اجد هما دارا والآخري سلم له صبد الم يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع السوازل رجل قال لي عليك الف فقال وبي عليك مثلها وقال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك فقال الآخرو انت طلقت امرأتك او اعتقت امتك او عبدك عن ابن سماعة عن محمد بن حانان انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ طهیر الدين كان ينتهي بجواب بن سماعة كذا في الخلاصة * ولو قال ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف لو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف وان قال ذلك الغير انت اعقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف ان قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا قتل له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط * واذا قال بالعارسية (مرا از تو چندین می باید) وسمى ما معلوما فقال المخاطب (مرا نیز از تو چندین می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد بن علي بن يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مرا باری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة * وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لا خير لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت عدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يتربا لعمد ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو ادعى ما نفي درهم فقال المدعى عليه قصيتك ما نفي بعد مائة ولا حق لك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قصيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى علي رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقرار بها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او فداديتها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى علي بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (درست من از ترکه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل ارضا في بدعي رجل فقال المدعى عليه للمدعي (ترا جزا زین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية * رجل ادعى على آخر ان قبض منه كذا درهم با غير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك بامرک فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى علي آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية * في المستقى اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا او قال اما خمسمائة منها فلا اعرفها

فقد اقر بخمسمائة ولو قال اما خمسمائة فلا وام يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط * قال لي عليك
الف فقال الحق او الصدق واليقين او قال حقا او صدقا او بيقينا او قال الحق الحق او الصدق الصدق واليقين
اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او بيقينا بيقينا او قال البر الحق او الحق البر الي آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق واليقين يقين وكذا الغلط البر منرد بان قال البر او بر او قال مكررا غير منضم الي الحق
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر او بر الا يكون اقرارا او كذا غلط الصلاح معرد او مقرونا بالحق او الصدق
لا يكون اقرارا كذا في الكافي * ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مع مائة دينار فقال
الغنية ابو بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الليث روح ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمالين
وان كدبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية * واما لو قال لعيرة اقرضتك مائة درهم فقال
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك او قال لا استترض من احد بعدك
لم يكن اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا قال لعيرة اقرضتك مائة درهم فقال لا اعودها
او لا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لعيرة غصبت
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم اغصبك سوى هذه المائة
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيء او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا
او قال قبل هذه المائة شبه كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا
بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك علي الاثني درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفى الاقل
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا خرا ما لك علي مائة
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقر له بشيء كذا في المبسوط * ولو ان رجلا
قال لقسام اقسم هذه الدار لثلاث اعلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخرين بثلاثي الدار
حتى يقول اعلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * واما لو قال لعلان علي الف درهم فيما اعلم
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد روح هذا باطل كله وقال ابو يوسف روح هو اقرار
صحيح واجمعوا علي انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم او قال لفلان علي الف درهم وقد
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي الف درهم في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط * ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركتي بيني وبينه او من تحارة بيني وبينه او من خلطه لزمته الالف كذا في خزائن المتنين * ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان الفقيه او بفتياه او في فتيه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وولان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى لي عليه لزمه المال وان تصادف علي انه لم يحاكمته اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان علي الف درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا اقر الرجل فتال لفلان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة ربح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط * ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكر حق لفلان علي كذا واجله الي كذا او من قلم بذكر هذا الحق فهو ربي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول ابي حنيفة ربح فيما ساعد هما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا العبد امس ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد ربح والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السر خسي * اذا قال لفلان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او اراد داور ضيقه او احبه او قدره او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للاقرار اذا كان موصولا كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم الا ان بيدولي او الا ان اري غير ذلك فالأقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان بيدوله او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان حمل متاعي الي منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال

واجب وكذلك لو قال لك علي الف درهم ان حصلت هذا المبلغ الي بي بي فهو استجار كذا
 في المبسوط * ولو قال اشهد ان له علي الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك لو قال
 علي الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس او الى العطر او الى الاضحية كذا في التبيين *
 وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله علي الف درهم بهذا باطل
 ولو قال لك علي الف درهم اذا قدم فلان فبذلك اذا كان الطالب يدعي ان له على القادم
 الف درهم والله كمال لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط * ر ح ا ل ان فلان علي الف درهم ان حلف
 او علي ان يحلف او اذا حلف او متى حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه فحلف
 فلان علي ذاك وجحد المقر بالمال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * ر ح ا ل فلان لغيره اتع مني عبدي
 هذا او قال استأجره مني او قال اعترتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله
 ادفع الي غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالتوب والعبد له سائر ما يترتب
 قاصدا * ولو قال افتح باب داري هذه او حصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او احجم
 بغلي هذا او اعطني سرج بغلي هذا او احجم بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع ذاك
 لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال اي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب
 في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذاك بالارسية فهو اقرار كذا في
 محيط السرخسي * لو قال له هل فلان عليك كذا او مني برأسه نعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين *
 ولو قال لغيره اخبر فلانا او علمه او قل له او اشهد او بشرة ان له علي الف درهم كان اقرارا وكذا
 لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او اتول له فقال له
 نعم فهذا اقرار كذا في المحيط * ولو قال لا خير لا تشهد فلان علي بالف شاهد لا يكون اقرارا
 وكذلك لو قال ما لعلان علي شيء ولا تخبره بان له علي الف درهم او قال لا فلان ان له علي الف درهم
 لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له علي الف درهم كان اقرارا وذكرنا طريقي في اجاسه
 عن الكرخي انه قال لا تخبر كقول لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق
 بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اكنوها اني طلقتهما اكنوها طلاقا اياها فهذا اقرار
 بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقتهما ولو قال اكنوها طلقتهما لم يكن طلاقا كذا في الاخيرة * اذا قال
 الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لعلان فهذا اقرار صحيح فان حضر فلان

ليأخذ ما في يد المقر فاختل في يده لئلا فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر
لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالتقول قول المقر الآن يقبم المقر له بيته انه
كان في يده يوم اقرت حينئذ بقصى المقر له ذكر في المحيط * رجل قال جميع ما في يدي او جميع
ما يعرف الي او جميع ما يسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي
او جميع ما املكه لفلان فهو له لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي
لفلان كان اقرارا كذا في متري فاضخان * واذا اقر الاحيران ما في يده من قليل او كثير من تجارة
او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال اذا اجبر له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من
شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعاهما للاجير ولو اقر
الاحيران ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان
وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك
ما كان في يده من تلك التجارة وادعى انه اصابه بعد اقراره والقول في قواه مع يمينه واذا اقر الاحيران
ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من
طعام لفلان وفي يده حطة وشعير وسمسم وتمرا لم يكن من ذلك لفلان الا الحطة ولو لم يكن في يده
من الحطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اقر لابنته في صحته
بجميع ما في منزله من الثروس والاواني وغير ذلك مما عليه اسم المملك من صنوف الاموال
كلها وله في الرساتيق دواب وغلما و هو ساكن في البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي
هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى القنطرة بالنهار ويرجع الى منزله ذاك بالليل يدخل
تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالمهاري حوانجده ويارون بالليل الى منزله
يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجال اقر في صحة بدن وعقله
ان جميع ما هو داخل في منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ادعى
الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح وبهبة
صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك
لا يصبر لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على
ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت

وما اخلق عليه ناه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعتك البيت بحقوقه ولو انلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي اقر قائم بعينه فهو لها وان كان الاس استهلك ذلك وهو مالا يباع ولا يورن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا اقر بحائط لرحل ثم قال عنيت الباء دون الارض ام يصدق ويقضى عايه باحداث بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب فللمقر له الخشعة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضر رخص من المقر قيمتها للطالب كذا في المسوط * ولو قل براء هذه الدار لعلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرة * اذا اقر بخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والخلة باصلها من الارض ولم يدكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما داء سائها حتى لو قلع الشجرة ونبت في موضع قلعها اخرى كانت للمقر له وهذا فصل احتلف فيه المشائخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما يشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنقي تلك الخلة بدوها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل الخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط الخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قال الثمرة التي في هذه الخلة لعلان لا يصير مقر له بالخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض اعلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لعلان فله الكرم وارضه وجميع ما فيه من الاشجار والازراجين والنباء ولو قال هذه الارض لعلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لعلان الانخيلها فان الارض مع النخيل اعلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لعلان ونسرتها لي فان النخيل مع الثمرة لعلان كذا في المحيط * رجل قال هذه الارض لعلان وفيها زرع كانت الارض لعلان بزرعها ولو اقام المقر البينة ان الزرع له قبل القضاء او بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا انه لو اقام البينة ان الشجرة لي لا تقبل

بيته الا ان يكون مقرا لارض امر شجرة الى شجرة فلا يقصى الشجر للمقر له كما في البر تعات حساميه *
 فن محمد ر ح اذا قال هذه الارض لفلان والماء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان
 يدخل الماء فيه كذا في البهيرة * ومن البهيرة بخاتم فله الحلت والقص ومن اقرب سف لزم الفصل
 واليمن والحمد لله ومن امر محله لزم العمدان والنسوة كذا في الداني * داني يده وال هذه الدار
 لفلان الابية معلوم ارضه شاة وانته الي فهو على ما دل ولو قال هو البيت لي او قال ولكن هذا
 لي فذلك لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا حر كان كما قال كذا في محيط السرخسي *
 ولو قال هو لفلان وانه هو الي او قال هذه الارض لفلان ويحله لي او المحل باصولها لفلان والندوة
 لي كذا قال للمقر له ولا يصدق المقر الا بحجة كذا في فتاوى قاصصان * ولو قال هذه الدار لفلان
 الا بواو وانته الي لم يصرق على الماء وعلى ما قال هذا المستان لفلان الا يحله بغير اصولها اليها الي
 او قال هذه الحمة لفلان الا بواو وانته الي وهذا السيف لفلان الا حلت له وانته الي وهذا الحاتم لفلان
 الا بواو وانته الي ارضه الحلت لفلان الا بواو وانته الي كذا في المسوط * وان قال بواو وانته الي والعرض لفلان
 فهو كما قال كذا في الدر * اذا قال بواو هذه الدار لي وارصها لفلان او ارضها لفلان وبواو وانته الي كان
 الماء والارض له وان دل ارضها الي وبواو لفلان كانت الارض له وبواو لفلان وان قال
 ارضها لفلان وبواو لا حره مت الارض والماء للمقر له الاول وان دل بواو لفلان وارصها لفلان
 آخر كان كما دل هدا في المحيط * وفي المستن اذا قال لغيره هذا الحاتم لي وبصداك وهذه المنطقة
 لي وحلتها لك وهذا السيف لي وحلتها لك وهذه الحمة لي وبطانتها لك وقال المقر له الدل لي
 لنقول ما اقربه المقر معدداك بظن ان لم يكن في ريع المقر به صر للمقر يؤمر المقر بالزرع والدفع
 الي المقر له وان كان في السرع صر وواحب المقر ان يعطيه قيمة ما اقربه فله ذلك وهذا كله قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البهيرة * اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان
 والولد لي فهو كما قال وعلى هذا واد سائر الحيوانات والثمار المحدودة من الاسجار كذا في المسوط
 في باب الاقرار بقص شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان بي بده صدرق فيه
 متاع فقال الصديق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان النول قوله
 كذا في فتاوى قاصصان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بساقيه من الدراهم وان قال اردت به
 الخرفة

الحرقة دون اندراهم لم يصدق وكذاك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقر له بما فيها من النمر
وكذاك اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هرومي او قال
هذا الجراب لفلان وفيه رقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنيت نفس الجراب
او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زرق سمن وقال
هذا الزرق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبين لفلان ولو قال حنطة
هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال ظاهرة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا
القباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد بن حمران اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقر له
وام يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع
كان في ارض فلان او من زرع حصص من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الترييب من
كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال هذا السوف الذي
في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لسمن او حين فهذا
اقرار كذا في المحيط * وكذلك في فتاوى قاضيخان * وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق
كذا في المحيط * ولو اقران فلا تزرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا الوغرس هذا الكرم
وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له انهاله وقال المقر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت
او فعلته باجره فالتقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة *
واو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرارا بغصبتها
وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول
غصبت فرسا بلجامها وعياله فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحوان يقول
غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا وعياله كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال
كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة
وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكافا على حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما
يكون وعاء الاول لزماه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما شبه ذلك وكذلك تمر في
قوصرة او حنطة في جواق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء الاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم
لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما لا يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة اثواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح
 احد عشر ثوباً كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك كبراً سا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه
 الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاماً في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاماً في سفينة
 فيكون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الا خروان قال لم احوط الطعام من موضع لم يصدق
 في ذلك كذا في المبسوط * ولو قرب دابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في المكنز * اذا قال لعنان
 علي عشرة في عشرة درهم ان قل المتبرعت بني مع او قال عنيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال
 عنيت بد علي لزمه عشرة وان قال عنيت به الحرب لزمه عشرة عند علماءنا وكذلك اذا نوى
 حنيفة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط * ولو قال له علي درهم في قنبر حنطة لزمه
 اندرهم والقنبر اطل ولو قال له علي قنبر حنطة في درهم لزمه القنبر واطل اندرهم وكذلك لو قال له
 علي ورق زيت في عشرة مخاضيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال
 عشرة دراهم في عشرة دايبر يلزمه عشرة دراهم بباطل آخر كلامه الا ان يقول عنيت المائين
 فلزمه كذا في متاوي قاضيخان * لو اقران عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة
 فان قال بعد ذلك اثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدرهم اسلها اليه فيه فهذا بيان لكن
 فيه تغيير ولا يصح منصوص الا ان يصدق الطالب في ذلك وان صدقته فاما الحق لا يعدو هما فيثبت
 ما اتصافا وان جحد كان للمقران بحالته واذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقربه
 كذا في المبسوط * ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع اثوب كذا في محيط
 السرخسي * ولو قال علي درهم مع درهم درهم درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد
 درهم او بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمي احد همدين او قنبر حنطة كذا في المبسوط *
 وهكذا في متاوي قاضيخان * ولو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهمان
 ولو قال درهم درهم درهم واحد وكذلك اذا قال املان علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد
 ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو قال علي درهم وعلي
 درهم يلزمه درهمان كذا في متاوي قاضيخان * ولو قال له علي درهم بدرهم لزمه درهم كذا

في غاية البيان شرح الهداية * وأما لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر إلى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر إلى عشرة بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه أحد عشر درهماً ولو قال لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رحم وفي قياس قول أبي حنيفة رحم يلزمه عشرة رجل قال لفلان علي درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * الأقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجه لا يكون مستتباً بأن كتب على الهواء أو على الماء أو على الجمد لا يجب به شيء وإن شهد عاينه ومعنى قوله اشهد أن يقول لجماعة اشهدوا علي بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما إذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سماع أن يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة * ومنها أن يكتب على وجه يكون مستتباً وأنه على وجوه ومنها كتاب الرسالة وهو أن يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب أن لك عني ألف درهم من قبل كذا يكون أقراراً استحساناً ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب اشهد علي ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رسالته من فلان إلى فلان أم بعد فأنك كتبت إلي أني ضمنت لك من فلان ألف درهم لم أضمن لك العاينما ضمنت لك خمسمائة أو عدة رجالان شهدا كتابته ثم محي كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وإن لم يقل لهما اشهدا ولا اختصا وكذلك الطلاق والعناق وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط * أن كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة أو نحوهما لم يكن ذلك أقراراً ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال إلا أن يقول اشهدوا علي هذا المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب غير مرسوم على القراطس مستتباً أن لفلان عليه حتماً كذا لا يجوز إلا إذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صك إذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا الإعلان علي ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤا عليه فهداجاً نرا إذا كتب بين أيديهم بده أو أملاً على إنسان وإن لم يحضروا كتابته ولا أملاء لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وأن كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا علي ذكر في الكتاب أنه لا يكون أقراراً حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحم أن كان المكتوب بمصدر مرسوم أو نحو أن يكتب

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان علي نفسه لغلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعدان يشهد عليه بالمكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو انه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأ اشهد واكذافي فتاوى قاضيخان * ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الدائب اشهد واعلي به فيه كان اقرارا وان لم يقرأ اشهد وا لا يكون اقرارا كذا في خزانه المفتين * رجل كتب على نفسه صاعدا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقرأ اشهد واعلي لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهد واعلي بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا قال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهد واعلي كان اقرارا حل لهم ان يشهد واعلي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الصكاك اكتب لغلان خطا اقرارا بالف درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكاك ان يشهد بالمال وكذا لو قال للصكاك اكتب له حطبيع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك او لم يكتب فهو اقرارا بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مرأتي طلاقا او قال للصكاك ثانيا اكتب لي اطلاقا يكون اقرارا بتطبيقه واحدة وهذا للقاضي كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صكاك وقال له الا خراشده عليك بهذا المال الذي بي عنك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها كتاب حساب رهو ما يكتبه التجار في صفائحهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صفحته حسابا ان لغلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره عند احكامم به لم يلزمه الا ان يقول اشهد واعلي به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لغلان علي كذا وكذا فانه يعد مرسوما ولا يكون الا شاهد عليه شرط كذا في المحيط * واو قال وجدت في كتابي ان لغلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لغلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من المتأخرين قالوا في (يادگار) الباعدان ما يوجد فيه مكتوبا بخط البائع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في (يادگاري) بخطي وكتبت في (يادگاري) بيدي ان لغلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما آياه كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبائع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا العرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لما كان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل مالا فقال

فقال المدعى عليه ما يوجد في تدكرة المدعى بخط فقد التزم لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المحتين *

الباب الثالث في تدرار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المستلة على وجوه امان اصناف اقراره التي سبب والسبب واحد او مختلف اولا كيف الى سبب فان اصناف التي سبب بان قال له علي الف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه اعلان الف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال لعلان علي الف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال لعلان علي الف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه لا يلزمه الا مالان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يصف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بمال صك فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الدال وان عقد على نفسه صكين كان صك بالف درهم واشهد على ذلك اقرمه المملان على كل حال واختلاف الصك بكونه بغيره اختلافا للسبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مظنة وان كان اقراره الاول عند غير القاصي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاصي يلزمه مال واحد وهذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك ان اقرارا لا عند القاصي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاصي كذا في الخلاصة * وكذلك اقرارا لا عند القاصي وانتم القاصي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاصي في مجلس آخر فامر بان يدعى الطالب هـ ابن والمطلوب يدعى انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاصي او كان الاقرار الاول عند القاصي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او مال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اقر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا واختلف المسألة في قول ابي حنيفة رح والظاهر ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد رح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهد بن الاولين او غيرهما وعند ابي حنيفة رح ان اشهد الشاهدين الاولين فاما مال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المملان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاف وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان

عبداني يوسف ومحمد رح يكون المال والحد لكل حال واه' عبداني حبيفة رح اذا شهد على الاقرار
الاول شاهدين ثم اشهد على الاقرار انه'ني شاهد او احدا او اكثر فبقيده قياس واستحسان و لقياس
على قوله ان يكون المال مشى واستحسن وقال المال واحد والمذهب الامام السرخسي هكذا
في شرح ادب القاضي' الصدر الشهيد حسام الدين * وان جاء شاهدين على اقراره' الف ثم جاء شاهدين
آخرين على امره' الف ولا يدري ان ذاك كان في موطن ارضي موطن ونسي السهود ذلك فهما
مالان الا ان يعلم ان كان في موطن واحد كداني متاري واصبحان * وبني وادرس ساعد عن ابي يوسف رح
رحل ادعى على رجل الف درهم ومائتي دينار واه' ت الف بصك قد كتب عليه وكتب فيه
ان لاسي عليه غيره' اه' ت المائتي دينارتي صك وكتب فيه ان لاسي عليه غيره' اه' الوقت واحد اولا وقت
فيهما' اه' ل كذا لازم كداني المحيط * ان شهد ساهدان على الف سود وساهدان على الف بصص فهما لان
ولو اقر بالف درهم ومائتي دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف
زفرو ويعتوب رح المائتي درهم ومائتي دينار في مال ابي حبيفة واه'ني يوسف رح كداني فتاوى
قاصحان * وبني وادرسام عن محمد رح اد اش - رحل شاهدين على نفسه لرحل بالف
درهم الي شهر واشهد آخرين على مئة الف درهم الي شهرين فهما مالان لاختلاف الاحلین
كداني المحيط * وان رحل قتل عدلان وسمى ارام سم او مال بن ولان او احوه وسماه
اوام يسمه ثم اقر به' ل ذاك مرة اخرى قال الطالب ثلثت ابي عبد بن او ابن اراحوه' فهذا اقرار
بقتل عدو واحد وابن واحد راج واحد الا ان يكون الطالب سمي اسمين مختلفين كحبيد
له مدائن قال التميمي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي رح يجوز ان يكون هذه
المسائل ايضا في الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذ ان في موضع وهو الصحيح
كداني رح ادب القاضي' الصدر الشهيد حسام الدين * الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار
ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من امر محمل او لمحمول وبين سبب اصح الاقرار والا لا
اذا اقر بمحل امة او محمل شاة ارحل صح اقراره ولزمه واذا اقر بمحل فلا بد بالف درهم فهذا
على ثلثة او حداهان يبين سبب اصح احادان قال اوصي له فلان او مات ابوه فوريته فاستهلكته فهذا
الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لم يمان
وصعه لافل من ستة اشهر مدمان المورث والموصي وان وصعته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق

شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقل من سنتين حتى يحكم بنبوت النسب كان ذلك
 حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولده ميتا فالمال مردود علي ورثة الموصي
 والمورث ولو ولدت ولدين حين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية
 يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر من اخط الاثنين وثانيهما ان يبين سببا مستحجلا
 بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء
 وثالثها ان يبينهم الاقرار فانه لا يصح عند ابي يوسف ربح وعبد محمد ربح يصح كذا في الكافي *
 واذا اقر الرجل لصبي صغير لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضني
 الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلي هذا لو قال اودعني هذا الصبي هذا العبد
 او اعارني او احريه او اقرضك لمجنون فاقراره باطل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط *
 وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد ربح هدا في الكتاب قال مش' نخسار ربح ويجب ان
 لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع او اقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو اقر به للبائع كان
 مضمونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة * ولو اقر انه كفل لهذا الصبي عن ولان
 باف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطله الا ان يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة
 على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد ربح رعاي قول ابي يوسف ربح يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه
 من وليه التصرف في النفس لا في المال كالاخ وانعم فان الكفالة معتدة موقوفة على الاجارة فان
 ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا في المحيط * واقراره
 كفل عن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم والمقبط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا
 في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح
 اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة
 والغارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة باعها جائز وكذلك الاقرار
 بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره
 بالمهر والجناية والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمغمى عليه والنائم
 باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا
 بالحدود والخالصة لله تعالى والرودة بمنزلة سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصاحي

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ ابي حنص قال ان كان
البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان اشبه بالصواب
هكذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصته
الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصته الذي اذن له وجميع مال
هذا العبد من مال فدينه اولى به واذا قضى الدين كان له بقي بين المولين نصفين الا ان يعلم انه من
عبر تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد
حري بدين فهو بين المولين ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي * واذا اقر المالك
بدين عليه احداً والعبد من ثمن بيع او قرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار
المالك باحد دون جائز وان اقر به من نكاح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رح اذا اقر بالذخول فانه
يلزمه وكذلك لو اقر انه افتض امرأة باصبعة حرة اوامة او صبغة فهذا يلزمه في قول ابي يوسف رح وفي
قول ابي حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المالك بالجناية صحيح في حال قيام
الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابي حنيفة رح وجاز في قول محمد رح واذا قضى عليه
بارش جناية بخطاء بعد ما اقر به فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عنده ابي حنيفة رح وعليه قول
ابي يوسف ومحمد رح لازم بخلاف ما اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا حجر
القاضي على حر ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق او نسب او قذف
او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر بطل في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح
الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال الحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز امرارة بدين
ولا بيع وكل شيء يطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز
عليه كذا في الحاوي * الباب الخامس في الاقرار المجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمجهول
لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحش الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس
او لم يتفاحش بان قال علي الف لاهدين هكذا ذكره شمس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام
في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحش لا يجوز وان لم يتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة
ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما امكن دعواهما
في اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين * لو قال لفلان علي عشرة دراهم او لفلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا فإخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكرانه يستحلف لكل واحد منهما جملة بمينا واحدة او لكل واحد منهما يمينا على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة ويبدأ التاضي يمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يحلف لا أحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه يقتضي بجميع العبد للذي نكل له ولا يقتضي للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقتضي بالعبد وقبضه العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه التاضي لهما يمينا واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة فاما اذا حلف لهما فتدبري عن دعوى كل واحد منهما وان اراد ان يصطلحا به اخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف روح الاول وهو قول محمد روح ثم رجع ابو يوسف روح عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد التحلف كذا في المحيط *
ولو قال لفلان علي ألف درهم ولفلان علي مائة درهم او لفلان والالف للاول وللآخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحطه او لفلان كرحطه والدينار للاول فابتدء ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الآن يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فال نصف الثلث والنصف الثاني بين الاثنين على ما وصفتنا كذا في الحاوي * قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول الثلث والرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي مائة درهم والاف لفلان فني قول ابي يوسف روح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد روح الالف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك علي احدنا الف درهم لا يصح كذا في التبيين * لو قال علي عشرة او علي عبيدي فلان وايس علي عبده دين لزمه احدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط * ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

غير ذلك يكون رجوعا والتول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان
عليّ حق كذا في الهداية * اذا قال لفلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك
منصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان عليّ عبدي فلان حق كان هذا اقرارا
بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه
بخلاف ما لو قال لفلان حق في عبدي كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين
لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان حق في عبدي هذا او اعني هذه فادعى الطالب حقا
في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيهما يتقربا ثلثة من ايّهما
شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين
فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فادعى ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدنانير وما اشبههما
فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان عليّ المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه
الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المذكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه
شيئا آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان التول قول المقر فيما ادعى عليه كذا في المحيط * واذا بين ما ليس
بمال ان صدقه المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته
او ولده الصغير او لا بان قال غصبت منه كذا من تراب او حبة حنطة او سمسم وان كذبه وادعى عليه
غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ
وان بين ما يتصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح
بما لا يكون مجبرا عليّ ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية *
واذا اقران لفلان عنده ودیعة ولم يبين ما هي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين
شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر على المقر اليمين وكذلك لو اقر شوت ودیعة وجاء به
معيبا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون
استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه غصب من فلان عبد اصح اقراره ويؤمر
بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسطا ورديّ وصدقه المقر له في ذلك
اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبد آخر كان التول قول المقر مع اليمين فيما ادعى
المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القيمة قول المقر كذا في الذخيرة * اذا اقر انه غصب شاة او بعيرا او ثوبا صح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط * ولو اقر انه غصب دارا فالتقول قوله انها هي او هذه او ابها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي بيدي هذا الرجل والذي في يديه اندار بكونك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة راجع رايي يوسف راجع الآخر في قوله الاول وهو قول محمد راجع يضمن المقر قيمة ملك ان ارمح به كذا في الحاربي * ولو قال عصيت هذه الامة او هذا العبد وادعاهما جميعا المقر له ان يدال المغاصب اقرارا بهما شئت راجع على الآخر وان اقر واحد منهما اخرج به عن عهدة ذلك الاقرار وقد صدق المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فخذ المقر له ذلك الذي عليه وتقيم دعواه الاخر فيكون قول المقر مع يمينه وان ادعى المقر له احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتقيم دعوى المقر له الآخر عليه وهو واحد والتقول قوله من يمينه كذا في المبسوط * لو قال علي فغير حطه فهو نفير المذنب كذا في الاثر والاصا ولو قال لفلان علي ما تدبره فهو علي وزن بلده ان كان سبعة سبعة لا يصدق على النقصان الا اذا اوصى بان يقول ما تدبره مائتيان او مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال فاذا كان اقراره بالدفع والمعرفة والمتعارف في الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان يتد فيها بعينه عالة يصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج يصرف الي اقله ولو قال له علي درهم صغير او قال درهم او دينار او درهم كبير فطه على ان تمام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي * ولو قال وهو بعد اد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بعد اد وكذا اد ابل وهو بغير اد لفلان علي كرو حطه موصليه فعليه حطه موصليه لكن بكيال بغير اد كذا في المحيط * ولو قال علي درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له علي درهمات فعليه درهم درهم كذا في المبسوط * ولو قال له علي درهم كثيرة او دينار كثيرة او درهم عشرة دراهم وعشرة دنانير في فباس قول ابي حنيفة راجع وعندهما ما نثار درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * اذا قال علي ثياب كثيرة او وصاف كثيرة فعدة عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي ما نتي درهم وان قال عصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الي اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جسده عددها وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم عدة يرجع الي بان المقر كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي اكثر الدرهم عشرة دراهم وقالا

وقال مائتان ولو قال لفلان علي شي من الدراهم او شي من دراهم فعليه ثلثه كذا في خزائن المفتين * روى
 بن سماعة عن ابي يوسف رح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم
 اضعا فاضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اصعفا مضاعفة كذا
 في التبيين * ولو قال له علي عشرة دراهم واضعافها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي *
 ولو قال كذا درهما فهو درهم كذا في المكز والهداية * وذكر في اليتيمة والخيرة وغيرهما يلزمه درهمان
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين * وهكذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال كذا كذا درهما يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير
 والمكبل والموزون ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة يلزمه احد عشر مختوما ولو قال علي كذا
 كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار و درهما يلزمه
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ثلث كذا بغير اوفا احد عشر وان ثلث
 بالواو مائة واحد وعشرون وان ربع تزداد عليها الف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف واوسبع تزداد الف وعلى هذا كما اراد عليه
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد رح انه يلزمه مائة درهم
 كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي مال فالقول قوله في القدر و يقبل قوله في القليل
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن ابي حنيفة رح
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الاثمة السرخسي
 الصحيح من قول ابي حنيفة رح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنا لان الفقير يستعظم القليل
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العناية * ولو قال اموال عظام فالتقدير ثلثة نصاب من فن سماه
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا
 يلزمه مائتان ولو قال لفلان علي مال كثير ذكرنا لما طقي انه يلزمه مائتان درهم في قول ابي حنيفة رح

الا ان يقرباكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوف درهم فثلاثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في العلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كبير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة * ولو قال علي مال قليل يلزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل الف درهم اعظم الف درهم او قرب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسمائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعه وكذلك هذا في البكيلي والوزني والنياب كذا في الذخيرة * عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاربي * ولو قال حنطة كثيرة فعند هذا علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكبيرة عشرة اقنرة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولو قال علي اقنرة حنطة يلزمه ثلث اقنرة ولو قال اقنرة كبيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف والبيان في النيف اليه فان فسره باقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال علي بضع وخمسون درهم فالبضع ثلثة فصاعد او ليس له ان يتخص من الثلثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي مائتا درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينارا ومائة ودينار حنطة فذكر شيئا من المكيل او الموزون كذا في المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من النصف كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق او قال رفيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير وله من كل واحد منهما الف وكذا لو سمى اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاربي * ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالتقول في بيان المائنة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلثة اثواب فلكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال لفلان حرة من داري فاليه البيان وله ان يقرب ما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والقطعة وما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط * اذا اقر الرجل بشاة في غنمه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر علي ذلك اخذها وان

ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او بنكول المدعى عليه بعد استحلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقرائي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يتبيل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندري او رجع المقر عن اقراره ووجدوه فهو شريكه بها حتى اذا كانت الغنم عشرا فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر صلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة الا انهم يستحلون على العلم وانواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط *

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زبوف يقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال له في طعامي هذا كرحضة واذا طعامه لا يبلغ كرافهولة كله ولا يضم من الزيادة يستحلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كرا وافيافهولة كله وان كان ازيد من الكرحضة منه كذا في المحيط *

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فنط كذا في الكنز * ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة عند ابي حنيفة رح وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي * ولو قال له علي ما بين كرشعير الى كرحضة فعليه في قول ابي حنيفة رح كرشعير وكرحضة الا قفيز حضة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكران ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دراهم دنانير فعند ابي حنيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا الفصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل اقلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة رح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزمه درهمان كذا في المحيط * الباب السادس في اقرار المريض وفعاله المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين *

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفقهاء انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش او لم يكن كذا في المصنوعات * واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازة بقية الورثة وان كان المقتول وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض فلا اقرار باطل وان كان المقتول وارثا وقت الاقرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذا لك حتى مات بان اقراره عليه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض فلا اقرار حائز كذا في المحيط * ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان اقر لخاله وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لاجنية ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاصيخان * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصبر وارثا ذلك نحو ان اقر لامرأته ثم ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا واقر له بعد ما مرض ثم فسخا الولاء ثم عقدت بياهم مات من مرضه فني هذا الوجه خلاف قال محمد رح الاقرار جائز وقال ابو يوسف رح الاقرار باطل قالوا ما قل محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان كذا في المحيط * ولو ان مريضا اقر لابنه بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره بالدين جائز وان كان العبد تاحرا وعليه دين والمسئلة بحالها فلا اقرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز اقراره له كذا في المبسوط * اقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء او ترك وفاء بالدين دون المكاتب جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقراره باطل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر المريض بدين بعد لو ارث بعينه ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط * واذا اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابان احدهما منه والآخر من غيره فان على قول اي يوسف رح الاول الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة * واذا اقر مريض لانه بدين ثم مات الابن المقتول وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول اي يوسف رح الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو اقر في مرض موته بدين

موته بدين من مهر لا مرأ تدصدق الي تمام مهر مثله او تحاض غرماء الصحة كذا في خزائن المفتين *
ولو اقر لها بزيادة على مهر مثله فالزيادة با طلة كذا في المبسوط * رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حيوة الزوج لا تقبل
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو اقر لوارثه او لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله
الآخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقر المريض بعبد في يديه انه لاجنبي فقال الاجنبي بل هو
لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل
وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا احتياط كذا
في المبسوط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح
يومين فاقول انه بدين فان فعل ذلك في مرض صبح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه
الفراش واتصل بموته لم يجز كذا في خزائن المفتين * اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له
وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فبينة المقر له او لى وان لم يكن
للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو حنيفة رح
لا يجوز اقرار المريض لقائله قالوا هذا اذا اخسته الجراحة وصار بحال لا يجيء ولا يذهب واما اذا لم تنخذه
الجراحة وكان بحال يجيء ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضي يقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا
في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا
في المبسوط * وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من
الثلث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة
اولا دين الصحة فان فصل شيء يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بمشاهدة التاضي
فهما سواء كذا في محيط السرخسي * ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر في المرض هكذا

في خزائنه المقتنين * اشترى شيئاً في مرضه او استقرض او استأجر وعابن الشهود قبضه او تزوج
 امرأة على الف وهو مهر مثلها فقتلهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض
 بدلا عن مال ملكه او استهلكه و علم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه
 في المرض ان قضى دين القرض ونسب المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر
 او الاجرة بشاركون فيه كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه
 بالدين لرحلين واجه يتحاضران لا يمدأ باحدهما سراء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرحلين
 لكما علي الف درهم او وقع علي التعاقب بان قال لاحدهما ذاك علي خمسمائة ثم سكت يوما
 او قال او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط * رحل اقر في صحته انه غصب
 من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهدا جائز وهو مصدق
 وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عدة الف درهم ودية ثم قال في مرض موته هذه الف بعينها اصدقه
 واجعل صاحب الوديعه اولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو اقر في المرض بدين
 ثم اقر بوديعة فهدا بيان ولا يقدم الوديعة ولو اقر بالوديعة او لا ثم بالدين فالقرار بالوديعة اولى
 والبضاعة والمصاربه حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي * ولو اقر المريض بوديعة
 الف درهم ارحل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزائنه المقتنين *
 ولو مرض وفي يده الف درهم وامس عليه دين في الصحة واقر بدين الف درهم ثم اقر بان الف
 الذي في يده ودية لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الف اثلاثا ولو قال صاحب الدين
 الاول لاحق لي قبل المبت او قد أبرأته من ديني كانت الف دين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر
 نعمين ولا يطل حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا اقر المريض بدين
 الف درهم ثم اقر بمصاربه الف درهم ارحل آخر بعينها ثم اقر بوديعة الف درهم بغير عينها لرجل آخر
 ثم مات ولم يترك الا الف درهم فان هذه الف تنقسم بينهم بالحصص كذا في المحيط * واذا اقر
 المريض ان له على ابيه دين لفلان وفي يده دار لايه وعليه المريض دين معروف في الصحة فان
 دينه الذي في الصحة اولى وان نضل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت
 ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي الف
 درهم وجد ذلك المقت عليه ثم مرض المقت ومات الجاحد والمقروا رثته وعليه المقتدين في الصحة

ثم مات وترك العا ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الاف من غير ماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزائنه المقتنين * رجل اقر في مرضه بارض في بده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف وام يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولاجنبي بدين فاقراره باطل تضاد قاي الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان * و اذا كذبه الوارث في الشركة و صدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والا صم اند لا يجوز الاتفاق كذا في محيط السرخسي * فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا محينغذ يصح الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط * ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدق به بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال يصدق الطالب بما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الوارثه على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي * و اوم يقر بدين و اوعى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة اولى وينال للوارثه اقر و اله في الثنتين بما شتمت ويقال للموصى له بالثلث اقر له في الثلث بما شتمت ذمي العريقين اقر بشيء يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مريض اقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان و صدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا يسقط حصة احد كذا في الكافي * مريض وهب عبدا لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الاخر و اقر انه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر و صدقه الاخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني ويصير ميراث الورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وفي الوارث الخيار لسبق الورثة انه لا يجيء اذ لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عبيدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقره للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقره للثاني قبل هذا وان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده للغرماء خيار التضمين ان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان اقترض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوحد في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الانترار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعنتك هذا العبد في صحني بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الافرار او كان هالكا وقت

وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيناء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة لو لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * واقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق ويرى الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الناسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بتبذره من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه انها وديعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثال الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يحمدون ما اقر به المريض فالمريض مصدق فيما اقر ويكون الالف الوديعة قضا صا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم وديعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر اذا استرد الجباد واعطيت مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة واقر بالف زبوف في يده انها وديعة عنده له والدين جباد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبواخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها وديعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقر بجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النهرجة من غريمي او قال من مكاتبي قضاء لحقي او قال اخذت هذه الدنانير قضاء لحقي او هذه الجارية شراء بحقي ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال اموال الباطل اقرار المريض وبقي المقر به جتا لغرماء المريض يتسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر نفى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب او الغريم او اكثر صح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم نفى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض جاني بقدر خمسمائة والمحابة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فاقض البيع وخذ له اربعة وادما عليك وفي الدراهم الشهيرة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ الشهيرة ويرد الجهاد وبين ان يترك الزبوف ويضمن الحدود ولكن يأخذ الشهيرة ويرد الجهاد ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر النقيض ان يذكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح وان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا في المحيط * ان اقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه واقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك ولاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فلا اقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط * واقر رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا في الحاوي * اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها وان قال الزوج انا ضربت مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرما الصحة رجع بما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا ثانيا ورجعيا فمرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انقضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر وإلى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط *

ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقربا ستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداقا كذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدا في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضى للمريض على الغاصب بالقيمة فاقربا للمريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المغصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضى عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الاباق كان مصداقا بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمنان جميعا في حالة الصحة واقر المغصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع عبدا قيمته الف بالعين لآمال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقربا ستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول ابي يوسف رح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين ان يدفع الباقي او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة رح وذكر مشائخنا رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبده في صحته من رجل وبفضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبدا عيبا ورده بتضاء القاضى فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري الميت في سائر اموال الميت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر اموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم اخذه المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته او الى وصيه بعد موته بتضاء القاضى بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه درهم ليقتضيه غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاع له

ولادين عليه فباع بقيمة شهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
 او ضاع فهو مصدق في ذلك وان قل بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
 ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا
 مترا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على
 المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث
 بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به
 او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي ككفيل به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين
 وامر استيعاء الدين من احدهما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح
 وان كان ككفيل يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل
 على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه والمورثة
 الخيار في ثلثي الالف ان شاءوا اخذوا من الاصيل وان شاءوا اخذوه من الكفيل والثلث الباقي
 يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به
 عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل ببيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر
 فاقرب قبض الثمن من ابنته او اقرب الوكيل بقبضه ودفعه الى المورث لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل
 والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر ان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل
 وان كان الوارث الوكيل دون الآمر ان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر او هلك في يده يصدق فان اقر بقبضه
 فقط لا يصدق ولو ان الكفيل احال المريض بالدين على غيره كفيل المريض والمحتمل عليهم مات ان كانت
 الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون الاصيل وان كان الكفيل هو الوارث
 لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث كذا في اللورثة الخيار ان شاءوا اجازوا الحوالة ان شاءوا انقضوا
 فان اجازوا ان شاءوا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاءوا اخذوا من الاصيل الوارث ان لم يجزوا
 فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح
 في ثلثه وللورثة الخيار ان شاءوا اخذوا المحتمل عاينه بالثلث والكفيل بالسنتين وان شاءوا اخذوا كل
 الدين من الوارث ولو ان المريض لم يفر بالا ستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم
 او مائة دينار

او مائة دينار او جارية في يده انه اوديعته او غصب للكفيل والذي اقرب به قائم بعينه ولا يدري ما يعمل
 فاقراة باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير تصاصا بالدين وان كان
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعهما فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحتمل البراءة الموارث من
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب بهذا الكلد للاصيل كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جار من
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه
 اقرب للاف في يده او مائة دينار او جارية انها وديعته لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه
 يجوز اقراره بتدري الثلث كذا في المحيط * رجل اودع اياه الف درهم بمعينة الشهود في مرض
 موت الاب او صحته فلما حضره الموت اقرب انه استهلكها فاما ان يقرانه استهلكك الوديعته وثبت على
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعته دينالا لاجن في ماله ولا يكون هذا اقرارا للمريض لو ارثه واما
 ان يجحد الوديعته او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعته مني او ردتها على صاحبها فحينئذ
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعته مني او ردتها
 فلما طوب باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * قال محمد بن حرج رجل له ثلثة بنين وفي يده دار
 فحضره الموت فقال اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها
 منهما لم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقة على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شفيع والابن الاخران
 ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين اثلا لكل ابن الثلث
 فان حضر الشفيع اخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث ما لا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري
 لمن كان وام يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ربح هذا الاقرار سواء وبأخذ الشفيع ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد بن حرج يأخذ الشفيع ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابي حبيبة وابي يوسف ر ح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد ر ح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقتضى بيع الاجنبي نصف الدار من المريض يأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين انلاذ لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط * او اقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الها موى مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وضررتها واربعين درهما لها كله وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي * ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انتضاء العدة بغير المطلقه ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انتضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط *

رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة نسائه ان يطلقها فلما فعل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها ووصى لرجل بنلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انتضاء العدة اخذت جميع الستين بدينها وان مات قبل انتضاء عدتها فلاموتى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مئذما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقد مات قبل انتضاء عدتها فلاموتى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انتضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انتضاء عدتها فلامرأة تحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انتضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي وان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * كاتب عبده على الف فاقر لمولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين او لم يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز

ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي * ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبته
 فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب
 قد قضاها المولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي
 احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادعى الابن المكاتبه والدين الذي
 على الاب لا ينتقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديين مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل
 كاتب عبده على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب
 فاقرضه المولى الف بمعاينة الشهود فسرت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم
 مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري *
 مكاتب له على مولاة دين في حالة الصحة فاقرب في مرضه انه قد استوفى ماله على مولاة وعليه دين
 في حالة الصحة فاقرب في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب
 مريض اقرب الاجنبي بالف ثم مات وترك العا وعليه الكتابة فالاجنبي اولى من الكتابة كذا في محيط
 السرخسي * ولو اقرب في مرضه للمولى بالف قرض واقرب الاجنبي بمثل ذلك او بدأ بالاجنبي ثم
 مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
 المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على
 الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقربها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان
 المولى وارثا بطل الاقراره والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وام يكن فهو المولى
 بالعصوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة
 دينار فاقرب بانها وديعة عنده للمولى ثم اقرب للاجنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة
 الدينار التي اقربها لمولاة فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والد ثانيا يرتبها في قضى من
 ذلك او لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان العاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من
 ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه
 المولى العا في صحته ثم مات المكاتب وترك العا واولاد احرارا من امرأة حرة يقضى للمولى بالالف
 من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من
 القرض والمكاتبه لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى العا من بدل الكتابة

وبأخذ الفضل عن الدين الذي اقربه فان نضل من دينه شيء بصرف الى اولاده الاحرار كذا
 في التحريم شرح الجامع الكبير المحصيري * كاتب على الف وله ابنان حران واثر لا حدهما بدين
 الف والمسلم بدين الف ومات عن الفين اخذهما المولى وان ترك اقل من الفين بددين
 الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها لها
 لقطه مندي ثم مات والامال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون
 بها وان كذبه الورثة فان على قول ابي يوسف ربح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح
 اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثا بين الورثة وقال محمد ربح بانه لا يصح اقرار المريض
 الا بكون الكمال ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلثة بنين وله على احدى الف درهم
 وقربى مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث
 المصدق وغرم ثلث المكروان ترك الميراث الاخرى واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي
 ثلثان للمصدق والغريم فخذ الابن الغريم ثلثا حكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين
 واو اقر في مرضه انه باع عبده بمثل القيمة في صحته من اسد فلان وقضى ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد
 اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المتزله واخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند
 ابي حنيفة ربح وصح في ثلثيه وخبر فان امضى اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب
 المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المتزله بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق
 من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وصدقه لا ينتص البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن
 كذا في الكافي * وان كان في البيع محاباة بان كان قيمة العبد الثمن وقد اقر المريض انه باع هذا العبد
 في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة ربح هذا والاول
 سواء فاما على قولهما فالمحابة وصية ولا وصية للوارث الا باجازة باقى الورثة واذالم توحيد الاجازة
 من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء فيكون له
 الخياران شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب
 ودا للوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الفين للمكذب نصف ذلك حصة من المحاباة ونصف
 ذلك حصة من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الف في نصيبه ونصيب المصدق
 من الف

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة و يرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصة المذنب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المذنب رجع بثلاث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط * الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابني الف درهم ولهذا الف درهم فالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف ودعته لهذا ولهذا الآخرة علي ابني الف درهم دين كان صاحب الدفعة احق بالالف ولو قال لغلان علي ابني الف درهم وهذه الالف ودعته لغلان تحاصفا يد كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت ودعته لي وقال الآخري علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة ر ح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد ر ح بان الالف كلها لصاحب الدفعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لغلان علي ابيك الف درهم ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالف اخرى علي ابني لا حرام يضمن له شيء من ذاك عند محمد ر ح ولو دفع الثنا بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لغلان علي ابني الف لابل لغلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابين والتمين فخذ كل واحد منهما العائمه ادعى رجل علي ابيهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فاقرأ جميعا الا حدهما واقرأ حدهما الآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث ابني فصدمه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي عايد بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه قضى له عليه بالالف التي في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخوين علي اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال او يوزن والدين مثله كذا في الحاوي * رجل مات وترك عبيدين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابين فاقسما واخذ كل واحد منهما عبدا

ثم اقرا جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدين بعبه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته وانرا الاكبر
ان اياه اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهما حران وضمن الاكبر
للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بان اقرا باحدهما بعبه
انه وديعه ولان وانرا آخره في يده انه وديعة لعلان فهذا الاقرار يعتق سواء ولو كانت التركة
التي درهم ونسبه واحد كل واحد منهما الفانم اقرا احدهما لرحل بدين خمسمائة على ابيه
وقضى الساسي بيه عليه ثم اقرا جميعا ان علي ابينهما لرحل آحر الف درهم دين فانه يقضى بها
عليهما انرا ولو كان الاول اقر الف ودفعها نقضاء قاض ثم اقرا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف
كلية امدا في بد الجاحد والمقر الاول لا يصير صامه شيئا ولو كانا اقرا اول لرحل بدين مائة درهم ثم اقرا
احدهما الآخر بدين مائة درهم والمائة الاولى علي عليهما نصيبان فان اخذ المتعق عليه مائة من احدهما
رجع على ابيه نصفها ولو بدأ احدهما فامر لرحل بمائة درهم ثم اقرا بعد ذلك لاخر بمائة درهم
فالاول يضمن المتر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المتعق عليه في مالهما على تسعة عشر
سهما وان احدا المائة من احدهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الاقرار بهما
جميعا بمائة التي اقر بها احدهما عليه في نصيبه حاصلة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر
سهما كذلك المنسوط * ترك ثلثة بين وثلثة آلاف درهم فانقسموها فادعى احسبي علي ابيه
ثلثة آلاف درهم بصدقه الاكبر بينهما والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف يأخذ منهم العا ثلثا
والثامن الاوسط والاكبر نصيبين ومن الاكبر ما بقي في يده عند ابي يوسف رجوع عند محمد رج
ياخذ من الاكبر العه ومن الاوسط العه ومن الاصغر ثلث العه هذا اذ القيمة جميعا واما اذ القيمة
منعرا فان بقي الاصغر حده او لا يأخذ منه الالف وان بقي الاوسط بعده بأخذ منه الالف التي
في يده وكذلك لو بقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله وامدد كوفي الكتاب ان الاوسط والاصغر
هل يرجعان على المقر له شيء قالوا يجب ان يرجع الاصغر ثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فاما
الاوسط لا يرجع شيء عند محمد رجوع عند ابي يوسف رجوع عا به سدس الالف هذا اذ بقي
الاصغر ولا فان بقي الاكبر او لا يأخذ العه ومن الاوسط بعده بأخذ العه ومن الاصغر ثلث ما في يده
اذا كان مقرا بان اخويه اقر الس الريادة على الالف فان جحد الاصغر اقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه
شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بسى وكذلك الاوسط عند محمد رجوع عند ابي يوسف رج

يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ
 الفه فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ
 الفه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على
 رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقه احد الابنين في ذاك وكذبه
 الآخر فان للكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئا
 ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه الابن
 الآخر فللكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم
 ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم
 خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم
 ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك ابا
 وalf درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او غير قضاء ثم ادعى
 رجل آخر على الميث ديال الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دبن الغريم
 الاول لم يلتفت الي انكاره ويقسم الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث
 فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي * الباب الثامن في اختلاف الواقع بين
 المقر والمقر له رجل قال لا اخراخذت منك العاود دعة والغا غصبا فصاعت الود دعة وهذه الالف غصب
 وقال المقر له لابل هلك الغصب وبقيت الود دعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم
 المقر العا اخرى وكذا لو قال المقر له لابل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني
 الغا وغصبت منك الغا فهلك الود دعة وبقي الغصب وقال المقر له لابل هلك الغصب كان القول
 قول المقر يأخذ المقر له الالف ولا يضمه شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا اخراخذت
 منك الف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال لابل اخذتها غصبا ضمن المقر له انه اقر بسبب
 الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله
 مع يمينه ووجوب الصمان على المقر باقراة الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف
 درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال بل اخذته غصبا لم يضمن المقر له ما اقر بسبب الضمان
 بل اقر بالا عطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

ولو قال لا آخراخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الآخراخذتها مني قرضا فالتقول قول المقر
 كذا في خزائن المفتين * ولو قال افرضتني الف درهم وقال الآخرا غصبتني فالمقرضامن لها غير انها
 ان كانت قائمة بعينها فالمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي * اذا قال الرجل لغيره اعرتني هذه
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما اعرتك وانك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها
 فالتقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالتقول قوله فهو ضامن وكذا ان قال دفعتها الي عارية
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال احذتها عارية منك وحدد الآخرفهو ضامن
 كذا في المحيط * رجل قال لا آخرفد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له
 قد امرتك به فالتقول قول المغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها التقول قول الغاصب
 كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك
 الف من قرض او ثمن بيع ثم حدد المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان يأخذ الوديعة قضاء عن
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة اولا بطل بالرد ولو قال المقر له
 ليست بوديعة ولكني اقرضتكها بعينها وحدد المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف
 بعينها الا ان يصدقه المقر في الترض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى
 قاضي خان * ولو اقر بالف قرض او غصب وادعى ثمن او قال ثمن عبدا وادعى ثمن امه لزمه
 كذا في الكافي * اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه فلف
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه فلف درهم من ثمن
 متاع وسكت ثم ادعى الالف ايها قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا اقر الرجل لفلان علي الف
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام فصل
 صدقه المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته و قبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصلا عن اقراره كان
 ابو يوسف رح يقول اولا بانه لا يصدق كما لو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما اقر ان زمه الف درهم وان قال المقر له اذا العبد عبيدي
وانما بعثك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعثتك عبدا
غيره وقبضته ولي عليك الف درهم ثمه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط * ولو قال لفلان
علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذه بالمال
وان قال العبد عبدك لم بعثك انما بعثتك غيره فالمل لا لزم له كذا في المبسوط * وان قال العبد عبيدي
ما بعثتك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبيدي ما بعثته منك انما بعثتك
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة ربح قال يحلف وكل واحد منهما
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * واذا
تحالفا بطل المال كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثلثان صدقه المقر له وامكته تسليمه
لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة * ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالتول قوله
بالاجماع كذا في الكافي * لو اقر انه باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض الثمن وحبسه كان له
ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر
او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا اكد به المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في
قول ابي حنيفة ربح وكذا لو قال الف درهم من الثمن كذا في فتاوى قاضي خان * وان صدقه الطالب
في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم حرام
او ربوا فهمي لازمه له ولو قال لفلان علي الف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان
كذبه لزمه كذا في التبيين * ولو قال له علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني الف درهم ثم
قال هي : بوف او نبهجة او ستوقه او رصاص او قال الا انا زبوف او قال لفلان علي الف درهم
زبوف من ثمن متاع او قال المقر له جيا د لزمه الجيا د عدا ابي حنيفة ربح وصل ام فصل وقال ان
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قبل
يصدق اجماعا او صل وقال هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي * واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة
وقال هي نبهجة او زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب والوديعة الا انها ستوقه او
رصاص فان قال موصولا صدق وان قال موصولا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان
علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

الف درهم ثم قال الا انه ينقض كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع
فهو وصل كذا في الكافي * وبه يقتضي كذا في الذخيرة * رجل قال قد قبضت من فلان الغائم قال هي
زيوف يتقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يتقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئاً فقال وارثه هي زيوف
لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المساربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدقون
كذا في المحيط * وكذلك هذا في الوديعة كذا في الظهيرية * اقر بقبض خسمائة على الشريك وقال هي
زيوف صدق وصل ام فصل للشريك نصفه ان شاء وان شاء اتع المطلوب بالحياد فان قال مفصولا هي رصاص
لم يصدق وللشريك نصفها جبارا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي *
وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبار كذا في المحيط *
ولو قال له علي كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي فالتقول قوله في ذلك وصل ام فصل
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو اقر كرحضة غصب او وديعة ثم قال
هو ردي فالتقول قوله وكذلك لو اتى بطعام قد اصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته
فالتقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبدا ثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالتقول قوله
في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي
من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف ومحمد ربح
يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال واما في البيع ففي قول ابي يوسف ربح الاول لا يصدق
وفي قول محمد ربح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس
الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوي * اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى
انها زيوف ان كان اقر بقبض الجبار او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم
او بقبض رأس المال لا يتقبل تولد انها كانت زيوفا وان كان اقر بقبض الدراهم فتقوله مقبول في دعوى
الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل
لزومه الدين حالا ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل
فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي من خرب كذا النوع من الدراهم
او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال
من قرض او ثمن بيع ان كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد

البلدان يصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرحظة وقال لم اقبضها وقال رب السام لا بل فضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا بصدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويأزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال اعلان عندي وديعة الف درهم ارعيتي الف درهم قرصا ثم قال لم اقبضها ضمنتها كذا في الخلاصة * ولو قال اعطيتني الف او قرصتني الف او اسلفتني الف اثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا بصدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال تدتني الف او قال دفعت الي الف او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح بصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو صام وان كان كلامه موصولا لقول له وكذلك اذا قال اعطيتني او اسلفتني لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال دفعت الي الف او تدتني الف اثم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو صام وقال محمد رح القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال تمت منك الف او اخدت منك الف امكن لم تدعي حتى اذهب بها لا يصدق وهو صام من كذا في المحيط * رجل قال اعلان علي مائة درهم عدد اثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة او ستة وكان الاقرار به بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان يبين الوزن مفصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم مائة سبعة حتى لم يصح بيان يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان ورنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط * وان كان في الدينار يعون علي دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنه دون المتعارف في تلك البلاد لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان العايب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض ينصرف اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عدد اثم قال هي تنقص دائلا يصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عدد اثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم

وزن سبعة من الاسبهدية كذا في المبسوط * الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان
لواقرانه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر والفول للمقر
ولو كان مستأجرا ومستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت وبغير
المقر مثله للذي اقرانه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحضة او من نخيل فلان كرتما او من زرع فلان كرحضة كل
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو قال قبضت من ارض
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فزعتها ومعى احمال من زطي فانه يقضى بالزطي
لصاحب الارض الا ان يتيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة
كذا في المحيط * واذا اقرانه اخذ سرجا كان على دابة فلان او لجاما او حبل او ادعى ذلك رب
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوارق فلان
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بئنا جبهته او ستر بابه ولو اقرانه اخذ ثوبا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك
المسجد الجامع والخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير دون
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة راجح وان ادعاه
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد راجح كذا في الحاوي * ولو قال اخذت
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في بدني باجارة لا يصدق وان اقام
البينة ان الدار كانت في يده باجارة برئ عن الضمان كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو اقرانه
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحتقر
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجحد المشهود عليه الفعل
او اقران فعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او حنوته
او دها من قارورة او سمن من زقة فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاخذها
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله عندي اذا اقر بالركوب والمثل كذا في المحيط *

الباب العاشر في الخيار والاستثناء وان رجوع اذا اقر الرجل ان لعنان علي درهم على اني بالخيار ثلثة ايام او اقل او اكثر انما ياخذ الخيار اطل صدقة الطالب في الخيار او كدبه هذا اذا شرط المقر الخة لنفسه وان اشترط الخيار المقر له لم يذكر محمدرج هذا الفصل في الاصل قالوا ويبغي ان لا يست له الخيار كذا في المحيط * رجل اقر لرجل دين من قرص او غصب او ودعة او عارية فادبه او مستهلكه على انه الخيار فيه ثلثة ايام والامرار جائز والخيار اطل صدقة صاحبه او كدبه وان اقر دين من ثمن بيع على انه بالخيار ثلثة ايام وان هلك يشت الخيار اذا صدقه صاحبه وان كرهه صاحبه لم يشت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له والمقر له اذا لم يصرف المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كدبه المقر له في الخيار او اراد هوان يقيم بينه على الخيار لم يذكر محمدرج هذا الفصل في الاصل قالوا يجب ان لا تسمع بيته كذا في المحيط * واذا اقر الدائن من كفاية على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقة المقر له فهو كما قال والخيار له اني آخر المدة وان كدبه المقر له في الخيار ارمه المال ولم يصرف على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية * استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء اليسر من الغليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الخمس لا يجوز واساره هو قول محمدرج وفي الاستحسان وهو قول انبي حبيبه واني يوسف رجح ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوحوب في الدمة في عقود المعاوضات وان كان كل واحد منهما يحب في عقود التجارات في الدمة دالا ومؤحلا صح الاستثناء حتى لو قال لعنان علي الف درهم الادسار او قال الاكر حطة او الا عشرة فلس كان الاستثناء دالا او بطرح قدر تعدد المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوحوب في الدمة في عقود التجارات فان كان المستثنى منه يجب في الدمة في عقود التجارات دالا ومؤحلا والمستثنى لا يجب في الدمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤحلا لا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال لعنان علي الف درهم الاثوب او مال الاحيوان او ما اشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط * واو قال لعنان علي الف درهم ولعنان علي مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير كذا في المبسوط * وفي المستثنى قال ابو يوسف رجح اذا اقر بشيء بعينه واستثنى غيره من صعد او من غير صعد والاستثناء باطل كذا في المحيط * وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين ان المستثنى من اي المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لعنان علي الف

درهم ومائة دينار الادرهما نفى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فالاستثناء يصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان علي الف درهم ولفلان آخر علي مائة دينار الادرهما وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الاصح هكذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دنانير فاعليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك علي الف درهم الائمة وخمسمائة وخمسمائة قال ابو يوسف رحم عليه جميع الالف ولو قال علي خمسمائة وخمسمائة الائمة فاستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام عن محمد رحم في رجل قال لغيره لك علي الف درهم وضع الائمة درهم نبهر حنة في قياس قول ابي يوسف رحم بظركم يستوي البهرجة بالدنانير وان كان يستوي كل مائة منها اربعة دنانير ينظر كم يستوي الاربعة الدنانير والوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد رحم فاما في قول يلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له علي الف درهم غلة الائمة وضع فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة درهم وعشرة دنانير الا فبراطا والمستثنى مائة وعشرة دنانير غير فبراط في طرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي الف درهم ومائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان علي كرحنطة وكرحشعير الا كرحنطة وقفيز شعير فاستثناء قفيز الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد رحم وفي قول ابي حنيفة رحم يلزمه الكران ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائتا دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير الادرهما فهذا عند ابي حنيفة رحم على وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم استغفر الله الائمة درهم فالاستثناء باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا او تكبيرا او تسبيحا كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل

ولو قال اعلان علي ألف درهم الا عشرة دراهم فمنها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال
الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال علي الف درهم الا درهما قضيتها اياه كان الاستثناء
صح كذا في المحيط * ولو قال له علي درهم غير دانيق من ثمن ثقل فقضيتها اياه تعمي رواه ابي جعفر عليه
درهم الا دانيق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال اعلان علي درهم غير دانيق بالنصب يلزمه
خمسه دوايق ولو قال غير دانيق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له علي عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية
ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الطهيري * ولو قال اعلان علي عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية
دراهم ولو قال الا درهم ان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن الممتحنين * ولو قال علي ما لئذ درهم الا قليلا
فعليه احدى وخمسون وكذا لو قال الا شئ وعن ابي يوسف ربح اذا قال اعلان علي عشرة دراهم
الا بعشها فهو بمنزلة قوله الا شئ كذا في الطهيري * ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم يعني اعلان
الالف درهم وانما الى ان كان فيه الف درهم ورد في الزيادة والمقر له والالف له تقرقلت الزيادة او كثرت
وان كان فيه الف درهم لا غير اركان منه اقل من الالف والدراهم كلها للمقر له كذا في خزائن الممتحنين * في الممتحنين
لو قال اعلان علي دينار الا ما لئذ درهم والاستثناء باطل ولو قال له علي درهم الارطل زيت او قربة ماء
اجرت به عطين هذا درهم الا قيمة رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي عشرة
ارطل زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له علي عشرة ارطل سمن الا درهما
او علي كرحطة الا خمسة ارطل من زيت كذا في المحيط * ربح اذا قال اعلان علي عشرة دراهم حياض
الا خمسة زبوا قال ابو يوسف ربح يلزمه عشرة حياض ويرجع المقر على المقر له بخمسة زبوا قال
ابو يوسف ربح وفي قياس قول ابي حنيفة ربح يجب على المقر خمسة حياض وبصير الممتحنين عن العشرة
خمس حياض فلا يلزمه الا خمسة واذا قال اعلان علي عشرة دراهم الا خمسة ستوقه يلزمه عشرة حياض بطرح
منها قيمة خمسة ستوقه في قولهم ولو قال اعلان علي عشرة الا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى
بعد الاستثناء يكون من المستوقه كذا في فتاوى الشيخان * ولو قال له علي عشرة دراهم الا غير خمسة
الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يارمدا ربحه درهم ولو قال له علي عشرة دراهم
الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ست دراهم ولو قال له علي عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الطهيري * فان استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نعي
والثاني

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم
لثاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصف الاول فانه لفلان والانصف الآخر
فانه لفلان كان جائزا علي ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولو قال له علي درهم
ابيض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والرديء الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما
كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي مختوم من دقيق رديء لابل من حوارى فهو حوارى
وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى
لا بل خشك لزمه الحوارى ولو قال كرحنطة لابل كدقيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولو قال
له علي رطل من بننسخ لابل من خبري لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن النعم
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي الف درهم لابل لفلان
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكان الاول او عبدا مآذرا مديونا وان لم يكن العبد مديونا
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي الف درهم ثمن جارية
باعيها لابل باعها فلان الف درهم فعليه اكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها للاول
فيكون عليه الف واحد الاول استحسانا كذا في الحاوي * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان
يتقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا خروا ن دفع بقضاء لا يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول ولثاني قيمته سواء
دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والعارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابي يوسف رج
في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء
فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابي يوسف رج اذا قال هذه الالف او دعنيها
فلان لابل فلان والاول غائب فاخذة الثاني ثم حضر الاول فان اخذها من المقر لم يرجع المقر بها
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل
في يده الف فقال هي لنلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لعلان فهي للاول وليس للآخر شي وكذلك لو قال
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول وان قال ابتداءً انها
لفلان ولفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شي
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار * ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمس مائة فاشترت بها هذا العبد وقال المقر له بل
دفعت اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال
ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلان مائة درهم ومائة دينار وكرحطة
لا بل فلان لزم له لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للناسي كذا في التبيين *
ولو قال غصبت فلان ألف درهم وفلان مائة دينار وفلان كرحطة لا بل فلان فانه يغرم للرابع ما اقربه
للتالث كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما سودا لا بل ابيض او على العكس فقال المديون
قد اقتضاها مني لزمه اقتضاء درهم ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنائير فقال رب
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهما وقال المديون لا بل اقتضيت درهما ودينار لزمه اقتضاءهما
كذا في المحيط * وان كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضا
كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط *
ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستحلف كل واحد منهما
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك
وثوباعتك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واولا يلزمه الا المائة اما مع الواو يلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا مائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي الف درهم فقاصصت بها لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك بد صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها واولا قدم ذكر التصاص فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بالالف كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه بده من رجل لا خروا اقرار ماله علي آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الي ايها شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الي الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه بهي الدافع ولا يضمن للثاني فاذا رد بها الي الدافع برى مالك او غير مالك كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه الف درهم قال هذه الف لفلان وهو كان دفعها الي فلان فان اقر الدافع ان الف لفلان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الي المقر فان الف تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الف لنفسه دفع الي الاول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول يحلف واما اذا انكر ولا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بتضاء علي قول ابي يوسف رح لا يضمن وعلى قول محمد رح يضمن كذا في المحيط * رجل في يده امة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان اودعنيها وهي له قضي بها للاول كذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سماعه عن محمد رح رجل في يديه الف درهم ثم قال هذه الف لفلان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي لي غصبتها صي قال فاني ادفعتها الي المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشي كذا في المحيط * ولو قال هذه الف لفلان افرضنيها فلان آخر وادعها كلاء ما فهي للاول والمقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة * اذا كان في يده عهد قتال

عبد فقال هو فلان باعني فلان آخر فادعى كل واحد منهما ما اقربه فالعبد المقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم ياذن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن المباع عليه كذا في المبسوط * في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد ربح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به فلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو فلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انادفعته اليك فاشتره وبع فاشترى به ورجع عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط * لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي وللدافع وليس الرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي * لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف ربح يردّها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعياها للدافع لنفسه ودفعها المقر الي الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة ربح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقران هذا العبد الذي في يديه فلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط * خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة ربح كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعياها فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي * ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير لو قال فلان اتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياها فهو للرسول كذا في محيط السرخسي * في الاصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز و يكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر و ذكر في الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سب الدين باذنه وتوكيل منه واما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط * واذا اقران الدين الذي له على فلان لفلان وكان المقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انه اعنت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن المقر له ان يتقاضي المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصنهما لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى و يعطى المقر له بصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر قال اذنته بغير امرى وقال المقر له اذنته ذلك فاقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كدائي الحاروي * ولو اقران الوديعه التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع و لادن المقر ياخذها بعد بيعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال حنيت بعثها لم يصدق فان قال فلان ما استودعني المقر بشيء وقال المقر له استودعها اياه بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد رد دنتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر لدا وقال ضاعت فالتقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصوصته في ذلك واستحلا فله المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته بربوت حكمه رجل اقرانه كان اقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بها لي بعد البلوغ فالتقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بها في حاله بومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له وانا ذاهب العقل من برسام او لعم فان كان يعرف الله كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط * لو قال تزوجتك وانا صبي

وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالتقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتني
وانا مجوسى وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالتقول قول المرأة هكذا في المحيط * وادأ
اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتها
بعد العتق او قبله فهو سواء والبعكح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها
تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالتقول قوله ولو قالت تزوجتني وانت
صبي او في المنام او قالت تزوجتني وانت غلبه علي عتلي وقد عرف ذلك منها فالتقول قولها
كذا في الحاوي * اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغير او في نكاح الغير او بغير شهود او تزوجها
وتحنه اربع نسوة او احتها في نكاحه او في عدته لا يتم قول من يدعي هذه الموانع فان كان
الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما بانراه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اقر انه كاتبه وهو
صبي فقال المكاتب بل كاتبني وانت رجل فالتقول قول المولى كذا في المبسوط * ولو قال اخذت
منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي * وادأ اقر الرجل الحر
اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحر بي اذا اسلم واقر انه
كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان
المسلم علينا في دار الحرب فاقدرت له بذلك كان المال لازما وكذلك اذا قال اقرت له بالف
وايا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط * لو قال الحر والعبد اقرت له
بالف والمقر له عدل يلزمه كذا في محيط السرخسي * وادأ اقر الحر بي المستأمن في دار الاسلام
بدن مسلم فهو لازم له فان قال ادأتني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم
عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك المستأمن مثله او اذمي
وكذلك لو اقر بشي عينه في يديه انه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعنق والود والجراحات
وحد القذف والاجارة والكفالة وما اشبه ذلك جائز كذا في المبسوط * ولو ان رجلا اعتق عبده
فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة
وابي يوسف رج التول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا اسلم الحر بي او صار ذميا فقال
رجل مسلم قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حربي في دار الحرب
وقال الحر بي فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فالتقول قول الحر بي عندهما

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحربي ضامن على قريتهما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطيتك قبل العتق وقالت لا بل بعد ما اعتقني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعدة بعد ما اعتقها اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عدي وقال العبد لا بل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد لرجل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لا بل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هـ اى المحيط * واو اعنى امته ثم قال اخذت منك هـ الرد قبل العتق وقالت لا بل بعد رده عليها وهو حر ولو ام يذل اخذته منك لا يرده ولو قال اعتقتك بعد ما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد في يده كذلك هذا في الكتابة وقال ابيوسف رح في الامالي لو كان الولد في ايديهم جميعا والنزل قولنا ولو كان لهما بسة فالبسة بينهما واما في الرد بغير المولى قال المولى كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا اعتق عبدا فانه رجل انه اخذ منه الدار هو عبد وقال العبد اخذته مني بعد العتق والقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف واوباعه ثم اقر رجلا انه عصب منه ما ندرهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الآخر بل عصمته وهو عدي فالمال الآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي * واو اقرانه فذا عين فلان بعد ان ذهبت عين الناقى بعد ذلك وقال المنقوة عصبه فذا عين عيني وعينك ذاهب فالقول قول المنقوة عصبه كذا في المبسوط * ولو قال قتلته وليه خطاء وانا عبد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر احد الممتنا وصن ان على صاحبه دينا قبل الشرك لثلاثين وانكر صاحبه وادعى الطابان هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقران ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطابان في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان اصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه وازامات احدهما وتقر فائمه اقر احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصه كذا في الحاوي * ولو اقر مسلم لذي ممي بخمر او خنزير في يده جازا قراره وكذلك لو اقر لذي ممي لمسام بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر لذي ممي

يعني بخمر او خنزير مستهلك ازمته قيمتها واذ اسلم الذمي فاقتر ذمي انه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن اتيتمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن ح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا اقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها وانا حر بي او قال استهلكتها وانت حر بي وقد علم كونه حر بيا من قبل هو على الخلاف الذي بيانه هكذا في المبسوط * الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بسبب لنفسه ولغيره لو ان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف ورح وقال محمد بن ح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقربه را تعذرا انه لو قال فلان شريك في هذا العبد او هذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هوامي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريك في العشرة قال قولك وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان اي النصف والثلث والثلث واذا اقر ان لفلان وفلان معه شركاء في هذا فهو بينهما اثنان في قول ابي يوسف ورح وعند محمد بن ح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط * ابن سماعه عن محمد بن ح في رجل قال لفلان الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد المقر قال هذا عبيدي على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كرامة يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد واخذت الف درهم و لو قال فلان في هذا النوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرتبة فهذا ليس بشركة انما هي على ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البر ذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط * اقر احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا خرام يصح الاقرار بالمال وينقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حتهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بتأريق وحائط معلوم وهذا عند محمد بن ح بضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعند محمد بن ح بضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد بن ح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لو اوصى احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا خرام مات كذا في محيط السر خسي * واذا كان

حمام بين رجلين فافر احدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان بضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط * ولو ان سيفا بين رجلين حابته فضا فافر احدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سق بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بأجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي * ولو كان عدل زطي بين رجلين فافر احدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك المقر له كذا في المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين فقال احدهما عشر جميع الدار من نصيبى فلان فهو جائز فجعل الدار على عشرة في بدل المقر خمسة وقد اقر فلان من نصيبه عشر جميع الدار وذاك سهم مما في بدل المقر فيكون المقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده والى ريع جميع هذه الدار له والباقي بيننا ووجد شريكه فنصيبه بقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلثه وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين فافر احدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقر شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذاك فالدار تقسم بينهما صنفين وايهما وقع البيت الذي اقره في نصيبه سلم الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط *

دار بين رجلين فافر احدهما انها بينهما وبين فلان اندا واقر الاخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر اربا عا فادعى الذي اقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجورا والذي اقر لهما مترا وشريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتى المتفق عليه الى المقر فباخذ منه ربع ما في يده ويضمه الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في بدل المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين وما عدا ذلك قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان طريقا لقوم عليها باب منصوب اقر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمه المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذاك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي * نهر بين ثلثة اقر احدهم بعشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقين بيننا اثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقر له
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط *
في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه
اقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما يكر قال لاحق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو
شهد كل واحد منهما وآخر مدعي صاحبه انه اقر لهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي يأخذ نصف
الدار منهما كذا في المحيط * واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فاصدوه الى القاضي فانه يقضي
للاول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث ثلثه وبني يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت
هو وارثه كذا في الحاوي * كيس في يد رجلين مائة درهم واقر احد الاجنبي بنصفه فان قال
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فليقر له ثلث ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصعان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط
السرخسي * ولو قال احد هما الثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وصدق الاول
اخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول فاصد نصفين وقال محمد رح يأخذ خمس
ما في يده ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف
خمس ما في يده هكذا في الكافي * لو قال احد هما ان لفلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقتهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه
الى ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقر له ثلثة كذا في محيط السرخسي * كيس في ايدي ثلثة اقر احدهم
لشريكه بثلثة ارباعه وله الربع والآخر اقران للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعي
الكل اخذ من كل واحد ما اقر وعند محمد رح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمس ما في يده
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو اقر احدهم ان لفلان الاجنبي ثلثة ولي
ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولي ثلثة وقال الاجنبي بل لي
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبع ما في يده ومن المقر

والثمين ثلثة اشباع مافي بده وثلاثي سد معداني محيط السرخسي * كيس في يد رجل فيه الف درهم
اقرانه بينه وبين ولان بصعان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بده وبين رجل آخر نصفان فهذا على
وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء التراضي او بغير قضاء التراضي ففي الوجه الاول
يدفع الى الثاني نصف ما بقي في بده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده
وهذا كله قول علماء الملقن ح والاولم يقر الثاني بالنصف ولكن اقرله بالثلث وقال الكيس بيني وبينك
وبين الاول والثاني بالاول وان كان دفع للاول بقضاء وان يدفع الى الثاني نصف مافي يده
وان كان يدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول
بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الآخران شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثلث وكذبه
الثالث بالاربعين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثلث سدسه وان كان دفع الاولين
بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ما له حتى يكون للربع
الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقر الثالث يدفع اليه نصف
ما بقي في يده وهو امدن ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقر الثالث
يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء
والثلث الى الثاني بقضاء ثم اقر الثالث وصدق الاول بالثلث وكذبه الثاني والثلث صدقه بالاول
وكذبه الثاني والثاني كذب، بهما وان الثالث يأخذ من المقر نصف مافي يده فيضمه الى مافي يد
الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح
ياخذ منه ثلث مافي يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو ان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء
ايضا ثم اقر الثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو
ثلثة ارباع مافي يده فيضمه الى مافي يد الاول فيقسمانه نصفين وذكرا بواكر الجصاص من ابي سعيد
البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر
حديع المال وهو ثلثه اخذ اس مافي يده ويضمه الى مافي يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر
النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقر الثاني والثالث معا وصدق الاول في الثالث وكذبه في الثاني
اخذ الثلث ربع مافي يد المقرين مافي يده الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح
وعند

وعند محمد ر ح يأخذ الثالث خمس ما في يده ، يأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول
ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * اذا قال لفلان علي وعلى فلان
الف درهم فجحدته الآخرازم المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثله في عارية او فرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة
عمدا او خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك ليرسمي فيمن سمي عبدا محجورا عليه او صبيا
او حربيا او ميتا او رجلا لا يعرف ، فعلى المقر حصته على عدد درهم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علينا
الف درهم ولم يسم معه احد انما قال عنيت معي فلانا و فلانا و ادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه
وكذلك لو قال لفلان علينا و اشار الى نفسه و آخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا الف درهم
او قال علينا كلنا و اشار بيده الى نفسه و الى قوم معه لزمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على
عدد رؤسهم ولو قال لفلان علي رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال علي رجلين
منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان
لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال افرضا فلان
الف درهم او استودعنا او امارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره **م**
ولو قال غصبت ومعني فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس
كذا في المحيط * لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمدا و جحد فلان ذلك و ادعى الطالب انه المقر
وحده لم يلزمه شيء في القياس وان كان يدعي القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي *
لو مات رجل وترك اخوين و اقرا احدهما باخ وانكر الاخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف
ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عسي ارث
من ابي لي وللهذا و هو اخي فانكر المقر له بنوة المقر وقال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت
اخنك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجهما
ففي المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيفة ر ح
وعند ابي يوسف ومحمد ر ح نصف المال كذا في الكافي * المرأة اذا اقرت انها ورثت من
الزوج ثم اقرت لالاخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأته فالمال كله للاخ في قول محمد
وزفر ر ح وقال ابو يوسف ر ح للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب بن سماء
الى محمد ر ح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعتمانيه جديعا فصدقه

احدهما وقال الآخر اي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمدرح
 اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركة
 الآخر و اما في قولي فما قبضه احدهما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل
 قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم و لا وارث له غيركما بصدقه احدهما في ذلك و قال الآخر
 لي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمدرح لا يأخذ واحد منهما
 شيئا الا شاركة اخوه فيه كذا في المحيط * الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء و ما لا يكون
 وفي الابراء صريحا اذا اقر الرجل ان له لاحق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال
 و ما ليس به ل كالكفالة بالنفس و القصاص و حد القذف و ما هو دين و جب بدلاء عما هو مال كالشمن
 و الاجرة و وجب بدلاء عما ليس بمال كالمهر و ارش الجنابة و ما هو عين مضمونة كالغصب او امانة
 كالوديعة و العارية و الاجارة و لو قال لاحق لي علي فلان فانه يتناول المضمون و لا يتناول الامانة
 و لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة و لا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو بري
 من مالي عليه يتناول الديون و اذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة و لا يتناول ما اصله
 غصب او مضمون و اذا قال بري من مالي قلته بري من ائتمان و الامانة فان ادعى الطالب
 بعد ذلك عليه حق لم تقبل بيته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتا و فتابعوها هكذا في
 محيط السر حسي * و ان لم يؤرخ بل اَبْهَمَ الدعوى ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه و في
 الاستحسان لا تقبل بينه كذا في المحيط * و لو قال لادين لي علي احدهم ادعى علي رجل ديناصح
 و في نوادر بن رستم عن محمدرح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ من امواله
 من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان و هم يخصمون و كذلك
 لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السر حسي * و لو اقر ان فلانا
 قد بري من حقه قبلته ثم قال اما بري من بعض حقه لا يصدق على ذلك و كذلك لو قال هو بري من الذي
 قبله او من مالي قلده او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة و الجنابة
 التي فيها قودا و ارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * و لو قال الطالب قد برئت من ديني
 على فلان او هو في حل ممالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب و كذلك لو قال وهبت الذي لي عليه
 من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فالمال عليه

وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي * واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ الي
مالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط * وان اقر انه لاحد قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها
قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال
لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي *
واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحة له خطأ قبل
فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط * وان اقر انه لا دم له قبل فلان
فليس له ان يدعي دم عمدا ولا خطأ وله ان يدعي مادون الدم كذا في الحاوي * ولو اقر انه
لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهدوا انه فعل
ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك
ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا
قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست
هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في يقيني او في ظني او في رأيي او فيما ارى او فيما
اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان
او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على
مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري
فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست
من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال انا بري من هذه
الدار ثم ادعاهوا و اقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حاد تابعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا
في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة
درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين
فان انكر ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد
المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومة كذا في المبسوط * ولو قال انا بري من هذا العبد ثم
ادعاه و اقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال عن يدي ثم ادعاه واقام البيئة لم تقبل كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البيئة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لعلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يارمه كذا في محيط السرخسي * لو اقران هذه الجارية لعلان غصبها آية فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن وليد عن ابي يوسف ر ح رجل قال لرجل ابرأنيك ممالي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قياسا وبراؤها استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء شاهد بن علي رجل بالالف درهم وجاء المطلوب شاهدين بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة ينص بالمال وان لم يكن احد منهما مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخا وعلى العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني السا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك اثنان ولم افرض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالفين كذا في فتاوى قاضيخان * ومما يتصل بذلك قال محمد ر ح في الجماع دار في يدي رجل اقر وقال هذه الدار لعلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لعلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار الثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لعلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط * رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر له ان الدين لعلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الالف التي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان ثم برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام بن محمد ر ح رجل في يديه الف درهم قال لرجل هذه الالف

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآخر ورثتها عن اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجثة اذا اقر الرجل ان لعنان عليه الف درهم تلجثة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يتر بأنه تلجثة فالمال لازم على المقر الا ان يصدقه المقر له بذلك فحبه ذلك لم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لعنان علي الف درهم زورا وباطلا وكذباً فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعليه هذا الواترانه باع دارة من فلان بالف درهم تلجثة لزم المقر البيع اذا كذب في قوله تلجثة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لاخر لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كنه فيد باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف علي انها باطل او علي انك بري فتعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزوجا باطلا وتلجثة وقالت المرأة نعم فعلى علي هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المنال ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغيره مال والخاع والمال واجب فيما يسدى فيه المال واما الكتابة على هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واطهر في العلانية الفين واشهد علي ذلك فالمهر الف درهم ولو تواضعا على ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بدأ عند بنار سمعة فتعلا ذلك فلهما مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في املائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو فولهما كذا في المبسوط * الباب السادس عشر في الاقرار بالكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جحده وصدقه في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بانها تزوجت فلان ابكدا ثم جحدته فان صدقها الزوج في حيوتها ثبت الكاح وان صدقها بعد
 موتها لم يثبت الكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ميراث الزوج منها وقال ابو يوسف ومحمد رحمه
 الله ثبت الكاح كذا في الميسرة * ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار
 بالكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك
 ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طنتك وقلت ان شاء الله او اعتقتك وقلت
 ان شاء الله ولو قال له اقم اترجك امس او ليس ترجك امس او اترجك امس فقالت
 بلى فهذا اقرار منها بالكاح بقاء على ان كلمته الا ستنها ما اذا دخلت على النفي كادت بدعني
 الاثبات فصارت له قال لها تزوجتك فقلت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طنتك امس
 فقلت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السر خسي * ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم
 قالت بلى فقال الزوج لا لم يصد الكاح ولو قال له اقم طنتك امس اما طنتك امس فهذا اقرار منه
 بالكاح والطلاق جميعا ولو قال له طنتك امس فهذا اقرار بالكاح وليس باقرار بالطلاق كذا
 في المحيط * امرأة قالت لرجل طنتني فهذا اقرار بالكاح وكذلك لو قالت اخلعتي بالف درهم
 وكذلك لو قالت طنتني امس بالف درهم او قالت خلعتي امس بالف درهم او امرت مني مظاهر
 او مؤل كذا في الميسرة * ولو قال لها انا منك مؤل او مظاهر كان اقرارا بالكاح ولو قال انت
 علي كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي * ولو قال الرجل اختعتي مني بمال كان هذا
 اقرارا منه بتزويجها كذا في الميسرة * لو قالت المرأة طنتني فقال الرجل اختعتي ارسل لها
 امرؤ ببدك في الطلاق او لم يفل في الطلاق فهذا من الرجل اقرارا بالكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء
 وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالكاح واذا لم يفل في الطلاق لا يكون اقرارا بالكاح كذا في المحيط *
 ولو قال الرجل لامرأته انت طالق فهو اقرار بالكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالكاح
 وكذلك لو قال انت عايي حرام او بائن او بئن الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق
 كذا في محيط السر خسي * ولو قال لامرأة قدرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالكاح وكذلك
 اذا قال لها هذا ابني فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة امه لا يكون هذا اقرارا
 بالكاح كذا في المحيط * اذا اقراره طنتها منذ ثلاثة اشهر فان كان تزويجها منذ شهر لم يقع عليها شيء
 وان كان تزويجها منذ اربعة اشهر وقع اطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع

الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط * لو اقر بعد لدخول ان كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سبى لها مهورا فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة اقرت ان فلانا وطئها سكا ح او ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او ابا د لا يترق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها تلنا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها لم يترق ريبه في له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها فترت بينهما والرمه نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو اقرانه كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تكسح زوجها غيره وقالت هي ما طلقنتي او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يترق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكذلك ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما توأمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقته المقر له بذلك وكذبت بها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له امة اقرانه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يترها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو اقرانه وطئها في ملكه ثم اعنتها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب يجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا اقرت المرأة انها امة فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير امة للمقر له يصنع بها ما يصنع بامة ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امة له يسترقها ويستخدمها ويستعشرها ومشائخنا قاله الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصدق المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرف حرية بدليل بان عرف

ان ابوبه حرا لاصل او تمت حرته بالاشهرة فالقاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له
وكذلك اذا كان السامعي قصي عليه بحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى
القاضي بالرش الاحرار لا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق
لاسان لا يصح اقراره وان اقر المعتق بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط * رجل تزوج
امراة لا يعرف احد من اهلها ولا يعرفها الا بكنىها فاعترف بها وولدت اولاد اقرت
بالرق لرجل يصدق فيه المقر له وجمد الزوج صدق في حقها حتى صارت امته له وماله له ولا يصدق
في حق الزوج حتى لا يبطان الكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له ان يمنعها من زوجها
وله ان يسع المقر له عن استخدامها كذا في التحريم شرح الجامع الكبير * فان اعطاها الزوج المهر
قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله او بعدة لا دل من سنة اشهر فهو حر فان ولدت
لاكثر من ذى الحجة يوسف ر ح هو عبد خلا والمحمد ر ح وطلقها ستان وعدتها حيضتان بالاجماع
فان كان ثلثها قبل اقراره ثنتين يملك الرجوع وله عليها الثلث فان اعتتها المقر له فلا خيار لها
وان كان الزوج آلى منها اقرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فايلة وشهران وان اقرت بعد
انقضاء شهرين فايلة اربعة اشهر كذا في محط السر حسي * وان حسي عليها وارث الامه المقر له
وان حنت خبر المقر له بين المدعى والعداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم
باقرارها بماك عاينها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها
سعين ثم اقرت بالرق يعلم الزوج وام بعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانته منه وان لم يعلم
او علم وام يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محط السر حسي * لو طلقها الزوج
واحدة فصحت من عدتها ثلث اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت بالرق بعد ما حاضت
حيضتين كانت عدتها ثلث حبس وان الزوج آلى منها فصحت شهر ثم آلى منها فصحت شهر ثم اقرت
بالرق مدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار
تطلق بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال
اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الايلاء الاول
اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانته بنطليقتين بحكم
الايلائين

الابلائين كذا في المحيط * ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا اجاء رأس الشهر نانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غليظة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها يدها في تطايتتين او يدها جنبي ثم اقرت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في النحرير شرح الجامع الكبير * ولو عاق طلاقها ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين وام تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعدما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكاب سواء كان فعلا له منه بدا ولا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الشهر وما شبه ذلك كذا في المحيط * لو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون فاقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في النحرير شرح الجامع الكبير * في المنتقى عبد قال ارحل انا ابن امك وهذه امي امه لك ولدت في ملكك ولكنني حرما ولدت الاخر فالقول قوله ولا يكون عبد له كذا في المحيط * لو ان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه فلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسها وانها جاز وان قالان نحن مملوكان فلان واننا هذا مملوك فلان آخر وكذبهما مولاهما في الابن والابن عبد له معهما كذا في النحرير شرح الجامع الكبير * رجل اعترق عبد له ثم اقر انه عبد فلان وصدقه فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لاخر انا عبد لك فقال لائم قال بلى يكون عبد له كذا في محيط السر خسي * ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لائم قال بلى هو عدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقران هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه يظن ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والتكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالسكوت عن الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسام وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

المتأخرون من اصحابنا لا يكون اقرارا بالرق هكذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا ادعى على امة انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذلك باطل وان كان اقرارا حدهما قبل الآخر فالذي اقرار اخيرا مملوك الاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه اقره في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا الآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد راجح رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لانسان وصدقه المقر له وجمد المعتقد صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتقد حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتقد وترك مالا فماله لمولى المعتقد وهو المقر له ان لم يكن له عصبه فان كان للميت عصبه نحو الابن او الاخ او العم فهو لآء احق بالميراث من المقر له وان لم يكن له بيت الابنة فلها النصف والباقي للمعتقد بالولاء ثم يصير المقر له باقراره ولو لم يمت المعتقد لكنه جنى جناية بسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ راجح انه يسعى في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الديونة الصدر الشهيد راجح وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنده الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتقد الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا للاحق لابن في تركته معتقه فلو مات المقر اولوا وترك ابنا حرا ثم مات المعتقد الاول ولم يترك عصبه فميراثه لابن المقر لا للمقر وكذا لو كان له عصبه سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية الولد والعتق والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد لمثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالية عن زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها وبالمولى بان اقرار هذا العبد معتق او اقرار هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتقد

في الصورة الاولى وللعتق في الصورة الثانية وللاءثام من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء نحن الاخ والعم
والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم
غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلاً فالابن المقر له يرث مع سائر ورثته المقر وان جحد سائر الورثة نسبة
ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا
عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فاقراة صحيح
معتبر حتى ان من اقر مثلاً باخ وله ورثة سواه يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبة ام يستحق النفقة على المقر حال
حيوته واقراة المرأة يصح بثلاثة بالود والنزوح والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا راج ما ذكر
ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج
معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبداني صحته واقرا في مرضه انه
ابنه ومثله يولد لمثله وامس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن
له مال غيره وكان عليه دين محيط بتيمة وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة
لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فان املك العبد في مرضه
واقرب بنفسه ثبتت نسبة ايضا وعق عليه كذا في الذخيرة * فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج
العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان علي قول ابي حنيفة راج يسعى في
ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان
للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه
من الميراث وعلي قول ابي حنيفة راج يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما الجارية فالما تعتق
بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه
بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابني وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا
يثبت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر
ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبتت نسبة من الشريك وان كذبه شريكه
لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة راج لا يثبت وعندهما يثبت وان قال
المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابني وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

هذا منه تصديق وافرار وان قال المقر له هو ابك دوني او ابك وسكت ثم قال ابني لم يثبت
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الزيادات للعتابي * وان كان
كبيرا او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر فهو
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط *
جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابني او ابك وابني او ابنا وان صدقه
شريكة ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعا للنسب وبضمن نصف قيمتها للشريك
موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر بنصف العقر قصاص وان كذبه شريكه
فالجواب كذا الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على
شريكة نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجلان اشتريا غلاما من السوق وكان عبدا
لرجل واحد عنده فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابني او قال هو ابك وابني او قال هو ابنا
جميعا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد كحكم
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابك دوني فعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن
المقر لشريكه شيئا ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقران كان موسرا كذا في المحيط * رجلان
اشتريا عبدا فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط
الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي * جارية بين رجلين ادعى احدهما
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما
الولد والآخر الام معا واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولد لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت
الدعوة فكان السابق اولى وبضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث
زعم انها بنته او معتنته وبضمن نصف عقرها لا قراره بالوئاع ولا يضمن من قيمة الولد شيئا بلوقته حرام من
الاصل

الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي * استولد هائم اقرانها الغلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوكا للمقرله ولا يلتفت اليه تكذيب الغلام اذا بلغ وكذلك اذا لم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرله ولا يقضى بالعقروان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبدا للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حيه والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد بن حرج رجل له عبد ولعبد ابن ولابن عبده ابنان ولدوا في بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي يؤمر بالبيان مادام حيا ففي ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثه ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد ولعبد ابنان ولدوا في بطنين مختلفين وكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احدهم هؤلاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثه ارباعه واما الاصغران فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط * ولو كان العبيد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال احدهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثه اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبد بين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقناه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقته صاحبه في ذلك كله حتى العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة رح واما سبعة هدايتعين التمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقر له وولاء نصيب سبعة بكنهه قدف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان او السعاية ويثبت الولاء منه

(٢) هند وجد في جميع الكتب الحاضرة عدد التصحيح والظاهر ان ما عند صاحبين سقط من البين *

كذافي المحيط * اذا اقرار الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذافي المبسوط * ولو قال اعتقتك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقتك قبل ان اشتريتك كذافي الحاوي * ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذافي محيط السرخسي * ولو قال اعتقتك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقتك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذافي المبسوط * اقرانه اعتق عبده هذا الا بل هذا اعتنا كذافي محيط السرخسي * ولو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق صدهما كذافي الحاوي * ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذافي المبسوط * ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استتبت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذافي الحاوي * دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خر غصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذافي محيط السرخسي * جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقة صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثمة ان عند ابي حنيفة رح للشريك خيارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصيبها مدبرة المقر والنصف الآخر موقوف بخدم المقر وما وقف يوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقه الجارية

فبما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقرؤا ما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك واما اذا ماتا جميعا احدهما قبل الآخر فان مات المقر اولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما اقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر واذا تركة للمقر واذا اردت تركة للمقر زاد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر اولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر مشائخنا راجح ذكره وان انه يلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد راجح هذه المسئلة قبل موت المقر ان يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا راجح ذكره وان انه يلزمها السعاية في كل قيمتها لانه يلزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب ابي حنيفة راجح واما بيان مذهب ابي يوسف ومحمد راجح تصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك ان صدق الشريك المقر في مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان او معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوفاً الى ان يعود الشريك الى تصديق المقر وان عادت مدبرة بينهما ورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر او كذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبهما على حسب ما بينا لابي حنيفة راجح كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعثك عبدي هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لان البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقر انه قبضه كان هذا اجوزاً ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط * اقرانه باع دارا منه ولم بسمهائهم حمدة فالأقرار باطل وكذا ان سمى المبيع ولم بسم ثمنه فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان حدد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود وكذا في محيط السرخسي * لو اقرانه باع عبدة من فلان ولم بسم العبد ثم حدد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقرانه باع عبدة من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه وكذا في المبسوط * لو اقرانه باع عبدة منه ولم بسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فحدد البائع ان يكون باعه بشيء حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالأقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدلا بالأقرار على هذا الوجه وكذا في المحيط * اذا اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشيء ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين حدد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل وكذا في المبسوط * اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى وكذا في محيط السرخسي * ولو اقران هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فقط دون نقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لواحد منهما واذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد الاول ان حدد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان حدد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه * ولو اقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة وكذا في المحيط * لو اقرانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشترينه بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي او لم يرغز وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رح يتحالفان ويتراذان قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط *
 في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فاراد
 لمشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله
 كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح رجل اشترى من رجل جارية يبعها فاسد او قبضها
 المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها
 عندي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى
 لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع وحلفه
 المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على ما ذكرنا واسترداها
 البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقربما قال المشتري احذ
 الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها
 عندها او اودعها واستولدها فحجج البائع ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء
 وتصير مدبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ
 الجارية وكانت مدبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق وغيره
 فهي امة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له
 ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت
 الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقضى بكتابتها
 وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امة له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع
 وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او اودعها واعتقها
 كان ذلك باطلا اذ صدق الغائب المشتري في البيع والهبة وينفذ فيما اذا كذب به كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هالكا
 ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يحجج قال العبد لفلان
 بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذ ادفع رجل الى رجل عبدا وامره
 ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للمائع انا امرتك بالبيع فلي الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع وان كان العبد قائما بعينه حاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فلا رش للمشتري وان لم يجز له مع الارش لرب العبد كذا في المبسوط * فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردانها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اودعها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بيعة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اودعها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بيعة المشتري على ما ادعى وان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للموالي القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من الموالي القديم واخذ الموالي منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا لو هب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اودعني يومر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يومر الوهاب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى انه اخوه او عوضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * لو امر رجل بشراء عبد بعينه فامر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجحدته الا مر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثبتت فامر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحدته الا مر فان ابا حنيفة رح قال ان كان دفع الامر لثمن الى الوكيل فهو صدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشترى بذلك الثمن فالقول قول الوكيل

ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع الميبت كذا في الحاوي * قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها فقبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمس مائة وصرت مخالفا فالجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم ويأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمسمائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم من القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامه المشائخ ليس له ذلك وكذا الوقال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما ادى من الالف وكان الآمر حرق حبسها من المشتري الى ان يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر فلو قال البائع انما استخلف المشتري بالله ما اشترى للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الأمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستخلف ثمه ومنهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمس مائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن الغائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الامر والمأمور المأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للمأمور هذا اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن او لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحري بشرح الجامع الكبير * اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البينة فان لم يكن له بينة استخلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذرآه ولا رضي به والا خرج من ملكه وان حلف رده عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجد البائع ذلك واترأه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي * واذا اقر البائع بالمشتري عيبا يترهم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقر انه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يردّه وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة والقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غرضه اذا كان مدايبر أو يذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد الا بيينة يقيدها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالاجارية الا هذا فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط * اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعثك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع اثنين وافرادهما بعيب وسماه وجدة الآخر كان للمشتري ان يرد على المقردون الا خرفان كان البائع واحدا ولم يشريك مفاوض فجحد البائع العيب واقربه شريكه كان للمشتري ان يردّه كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقرب بالعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يردّه باقراره وكذلك المصارب

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقرب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ما على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الامر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الامر كان للمشتري ان يرد ما على الوكيل ولكن في حقه دون الامر الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرد ما على الامر لا باقرار الوكيل ولكن يتبين ان العيب كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الامر رده عليه وان لم يكن له بينة استحلف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان او اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه واقر رب المال كذا في المبسوط * وان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الاخر بعيب ورد ما على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يتل قبل الاقرار بالعيب بعتهامها وبها هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عند وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا رده عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا فعرض عليه اليمين فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحد لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا رده عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول ابي يوسف رح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم اقر انه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط بخاف

عنه او كسري جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضا فيها انخل فاقرب عيب ينقص الثمن في نخله او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه اقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليد لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بنقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع او انكر الا ان يثبت البائع سببا مانعا من الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رح اذا قال للجارية يا سارقة او يا آبقة او يا زانية او يا مجنونة ثم باهاها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد العيب فقال البائع حدث عدك فالقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له ان يرددها وكذا لو اقام البينة انه قال لا تقبل البيعة هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة فقلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي *
ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبقة او هذه المجنونة ولم يقر بالاعمال او هذه السارقة او هذه آبقة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد بهذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
ولو قال لامرأته يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطائفة او هذه الحرة فقلت كذا يكون ايتعا واقرارا وان كان مقروبا بالاعمال او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر
في اقرار المضارب والشريك اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال
المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب
المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان
لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون
صاحده واقرار احد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عندنا في حنفية رح اصلا لا في حق شريكه
ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقربها بدين وجمد رب المال
جازا اقراره فيها وكذلك ان اقر فيها باجر اجير او دابة او حانوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا
من رأس مالك يا قبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا اقر الرجل فتال
هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاها
كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربها فيها فاعلى قول ابي يوسف رح

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد رح
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للمعامل ويتصدق بها كذا
في المحيط * اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقة ثم قال بعد ذلك منصوصا
لاحدهما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * عبد في يده فقال
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالقيين وقال كان رأس المال الف والفاو قال رب العبد دفعت
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كله لي فالقول لرب العبد كذا
في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب بان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصداقة في ذلك ثم اقر
رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا خير بربعه فالقول قوله كذا في المبسوط * اقر بمضاربة لرجل
ولم يسمها فالقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو اقر المضارب بربح
الف درهم في المال ثم قال غلطت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال
فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب
رأس ماله كذا في المبسوط * اقر رب المال ببيع فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على
المضارب وان اقر البائع انهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل
ماله بعين او دين او رقيق او عتار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد
منهما بينهما نصفان الاطعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحسانا
وكذلك ام ولد احدهما او مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فما عليه من بدل
الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وانا مفاوضة في الشركة كذا في المبسوط *
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقة شريكه
في ذلك او كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لابل بعد المفاوضة
فالقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشيء وان اقرب دين ثوابا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقربه ولا يؤخذ شريكه بشيء وان اقرب دين ثوابا شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط * اقرار شريك العنان على شريكه في بيع او شراى شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقرب شراء شيء مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو اقر احد المتفاوضين بكفالة في صحته او مرضه يؤخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير امره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح والمتفاوضين بكفالة في صحته بدين لو اقر شريكه المريض انزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين * اذا اقر احد المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جناية لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان متفاوضين فاقرا احدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفاوضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شريكنا شركة عنان او قال شركة مفاوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير شريكا شركة عنان لا شريكا شركة مفاوضة كذا في المحيط * اذا اقر الرجل لآخر بالشركة مفاوضة وانكر الآخر ذاك فلا شيء لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر اننا شريكك فيما في يدك غير مفاوضة ولست شريكك فيما في يدي كان التول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي * ولو اقر الحر لعبد ما دون انه شريكه مفاوضة او اقربه لمكانت فصدق في ذاك لم يثبت المفاوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا وديعة وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفاوضة او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفاوضة بينهما كذا في المبسوط * اقر اصبي لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه ابوه فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصح ما في يد اصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الذمي لمسلم بالمفاوضة او المسلم لذمي بها فقي قول ابي حنيفة ومحمد ر ح لا يكونان متفاوضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما نصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه واي شيء بين كان مصداقيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال انت شريك في التجارات فما

فما في ايديهما من منافع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة وليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروابنين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * واما فرق قال فلان شريكي فيما في هذه الحانوت فان جميع ما في الحانوت يسير مشتركا بينهما وان تنازعا في منافع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لابل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر ويكون له خاصة واتفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حن وبابل ومنافع الطحانيين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه منافع فاقرا انه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المنافع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او منافع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المنافع فهو لي وقال الآخر بل المنافع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قال اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي * ولو قال هو شريكي في كل زطي مندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو اقران هما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط *
 ولو قال هو شريكي في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم اقران عدلين قد ما وقال احدهما بضاعة
 فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه بعد دفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا
 العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا قال فلان شريكي في هذا
 الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر
 هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه
 انا ولكن بعاه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك
 نصف قيمة المتاع وقال قبضت مناهي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا
 وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق
 المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات
 احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادته من الشركة فالقول لهم وان اقرؤا انه كان في يده
 يوم اقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي * وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال
 تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول
 قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط * الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
 قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان
 ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان علي الف درهم وقد قبضها
 الوصي بتما مها فان كان الدين واجبا باذنه للميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي
 مائة مفصولا عن اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه
 الف درهم فالغريم بريء من الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه
 انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسع مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت
 للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان
 الغريم بريئا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة
 للورثة واذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال
 وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن

الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد بن الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء ولا هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الغايبة الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة ما الجحود اولابرائه وان اقر الغريم اولاد بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم اولاد بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا من جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان وديعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولان ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقبضه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله منفصلاً فاما اذا قاله موصولاً ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله مفصلاً صار ضامناً للكل وان قاله موصولاً يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لعنان على الناس فجاء غريم لعنان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئاً وما علمت ان لعنان عليك شيئاً فقال قول الوصي ويؤاخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من رجل بعينه وكذا لو قال قبضت كل دين لعنان بالكوفة وكذا لو كان الوكيل بالقبض كذا في الحارثي * ولو اقر الوصي انه استوفى ما لعنان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط * واذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم وانك اعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة ما في دعواه هكذا في المحيط * ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه ومبرائه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحارثي * ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وان قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط * ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الالف كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون

لا يعلمون قبض الميـت كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميـت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبي فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البيـنة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط * الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميـت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذوايد فان القاضي يتلوم سواء قال ان الميـت وارثا آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في العناوي الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد ر ح رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن الميـت وادعت امرأة انها زوجة الميـت وقال الذي في يديه المال صدقته ولا يعلم له وارثا غيرهما وكذب كل واحد منهما صاحبه والقاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعدما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان الميـت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة الميـت وادعى رجل انه اعتق الميـت وقال الذي في يديه المال صدقته او قال هذه ابنته وهذا مولاة اعنته او بدأ بمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصدان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال انا زوجة الميـت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى الميـت قد كان اسلم الميـت على يديه ووالاة وقالت تلك المرأة انا زوجته ونك وقال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة هكذا في المحيط * وان اقر ان هذا ابنه وقال لا ادري اله وارث آخر ام لا فان القاضي يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب *

قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اذ قال الذي في يديه المال لرجل انت اخوة لايه وامه ولا ادري اَلْهَ وَاَرِثَ آخِرَ
يَحْبِبُكَ مِنْ الْمِيرَاثِ وَقَالَ الْمُدْعَى اَنَا اخوة لايه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره وَلَوْ قَالَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَالُ انت اخوة لايه وامه وله اخ
آخر لايه وامه وانتم اوارثاه جميعا لانعلم له وارثا غيركمَا وَقَالَ الْمُدْعَى اَنَا اخوة لايه وامه ووارثه
لا وارث له غيري فان الداعي يتأني في ذلك فان جاء وارثا آخر والادفع المال كله الى هذا
المدعي كذا في المحيط * وجاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو احق به
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قطّ وانه وارثه والذي في يده المال
يقول ان الميت عبده وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط *
لو ادعى انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او ابوه او مولاة
اعتقه او كانت امرأة وادعت ابها عند الميت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدفهما ذواليد وقال لا ادري اَلْلميت
وارث غيركمَا لَمْ يَكُنْ لِمُدْعَى الْوَصِيَّةُ شَيْءٌ بِحُكْمِ هَذَا الْاِقْرَارِ وَيُدْفَعُ الْقَاضِي الْمَالَ إِلَيْهِمْ هَكَذَا فِي الْخُلَاصَةِ
فِي كِتَابِ الدَّعْوَى * وَالزَّوْجَانِ وَمَوْلَى الْمَوَالَةِ أَوْلَى مِنَ الْمَوْصِي لَهُ كَذَا فِي الْمَحِيط * وَلَوْ اَقْرَأَ الَّذِي
الْمَالُ فِي يَدَيْهِ اَنْ صَاحِبَ الْمَالِ مَاتَ وَاَنْ لِهَذَا الرَّجُلِ عَلَيْهِ الْمَالُ الْقَاضِي اَتَرَكَ وَاَرْتَا فَاَنْ قَالَ
نَعَمْ لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَهُمَا خَصْمَةً وَاَنْ قَالَ لَا تَأْنِي الْقَاضِي فِي ذَلِكَ فَاَنْ لَمْ يَجْعَلْ وَاَرِثَ جَعَلَ لِلْمَيِّتِ
وَصِيًّا فَاَنْ ثَبِتَ الدِّينَ دَفَعَهُ إِلَى الْغَرِيمِ وَالْأَجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَذَا فِي مَخْتَصَرِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ
فِي كِتَابِ الْوَصَايَا * رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ مَالٌ لِرَجُلٍ مَاتَ صَاحِبُ الْمَالِ وَاَقْرَأَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَالَ اَنْ الْمَيِّتِ
أَوْصَى لِهَذَا بِجَمِيعِ هَذَا الْمَالِ وَاَقْرَأَ يَصَانُهُ أَوْصَى لِهَذَا الرَّجُلِ الْآخِرَ بِجَمِيعِ هَذَا الْمَالِ وَقَالَ ذَلِكَ
الرَّجُلُ اَنْ الْمَيِّتِ أَوْصَى لِي بِجَمِيعِ هَذَا الْمَالِ وَمَا أَوْصَى لَكَ بِشَيْءٍ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ اَنْ الرَّجُلَ
الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَالُ قَالَ اَنْ الْمَيِّتِ أَوْصَى لِهَذَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَاَقْرَأَ يَصَانُهُ هَذَا اخوة لايه وامه ووارثه
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ وَلَوْ قَالَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
الْمَالُ اَنْ الْمَيِّتِ أَوْصَى لِهَذَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَقَالَ اَيْضًا اَنْ الْمَيِّتِ اَقْرَأَ هَذَا ابْنَهُ او ابوه او مولاة مولى
مُتَاقَةً او مَوْلَى مَوَالَةٍ لِي وَاَنْهَ لَا وَاَرِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْوَارِثِ الْمَقْرَرِ وَالْمَوْلَى كَذَا فِي الْمَحِيط *
لَوْ اَدْعَى رَجُلٌ اَنْ لَهُ مَالٌ صَاحِبُ الْمَالِ الْفِ دَرَاهِمَ وَاَنْهَ مَاتَ وَاَنْهَ صَدَقَهُ الَّذِي قَبْلَهُ الْمَالُ لَمْ يَلْتَقِ

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأتى القاضي في ذلك
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامها
قضى له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله ديناً
فلصاحب المال ان يضم من الذي كان المال قبله وان كان اصله غصبا فان شاء ضمن القابض
وان كان اصله وديعة فلا ضمان على القابض في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الوديعة عندي
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه او وصى به اليه فلا ضمان عليه
والضمان على القابض فان لم يجيء صاحب المال حيا وحضر وارثه وحجده الدين بالقضاء ماض
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى
لهذا بجميع ماله لكن لعلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقته المقر له بالدين والموصى له
يدعى الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك
زمانا ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استخلف الموصى له على علمه
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه المال
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اءلني فانه لي
على كل حال ترك وارثا ولم يترك القاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو ان الذي
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتى القاضي في ذلك واخذ كفيلا
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان كان
غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان اخذ
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف رح
وقال محمد رح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا * الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل
رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء

على الآخر وعلى هذا اذا اقرار احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان ينتل المقتول وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى لكل على المقتول وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كمالا في المحيط * ولو اقرار رجل انه قتل فلانا عمدا وحده واقرار الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلهم كذا في المبسوط * لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحد هما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقتماه جميعا في مقاتلتهما ليس له ان ينتل واحدا منهما كذا في المبسوط * لو اقرار بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر في الملك والجنابة جميعا ينال للمقر له ادفع العبد وافته وان كذبه فيه فلا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختارا للفداء ولو اقرار بالملك او لا ثم بالجنابة ان صدقه فيهما فأنخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فقرار بالجنابة او لا ثم بالملك او لا ثم بالجنابة او قال كنت بعته من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان يخبر المشتري بين الادفع والغداء كذا في محيط السرخسي

في كتاب الجنابات * الباب الثالث والعشرون في المتعرفات ابن ساعدة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اني تزوجتك واذا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قيل له هل اجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقرار الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقرار المقر له بما قال المقر اخذ هارثه فلان من المقر وان انكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار * عبد قتل رجلا خطأ وام يعلم مولاه حتى اقرانه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنابة لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجنابة او الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنابة وان قال بعته وانا اعلم بالجنابة

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح
الجامع الكبير * ابن سماعه عن محمد بن رح رجل قال لهذا علي مثل ما لهذا علي ولم يكن اقر لا آخر
بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على ما لا آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما
بما شاء فان اقام الآخرة بينة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الفا وكان للمقر ان يقر له بما شاء
وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن رح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل ما لهذا علي دينار فللأول عليه
الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل ما لهذا
فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط *
رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجحد الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه
يقضى للمقر له ويبطل العتق وان اقرانه لفلان ثم اقرانه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر
ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقرانه لا آخر ثم اشتراه فانه يقضى به للأول
ولو امره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الأمر احق به كذا في محيط السرخسي *
في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال
ضاعت قبل اقراري لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وديعة ضاعت فاقول قوله
ولو قال له عندي الف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت
امس كذا في المحيط * لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد
ان يحلله قبل هذا على قول محمد بن رح واما عند ابي يوسف رح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط
والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه اللبس
والجد يد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب *
اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا او ارضا او نخلا او بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين
ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يضمن القيمة
وعلى قول ابي يوسف رح الأول وهو قول محمد بن رح يضمن كذا في المحيط * اذا اقران لفلان عليه
عبد او ادعى ذلك فلان قال ابو يوسف رح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد بن رح
بان التول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة
او بعير كذا في الذخيرة * واذا قال علي عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع يمينه كذا

في المبسوط * ولو اقر على نفسه بدائه كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدائه وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرار بشيء او بشيئين * وفي كتاب العطل اذا قال لفلان علي درهم ملوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي ديناراً ولو قال لفلان علي درهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعت منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط * اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء يبين ويحلف على فضل يد عيه الخصم وان ابى ان يسمي يتول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف انه لا يملك اقل منه فإلزامه ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي * وقال لفلان علي دين وابي ان يبين فالقاضي بسمي له الدين درجة ودرجة حتى ينتهي الى اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والالزامه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشترينته منه فوصل باقراره واقام البينة على الشراء قبلت بينته استحساناً ولو قال بعد ما سكت اشترينته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اذا قال لآخي علي الف درهم وام يسمه فهو باطل واوسماه وله اخ علي ذلك الاسم لزمه ولو قال لآني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخرواياه عنيت فالقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الى غيره قال بكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسمان عمرو وعمر وسالم وسالم فالقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله ان يبين كذا في المحيط * الاصل انه متى ذكر مقداراً واضافه الى صئتين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة اناواب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للمقر له ان يجعل النصف اكثر والقول قول المقر في الجيد من ذلك والرد في كذا في المحيط *

اذا قال لفلان مندي الف درهم قرض ووديعه فهو ضمان لنصفها قرضا والنصف الآخر وديعه وكذلك
 لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثمائة منهما قرض وسبعمائة مضاربة
 كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي * قال له عندي
 الف درهم هبة ووديعه فكلها وديعه كذا في محيط السرخسي * ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي
 ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا
 مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال عليه قمير من حنطة وشعير الاربعان عليه ثلثة ارباع قمير
 من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * لو قال علي كرخنطة وشعير وسمسم كان اثلاثا
 يلزمه من كل واحد ثلثه هكذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لفلان علي نصف درهم ودينار وثوب
 فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرخنطة وكرخشعير وكرختمر وكذلك لو قال علي نصف
 هذا العبد وهذه الامه ولو قال له علي نصف هذا الكرخنطة وكرخشعير فعليه من الشعير كرخامل وكذلك لو قال
 خصبت فلانا نصف عبده وهذه الامه وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الديار كذا في محيط السرخسي *
 وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا للوارث اعتقني ابوك وقال رجل
 اخبرني علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتما فعلى قول ابي حنيفة رح الدين اولى
 وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط * قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر
 جارية فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما
 اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما على من اشتراه قبض
 اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت
 المفاوضة ولم يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع على صاحبه بالفضل
 وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عقق كل واحد منهما
 بموت بائع لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي
 في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما مملوك
 صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الى المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا
 كذبه لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما
 على صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما على صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان و فلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فامتر له يأخذ المقربه من مشترية والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تباعا وارتفعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقيا موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة يقضى بكتابة ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بينة حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلنا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا الذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل واحد منهما و يفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراره ودلاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع ان لم يكن له بينة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه و يفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد *

كتاب الصلح

وهو مشتدل على احد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشروطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * واما ركنه فالاجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فاذا وقع الدعوى فدايتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى (صلح كن اذن مدعى بامن بدرهم كه بتوميدهم) فقال المدعى هي فعلت لا يتم الصلح ما لم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين فحوالدرهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب استناط بعض الحق والاستناط يتم بالمستط كذا في الذخيرة * الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى اياه (بر چندين فضل کردم

كردم) فقال (کرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * وأما حكمه فوقع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانتكار ثبوت الملك في البدل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعي سواء كان المصالح عندهما لا اولم يكن كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل كذا في البدائع * و صلح السكران جائز كذا في السراجية * ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرًا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينًا فالصلح ابو الصبي من دعوة على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعى او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتدا عند ابي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة و صلح المرتدة جائز بلا خلاف كذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان نفع او عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التاجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب كذا في الغرر * ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما ومجهولا كذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالدرا والارض والعبد وغيره وادعى كله او بعضه والمدعى عليه مقربه او جاحد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ووقع على الجباد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالتان

وبترادان الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كبلي كالحنطة والشعير او وزني كالحديد والصفران كان معينا و اضاف العقد اليه وهو حاضر او غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمي من الكبلي والوزني وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد فان ضرب الاجل في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب الثاني وان كان موصوفا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو صالح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صالح من دعواه على حيوان او على ما لا يجوز فيه السلم لجهالته فلا يصح الصلح الا ان يكون معينا هكذا في شرح الطحاوي * ومنها ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صالح على دن من خل فاذا هو خمر ومنها ان يكون مملوكا للمصالح حتى اذا صالح على مال ثم استحق من يد المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المصالح منه مما يجوز الاعتياض عنه مالا او غير مال بحوائف قصاص مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط * ومنها ان يكون المصالح عنه حق العبد لاحق الله سواء كان مالا عينا او دينا او حقا ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب خمر فصالحه على مال ان لا يرافعه الى وبي الامر كذا في البدائع * ولو اخذ سارقا في دارة بعدما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع هكذا في فتاوى قاضيخان * وان كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح منه هكذا في محيط السرخسي * ان وقع الصلح في حد القذف قبل ان يرفع الى القاضي لا يجب البدل ولا يسقط الحد كذا في السراج الوهاج * ولو صالح شاهدا بريد ان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح من حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما اخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا في البدائع * والذي استتر عليه

فتوى ائمة خوارج ان الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حد او غلط في احد الحدود و يصح كذا في الوجيز للكردري * واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية * صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان عقارا و ميردا لعيب و ثبت فيه خيار الرؤية والشرط وفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشرط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية * ولو كانا قدين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب * وان وقع عن مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها و يبطل الصلح بموت احدهما في المدة كذا في الهداية * حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي يموت لا يجوز كذا في المحيط * وان كان المدعى منفعه فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صالح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالا جماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع * والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فتداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية * واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه فاربعة لانه اما ان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل وام يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد عاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد عاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج تسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطي المدعى عليه مالا معلوما للمدعى لينترك مدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والا صل في ذلك ان
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح
هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم
المبيع فما يصلح ثمة في البيع او مبيعا يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط * الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على
آخر الف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له الف سود
فصالحه على خمسمائة يبيح لم يجز بخلاف ما اذا كان له يبيح فصالحه على ما دون ذلك من السود
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلته فصالحه منها على خمسمائة
بخية ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحموا بي يوسف رحمه الآ خر كذا في فتاوى
قاضيخان * لو كان عليه الف درهم غلته فصالحه منها على الف درهم بخية حالة فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح عن
دراهم في الذمة على دنانير او عكسه يشترط قبض البدل وان وقع من الدنانير في الذمة على
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا
في الوجيز للكردي * اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخية الى
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجلا فصالحه على الف درهم بخية حالة جاز
اذا نقد البخية في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجياد الفا حالة فصالحه على الف
نبهرة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل
كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان عليه الف درهم بخية مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه
لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية *
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرأ سودا الى اجل
جاز وان صالحه

جازوان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالاحاصل انه اذا صلح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجودة او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حاله او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حالا او الى اجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبرأ مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبرأ جودا ما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم بخية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سودا حاله او الى اجل فهو جائز هكذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليهما او دفعهما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جازوان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجالا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباني هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاه دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للمكرري * ادعى على آخر كذا دينا رافا نكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جازوان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف الكرب بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرشعير بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جازوان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرشعير بغير عينه

الى اجل ام يجزوا الحنطة عليه حالة ولو لم يضرب اذ لك اجلا او كان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير عنها
كان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل
ونصف كر شعير حاله بغير عنها فان تفرقا دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعير الصلح فاسد على حصة
الشعير كذا في المحيط * اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقنرة الحنطة فصالحه على احد عشر
درهما وفارقه قبل القبض انتقص الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين
على رجل كرحطه فرض فصالحه احدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه
ان شاء ربع الذرة ان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلا لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
الدين واجبا بعدد احدهما بان ورثا دينامو جلا من رجل فصالحه احدهما على مائة معجلة على
ان اخرعه ما بقى من حصته وهو اربع مائة درهم الى ستة والمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير
حصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة ربح حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للمؤخر
ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح تأخيره في حصته جائز وان كان ديتهما
واجبا فاداه احدهما بان كانا شريكين شركة هذان فان اخر الذي وآى الاداة صح تأجيله في جميع
الدين وان اخر الذي لم يباشر الاداة لا يصح تأخيره في حصته على قول ابي حنيفة ربح وعلى
قولهما يصح وان كانا متداوين فاجل احدهما دينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل ايتهما
اجل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على
ثوب شريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان بضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع
غريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض
ثم يرحمان على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخية فصالح
احدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما
كذا في المبسوط * واو كان المالان لرجلين عليه لهما دراهم والآخذ نأبر فصالحاه على مائة درهم
فهو جائز وتقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف ويشترط
القبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي * ادعى
رجل على رجلين الف درهم دين فصالحاه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح
على اقرار او انذار وكذلك لو صالحاه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز

كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادفا ان لاشي عايد فالدفع اليه بالخيار ان شاء برد العبد وان شاء اعطاه العا وامسك العبد كذا في محيط السرخسي * عالم من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى دينا على رجل واصطالحه على دار على ان يسكنها الذي دليده الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى دينا على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعي عليه سنة كان فاسدا كذا في المحيط * انه على آخر مائة دينار في شابورية فصالحه على مائة بخارية وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لامضته فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في الدراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيوفا او نبهرجة او ستوقه فردة عاد المال مؤجلا وكذا لو باعه عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فردة بعد ما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان استبدل اخرى في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل الف فانكر المدعي عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وابرأتك عن البقية جاز ويبرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم يقل وأبرأتك عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاءً لأدبائه كذا في الفتاوى الظهيرية *
 وأما المطلوب قضى الألف فانكر الطالب قضاءً فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاءً ولا يحمل
 للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيخان * إذا كان لرجل على رجل ألف
 درهم ديناً من ثمن بيع إلى أجل فصالحه الطالب على أن يعطاه كفيلاً وآخر عنه سنة بعد الأجل
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كميل فصالحه على أن يسراً هذا الكميل أو على
 أن يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى أن آخر عنه بعد الأجل شهر فهو جائز ولو صالحه على أن يعجل
 له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الأجل كان فاسداً ولو أخر عنه الطالب سنة بعد الأجل
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط * من له على آخر ألف درهم فقال ادفع إليّ غداً منها
 خمسمائة على أنك بريء من الفضل فنقل فهو بريء فإن لم يدفع إليه خمسمائة غداً عادت الألف
 عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي * لو قال حظت منك خمسمائة على أن تنقضي خمسمائة
 ولم يوقت لذلك وقتاً إذا قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال
 حظت منك خمسمائة على أن تنقضي اليوم خمسمائة فإن لم تنقضي فالألف عليك على حاله فقبل
 الغريم أن نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وإن لم ينقضي اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال
 حظت منك خمسمائة على أن تنقضي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة
 ومحمد ربح أن تنقضي اليوم برئ من الباقي وإن لم ينقضي لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيخان * إذا قال أبرأتك
 من خمسمائة من الألف على أن تعطيني الخمسمائة غداً فالأبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط
 كذا في الهداية * ولو قال له على رجل ألف درهم فصالحه معه على خمسمائة على أن يعطيه آية ولم يوقت
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حظاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة
 على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فإن لم تعطني فالألف عليك على حاله فإن أعطاه فالصلح ما مضى
 فإن لم يعطه حتى مضى اليوم فالألف عليه ولو قال صالحتك من الألف على خمسمائة على أن تعطيني
 اليوم ولم يقل فإن لم تعطني اليوم فالألف عليك فإن أعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية
 بالاجماع وإن لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الألف في قول أبي حنيفة ومحمد ربح هكذا في شرح
 الطحاوي * لو قال صالحتك من الألف على خمسمائة تدفعها إليّ غداً أو أنت بريء من الفضل على أنك
 إن لم

ان لم تدفعها غدا فإلّا لى عليك على حاله فان نعهه خمسائة بقي الابرء ما ضيا وان لم ينقد بطل الابرء
بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال ادّأني خمسائة على انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح
الابرء ولا يعود الدين هكذا في الهداية * ولو قال حطت عنك خمسائة ان نقدت لي خمسائة
لا يصح الحط في قولهم نقد اولم ينقد وكذا لو قال للغريم او للكنيل اذا ادّيت منها خمسائة او متى
ادّيت او قال ان دفعت الي خمسائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي
وان ادّى اليه خمسائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية * ان حط احد الشريكين شيئا
ان كان المصالح ما قد جاز حطه الكل او بعضه في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ويضمن نصيب
شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح ما قد جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه
لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينها جاز وان كان
نسيئة لا يجوز وان صالحها على شيء من المكيل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس حاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها
من الخادم على دراهم نسيئة جاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة
كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها
من غير خيار هكذا في المحيط * اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب
هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دنانير الى اجل فهو
جائز كذا في المبسوط * ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتبية *
اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه
ن كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرحنطة ثم صالحها
من ذلك على كرحشعير بعينه فهو جائز وان كان الشعير بغير عينه ان كان الشعير مؤجلا لا يجوز
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على احدي الروايتين

وان تفرق قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعي بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبارات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط * ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خلع كذا في خزائن المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهري الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز وان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الغالا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقراني بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو يحدد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعال الذي اعطته كذا في المبسوط *

(مردی زن دیگر براد دعوی کرد و صلح کردند) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين * في المنتقى بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجمد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم بدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهرافصالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادمت عليه نفقة وتكا حافصا لهما على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقديرًا للنفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تقطمه وعلى ان زادها هو ثوبا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين * وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او القاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيدا اذا كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بنمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كفيلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت او ما ادمت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط *

ولو صلح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمى جنسه جازم مؤجلا وحالا بخلاف ما لو صلحها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صلحته عن اجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها ان يصلح بما ثبت لها من دراهم الا اجر على طعام بغير عينه كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد عليها حتى تنقضي عدتها بالاشهر جاز ذاك وان كانت عدتها بالحبض لا يجوز لان الحبض غير معلوم فذلك حبض ثلث حبض في شهرين وقد لا تحبض عشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلحت مع الزوج من نفقتها ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد بواها المولى بيتا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الأمة فلوم بكن بواها المولى بيتا لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطاع الزوج ان يقربها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صلح المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر بصلح امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي * اذا كانت لرجل امرأتان احدهما أمة ود بواها بيتا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر و صلح الأمة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة المسلمة واذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط * ولو صلح على نفقة المحارم ثم ادهى الاصرار صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية فاعل عن العنابية * اذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقروا انه محتاج فان لم يعرف حاله وادهى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صلح عليه الا ان تقوم بينه انه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا ان كان الولد محتاجا فان كان صلح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه ابطلت الفضل منه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صلح امرأته من كسوتها

من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذلك كسوة القرانة ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على درهم مسماة لنفقتة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحا المبانة زوجها من سكناها على درهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر او لم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط * الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمصاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبة بالرد فاقرا المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول ابي حنيفة ربح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف ربح الاول وعليه التنوين هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او ردت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او ردت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط * واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي ربح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف ربح الاول ويجوز في قول محمد ربح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * ان انكر المستعير العارية اصلها ثم صالح صح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المناربة وكل مال اصله امانة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائت درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجز اذا قامت البيينة على الوديعة وان لم يقرم بيينة

وكان المودع منكراً فالصلح كذا في الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى
 كذا في المحيط * وأوصالحة على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فإن صالحه
 وهو جاز بالدبيعة فالصلح صحيح إذا تفرق بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس
 الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما إذا كان المودع مقرراً بالدبيعة أن كانت الدبيعة حاضرة في مجلس
 الصلح جاز إذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع
 القبض فالصلح باطل وإن كانت الدبيعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة *
 أمراً استودعت رجلاً ودبعته كانت عندها غيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه
 أيضاً فعقدت متاعاً منها فقلت ذهب بينكما ولا أدري من أضاعه ولا لا أدري ما كان في وعائك غير
 أنك دفعت المتاع لي فقلت ذهب بينكما ولا أدري من أضاعه ولا لا أدري ما كان في وعائك غير
 المتاع والصلح بينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين أما أن كان بعد ما ضمنها
 المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل وأما
 أن كان قبل أن يضمها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه أن صلحت ببديل مثل قيمة المتاع
 أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئاً عن ضمان المتاع حتى أوفاه صاحب المتاع بينة
 بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودع عين سبيل وإن صلحت ببديل هو أقل من قيمة
 المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار أن شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وإن شاء
 ضمن المودع عين إن قامت له بينة على المتاع فإن ضمن المودع عين رجلاً على المرأة بما دفعها إليها
 وإن ضمن المرأة نقد الصلح عليها كذا في الذخيرة * إذا ادعى عبداً في يدي إنسان فقال ذواليد
 هذا ودبعت فلان أو ودبعت أودعنيته فصالحه بعد إقامة البينة أو قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح
 عند كذا في الأصول العمادية * وإن كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة
 الإعارة وصالح المستعير على مال جاز فإن أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال إنها نفقت
 بطل الصلح وإن أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط * ومن استعار دابة إلى وقت
 فعطبت فقال المستعير نفقت نحني وكذب به رب الدابة وهو مقر بالعارية فافتدى المستعير ثمنه
 فصالحه صلحاً لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتها إليك كذا في خزائن المفتين * ولو أن
 لمضارب جحد المضاربة ثم أقر بها وأقر بها ثم جحد هائم صالح من ذلك على مال جاز وإذا كان

للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخرة عنه جاز وان حط منه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يدا الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطالحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطالحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا وان ادعى الموهوب له الهبة واقر انه لم يقبضه وجد الواهب فاصطالحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطالحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا درهما ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط * امرأة وهبت ارضا لهما لاخوين احدهما لاب وام والآخر لاب ثم ماتت فورنها اخوها لايبها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطالحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطلة فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصه اخوه فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا اردا حتى يقضي القاضي علي بذلك فاصطالحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطالحا على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط * لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاءا ولم يقبضه منه وجدوا الواهب ثم اصطالحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطالحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

او وجد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذلك لو اصطالحا على ان تكون الدارينهم بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل آجرتي ثلثة اشهر بعشرة دراهم فاصطالحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطالحا على سكنى ثلثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصطالحا على سكنى هذه الثلثة على ان زاده قفزا بعينه او بغير عينه بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصطالحا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان يظن في الزادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطالحا على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية * لو اصطالح الآجر والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كتيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا الزادة خدمة عبده هذا شهر او زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجز هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا ابعد من ذلك فاصطالحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالاحر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز او وجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه اسكرى هذه الدابة با Kaf يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فجدد ذلك رب الدابة فاصطالحا على ان يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه قتال الذي في يده العبد العبد عبيد والمائة عليك فاصطالحا على ان يبرأه المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح

الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهنت العبد منك فاصطحا على ان زادة المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطحا على ان يبرأ المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم اقرضها اياه واقرائه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم ارهنته فاصطحا على ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطحا على ان يقرضه المرتهن درهما ليجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطحا على ان يرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعابين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط * ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعث متاعي فلم يقروا لم ينكر ثم اصطحا جاز الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطحا على ان ابرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط * لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اعاره لبرهنه فاصطحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط * الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

والتهديد لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * غصب
 ثوب قيمته مائة فاتفقه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز وقال يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن
 فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رح كذا في خزانة العناوين * اذا كان المغصوب عبدا فابق منه او هلك
 في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الفضل
 على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلاف فيما اذا ابق العبد واما اذا كان
 مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عند دم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا
 ذكر فخر الدين قاصيخان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك
 في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البيعة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بيئته
 في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل بيئته وتر زيادة القيمة على الغاصب
 كذا في غايه البيان شرح الهداية * اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان
 كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر
 من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رح اذا ابق المغصوب فصالحه مولاه
 على دراهم مسماة دالة او الى اجل جاز ولو صالحه من العبد الا بقى على مكيل او موزون
 ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس
 لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا
 بعينه او بغير عينه دالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال
 احدهما هي آبقه وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي
 جاز الصلح على جميع ما ذكرنا دالا كان او مؤجلا وان قال هي آبقه جاز الصلح على الدراهم
 حالة كانت او مؤجلة وعلى المكيل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط *
 واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على
 اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول
 ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الا بربشي وان
 توى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي * لو غصب كرخطة
 ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

على ذهب مسمى حالا او مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الوزنيات ولو صالحه على كيل
مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة او غيرها وان كان الكرم مستهلكا فصالحه على درهم
او دينار ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض
بطل الصلح وان صالحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل
ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرم
ونصف كرم باطلا سواء كان الكرفائما ومستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط * ولو غصب كرم حنطة
وكرم شعير فاستهلكهما ثم صالحه على كرم شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك
اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط * في المنتقى
رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المغموس منه على الف درهم الى سنة قال حصة الحنطة
والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في خصه العروض وان كان قال الغاصب
لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغموس منه كانت مستهلكة والقول قول الغاصب كذا في المحيط *
ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صالحه منهما على كرم حنطة بعينه ثم استحق
الكر او وجد به عيبا فرده رجع يالدرهم والدنانير وان صالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة
فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجدها زيوفا او ستوقه رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك
لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير
فصالحه على خمسين درهما حالة او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة
وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كرم حنطة ثم صالحه على نصف كرم حنطة
فان كان الكرم المغموس مغيبا فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب
مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على نصف كرم آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه
لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرفائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغموس منه
وان كان الكرم المغموس حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرم
المغموس او على نصف كرم آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد
النصف الباقي على المغموس منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم
المغموس او على نصف كرم آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم

المغصوب او غائباً مقرأ كان الغاصب او جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدديات المتقاربة وان كان المغصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بان كان عبداً او اداة او امة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيباً لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضراً فان كان الغاصب مقرأ بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحداً ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل العا واخفاها وغيها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الاف او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحداً كذلك الجواب فان وجد المغصوب منه بينة بعد ذلك فاقامها يتقاضى له بقية ماله فان كان مقرأ بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا غصب الرجل عبداً او ثوباً او ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على دراهم او دينار وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيارين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قائماً فصالح احدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهراً بحيث يراه المالك والغاصب مقرأ بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائماً في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحداً للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد بن قيس بن سبيعة عن ابي يوسف رح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل انا فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة

بقيمة فافتروا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اطلقا على القيمة من غير قضاء وافتروا قبل القبض وكذا لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في نتاوى قاضيخان * لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز كذا في خزائن المتين * وفي نوادر من سماعة عن محمد بن روح رجل غصب اناء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم اتيه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة او على ذهب ثم فارقته قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه اضرار رجل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضااع عن الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق شريكاً فيه لنصفه ولو كان الغاصب صالحاً رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه ايضا عن ابي يوسف رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المصنوب منه ان يأخذ منل وزن القلب فضة تبر و ابراه من العمل جاز كذا في المحيط * رجل اخذ سارقا في دار غيره فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلعنة العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط التقطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان * اسكاف سرق من حانوته خفاف لا قوام صالح الا اسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرج وانكر فقال انما صالحا تحتكم خوفا على نفسي قائما ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة قطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع المالص ويقول انما صالحت عن مالي والمبضع يقول انما صالحت من بضاعتي فان كان وقت القبض صمى الدافع انه من جملة ما رجب عليه وهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان صمى شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن
اي مال ادى اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه
لم يسم عمار دفع فهو عن الجميع كذا في خزانة المفتين * صلح المكروه لا يجوز كذا في السراجية * اذا
كان المدعي رجلين فذكره السلطان المدعي عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجوز صلحه
مع من اكره على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل بيتا ليلا ونهارا
وشهروا عليه سلاحا وعدوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكرهه على اقرار و ابرأ
ففعل ذلكا في قياس قول ابي حنيفة رح يجوز الصلح والاقرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون
الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متعلب يقدر على تحقيق ما اوعدته والفتوى
على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان
هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا ونهارا
او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح والزوج
اذا هددها رأتها لتصلح عن اصدق على شيء او تبرأه فهو بمنزلة الاحني وان هددها بالطلاق
او بالتزوج عليها او بالنسري لم يكن ذلك اكراه هكذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس
في صلح العمال اذ ادعى الرجل الى قصار ثوبا يتقصره فخرقه القصار بدقته فصالحه رب الثوب
على دراهم مسموعة ليكون الثوب للقصار او يأخذة رب الثوب ثوبه والصلح جائز حادثة كانت
الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنانير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب
لرب الثوب او للقصار وان كان المكمل او الموزون في الدمتان وقع الصلح على ان يكون الثوب
للقصار والصلح جائز فما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ولو قل القصار قد دفعت اليك الثوب وجحد رب الثوب
ذلك فصالحه على صلح لم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر وعلى
قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر هكذا في المحيط * ولو ادعى
القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر
على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فادعى انه اوفاه الاجر وانكر القصار فاصطحا على نصف
الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على

دراهم فعلى قول ابي حنيفة ر ح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين
كما فى المودع وعندهما من فيصح الصلح كما فى الغاصب والراعي ان كان اجيرا مشتركا فهو
كالقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحدوه امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب
فى المودع كذا فى الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له
نوبا سبعة فى اربع فتقص ونسج خمس فى اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء
اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمه غزلا مثل غزله فان صالحه
على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة الى اجل ذكر
فى الكتاب ان لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك
وضمته غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل لان الغزل دين فى ذمة الحائك
فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب
الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل
كان جائزا كذا فى فتاوى شيخنا * وان صالحه على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط
عنه بوضعه جاز كذا فى المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفردرهم فصبغه بقفيزين
حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين ان يأخذ ثوبه او اعطاه درهما وما زاد القفيز الآخريه وبين ان يترك
ثوبه على الصباغ وضمه قيمة ثوبه ايضا فصالحه رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قفيز حنطة
بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وما زاد القفيز للثاني فى ثوبه او صالحه عما زاد القفيز للثاني فى ثوبه
وان صالحه على قفيز حنطة الى اجل لم يذكر محمد ر ح هذا فى الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ
مراق يجوز وقال مشائخ بائخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفردرهم كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
لا يجوز كذا فى المحيط * ولو صالح الصباغ على دراهم الى اجل جاز كذلك لو صالحه على قيراط
ذهب جاز اذا قبض الذهب فى المجلس وان لم يقبض او اجله فيه بان كان قيمة ما زاد القفيز الآخر
فى الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصالح بطريق حط الاجر والتاجيل فيما زاد القفيز فيه وان كان
قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا فى المبسوط * الباب السابع فى الصلح فى البيع
والسلم لوبا ع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على الف او مائة زبوف او نبهجة حالة او الى اجل
كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكيل او يوزن بغير عينه لم يجز كذا فى

المبسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى ذلك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صح ولو اراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يتدر كذا في الفصول العمدية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع وأم ينهيا له إقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التنازع خاتمة بان فلا عن البينة * إذا ادعى على رجل الف درهم ثم باعها آية بيعا فادعى وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمتها كانت الف درهم وادعى المطلوب بأن قيمتها أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط * ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم إليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط * لو كان عليه ألف درهم وكسر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس بأن بضائع الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فإذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم إليه بنصف ثوب متطوع أم يجبر على أخذه فإن شاء قبل ذلك منه وإن شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويأقضه نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الأجل جاز المتض في تنص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط * إذا سلم إلى رجل في كرحنطة وجعل أجله إلى شهر واسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرحشعير وجعل أجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد وجعل الحنطة فصالحه على أن يأخذ الحنطة ويؤيد في أجل الشعير كان جاز ولو صالحه على أن يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * وأوحل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهرا جاز قيل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما إذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم إليه درهما يزيد في الأجل شهرا لا يجوز أن قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لأنهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من تدوير القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط * اذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان يرده عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة * وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط * تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يقبضه صمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا سلم درهم معدودة في كرحنطة الى اجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في المحصر شرح المنظومة * سلم ثوبا في كرحنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب سلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسوخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطالحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

والتمليك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطحا على اخذعين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين بأي سبب عاد اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول بأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه برد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التمليك والنسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطحا على اخذ العين فبعد اختلاف المشائخ هكذا في المحيط * ولا يجوز صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد ربح ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نفذ عليهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف ربح جارا لصاحبه وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب نصيبه الا ان يرد عليه فيرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلط ونق - كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين * وهكذا في الكافي * اذا كان المتقا وضين سلم على رجل فصالحه احدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كمر حنطة سلم وبه كتب فصالحه الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد ربح الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز حاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطال بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كذا في فتاوى ناصيخان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صالح مع المطلوب على غير جنس السلم
برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام
الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل
وكان للكفيل الخيار ان شاء اوفاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط * ولو صالح الكفيل
رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الكفيل
على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجوز كذا في المحيط * وزاد رب السلم درهما على ان زاده الكفيل
مختوم حنطة لم يجوز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والزرعيات الى
رب السلم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند ابي حنيفة ومحمد رحم فكذا من الكفيل
وان اتى باجر مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لا في الزرعيات ولا في المكيلات وان كان
هذا في الزرعيات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط * ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط
فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب
على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجوز ويرد الطالب الطعام والاجرح حتى يوفيه الطعام في موضع
الشرط ولو كان المشروط ايعاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه
الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجوز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل
بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * لو امر رجل رجلاً فاسلم له شي كرحنطة ثم صالح الذي ولي
السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامثله للآمر في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وكذلك اذا ابرأه
بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الآمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة
مال ابرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * وان ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرحنطة سلم فصالحه
من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً
سواء تفرقا قبل نقد الدينار او بعده وان كان رأس مال السلم ديناراً كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرطاً
في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزاً في الكل
واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحم هذا
في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان العقيه ابو جعفر الهندواني يقول بانه لا يجوز والغتية ابو بكر البلخي
استاذ القية ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجوز ل ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحساناً بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط * وإذا أسام الذميان إلى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فإن صالح من رأس ماله على طعام بعينه وإلى أجل لم يجز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر إلى نصراني في حصة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزيرا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعلمه قيمة الخنزير كذا في المبسوط * الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب إذا دعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار المدعى أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوي أن يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط * وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على أن زادة المدعى عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فإن استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل التلثة فهو ضامن بقيمة ودنانيرة على صاحبه وإن كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فإنه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار تلثة ففسخت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق إلا بسنة فإن أقام بينة على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد أمضى الصلح في الثلث أخذت بينة الفسخ وإن اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحاه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم إن أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة ربح ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وإن كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فإن كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك أن على قولهما يجوز وعنه أبي حنيفة ربح روايتان في روايته يجوز الفسخ في حق الآخر وفي روايته لا يجوز وإن كان الخيار للمطلوبين

للمطلوبين فاجاز احد هما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند ابي حنيفة رح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح عن الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فلا خير ان يرده على الثاني ولم يكن للثاني ان يرده عليه الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب وردا لآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يرده على الاول كذا في المحيط * خيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد واراد المصالح ان يرده بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرده على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيباً فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج * واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً واما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكيلبي والوزني بغير اعيانها او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين * رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاه وجد به عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على درهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة * وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على حنطة بعينها جاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع ان يردّه او مات عند المشتري او اعنته قبل ان يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتل المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والا صل في جنس هذه المسائل انه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز متى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعنته بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا با الف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط * واما العبد في بد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له ان يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند ابي حنيفة رح ولو صالحه لا يجوز صلحه وعند هانئ ان يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمدانية * لو ان رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك او لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه او لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابي حنيفة رح وعند هانئ ان القطع مع الخياطه كذا في المحيط * لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجه شهرا جاز قالوا تاويله ان السطر ركوبه في المصر اما اذا اشترط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز كذا في الذخيرة * لو اشترى شيء من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجه كان السكاح جائزا وكان هذا اقرا من باب العيب فان كان يبلغ ارش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان اقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج * اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان ابرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان يردّها به في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح

له ان يرد ما كذا في الحاوي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح او الشمط فهو جائز وهو بريء من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه ولو لم يظفر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج * لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مسماة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رحمه الله فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الا براء بدون تسمية العيب فنظر النخاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من عيبها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقباضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي او لم يقر وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقر بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتقباضا طعن فيها بعيب وجحد البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبا معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي * اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اشترى امة فوجدها منكوبة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وخط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى امة الف وتقابضا وطعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم وياخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحطوط فالبيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعمائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى امة بالف درهم وتقابضاهم باعها من آخر بالف درهم وتقابضاهم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحوا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وجد البائع قد دخل رجل في مابنيهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان حط البائع الاول عن البائع الثاني درهما من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بعبء اربعة فان وجد الرجل بالثوب عبئا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرد على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرقا فقال المشتري ما ادري اك ان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحوا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما وياخذ منه القصار اجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحوا واراد الخصومة في ذلك قيل للمشتري ادع على ايتهما شئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطلحوا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له امة وتقابضا فطعن الآخر فيها بعيب فصالح البائع الامر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكني استحسن فاجيزه كذا في الحاوي * ان امرة يبيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان حط عنه من الثمن شيئا

شيئاً له وعلى أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو جائز وكذلك لو التقى الأمر بالبيع والأمر بالشراء
 فاصطالحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن حط عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي
 إلى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * إذا اشترى الرجل عبداً بثمن مسمى فتقابضاه ثم طعن
 بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن حط عنه من الثمن طائفة على أن أبرأه عن
 كل عيب وأقام رجل آخر بينة أنه كان امرأة أن يشتري هذا العبد له وقال لا أرضى بصلحه
 فإن الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الأمر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فوادت عند المشتري
 ثم وجدها عوراء وأقر البائع أنه دلسها له فصالحه على أن يرد لها ولدها وزيادة ثوب على أن يرد عليه
 الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادتها كذا في المبسوط * ادعى عيباً في جارية
 اشتراها وانكر البائع فاصطالحا على مال على أن يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها
 عيب وكان ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في العصول العمادية * المشتري إذا طعن بعيب
 في عين الدابة فصالحه على أن حط عنه درهمان ذهب البياض بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح
 وكذا الصلح في دعوى حمل المبيع إذا بان بعد الصلح عدم الحمل يرد البذل وكذا إذا ادعى على
 إنسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز للكردري *
 رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن يرد لها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالح مع
 البائع بشيء ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية إذا خلا عن
 البينة * لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضاه ثم وجد أحدهما بطعامه عيباً فصالحه الآخر على دراهم
 أو على قفيز حنطة أو قفيز شعير لم يجز فاما إذا اختلف النومان بان اشترى كرحنطة بكر شعير فهذا
 الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فإن كان صاحب الحنطة هو الذي
 طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وإن كان مستهلكاً لم يجز كذا في المبسوط * اشترى رجلان
 شيئاً فوجداه عيباً فصالح أحدهما في حصته جاز وليس للآخر أن يخاصم عند أبي حنيفة ربح وعندهما
 الآخر على خصومه لأن عند أبي حنيفة ربح لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافاً لهما
 كذا في محيط السرخسي * إذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيباً فصالح
 على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهماً فالرد جائز وزيادة الدراهم باطلة في قول
 أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بألف درهم وتقابضاه فوجد عوراء وأقر البائع

بذلك فصالحه منه على عبد رقبته فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فان استجفت
 الجارية رجع بحصنها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حررة رد العبد واخذ الالف هكذا
 في المبسوط * اذا باع المكاتب حارية وطعن المشتري فيها لعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن
 فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب واكثر بحيث
 لا يتغابن الناس في مثله واقل وانه يجوز عندهم جميعا ما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن
 الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط *
 الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه
 عبده انكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف
 عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات
 الرق وتقبل في حق منعه من الرق ولا يردون البينة لا يستحق الولاء واذا اقام المدعى منه كفيل بالمال
 صححت الكفالة كذا في المحيط * ولو قال اجمارية انت اعني وقالت لا بل انا حررة وصالحها من ذلك
 على مائة درهم فهو حار فان اقامت البينة انها كانت امته اعتقها عام اول او انها حررة
 الاصل من الموالى او من العرب حررة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت
 امه لغلان فاعتقها عام اول لم اقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكان الامة
 عبدا فاقام العبد بعد الصلح بيده على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو يملكه عام اول
 ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت بيته العبد ورجع بالمال على المولى عند ثم جميعا
 وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما
 اخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد ربح لان البينة على عتق العبد تقبل
 من غير دعوى عندهما والمناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامة وعند ابي حنيفة ربح
 يجب ان لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى
 والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط * ولو اقام المدعى عليه البينة
 انه كان عبدا لغلان واعتقه العام الاول والمستئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي * واذا ادعى
 العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم فدفعها للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح
 باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وام الولد والمدير

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الغني ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيهان * وانا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رقة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراده المدعي رواية ان قياسا على بيع الممران في بيع الممر روايتين على الرواية التي حوزة بنصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز احارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل وادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه لآخر لم يحز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي * ادعى دارا لصالحه المدعى عليه على خدمته عدة سنة جاز ولدا ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاحمد شمس الائمة الحمدواي لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به اما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههما ان يسافر بالعبد واصحاب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار اذا اوقال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى باصخان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اصطلحا على ان يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز وادعى على رجل دين واصطلحا على دار ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة

في الذخيرة * لو ادعى ارضا في يدي رجل اتها له فاصطلحا على ان يزرعها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحه الذي في يده على مبدالي اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقتك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك من دعواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو اشترى دارا فأتخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم اثلاثا فاذا اصطلحوا قبل ان يقضي بينهم على ان لغلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احد هم لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحبه جاز كذا في المبسوط * اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضي بينهما نصفان قضاء ترك فان اصطلحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصطلحوا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذا لو اصطلحوا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصطلحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما وللآخر موضع جذوعه وان يبني عليه حائط معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهد ما هو كان مخوفا وان يبنيه على ان لاحدهما ثلثه والآخر ثلثاه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز

لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كائنا اصبين فبنيا بخلاف ما لو ادعى يد شاة او عينا في عهد فصالح منه فانه لا يجوز كذا في المحيط * لو ان رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا رتناها عن ابينا وجمدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقيم البينة او صالح احدهما عن جميع دعهما على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخ ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطلحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطلحا على ان يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الاخر كرحضة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرم من عند المدعى عليه ان كان الكرم بعينه لا شك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكرم موصوفا بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكرم حالا او مؤجلا وان لم يكن الكرم في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا واذ كان الكرم من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكرم بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكرم مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصة الكرم من الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يحص الكروان تفرا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكرم وان لم يوجد في الكرم جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء ولم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة رح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم ولم يعجل ومندهما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكرم لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرم فانه تفسد حصة الكرم من الدراهم عند هم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار.

فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز . وان كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل . وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعى والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر والدرهم من عند المدعى او كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرا فما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكر قدر السلم جاز الصلح في الكل وبصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى ما تحص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على ان يزيده المدعى كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكيل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من الاعيان يصير ثمننا والشراء بثمان عنده جائز بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا في المحيط * واذا صالح من دعواه في دار على كرحنطة وسطنم صالحه من ذلك الكر على كرحنط شعيير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم وافتراق قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيل ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة واراد

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وتصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلا ادعى ان ارضه في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فمجداه فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد فجب ان يرضى وان ادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كربة او تحصينه بمسناة او نظرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة لينترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح او لغيرة من مرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامّة كذا في الظهيرية * وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم لي طرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة وينترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان لجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لا شك ان الصلح يبطل في حصته شركائه

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظران تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قد ديمة وكذلك اذا كانت حديثة ولا يدري حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعتها الى دار جارة فاراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في ارض باصلها ووجد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في اجمة في يدي رجل حقانصالحه منها على ان يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اضطهاد يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاضطهاد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطي للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * واوصالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار وزادة الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط * وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعة على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت المواناة وطاب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكا في المبيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشفع بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير آخذ النصف بشري مبتدأ ويتجدد فيما
 اخذ الشفعة هكذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار
 بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقي وهذا اذا كان الصلح بعد تاكده بالطلب
 فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه
 المشتري على ان يسلم له دار اخرى بدراهم مسماه على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا
 في المبسوط * اشترى دارا فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف
 الدار بنصف الثمن على ان يترا من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات
 الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون
 بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن
 جاز ويكون آخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اختصم في الشفعة شريك
 وجار فاصطلحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي * الباب
 الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخره الا فانكر فاصطلحا على ان يحلف المدعى عليه
 وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة
 اخذ بها وان لم يجد بينه واراد ان يستحلنه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلنه
 القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العمادية *
 ان اصطلحا على انه ان حلف فهو بريء من الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة
 الى ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له
 استحلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطلحا على ان يحلف المدعى
 على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه
 ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطلحا على ان يحلف
 الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلحا على ان يحلف
 الطالب اليوم على ما يدعي فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصطحا على ان يحلف المطلوب فهو ضامن للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل مالا او ما سواه فانكروا ولم يكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسماة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين وكذا لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك يمينك بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج * ولو اصطحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصطحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بجمع او بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابرأه عنه فحينئذ يعنق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطحا على ان يحلف المطلوب بها على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط * الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح من جنابة العمد والخطأ في النفس ومادونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية حاز كذا في الاختيار شرح المختار * ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي * وفي الخطأ لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار * وهذا اذا صالح على احد مقادير الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح القاتل الولي من مائة بعير على اكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز لانه عارض دينه بدين وان صالح من الابل على مثل قيمة الابل واكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى .

القاضي عليه بالدراهم او الدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقرة ما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان يبارق فلا نه بيع ما ليس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابلا او بقرا فصالح من ذاك على شيء من الطعام او غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على الفدي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على مائتي ابل بغير اعيانها والواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجب في الدية كان للمطالب ان يرد الصلح كذا في الخاوي * رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياءهما على اكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العدد ولو صالح اولياءهما على ديتين او اقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العدد جاز مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية بمنع وحبوه في الصلح وعد فساد التسمية يستط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في السكاح الا انهما ينترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العدد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي اخطاء تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * واوصالح عن قطع اليد عمدا على خمر او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المتطوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فالمقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر او خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بعفو عن دم على عفو عن دم اخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلوا ما ان يرى اومات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجنابة لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي له اثر وان برئ بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فاما اذ مات من ذلك بطل الصلح عند ابي حنيفة رح ووجب الدية خلا فاليهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موضحة فوكل انما لا يصلح عن الشجة وما يحدث منها الى

النفس فان مات كان الصلح عن النفس وان برئ يجب تسعة اعشار المال ونصف عشرة ويسلم للمشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلافا لا اختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحة عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صلحة عن الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لواله العاقلة يتحمل عنه كذا في المحيط * اذا صالح المريض من دم عمده على الف درهم حالة ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى بجنيها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه عندهما كذا في الحاوي * رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركه لاخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذاك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط * اذا صلحة على وصيف عن دم العمد فهو جائز ويصرف الى الوسط ولو صلحة على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط * صالح عن دم عمده على عبيدين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتما ارشه من الدراهم كذا في الكافي * لو صلحة من دم عمده على سكنى دار او خدمة عبد سنة جاز وان كان صلحة عليه ابدا وعلى مافي بطن امته او على غلة نخلة سنين معلومة ابد الم يجوز كذا في النهاية * لو صلحة من دم العمد على مافي بطون فتمه او على مافي ضرعها او على ما تحبل نخيله عشر سنين لم تجب الدية على القاتل

كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخيله من ثمرة جاز كذا في المبسوط * لو صالح ولي القاتل القاتل على ان عفاه عن هذا الدم على ان يغفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشيء وان لم يغف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي ابيه او ابنه او من اشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط * في المنتقى بن سامة عن ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بدية يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع وربطه او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بدية يده وبتراوان الفضل ولو صالح على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبد فلان ففعل يغرم دية يد الحر الا خرو قيمة عبده ويرجع المظوعة يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في سامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بدية اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمدة على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعايه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط * لو كان قتل عمدا فصالح عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه منه على عهد له ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجوع عليه بقيمته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العمدة على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجوع ولي القاتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصلح ولم يأمره بالضمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على

القاتل هكذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عمدا وامر مولى العبد والحر رجلا ان يصلح
 عنهما فصالح عنهما بالى يكون عليهما نصفان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على
 نصف العبد القاتل جائز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الاخر مالا
 واستحق به نصفاً شائعاً من العبد في النصفين جميعاً فيدفعان نصفه الى المولى الآخر او يفديانه
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكمل او الموزون حالا او مؤجلاً فهو
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف
 الدية والامة والمدبرة وام الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد
 المأذون له رجلاً عمداً لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبداً له رجلاً عمداً فصالحه عنه جائز كذا في
 الكنز * اذا قتل العبد رجلاً خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المالم
 كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل عمداً فدفعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه المقتطوعة يده ثم
 مات من القطع فالعبد صلح بالجنابة وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه
 او اعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جنابة العبد * اذا قتلت الامة رجلاً
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابناً فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه
 من الدية فهو جائز ولا آخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث
 الامة بحقه من الدية كان جائزاً ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل
 اختياري في الدفع في البعض اختياراً في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختياراً في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

احدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط * ان قتل المدبر قتيلا عمدا يصلح منه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر ان على مولاة قيمة اخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة منه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته مائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الا اخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان ابرأه عن المائة الا اخرى بعد القسمة لا يتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وابرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما اخماسا لصاحب العين واربعة اخماسها لولي الدم وان قبض المائة ثم ابرأه عن المائة الا اخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المتبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لا احدهما انت ولي القتل وقال الآخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط * اذا اقر المدبر بقتل عمدا فقراره جائز كقرار القن فان صالح مولاة عنه احد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة او اقر المولى بذلك وان لم يبق بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلفت منه بتلك الجراحة كانت عمدا وقد اختلفت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر واما اذا برأت ولم يبق لها اثر يقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سمت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند ابي حنيفة رح واذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رح فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر

ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان الخلع يقع مجابا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعيا وذكر في رواية ابي حفص انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عند هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عددا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت وام يبق لها اثر وقوع الطلاق مجابا ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة ر ح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها اثر فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فيقد ر ما يخرج من الثلث يرفع من العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلعت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ او لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على اليد وان خالعهما على الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحهما على ان يطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط * اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ فصالحها زوجها على ان يطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله ثم ماتت منه والعفو من الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كونه والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سن امرأته فصالحها من الجناية على ان يطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن او سقطت او سقط من ذلك من اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح

المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تفديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير بعينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبدا وقتل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضمن الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم وادأها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فمالوا بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير بعينه وتفرقا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فتازعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنائير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط *

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا علي ان يكتب في الديوان باسم احدهما وبأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز المكرر ري * اذا ماتت المرأة فتازع رجلان في عطائها وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطالحا علي ان كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر علي ان اعطاه الآخر علي ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطالحا علي ان يكتب العطاء باسم احدهما علي ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتتب اخوها علي عطائها فخاصمه ابنها فصالح الاخ علي دراهم مسماة او عرض بعينه علي ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها علي ان يكون بينهم علي المواريث فهو مستقيم فان قال يقرعون عليها فأيهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالتحق عليه ولده علي الديوان علي ان ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بديلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك فاصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد علي المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان اسماً جبره اشهره معلومة بدراهم مسماة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط *

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً لا يصح صلح العبد المأذون والصبي كذا في البدائع * رجل ادعى علي رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان ادعى ديناً فأنكر المدعي عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعي صالح فلان من دواك علي الف درهم فقال المدعي صالحت توقف الصلح علي اجازة المدعي عليه ان اجاز جاز ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من البين وان قال صالحتك من دواك علي فلان علي الف درهم اختلف فيه المشائخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحتني من دواك علي فلان علي الف درهم ولو قال صالحتني علي الف درهم او قال صالح فلانا علي الف من مالي او قال علي الف علي اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا او صالح الفضولي بغير امره فان صالح بامرته وهو منكرا فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على الف درهم اختلف المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط * وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشائخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم بنفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأثور بالصلح فان كان مأثورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحتك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية * هذا اذا كان المدعى به ديناً وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعى او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامرته او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا يتنفع على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق وان قال

وان قال صاحبي او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيخان *

وان كان الصلح بامره ففي قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحتك اختلف المشائخ وفي قوله صاحبي او صالح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا وديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا او بالصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرد له لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مدبرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زبوا او ستوقفت ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كذا لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط *

ولو استحق المدعي به فللمصالح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في الحاوي *

اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضاف وسواء ضمن ذلك او ام يضمن واذا جاز ذلك فللمصالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكسه التسليم بان اقام بينة او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي يأخذ من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه

على ان يبرأ المدعى من العين المدعى به و اضاف الفضولي الصلح الى ماله و ضمن بدل الصلح
 حاز و كان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جاحدا او مقرا كذا في المحيط * لو صالح الاجنبي
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز وكذا على ان تكون الدار شراء له ولو كان مأمورا بالصلح
 فضمن و ادعى الصلح انه يرجع كذا في التاتار خانية ناولا عن العناية * ادعى على رجل كرحظة
 قرضا فجدده وصاحبه فضواي ان اشتراه منه بعشرة دراهم و نقد ها اياه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره لكن
 صالح منه على عشرة دراهم و دفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخصومة اذا
 صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنقرقات * اذا وكل الرجل وكيلا بالصلح
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فأيما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذا لو كان وكله بالصلح
 في دينه على فلان او على فلان و لو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعت في هذه الدار او الصلح فيها
 صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز وان خاصم فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه
 وكذلك لو قال وكلتك ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فأبام اصنع فهو جائز وليس له
 ان يحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكذا بالصلح عن الدعوى في دار فصالح
 الوكيل من في يديه الدار على مائة وام يصفه الى موكله وام بسبه جاز استحسانا كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية اذا كانت التركة بين ورثة
 فاخرجوا احدى منها بمال اعطوه اياه والتركة عقار او عروض صح قليلا كان ما اعطوه او كثيرا
 وان كانت التركة ذهبا فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذهبا فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف
 الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا
 بكتفى بذلك القبض وان كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو ان يرجع الى
 موضع فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * ولو ترك دراهم وعروضا
 وصواح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل
 من الدراهم بالمثل والباقي بازاء العروض وبشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين
 بالتركة غير مانعين نصيبه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما اخذ مثل
 نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح

على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة التصديق اما حالة المناكرة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنائير جاز وان اقل وان كانت التركة دنائير وعروض فصولح على الدنائير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلنا لعوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنائير وبديل الصلح دراهم ودنائير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التقابض كذا في الكافي * ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون فيل لا يجوز وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية * اذا صولحت عن ثمنها وصادقتها والورثة يقرون بكاحتها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكال على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن التركة ولم يطقوا بشي آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين الموارث بطريق ذلك ان تشتري المرأة عينا من اعيان الموارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الموارث على غريم الميتم بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * واذا صاحوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا صولحت عن ثمنها وصادقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى حار الصلح ثم ظهر للميتم دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الموارث هل يكون الدين والعين داخلا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميتم دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضي خان * ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط
براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوها عن ثمنها او صدقاتها على نحو ما
قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزوا عبا فيه لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما
قلنا جاز ان اجاز غريم الميت قسنتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه *** ان** له ان يرجع من
ذلك كذا في الظهيرية *** امرأة** صلحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت
دين يلزمه بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العمدية *** اذا** ماتت
المرأة وتركت زوجها و اخاهما صلح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على درهم مسماة و مناع
من متاع المرأة وسمى ذلك كنه ثم اختلفنا في ذلك ان اختلفنا في اصل الصلح انه كان او لم يكن
يخلف منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه و ادعى المصالح انه غصب منه ما وقع عليه
الصلح بعده اقبسه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس
المعقود عليه او في مقداره يتحالفان و يترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول
قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان و يترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة
قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة و لو قال الزوج للاخ صلحتك على هذا المتاع
الا انك غيرته و قطعه وقال الاخ لم افع ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط *** (يكفي** ازورثه
غائب است حاضران زن ميت و اخراج كردند) ان كان التخرج على ما هم على ان نصيبها للحاضرين
جاءوا وكان على بعض التركة على ان يبقى الدل على الشركة يكون موقوف على اجازة الغائب وقضاء
الغاضي كذا في الفصول العمدية *** رجل** مات وترك ابين و عليه دين و للميت ارض وله دين درهم
على رجل فصاح احد الابنين الاخر على درهم معلومة على ان يكون الضياع له و على ان الدرهم
التي هي دين لا ييهم على حاله بينهما و على ان الدين الذي على اييهما هو ضامن لذلك وهو
كذا درهما ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين
بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان *** ادعى** الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر
لوارث فصاح على مال من التركة وضمن (كه اگر باقي ورثه رواندارند و از تو اين مال كه من
از تركه دادم

از تركه دادم بخوانند) فاناضامن صلح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جحد به رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائباً فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الدارين ورثة وهي في ابديةهم جميعاً ادعى رجل فيها حقاً وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعى المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرى هو واصحابه به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صلح الصالح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح مما في يده ويد اصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشترى من المدعى ما في يده ويد اصحابه بزمعهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يد اصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لاختيار المصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تربص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك او صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر مما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط * ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صلح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو ان رجلاً ادعى داراً في يدي رجل وارضا ولا هي ميراث ورثاها من ابينا وجحد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواهما على مائة درهم وضمن للمدعى عليه

لتسليم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة هل للمدعي عليه الخيار بين ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبد ادين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط * اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورفيق وامتنعة فجدده ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال اودي منك بميني بذلك كذا في المبسوط * اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما هبنا او دينافصال الوصي احدهما من غير اقرار فاراد الآخر ان يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخ الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستديرا كاحتى وجب ذلك دبا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح عرصا فان المصلح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صفارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دعوهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مائة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يتل يرجعون عليه بحصتهم في دعوهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والحواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط * رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على

الميت ألف درهم حضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذ هاتم حضر الآخر فإنه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلثة أرباع ألف وللأول الربع ولوان الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة ثم حضر الآخر فإنه لا يكون للآخر إلا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة * رجل أوصى لرجل بعبد أودار وترك ابنا وبنتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما نصفان لأنه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الوصي ان عنده للميت ألف درهم وللميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذلك لو كان مع ألف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط * رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معاومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان فيهما دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصي وموصى له فاجتمعوا وأصلحوا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا لأحد الوارثين الكبيرين حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين والموصى له مثل ذلك فهو جائز الا ان ما يحص الحلي من الحلي صرف وما يحص المتاع والعروض يكون مبايعة فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يحص الحلي ولم يطل فيما يحص المتاع والصلح في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزنة المفتين * الأب ان كان عبدا ومكاتباً والصبي حراً لا يجوز صلحه عليه وكذلك الأب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوة والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ صفيقاً ثم جن أو بلغ مجنوناً عندنا كذا في المحيط * اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا يبيته له والآخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهراً بينة

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين واجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية * وصي ادعى على رجل الغاليين ولا بينة له فصالح بخمسائة من الالف من انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في القنية * اذا كان للصبي دارا وعبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدة وقال بعضهم اذا كان ~~شهود المدعي~~ مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صفارا فصلح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غيرا جاز نهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التاتارخانية * واما اذا كانت الورثة صفارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة مادية
على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك
ضرر وما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيباً
ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز
بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى
في العقار او في المنقول عندهم جميعاً وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول
فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او
لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا
لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او
لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار
كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط *
وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي
الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخ ان وقع الدعوى
للمصغر ما خلا العقار فاما ما كان موروثاً للمصغر من جملة غيره هؤلاء فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في
الذخيرة * اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصاح به الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز
اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار
ان شاؤوا ضمن الوصي وان شاؤوا ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على
احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائماً في يده
او لا كذا في المحيط * لو صالح الوصي من حق يدمي انسان على الميت او على الصغير ان كان
للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك
لا يجوز كذا في الفصول العمادية * لو صالح الاب والوصي عن دم عدد وجب للصبي على مال
جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب * اذا وصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو
يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم
آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهد فهو جائز امتحساناً وكذلك لو فعل ذلك وصي

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه
على ثوب فوجد به عيبا كان له ان يردّه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على
دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز
ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او موصا من خدمتك او بدلا من خدمتك او مقاصة بخدمتك
او على ان نترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك
كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصاعده احدهما على عشرة دراهم على ان
جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع
الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته وام يكن له في الثمن حق وكذا لو دفع بجناية
برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم
صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض
ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا
لبدل الطرف ببديل النفس فان اطلقوا ماله على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت
ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصى
فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على
خدمة عبدة سنين معلومة او صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة مدة حيوته لا يجوز
ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انه دمت الدار المصالح عليها قبل مضي
المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكنها وكذلك الجواب
فيما اذا اوصى بخدمته عبدة ارجل وصالحه الوارث على خدمته عبدة سنين معلومة او صالحه على
سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار
اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها
حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انه دمت الدار المصالح عليها
قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من
خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة
عبدة سنة فاستخدمه الموصى له ستة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى

نصف العمر فيسكن الموصى له يوما والورثة يوما وان كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة اشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط *
لو اوصى له بما في ضررع غنمه فصالحه الورثة على لبن اقل منه او اكثر لم يجز وان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي * اذا اوصى الرجل بغلة مبدية لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجزى وان كانت غلته اكثر من ذلك ولو اوصى له بغلة العبد ابدا فصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك يجزى وان لم يسم ذلك فلا يجزى ولو صالحه احد الورثة على ان تكون الغلة له خاصة لا يجزى كذا في المحيط * ولو استأجر احد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط * واذا اوصى له بغلة فخله ابدانم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة ابدان فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البديل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَصْلِ فِي الْكِتَابِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ كَانَ الْفَقِيه أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِيدَانِي يَقُولُ يَنْقَسِمُ بَدَلُ الصَّلْحِ عَلَى الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ لِلْحَالِ وَعَلَى مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ نِصْفَانِ نِصْفُهُ بَارَاءُ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ لِلْحَالِ وَنِصْفُهُ بَارَاءُ مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَكَانَ الْفَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِي يَقُولُ يَنْقَسِمُ بَدَلُ الصَّلْحِ عَلَى الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ لِلْحَالِ وَعَلَى مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى قَدْرِ قِيَمَتِهَا فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَوْجُودَةِ وَالَّتِي تَخْرُجُ عَلَى السَّوَاءِ يَنْقَسِمُ الْبَدَلُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ وَإِنْ كَانَتْ اثْلَاثًا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا اثْلَاثًا وَفَائِدَةُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ إِنَّمَا تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا صَالَحَهُ عَلَى عِبْدٍ مِثْلَانِ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْعَبْدِ مِنَ يَدِ الْمَوْصِي لَهُ فَعَلَى قَوْلِ الْفَقِيهِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ يَرْجِعُ الْمَوْصِي لَهُ بِنِصْفِ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ وَبِنِصْفِ مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَعَلَى قَوْلِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا عَلَى السَّوَاءِ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا اثْلَاثًا يَرْجِعُ بِحَسَابِ ذَلِكَ وَجِهَ مَا ذَكَرَ الْفَقِيه أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ قِيَمَةَ مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِمَّا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَدْ لَا يَخْرُجُ وَقَدْ يَزِيدُ الْخَارِجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي الْحَالِ وَقَدْ يَنْتَقِصُ عَنْهُ فَجَعَلْنَاهُ مِثْلَ الْمَوْجُودِ فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ هُوَ الْبَدَلُ وَجِهَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّ قِيَمَةَ مَا يَخْرُجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِمَّا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهَا فِي الْحَالِ بَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ النَخْلَةَ وَلَهَا غَلَّةٌ أَبَدًا بِكُمْ تَشْتَرِي وَلَا غَلَّةٌ

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب متى وقم الصلح من مسيل الماء وعن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل والفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدافصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدافعالى حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبه لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسبه جاز ولو صالحه على تمر لم يجز حتى يعلم ان التدراسمما في رؤس النخل وان صالحه عن غلة هذا النخل على غلة نخل آخر ابدافالوصية معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجال اوصى بغلة نخلة لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني استحسن ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا او صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا كان الارش المورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت سنتان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لمعنوة فصالح

اولمعتوه فصالح ابوه او وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان اوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه منه لا يجوز فان صالح مولى الحبل بعد موت المريض على صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم اعتق المولى الامة والولد واعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط * الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد الناجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها وجحد المولى ذلك فصالحه على ان يؤدى خمسمائة ويبرئه من الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالح المولى مكاتبه على ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وخط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم فصالحه بزيادة على ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على ان احرب بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم على دنانير عجلها له كان جائزا ولو صالحه على دنانير الى اجل لم يجز كذا في المحيط * ولو اصابها على ان ابطلا الدراهم وجعلها الكتابة كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف الى اجل ثم صالحه على الف الى سنة جاز كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجدده الرجل فصالحه المكاتب على ان خط عنه البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك بينة فان الخط لا يجوز وياً خذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك بينة جاز هذا اذا خط المكاتب فاما اذا اخر قال يجوز تاخيرها اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط * لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجدده المكاتب ثم صالحه على ان ادعى اليه بعضه وخط بعضه جاز وابن المكاتب مثل ابيه وصالح المكاتب في ودیعة تدعى قبله فجددها مثل صلح الحر كذا في المبسوط * لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه بينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رح خلا فالهما هكذا في محيط السرخسي * ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على ان خط منه بعضا واخذ بعضا فهو جائز وان ادعى المكاتب على مولاه مالا وجدده المولى فصالحه على ان خط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد
التاجر كالمكاتب في الحط والتاخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صالح العبد التاجر من
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد من جحود او من اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى
العبد البتلت فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه
ديناً فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجز ولو استهلك الحر متاعاً في يدي عبد
محجور عليه لمؤالة فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجز ولو صالحه على
طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير كذا في المبسوط * لو ان عبداً محجوراً عليه
ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للمدعي على ذلك بينة
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه
لانه التزم ما لا يتوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح
لحق مولى المدعي كذا في المحيط * الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحربي كل صلح
جائز بين المسلمين جائز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلته
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي
من ذمي عشرة دراهم بدرهم وتقابضاهما على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة
بينهما لم يجز لعنى الربو وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً
ثم صالحه على شيء من المكيل الموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائداً بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معينا او موصوفاً في الذمة حالاً او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجز الصلح اذا صالح
على مكيل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالاً او قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم او دنائير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائداً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجز وان كانا

قائمين بامانتهما جاز كذا في المبسوط * لو ان جريبا غصب من حربي مالا واستهلكه او لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما. غلا والا بي يوسف رح وكذا كالمسلم التاجر والذلي اسلم هناك لو اتلف مال حربي او غصب منه مالا ثم اعطى حيا والمغصوب قائم او مستهلك لا يجوز عندهما خلا لابي يوسف رح هكذا في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التاتارخانية ناقلا من العنانية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من اهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطاحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو ادا ان احدهما صاحبه دينان صالحه على ان حط عنه بعضه واخر بعضه ثم اسام الحربي فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب احدهما من صاحبه شيئا او جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينفع ان يجوز الصلح في قول ابي حنيفة رح وهو قول محمد رح كذا في الحواوي * اذا ادا ان مسلم الحربي في دار الحرب دينان صالحه على ان حط عنه بعضه واخر بعضه فحل ما اخر عنه وخرج الحربي مستأما الى دار الاسلام فاراد المسلم ان يأخذ بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ بما عليه الا ان يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بامان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء واما اذا اسلما او صار ازمة فيقضي القاضي بذلك ينفذ الحط والتاخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على اداء ما بقي عليه بعد حل الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وادان او استدان او غصب او غصب منه ثم صالح على حط او تاخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم او مستأمن من داره او من دار اخرى وكذلك لو لحق ابدارهما ثم ادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط * الباب الثامن عشر في بينه يقيمها المدعي او المدعى عليه او المصالح عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله لو اقام المدعى البينة بعد الصلح لا تسمع بينته الا اذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فاقام البينة لبردة بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع * هشام عن محمد رح لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر قبل الصلح او قبل قبض بدله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماض وان اقام البينة انه اقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وان كان القاضي علم بان الرجل كان اقر عنده قبل الصلح بانه ليس له عليه شيء

بطل الصلح وعلم القاضي ^{هنا} بمنزلة الاقرار بعد الصلح ^{هكذا} في محيط السرخسي * ^{ادعى} عليه الفانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الفانكر في القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احدهما يقبل ويرد البطل كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى دار في يدي رجل فصالحه على الف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذو اليد البينة نهاله او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيه فلان مات وتركها مبراثا له فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي * قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزا الشراء وابطلنا الصلح كذا في المحيط * ^{ادعى} دار في يدي رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وبا معها المدعي من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعي بالله ما صالحتني عن دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل عن اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دار في يدي رجل ارثا عن ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو ادعى عليه الفانكر دارا فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعي بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البينة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف مالواد على عبدا وامة فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صح وهما للمدعي ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يجتمل العود ولو استحققت الدار

الدار من يد المدعي عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعي عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحرية بطل الصلح وكذا لو اقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امته فاقامت بينة انها ام ولد او انها مكاتبه او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح واواقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بينة البراءة او لم يكن كذا في محيط السرخسي * المدعيون بالالف برهن على ان الطالب صالحني على اربع مائة على ان اوديها اليه وابرا نى الباقي وقال الطالب ابرأ نك من خمسمائة وصالحني على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا او وقتين او ام يوقته فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة او كرشعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعي البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بينة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له بشيء من الالف ويتضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له بشيء كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع اقل من قيمة المستهلك على دراهم او دنانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التاتار خانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى واختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فلن كان المدعي للصلح هو المدعي للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعي يدعي اكثر المالين وان كان المدعي هو المدعي على الدار لا تقبل هذه

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك
على أن باعه بالف التي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد
أو وجد بالعبد عيبا فردة فإنه يرجع عليه بالألف وإذا قال صالحتك عن الألف التي ادعيت علي هذا العبد
فإنه لا يصير مقرا بالألف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فردة فإنه لا يرجع عليه بالألف
وإنما يرجع بالدعوى في الألف هكذا في المحيط * لو اصطلم الرجلان على أن يسلم أحدهما
للآخر دارا ويسلم الآخر له عبدا لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصطلحا على أن يسلم أحدهما
هذا العبد للآخر على أن أبرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو
اصطلحا على أن برئ فلان من هذه الدار و برئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك
لو اصطلحا على أن خرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا
انكارا وإيهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح
عن دعوة حقا في دار على عبد عين إلى أجل أو موصوف في الدمة لم يجز ثم إن صالحه من
حقه فقد أقر بالحق له والتول في بيان الحق له لأنه المجهل وإن صالح عن دعوى الحق لم يكن
اقرارا كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على رجل عينا في بده فأنكر فصالحه على مال
ليعترف له بالعين فإنه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن
هكذا في الاختيار شرح المختار * وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجددت ذلك
فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك وقرت فذلك جائز والمال لازم فإن كان بمحض
من الشهود يسعها المقام معه وإن لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين
ربها إذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل النافق قال له المدعي اقر
لي بالف على أن أعطيك مائة فاقترج الحط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دما
أو جراحة فإن ادعى عمدا أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعي على أن يأخذ المدعى عليه مائة
درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ بهذا الاقرار وإن ادعى دم خطأ أو جراحة
خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه
على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على

ان ابرأه من ذلك لم يجز وان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يتربذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقه ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعي بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة او لم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان افر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اقر احدهما الآخر ببیت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت النسي وقع عليه الصلح كان للمدعي ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعي ان الدار للمدعي في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجع المدعي في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط *

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وبأخذ المدعي او ورثة الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار رجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجع في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد والدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعي الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعي الى نصف الدعوى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره المالك لم يجز عند محمد ربح كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا اقتله صاحب

العبد لا يضمن كما لو اعاقه وبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلامه
 القيمة وينتقض الصلح عند محمد ر ح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي
 يوسف ر ح وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ر ح
 ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على
 خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدهي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعاقته هكذا في المحيط *
 لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منتقولا فلا يجوز للمدهي بيعه
 وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح كذا في البدائع *
 اذا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المدهي عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكيل او موزون
 بعينه واراد المدهي ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز ان كان المكيل او الموزون في الذمة جاز
 الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال من المكيل او الموزون في الذمة على شيء بعينه
 وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغيره يبطل الصلح ذكره محمد ر ح في الاصل
 كذا في المحيط * صالحه من دم ممد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد
 لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى في دارا في يدي رجل حقا
 فصالحه من ذلك على عبد دين فدفع اليه احدهما ومات الآخر في يده فالمدهي بالخيار ان شاء رد العبد
 الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد الملبت في دعواه كذا في المبسوط *
 اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى ففرقت الارض
 التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدهي بالخيار ان شاء انتقض الصلح ورجع في ارضه ان كان
 الصالح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء ترص الى ان يصب الماء عنه
 فان اختار الترص فان احدث الفرق نقصا في الارض يخبر وقع الصلح عن انكاره واقراره ان لم يحدث
 الفرق نقصا لا خياره وان غرقت الارض التي وقع الصلح منها ان وقع الصلح منها عن اقرار
 وقد احدث الفرق نقصا في الارض فان حصل الفرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من
 قبضه فانه لا خيار له وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يتخير وان وقع
 الصلح من انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضه او لم يتمكن وهذا عند محمد ر ح كذا في المحيط *

وقال
 حنيفة
 ر ح

ابن سماعة عن محمد بن حمران عن رجل ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبدة سنة فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم حقه على الالف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للمدعى وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان الصلح من اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح منه عن اقرار رجع المدعى عليه على المدعى بكل العوض ثم يرجع بالخصوصية على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح منه او ثلثا او ربعا ونحو ذلك رجع بالخصوصية في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح عن انكار او سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعى بدل الصلح على المدعى عليه وخاصم المدعى مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعى بالخصوصية في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دارا في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مائة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفها شاتعا فان قال المدعى النصف لي والنصف الآخر للمدعى عليه يرجع المدعى على المدعى بنصف البديل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شاتعا لا يرجع المدعى عليه على المدعى بشيء من البديل وان قال المدعى النصف لي والنصف الآخر لفلان آخر غير المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه على المدعى بشيء من البديل وان كان المدعى ادعى نصفها معا فصالحه المدعى عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعى رجع المدعى عليه بجميع البديل على المدعى وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعى عليه بنصف البديل على المدعى هكذا في فتاوى قاضيهان * وان ادعى حقاني دارا لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعى عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دارا في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب المدعى عليه بذلك ايضا ثم صالح المدعى عليه مع الثاني ايضا على دراهم مائة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدعى عليه للمدعى الثاني بشي حتى اقام المدعى الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدارثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الداررجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاهما هكذا في المحيط * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على مبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعى ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه وان لم يجزواخذ بطل الصلح ورجع المدعى على دعواه فان كان الصلح من اقرار رجوع المدعى عليه بما ادماه وان كان عن انكار او سكوت رجع على دعواه واواستحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما د على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق من المجلس او وجدته ستوفة او رصاصا او زبوا او نهرجة فان وقع الصلح من جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعى يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجباد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق من المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كرحطة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق كرشعير انتقض الصلح واذا ابطال الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط * ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشي لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حقني في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقني من ذلك مائة والثوب مائة فيقسم حقني في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعي عليه لابل حقك في الدار عشرها وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فنصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولو لم يسم مهراني اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعي داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يدعي كل واحد ان هاله وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا يد الالبينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما اليه دعواه وليس له ان ينقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبينة ولو اشترى منه بعبد فبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي * الباب الحادي والعشرون في المتفرقات الامام او القاضي اذا صالحه شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان *

لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفو ما
بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في النصول العمادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج و اراد
احدهما فصالحاه معا وا احدهما على دراهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو منهما كان باطلا لا يجب
المال وعفو باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان * لو كانت المرأة المزني بها هي
التي صالحته على دراهم اخذتها منه او دفعتها اليه فهو باطل وكذلك واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع
هكذا في المبسوط * لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل
القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم
بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح
ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مستحسن للقاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء
مستتبسا فان وقعت الخصومة بين اجنيين يقضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت
الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا
في الذخيرة * لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة
لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للمطالب ولو صالح على صوفها على ان يجز من ساعته جاز
عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح قيل عند ابي يوسف رح انما يجوز اذا صالح على صوفها
وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح
على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط *
لو ادعى في عديد دعوى فصالحه من ذلك على مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على
ارطال من لحم شاة حبة لم يجوز وكذلك لو صالحه على عبد آبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد *
لو ادعى انسان على انسان مالا او حقا في شيء ثم صالحه على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال
وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى *
اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذه منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى
كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * اذا ادعى على انسان
مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي * ادعى
على

على آخران له خمسين ديناراً في بده مال الشركة وعليه خمسون ديناراً قرضاً والمدعى عليه مقر
بمال الشركة ثم اصطالحا على خمسين ديناراً الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض
وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطالحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعاً كذا
في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه
وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التارخانية * اذا كانت الدار في يدي
رجل فادعى ان فلاناً تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطالحا
على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا
لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز
واذا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ دارة فصالحه الذي في يديه على ثوب على ان يسلم
له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطالحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان
يرد الذي في يديه الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق
عليه وقبضه وجحدته الذي في يديه العبد ذلك واقتدى منه الذي في يديه العبد بثوب فدفعه اليه
وصالحه على ان برئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح عن العشرة بالخمس
ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل
باع عبداً بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب
المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبيع الثمن
الذي قبض والعبد للضامن قال الا يرى ان رجلاً لو ادعى على رجل انه باعه عبداً هذا بالف درهم
وانكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع
فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له
ان يبيعه مراً بجهة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * له على آخر الف قد دفع
المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاء عرضاً
لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح من الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس
اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط
هكذا في البدائع * وبه يفتى كذا في الذخيرة *

كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وركبها وشرائعها وحكمها
 أما تفسيرها شرعا فهي عبارة من عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي *
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل
 به كان الربح للمضارب والوضيعة والهلاك عليه كذا في المحيط * واما ركنها فلا يجاب والقبول وذلك
 بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب
 المال خذ هذا المال مضاربة على ان ما رزق الله او اطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف
 اربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومه وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت
 او رضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذه الالف فاعمل
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف
 ولم يزد على هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد على هذا اجازت
 استحسانا ولو قال اعمل بها على ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بما مر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم يبيع
 الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف
 مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لا روايتها في الكتب

على صاحب الدين فالربح له والخبأ المضارب المدينون بربطه من الدين وله اجر مثل عمله
 على رب الدين كذا في المحيط * ولو له على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به
 مضاربة جاز كذا في الكافي * اذا كان لرجل آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان
 واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل بها و لو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او قم
 اصمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل في مجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل
 هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للغاص والمستودع او المستبضع اصمل بما في يدك مضاربة بالنصف
 جاز عند ابي يوسف والحسن رح كذا في السرخسي * في فتاوى رشيد الدين لو قال لمديونه ادفع
 الدين الذي لي عليك الى فلان لينبأ فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح بيننا نصفان
 ندفع صبح ذلك مضاربة كذا في الفصول مادية * ومنها ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يد
 لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير
 عاقدا كلاب والوصي اذا دعى مال الصغير وشرطا عمل الصغير كذا في الكافي * ثم اجر مثل المضاربة
 في عمله على الاب او الوصي يؤدى بار من مال الابن كذا في المبسوط * ولو دفع احد المتفاوضين
 او احد شريكي العنان مالا مضاربة بعمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي *
 واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال
 مضاربة بنفسه كلاب او الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب
 بجزء من الربح جازت المضاربة وان اقدم من لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل
 نفسه مع المضارب يفسد العقد كاملاً فاعمالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط
 المأذون عمل مولاة مع المضارب وليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة
 في قول ابي حنيفة رح كذا في المحب وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل
 نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسي كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب
 اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل من تفسد مطلقا لانه كالاجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن
 كذا في التبيين * فان عجز قبل ادين عليه فسدت المضاربة فان اشترى با بعد ذلك وباعها
 وربحها فالربح كله لرب المال ولا اجر له عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فيها التجارية
 بسلام

بغلام ثم باع الغلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفي منه رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترط
 كذا في المبسوط * لو دفع الفامضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فاعوى قاضيهان * وللاخر اجر المثل كذا
 في محيط السرخسي * ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة
 في الربح كذا في المحيط * فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال
 كانت المضاربة جائزة واشترط لاحد هماربح مائة درهم لا يعينها من رأس المال جاز ولو شرط لاحدهما
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت وان اشترط لاحدهما نصف الربح الا عشرة
 دراهم وثلاث اربعة اربعة دراهم فسدت المضاربة كذا في محيط * ومنها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية فان عمل على هذا الشرط قريح فالربح
 على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترى ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة
 اوليت يشترى فيه ويبع الربح على ما اشترط ولا اجر له المضارب ولا لبيته ولو كان العبد الذي
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولد او ولد له فهو جائز على ما اشترط والذي عمل
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له عشرة دراهم كل شهر او اشترط ذلك
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع الفامضاربة بالنصف على ان يدفع رب المال
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع داره لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية * من أبي يوسف ربح فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أودار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أودار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة * أما حكمها فانه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت زلفا وأجبر وإذا خالف فهو غاصب وأن اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كل مضمون المضارب كان قرضا كذا في الكافي * المضارب إذا عمل في المضاربة العاسدة وربح يكون جازع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف ربح ولو لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لشيء له ولو هلك المال في المضاربة العاسدة عند المضمون لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط * البارد الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط * وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بينا جاز ويكره الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شربا في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطابق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا طلع إليه مالا وقال اعمل بها شركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان فبإقراره على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفان قال محمد رحمه المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يبيع بضاعة لفلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز لهما ربة وإن لم يعلما لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع إليه مضاربة جاز أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على مال للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لا بشرط له أحد النصيبين كذا في محيط النسخي * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة هي أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانب

رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه ولم يبين للمضارب شيئاً ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت منه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن علي العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان علي العبد دين فان كان عبد المضارب فعلي قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف ان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب كالمسكوت عنه والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط هكذا في المحيط * لو شرط ذاك للمساكين او للحج او في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة علي ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو المسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط * لو دفع رجلان الغامضاربة علي ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعمل المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثاه من حصة احدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال علي اثنين عشرهما خمسة اسهم لمن شرط من الثلثة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي * لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر وثلث فلان الآخر منه الثلث

فلما ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب
 الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نظمان فعلا وربحان نصف الربح بين المضاربين على
 ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع الفاعل ان للمضارب
 ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله يعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح
 الف المضارب له حصة والثلثان له من الربح والعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح
 شرط لنفسه ثلثي الربح والعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا الصاعا مبدأ لا مضاربة كذا في محيط السرخسي *
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعا على ان
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الفه خاصة وعلى ان
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع
 اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع والعامل ربعه فالربح بينهما اثلاثا على قدر مالهما كذا في المبسوط *
 دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله نصف وان اشترى به دقيقا فله الربع وان اشترى به شعيرا
 فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لوقوع
 الشركة والعقد عليه ولو شرط ما بين اثنين النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط
 وجازت كذا في الوجيز للكردي ما قلنا من المنتقى * ولو قال له ان عملت في المصرف فلک
 الثلث وان سافرت فلک النصف فاشترى في المصرف وباع في السفر قال محمد رح المضاربة على
 الشراء فان اشترى في المصرف فله ما شرط في المصرف سواء باعه في المصرف او غيره وان عمل ببعض المال
 في السفر وبالبعض في المصرف فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على ان
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال عليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون
 الاول لان المعسود هو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتفردا أحدهما بالتصرف لان الاذن
 بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

اذا دفع الى رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها
 على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل ان يعمل به
 فهو ضامن لنصفه ولو عدل به فربح كان نصف الربح المعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة
 بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر
 من رب المال فقسمته باطله لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك احد المتقسمين قبل ان يقبض
 رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فجاز القسمة بان قبض
 نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف
 نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي
 وان هلك النصيبان جميعا بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما
 صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض حسمائة على حالها كذا في المبسوط * وتقال
 خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح
 كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة * وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي *
 فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما سقان كذا في المبسوط * وتقال خذ هذه الالف
 على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز وتقال على ان نصفها مضاربة
 بالنصف ونصغها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ملك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة
 جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن من نصف المال حصة الهبة
 كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب ان الهبة الفاسد مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصة
 الهبة للمضارب والنصف الاخر على ما شرط في المضارب، والوضيعة عليهما نصفان ثم ان يذكر ان حصة
 الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح الاطيب عندا بي حنيفة ومحمد روح ويتصدق
 بها وقال النقيبة ابواسحق الحافظ تطيب له بالا جماع لا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي *
 ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فانه يهلك
 على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعها
 على ان نصفها وضعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع
 المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعه وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط * فان قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولودفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احداهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرطنا ان يكون للمضارب ثلثي الربح وارب المال ثلثة فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما لهما فللمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثة واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثة فعند الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخس * ومما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره بان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمسة التي علم الربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وفي قول ابي يوسف ودرج لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كالمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربع ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط اليه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لرب المال خمسة اسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه ينظر ان خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة

كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك الأصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار والابداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بداراهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما شبه ذلك واخذ السعائج وكذا اعطاءها والعق بمل وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد او بثمن كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا بعيب مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب او يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا وحط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خالية ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله ان يشتري دابة للركوب وان له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرئها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فادواشتري العبد عبدا من تجارته فجنين لا يدفعه ولا يغديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاصرا او غائبا ولو رهن المضارب الدين لم يجز سواء كان فيه فضل او لا لان الرهن ايفاء دين حكما وليس له ان يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك ما لا لرجل ارقطل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدينه او قضى الدين منه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي * وليس له ان يزوجه عبدا او امته من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة

اوشيثا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها ويصير رب المال معينا
للمضارب في العمل ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناضا او صار عرضا وان كان رب المال اخذ
مال المضاربة من منزل المضارب بغير امرة وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان
صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بالف في درهم
ورأس المال كان الف درهم ثم اشترى بالغين عرضا آخر يساوي اربعة آلاف درهم فـ "عرض المشتري يكون
لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة كذا في المحيط * ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة
لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى مندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا
في الكافي * اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب او باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان
في المال فضل على رأس المال او لم يكن غير انه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع
المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة يكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت
المضاربة وان شاء امسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط * وانه ان يسنا جارا ضايبضا ويشترى ببعض
المال طعاما ليزرعها كذا في الحاوي * وواسا جارا ضايبضا على ان يغرس فيها شجرا او اوطا بانقال ذلك
من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على المشتري كذا في المبسوط * ولو اخذ نخلا وشجرا
او اوطا بمعاملة على ان ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما انفق من مال المضاربة وان كان قال
له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي * ولو اخذ الارض مزارعة وانبتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة
يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان ابذر والبقر من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل
يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين * كذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في الحاوي * ولو دفع ارضا
بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك او لم يقل كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب ولا
لرب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن لا يقبلها ولا يلمسها كذا في
المبسوط * وان اذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطئها ولاد وابعه كذا في المحيط * ولو زوجها
رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وان لم يكن
فيها فضل جاز النكاح كما لو زوجها من جنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة اهل الكفر * وتخرج
الجارية عن المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط * وليس للمضارب ان
يبيعها

يبعها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة او يمين
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من
يعتق عليه صار مشترى بنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
في الرواية الظاهرة برا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا محوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو
الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر الف درهم
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخطون
وارباب الاموال لا ينهاهم عن ذاك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
بينهم في مثل هذهارجوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد العجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترط والعهد
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا
اعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهم في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة فاما ما تضمن قيمته في ذلك الوقت
يملكه بالضمنان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القاتل
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع لها قلته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب او خنزيرا او مدبرا او ام ولد
او مكاتباً ضمن رأس المال علم اولم يعلم كذا في محيط السرخسي * لو اشترى بيعا فاسدا مما يملك
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان المرء بالتصرف عام بدخل فيه الصحيح
والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بمالا يتغابن فيه اس يكون مخالفا قال له رب المال
اعمل فيه برأيك اولم يقل ولوباع مال المضاربة بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز
عند ابي حنيفة ربح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترى المضارب او باع ممن

لا تقبل شهادته بسبب القرابة والزوجة والملكي كمكاتبه والعهد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز الا من مكاتبه وصده المديون هكذا في المحيط *
 اقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له او مكاتبه وصده وعليه دين او لا لزومه في ماله خاصة عند ابي حنيفة رح الا ما اقر لعبد ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهم الا لعبد او لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح اقراره هؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المتفرقات * اذا اشترى المضارب بالف المضاربة جارية وقبضها ثم بعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمسائة لم يجز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمسائة لم يجز وكذلك لو كان المضارب باعها بالقبض وقبض الثمن الا درهما ثم اشتراها المضارب لنفسه واشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن احدهما او ابوه وصده او مكاتبه في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعدو وكل المضارب ابنه بشرائها وابن رب المال لم يجز الشراء في قول ابي حنيفة رح للوكيل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له او وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن ابي يوسف رح رجلان دفعا الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ونهية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا ياف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه او لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او بربح او بضيعة والثاني ان يشتري التجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول او باكثر او بضيعة فان اراد به الوجه الاول

فانه لا يجوز سواء اشترى ما يمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رح لا يجوز لان محمد رح لم يفصل وان كان حين اشترى ما يمثل المضاربة اشهد انه يشتريها بنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته انى يشتريها بنفسى هكذا في المحيط * قال محمد رح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نبهجة او زيوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجه زبها البائع ورداها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ولو يكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوفة او رصا صا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المثل منى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وما سوا ذلك الاخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجر مثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا أو مستوفا أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا أو نبهجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بنفسه وان كانت الدراهم مستوفة او رصا صا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد أمساكه حتى يجد ربها فان المضارب يجبر على بيعه إلا أن يشاء أن يدفعه إلى رب المال ولكن يقال له إن أردت الإمساك فرد عليه ماله وإن كان فيه ربح يقال له ادفع إليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال أن يابى ذلك عليه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجد ربها أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة فضل بان كان اشترى بهامتا عابسا وي الفافى الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق إمساك المتاع من غير رضى رب المال إلا أن يعطي رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق إمساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق إمساكه هل يجبر على البيع فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل فإذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال عليه قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالداً ملكاً فاما أن تأخذه برأس مالك أو تبعه حتى تصل إلى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة العاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال عمل برأىك جازاً ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العبادية *

الباب الخامس في دفع المال مضارباً إلى رجلين إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي ألف درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألف درهم من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع ألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

الآ خر تبع لحق رب المال فلا يمتنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع
العبد بالفى درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتؤخذ من
المشتري الا لغان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعا ولو كان المضارب باع
العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطله ولو كان رب
المال هو الذي باعه واجاز احدا المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجيزاه جميعا ولو كان احدا المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا
من الثمن فاجازة المضارب الآ خر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما
يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد رحم
وهو جائز في قول ابي حنيفة رحم بمنزلة ما لو كان باعه جميعا كذا في المبسوط * دفع الفالى رجلين
مضاربة بالنصف وقال اعملوا برأيكما ولم يقل لا يتقردا احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي * وهما يحصل
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان عمل احدهما
باذن الآ خر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف
أخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق
ربعة والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي
اذا ايسر وصورة ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسمائة الف وربع وخمسمائة
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى
خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان
 وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان
 وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

بضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله في ذمهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح الفادهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعة وذلك ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي * ولولم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في يد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له خير ذاك ولو كانا حين قبض الالف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدان ثم اجاز صاحبه شراء لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى جميعا بالالف عبدان ثم باعه احدهما بثمن معلوم فاجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجازه رب المال كذا في المبسوط * اشترى عبد افباعه احدهما بعرض او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا وجزا استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض ولذ ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي * وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ورضيعة عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر وان شاء ان المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط * الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل ان رب المال منى شرط على المضارب شرط في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح

ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير امره وان كان شرطاً لافائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * ان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها تنقيده ولم يجز له ان يتجاوز ذلك وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا اذا اشترى ببعضه في المصر وورد بعضه كان المردود والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي * وان كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع الى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل الا في السوق فعمل في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التقييد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل به بالكوفة او لتعمل بالكوفة مجزوماً او مرفوعاً او فاعمل به بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة بالصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة واعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابطة ان رب المال متى ذكر في المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الالفاظ الثلاثة وان استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأً كما في اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزائدة شورية او كان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي * وفي القدوري اذا دفع اليه الف درهم فقال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف على ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة ودقيقها وكذلك اذا قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام او قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام او قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً لما قال وله ان يشتري بها الطعام في المصر وغيره ويبضع في الطعام لان التخصيص ثمر من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * اذا دفع اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة فله ان يشتري لنفسه دابة اذا اخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله ان يشتري

دابة يركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء او نق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي * وله ان يستأجر بعضه بيتا يحزر فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط * اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال علي ان يشتري لي به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصيرفة ويبيع كان له ان يشتري من غير الصيرفة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط * وان وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد ويبيع به فليس له ان يشتري ويبيع الا بالنقد كذا في المحيط * ولو امره ان يبيع بالسبيته ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالتدب مثل قيمته او اكثر او بمثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط * لو قال لاتبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحب كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة فحوان قال له لاتبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال مرضيا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال مرضيا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباني الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتري به الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ماشاء

ما شاء من ذلك كالخزو الحرير والقز وثياب القطن والكتان والاكسية والآخيات والطبالسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البزفليس له ان يشتري من ثياب الخزو الحرير والطبالسة والاكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * الباب السابع في المضارب يضارب اذا دفع المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمان وتصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو استهلك المضارب الآخر المال او هببه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن ايها شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضيعة على المضارب الاول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط *

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا اقل يكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة بشرط الثاني ثلث الربح جاز ويكون الثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال رب المال للاول ما ربححت في هذا من شيء فهو بيننا نصفان او قال على ان ما نال لك من فضل او ربح او قال على ان ما كسبت فيه من كسب او قال على ان ما رزق الله فيه من شيء او قال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط *

في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط *

اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط *

اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترط ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح او وضع فلرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

كتاب المضاربة (١٤١١) (الباب الثامن) الفصل الأول
 على أحد هاتين حالتين ثم لما استقر الملك للأول صححت المضاربتان جميعاً الثانية والثالثة والوضيعة
 على الأول وأما الربح فـللمضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط *
 والمضارب أن يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون
 مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على
 الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني
 من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على
 أحد الوضيعتين عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به الأول على
 رب المال وإن كان فيه ربح فإنه يعطى أجر مثل العامل أولاً من المال ثم الربح بين رب المال
 والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم
 ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على
 المضاربين في الوضيعتين والتوى ثم الربح كله لرب المال وهنا عليه أجر مثل المضارب الأول
 وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط *
 الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول * الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة وتولية
 على الرقم أو غيره قال محمد ربح في الجامع الصغير إذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب
 ما انفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه
 وغسل ثيابه وما لا يدسه والأصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً
 فهو بمعنى رأس المال فيضم إليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو ليس بمعنى
 رأس المال فلا يضم إليه وإذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تحمزا
 من الكذب كذا في المحيط * لو اشترى المضارب متاعاً بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري
 منه ابيعه مراجعة على رقمه فإن بين للمشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وإن لم يعلم المشتري
 كم رقمه فالبيع فاسد فإذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه فإن قبضه فباعه ثم علم
 ما رقمه فرضي به فرضاه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فإن كان المضارب ولأه رجلاً
 برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعاً صحيحاً جاز أن لم يكن
 الأول قبضه وكذلك لو كان الأول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخر بيعاً

صححافان رضى به الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر يباع صححافا لبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على الفى درهم ولم يسم رقما ولا غيره فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالفى درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا فى المبسوط * لو قال بيعتك هذا بربح الدرهم درهما يكون اثنى عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفى الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة وخمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا فى محيط السرخسى * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانتقص عنده حتى يساوى ثلثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالثمن عليه ثلثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرابحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان ادى اشترى العبد باعه من رجل آخر او وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مرابحة او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال با جاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب الغلام وبأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان فى يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقاضا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احدى عشر جزءا ولو قال ابيعك

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزاً وأياً أخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في المبسوط * لو كان رأس المال الفانيسا بورية فاشترى به عبدان ثم باعه بالف مروزية قال اشتريته بالف نيسا بورية وابعك بمرا بحة مائة فعلى المشتري الف نيسا بورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة احد عشر كان الثمن والربح نيسا بورية ولو قال بعنك بوضيعة مائة كان المائة نيسا بورية كذا في محيط الدرر خسي * واذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتفاضل في الجارية في يد المشتري او ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن احد الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب اخذ الجارية ومائة درهم وان شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمرا بحة وان كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف باعها مرا بحة على الف درهم عندهما وعند ابي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكر حنطة وسط او بالف درهم دينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها مرا بحة عند ابي حنيفة ربح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها مرا بحة في قياس قول ابي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن او بعرض قيمتها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله ان يبيعها مرا بحة على الالف كذا في المبسوط * الفصل الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب اذا اشترى من رب المال او رب المال اشترى من المضارب واراد ان يبيع مرا بحة فانه يبيع مرا بحة على اقل الشئ وحصة المضارب من الربح كذا في التاتار خانية ناقلا عن الاسيبجا بي ربح * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبداً بخمسمائة فباعه من المضارب بالف فان المضارب يبيعه مرا بحة على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وان اشترى المضارب عبداً بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال مرا بحة بالف ومائة كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مرا بحة على خمسمائة كذا في المبسوط * واذا اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مرا بحة على خمسمائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بستمائة باعه مرا بحة على خمسمائة لا يحتسب المضارب شيئاً من حصة نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على ألف وعلى هذا القياس تجرى المسائل كذا في الحاوي * ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعدما عمل المضارب في الألف المضاربة ورجح فيها العا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين فباعه المضارب مرابحة على ألف وان كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين فباعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بالفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين فباعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعه مرابحة بألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مرابحة حتى يبين انه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألف درهم فباعه رب المال مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألف درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة ايضا مما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي ان كان قيمة العبد اقل من ذلك او اكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بالفين ثم ان رب المال باعه من اجنبي مساوية بثلاث آلاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بالفين لم يملك ان يبيعه مرابحة في قول ابي حنيفة رح الا ان يبين الامر على

وجهه وعندهما يملك ببعه مائة على الفين كذا في الحاوي * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال ألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب بالف وخمسمائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مائة في قولهما على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة ربح ببعه مائة على الف واربعمائة كذا في المبسوط * اشتراه المضارب بالف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مائة بالف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مائة بالفين ثم حط رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي عن المضارب الخمس وذلك اربعمائة ويبيعه مائة على الف ومائتين عند ابي حنيفة ربح الا ان يبين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة لان ما حط رب المال عن الاجنبي يتقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم بطرح ايضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السرخسي * ولو كان المضارب حط من رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصلها من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصلها من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مائة باعه في قول ابي حنيفة ربح مائة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مائة على الف وستمائة كذا في المبسوط * الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين قال محمد ربح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان يبيعه مائة ببعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين الف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالالفين اللتين في يده وقيمتها الف درهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلثين ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الالف عبد ابها وباعه من صاحب الالفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الالف كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم كذا في المبسوط * ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعهام مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزءا من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الالفين وثلثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما

عليهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرط او ما حصل بالاستدانة ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او اثلاثا لانه لا تعاق لاحدهما بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل الف مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك او ام بقل فان اشترى سلعة باكثر من الف كانت حصة الالف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثمن الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كالمكيل والموزون ونحوه كان مشترى بنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير او بالدرهم فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لانهما كجنس واحد في حق السمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى بالفلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي * ولو اشترى بتمر ذهب او فضة مرصوفة يجوز ان يكون ثمنها كان مشترى بنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدنانير اكثر من الالف جاز على المضاربة بحصة الالف ولزم الغضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدنانير الف فاشترى بالدنانير ينوي عن المضاربة ثم غلت الدنانير قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه وضيعة دخلت على المال فيشتري بالالف ذهبا وينتده ثم يبيع المتاع فينتده بقية الذهب كذا في المحيط * اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشترى للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينارا فقبضها ولم ينقد التمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط * ولو اشترى او لا عبدا بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في محيط السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من المكمل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دينار ولا فلس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدرة بان اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع * اشترى بحنة نسيت وفي يده حنطة جاز كذا في محيط السرخسي * لو كان امرء ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد العصر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط * ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساومة او مراوحة جاز وبرئ عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراوحة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلاثة ارباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابن حنيفة رح السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها اصفرا واحمر هكذا في المبسوط * لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حملها وقصارتها او قتلها وفعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

عليه قال له اعمل فيه برأيك او ام يقل كذا في محيط السرخسي * وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مربحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من ماله وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت فان باعها بربح او وضيعه فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصرتها قيل هذا على قولهما فاما عند ابي حنيفة ربح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكراء لان مؤنة التجارة جرى الرسم بالحاقه برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة فاداه في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مربحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالف درهم متاعا وقدامه رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مربحة على الف ومائة مائة منها للمضارب والالف على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بالف درهم ديناهما فاشترى بالف درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب الجارية ولكنه اشتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعنته جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثا ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة غلاما بالف يساوي الفين فباعهما جميعا بأربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثا للمضارب وثلثه لرب المال وامان من الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امراه ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين من شيء فلرب المال ثلثه وللمضارب ثلثا على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار
تساوي الفين فباعهما باربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله
الف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطا وضمن التجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على
قد رملكهما واشترط المصانعة في الربح في هذا يكون باطلا ولو دفع اليه الالف مضاربة على ان
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فله رب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وامره ان يستدين على
المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة
جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما باربعة
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة
التجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امرة ان يستدين على رب المال ولو كان
امرة ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان
امرة ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب
الف درهم واشترى بها عبدا فهو مشتري لنفسه والقدح عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء
بالسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط * ولو قل له رب المال استقرض علي الف واقتبعت
بها على المضاربة فنقل كان ذلك على نفسه حتى لو ملك في يده قبل ان يدفعه الي رب المال
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي * ولو دفع الي رجل الف درهم
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثيابا
فسلمها الي صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع
الثياب مرابحة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة
المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب
مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة
يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض
على المال

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مربحة على مال المضاربة على ما استقرض بالف درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما اراد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمرة بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مربحة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي * وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعاً نهاداً وبفلان يبيعها مربحة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمه يبيع الثياب مربحة على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع الغامضاربة بالثلث وامره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبثلثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية ومنها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتركيها كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربعمائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة اولاً ثم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط * الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة فاشترى بها عبدان ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحق المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وابراه منه او عرضه على بيع منذ رآه فانه لا يرد عليه بائعه كالمكيل الخاص الا انه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذ مغيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشائخنا من قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وانكر المضارب واراد ان يستحق رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحق المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * ولو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فلمضارب ان يرد به بخلاف الرؤية ولورآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيارا وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه احوار قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يرد به بالعيب والوكيل بشراء عبد الغير عينه بالف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يرد به وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد اصور وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرد به ابدأ وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الآمر رآه او علم بعينه فليس للوكيل ان يرد به كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقرا المضارب انه كان هندي ورده عليه القاضي باقراره او قبله المضارب بنفسه بغير رضاه او استقال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقبل هذا الجواب على قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في

الذخيرة * الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطأ أحدهما بالآخر وخطأ مال المضاربة بغيره * قال محمد ربح من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطأ المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خطأ مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خطأ مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربتين أعمل فيه برأيك ولم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى فإما أن خطأ المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى فإن قال له رب المال في المضاربتين جميعا أعمل فيه برأيك فخطأ أحدهما بالآخرى فإنه لا يضمن وأحد من المالكين سواء خطأهما قبل أن يربح في المالكين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى وإن لم يقل له في المضاربتين جميعا أعمل فيهما برأيك فإن خطأ أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئا وإن خطأهما بعد ما يربح في المالكين فإنه يضمن المالكين وحصة رب المال من ربح المالكين قبل الخطأ وأما إذا ربح في أحد المالكين دون الآخر فإنه يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فإن قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخطأ مال المضاربة الأولى بالثانية فخطأه من أربعة أوجه أما أن خطأ أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في أحد المالكين أو بعد ما يربح في المالكين أو بعد ما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية ولم يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطأ أحد المالكين بالآخر بعد ما يربح في المالكين والوجه الثاني أن الخطأ أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيهما أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خطأ أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في واحد من المالكين وكذلك أن ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما إذا خطأ أحد المالكين بالآخر بعد ما يربح في المالكين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

يضمن مال الاولي ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا اخطأ أحد المالكين بالآخر
قبل ان يربح في المالكين او يربح في مال الاولي ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئاً لا مال
الاولي ولا مال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل
فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخطأ بمالك هذا او بمالي هذانم اعمل بها
جميعاً فآخذة الرجل منه فلم يخطئ حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي
آخذة منه لانه بمنزلة الودعة في يده مالم يخطئ والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع
فلا يصير هو بالدفع مخالفاً ولا القابض بمجرد العقد منه غاصباً مالم يخطئ كذا في المبسوط * دفع
الى مضاربة بالنصف والفا بالثلث ولم يقل فيها اعمل برأيك فخطئها المضارب قبل العمل ثم عمل
فلا ضمان ويقتسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثاً ولو ربح في أحدهما ووضع في الآخر قبل
الخطأ لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربان فان خطئها بعد ذلك صار
ضاماً للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو
للمضارب بتصدق به هذا بي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الفانم دفع رب المال الى آخر الف اخرى مضاربة
بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع
المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضاً مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخطأ الف بالالفين
فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله العامسك ثلثا نفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان
اثلاثاً باعتبار ما دفعا اليه من المال فاذا أخذ صاحب الفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال
رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة
ونصف ذلك للمضارب وأرب المال ايضاً ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب
وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه
الربح ارباعاً ثلثة ارباعاً لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئاً حين دفع المال مضاربة
بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الفانم دفع اليه المضارب الثاني الف التي في يده
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فخطئها بالالفين ثم عمل فربح الفان الربح على ثلثة
والوضعية

والوضيعة على ثلثه بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح وبأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتسما ما بقي بينهما الرب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربعه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعدة من الربح وللمضارب ربعه هكذا في المبسوط * ولود فع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخطل خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخطل الف فالحالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي * وأن لم تهلك حتى عمل وقدر ربح الفا اخرى فخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولود فع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خطل الالفين قبل ان ينقدهما بعد الشراء ثم نقدهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختلط فلا ضمان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصته ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصته ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخطلها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خطل المال بعد ما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط * وان نقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي * وأوكان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخطلها ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمان واحد وقبض الثمن مختلط فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خطل مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع بمينه كذا في المبسوط * وقال محمد ربح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمس مائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح بيننا نصتان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لا شرطاهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير الف من مالك انتفاء الضمان عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير تقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب واربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصة رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اتساع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط اذ في شرطاه في العتد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير الغائم باعة بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اتساعه وهي الف وستمائه وست وستون وثلاثان حصة المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اتساع الثمن وذلك الف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلاث حصة المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط * الباب الثاني عشر في نفقة المضارب اذا عمل المضارب

في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراء في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصر ردة في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبية وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزة هكذا في الكافي * وروني عن ابي يوسف رح انه مثل من اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة * فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمته لا تحسب بثمنها في المضاربة ولو استأجر اجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيخبره ويطبخ ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لركان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله المضارب في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها منافع المضاربة الى مصر من الامصار كان حلفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط * لو اعانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تفسد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئي برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما اشترطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رده الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امرا بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة ان يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والا صل في الهلاك ان ينصرف اولا الى الربح كذا في المحيط * فان انفق المضارب من مال نفسه واستدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم ينشئ بالنفقة ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة * فإن انفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكماله كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فباع المال قبل أن ينقذ فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه واستأجر ما يركب عليه فباع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها راجعاً إلى الكوفة انفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة وطناً للمضارب فنفقته المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطناً زالت نفقته عن مال المضارب كذا في المبسوط * إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فأنتهى إلى ذلك المصرف لم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصره وقد انفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لأنه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته من مال المضاربة وإنما بطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ دار إقامة كذا في الذخيرة * أو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للمستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضارب كذا في المبسوط * المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء خلت المالين أو لم يخلط قال له رب المال اعمل فيهم برأيك أو لم يزل له ذلك والسفر بمادون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى صيخان *

وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفته على قدر ما ليهما وان كان احدهما لين بضاعة فنفته
 في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون
 صاحبه اذن له كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح في الزيادات رجال دفع الى رجل الف
 درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت الجارية الى
 النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى
 الحسن عن ابي جعفر ربح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما هكذا في المحيط *
 لو اتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال
 نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان ساء المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز المذكور *
 ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذاك المصر قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته
 في سفره حتى ينتهي الى المصر ويبعث المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق
 فنهاه رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال
 المضاربة فاما اذا كان مال المضارب ناضا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال
 يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر
 رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لاضمان عليه ونفقته
 حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا لينهاه
 عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لا اضمنه ما هلك من المتاع في سفره
 واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب
 في مصر آخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا لينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال
 الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منه على نفسه في سفره
 فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فانفق عليه
 فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامره بالنفقة عليه فما انفق فهو عليهما على قدر رؤوس اموالهما
 كذا في الحاوي * كل مضاربة فاسدة لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه
 من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجرا مثل كذا
 في المبسوط * الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلوا ما ان لا يربح في مال المضاربة او فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال او فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح منته فلو اعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسمائة وهو يساوي العا ورأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي *

ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جاز اعتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة ورجحان يكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبد يساوي العيين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي *

فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب متى كان مؤسرا فلرب المال خياران ثلثة ان شاء من المضارب العا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللمضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلاثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى واي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضم المضارب ان كان مؤسرا العا ومائتين وخمسين ولا يرجع به

المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * لو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدين كل واحد منهما يساوي الف فاعتقهما المضارب فعقته باطل صدنا وان زادت قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتقهما رب المال يظن ان كان اعتقهما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه عتق الاول كله وولاءه له وبعث من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي * وان اشترى عبدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسرف على قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانتقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الف الفارغا من الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبدا رب المال نصفه وهو مؤسرف يشترى لرب المال خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستعبه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا الا انه ثبت لرب المال الخياران الاولان هكذا في المحيط * ولو لم يعتقهما المضارب وعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان ثلثه اربعة حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء عتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربح ونلك خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط *

وأن اعتقه ما رب المال متفرقا فان اعتق أولا الاعلى فان على قول ابي حنيفة ربح يعتق من الاول
ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خياران
ثالثة في العبدان ان كان رب المال مؤسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول ونصف قيمة الثاني وان شاء
اعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربه والثاني في نفسه فان اختار
تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومضى يرجع بذلك
عليهما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المضارب للسعاية او الاعتاق يكون ولاء العبد
الاول بينهما على اربعة اسهم ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما
نصفان وان اعتق العبد الادنى أولا نقول على قول ابي حنيفة ربح لما اعتق العبد الادنى او لاعتق
كله من غير سعاية وحين اعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك
بين اثنين اعتقه احدهما كذا في المحيط * ولو اشترى بالالف عبدان كل واحد منهما يساوي العا
فاعتقهما المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم قتا رب المال عتق احدهما او قطع بده فقد صار
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفصل في العبد الآخر الا ان العتق الذي كان من المضارب قبل
ذلك فيه باطل وان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لانه لا فضل فيه مما بقي
من رأس المال واما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع
المجني عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان مؤسرا لرب المال نصف
قيمة العبد الذي جازعت فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك
ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا باثنتين وخمسين درهما في رأس قول ابي حنيفة ربح
كذا في المبسوط * اذا كاتب المضارب عبدا او امته من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال
فانه لا يجوز كتابته واذا ادى العبد المكاتبه لا يعتق ويكون ما ادى من الكتابة على المضاربة وان كان
في القيمة فضل على رأس المال بان كانت القيمة الف درهم وكاتبه على الفين ورأس المال الف
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند ابي حنيفة ربح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب
رب المال الا ان لرب المال ان ينتقض الكتابة فان لم ينتقض حتى ادى العبد بجميع بدل الكتابة
فانه يعتق حصته المضارب عند ابي حنيفة ربح لا غير وندهما يعتق الكل وما قبض المضارب
من الكتابة

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة مندهم جميعا واذا اعتق
حصه المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلثة ارباع المكتوبة فيبقي خمسمائة
والعبد كله وبحا فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رح على ما عرف
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربح خبارات ثلثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في
المحيط * وان مات ولم يؤد المكتوب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببذل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك
رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلثة ارباع العبد لانه بقي
ذلك على ملك المولى وقد افسده المضارب فيضمن ويكون الستة الآلاف الباقية من الكسب بين
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكتوب تسعة آلاف اخذ المضارب الف في درهم بدل الكتابة
فيموت حرا وياخذ ايضا الالف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه دقق كله عليه لانه ملكه
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفائم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين
ثم انتقصت ثم ادنى او مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنذرت الكتابة
فيه لان المكتوب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي *
اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال او اقل على الف في درهم ورأس المال الف درهم
فان عتقه باطل كما لو اعنته بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف في درهم ورأس
المال الف درهم فاعتقه المضارب على الف في درهم منق من العبد نصيب المضارب خاصة عند
ابي حنيفة رح وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتقك على الف درهم
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتبا حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب
او كسب حر مديون فاما ان قال المضارب للعبد ان ادبت الي الفين فانت حر فادى العبد الف في
درهم وعتق حصه المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترطا هكذا

في المحيط * أن كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي ألفا فدعى المضارب أنه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام العا وخمسمائة والمضارب مؤسرفان شاء رب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وإن شاء اعتقه وإذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامة مؤسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي * إذا دفع رجل إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فدعى المضارب قد عوته باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فتدأبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فإن كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لاقبل من ستة أشهر فله أن يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وإن كانت جاءت به لأكثر من ستة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فإن استوفى عقرها وهو مائة درهم صححت دعوته وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فيؤربم كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وإن كان مؤسرا فإن لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي الفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة أرباعها مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فإن لم يبيعه حتى صار يساوي الفين فإنه يصير ابن المضارب ويعتق منه بعه كذا في المبسوط * ولا ضمان على المضارب في الولد إنما على الولد السعاية وإن كان المضارب مؤسرا وإذا عتق من الولد ربعه عند أبي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله إذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد وإذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فإن كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك إلى رب المال فالحاصل أن المضارب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهم الرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة والمضارب سبعة اعشारे وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى الجارية في رأس ماله وحصلته من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمسمائة الف درهم رأس ماله وخمسمائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي ذلك متى ابسرف ان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت الجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت الجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب وبسعى في نصف قيمته لرب المال وولاءه بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا وقدا ادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد تسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد رب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشारे ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام دينار على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها رب المال فانه ابنه وتصير الجارية ام ولد له ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعاها رب المال صحت دعوته وصارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب مؤسرا كان او معسرا لم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

فلا عاة المضارب بعد ما ولدته وقيمته الف فان الجارية تصير ام ولد له يضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثنان العقره مؤسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اذ ان عقر الجارية يثبت نسب الولد وعرق نصفه وسعي في نصف قيمته رب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولد بينهما انصاعان في قول ابي حنيفة رحمه الله في قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط *

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعده ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو امتهلك المضارب رأس المال او انفق ارا عطاء رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري به على المضاربة رواه الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي *

روي عن محمد بن حمران ان المضارب اذا افترضها رجلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة * وان كان مع المضارب الف فاشترى به عبدا فلم ينقد حتى هلك الف بدفع اليه رب المال النفا اخرى واذا دفع اليه النفا اخرى ثم هلك قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي *

لو ان المضارب اراد ان يبيعه مربحة بعد ذلك فانما يبيعه مربحة على الف وان بين الامر على وجهه وادان يبيعه مربحة على الكل فله ذلك كذا في المحيط * ولو كان اشترى بالف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى فيدفعها الى البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسم المضاربة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم كذا في المبسوط في باب المارحة في المضاربة * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فضاقت الف قبل ان ينقد هاتقال رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لابل ضاع المال بعدما اشتريتها فانما اريد ان آخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فاقول لرب المال وان اقاما جميعا البينة والبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فاقول قول المضارب كذا في المحيط *

والله

ولو لم تهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ابيعها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصاعت قبل النقذ غرم رب المال الالف كلها كذا في الحاوي * ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي الف والقبض التي اشترىها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشترىها خمسمائة والباقي فطحى رب المال ولو كانت قيمة التي اشترىها الف والامه التي كانت مده قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشترى بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشترىها ثم هلكه رجع على رب المال كذا في المحيط * واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزاو بعه بالفين ثم اشترى بالفين مده او لم ينقد الالفين حتى ضاع الفان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلثا رباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مراهجة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صار الف درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذاك كله عنده معا فعلى المضارب الفاد درهم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط * اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الالف الاولى او لا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الالفان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية او لا ثم المالان معا ومتعاقبا او هلك المال الثاني او لا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلثة آلاف الغالبائع الجارية والفين لمشتريها ورجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى او لا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية او لا ثم المالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخرا او لا ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي أوتعه فيه فعليه تخليصه واخراجته عنه وبقدر ما كان عاملاً لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفاً فقبض الجارية ولم ينقد الدراهم حتى باعها بالدين فقبضها ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالدين جارية تساوي الدين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريان جميعاً فعلى المضارب أن يؤدي إليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثمنها ألف درهم ويرد على المشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الفاد درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الأولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلك ألف الأولى ثم هلك ما بقي معارجع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو هلك الجارية الأخيرة أو لآثم هلك ما بقي معارجع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذا لو هلك الجارية الأولى أو لآثم هلكت الألفان أو لآثم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في المبسوط * ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفاً وقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى بأجرارية عبدًا تساوي الدين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جراباً هروياً تساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معافي المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفاً وخمسمائة وإن هلكت الألف أو لآثم الباقي معارجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وإن هلك العبد أو لآثم البواقي معارجع على رب المال بأربع آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب أو لآثم البواقي معافي هلكت الجارية أو لآثم ما بقي معارجع على رب المال بأربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي ألفاً فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفاً فقبضها ثم هلك الجوازي ورأس المال الأول معافي المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم وألفان قيمة

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف مالوكان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلاثة آلاف درهم ان من الجارية الاولى والغان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين او لائم هلك ما بقي معا ولو هلكت الالف الاولى او لائم هلك ما بقي معارجع بالثلاثة الالف كلها على رب المال كذا في المبسوط * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الالف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الف درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الالفين اللتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعتا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضا من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط *

وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينقد الالف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منها دين والغان عين في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلاثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فرأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الالفين بشيء كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الفامضاربة فهو ضامن للمال قال ابو حنيفة رح وان اشترى بهامع الجحود فهو مشتر لنفسه وان اشترى بعد الاقرار بالقياس ان يكون مشترى لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

يبرأ من الضمان كذا في المحيط * وعن محمد ر ح في المضاربة اذا قال هذه الالف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين لفلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يتبل وهذا قياس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الحاوي * لو دفع اليه الف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضاربة انه قدر ربح فيها الفاء وجاء بالفين ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسمائة فهلك الالفان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئا غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح في المال شيئا والمستلة بحالها ضمن الالف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي * الباب السادس عشر في قسمة الربح الاصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح الفافاقتسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العدل او بعده فان قسمتهما باطلة والخمسمائة التي اخذها رب المال يحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي اخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها وان هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والالف التي هلك في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد الفان الربح ثم ضاع رأس المال فالالف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الالف التي اخذها وان استوفى رأس ماله ثم اقتسما الربح ثم دفع رب المال الالف التي قبضها برأس ماله الى المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فان ربح او وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها متى اقتسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت اي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي * لو اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانيا فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خالف المضارب

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخراف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الف درهم ثم اقتسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبتنى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصته رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصته المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كان لم يكن لان المضارب بقي اميا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا او حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسمتا ثم زادا حدهما او حط فذلك وعن محمد رح انه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يتقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال وان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * دفع الى رجل النامضاربة فربح فيها العاقل له رب المال ادفع الي رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براية له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي *

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دوع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا بالف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشترينته وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذبه رب المال فقال اشترينته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا هالكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا فكفى الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بشئنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده اراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشترينته لنفسي وكذبه رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة فصا صابما اداه ولو كان اشترى العبد بالف درهم وام بسم مضاربة رد غيرها ثم قال اشترينته لنفسي فالقول قوله كذا في المذهب وفي باب شري المضارب وبيعه * وان اتفقا اندلج بحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كذا في التوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبدا بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف وام بسم فقال نويتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما مال الاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نويت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في احدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشترينتهما بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدين على المضاربة

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط * الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
لَوَادَعَى الْمَضَارِبُ الْعُمُومَ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ وَادَعَى رَبُّ الْمَالِ الْخُصُوصَ فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ
كَذَا فِي الْكَافِي * الْمَضَارِبُ وَرَبُّ الْمَالِ إِذَا اختلفا فقال المضارب دفعت اليّ ما لا مضاربة
بالنصف وأم تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البزأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البيّنة
وبه اخذ علماؤنا الثلاثة كذا في المحيط * وأن كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا
كذا في الذخيرة * ولو اقام البيّنة فيما اذا ادعى احدهما العموم والآخر الخصوص ان وقتت البيّتان وقتا
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببيّنة الذي يثبت آخر الامرين وان لم توقت البيّتان وقتا
وقتتا الوقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه
يتقضى ببيّنة الذي يدعي الخصم هكذا ذكر في الاصل وفي القدروري اذا اقام البيّنة والمضارب
يدعي العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيّنة بينته وان لم يشهد وابهذا الحرف
فالبيّنة بينته رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في المحاويج * واذا اتفقا
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما
جميعا البيّنة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما
جميعا البيّنة ان وقتت البيّتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاولى
وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتتا على السواء ولم توقتا او وقتت احدهما دون الاخرى
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط * عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب
امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرني ان اخرج الى البصرة
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة *
لو قال المضارب امرني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب
كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك وفسدت المضاربة ولك اجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علي اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من العساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعه الي مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط * مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت الي الف وبحثت الف او قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب وادى اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وابتهمما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي * وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة من الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء

فان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال الف رأس المال والف ربح والف وديعة لآخر او مضاربة لآخر او بضاعة لآخر او شركة لآخر او علي الف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقاويل كلها كذا في البدائع * واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة او فاسدة فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح فيه ربما فقال العامل اقترضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة او مضاربة بالثلث او قال مضاربة ولم اسم لك شيئا او قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة او البضاعة وادعى الذمي في يديه المال انه اقترضني وان الربح كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * فان كان اقر بالبضاعة فلا شيء للعامل وان كان اقر له بربح الثلث اعطاه ذلك وان اقر بمضاربة فاسدة اعطاه اجر مثله كذا في المبسوط * وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع * فان هلك المال في يد المضارب بعد ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة او مضاربة صحيحة او فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما وراء الثلث كذا في محيط السرخسي * واذا قال المضارب دفعته الي مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان اقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل او بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط ولو قال المضارب دفعته الي مضاربة وقد ضاع المال قبل ان يعمل به وقال رب المال اخذته غصبا فلا ضمان على المضارب فان كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان اقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب اخذت منك هذا المال مضاربة فضا ع قبل ان يعمل به او بعد ما عملت وقال رب المال اخذته مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد ر ح اذا قال العامل اخذته منك غصبا فالربح لي بالضمنان وقال رب المال انما امرتك لتعمل به فالقول لرب المال والبينة بينة ايضا فلو اقام رب المال بيته على اقرار العامل انه اخذه بضاعة واقام العامل بيته على اقرار رب المال انه اخذه غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا اذا لم يعلم اي الاقرارين اول فان علم فالبينة بينة صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط *

الفصل الرابع في اخلا فهما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح
 او بعده قال محمد ر ح من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الفاقال
 لرب المال قد دفعت اليك رأس المال الف درهم وبقيت هذه الالف ربها وقال رب المال
 لم اقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب
 فاذا حلف اخذ الالف الباقية برأس ماله ولا ينتظر الى استخلاف المضارب ثم يستحلف المضارب
 بالله ما استهلكته ولا ضيعته فان حلف برئ من الضمان ولم يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب
 عن اليمين فقد اقران رأس المال كان عنده وقد جمده فصار ضامنا لرأس المال وظهر ان مال
 المضاربة الف عين فباخذ رب المال الالف العين برأس ماله فتكون الالف الدين على المضارب
 ربها فيرجع رب المال على المضارب بخمسائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط * ولو ان
 المضارب حين اراد رب المال استخلافه قال لم ادفعها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك
 فانه يغرم نصفها لرب المال ولو اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ولو اقام المضارب البينة ان رب المال
 اقراه قبض رأس ماله الف درهم واقام رب المال البينة على اقرار المضارب ان رب المال لم يقبض
 من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الاقرارين اول فالبينة بينة المضارب وان علم ايهما اول فالبينة
 بينة الذي يدعي اقرار الآخر كذا في المبسوط * وان اقسم المضارب ورب المال واقربها اخذ كل واحد
 منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول
 قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال
 يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما
 في حق براءة المضارب من ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما
 ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه ايضا فكان
 الغا من مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة
 من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال ايضا فيرد على رب المال
 ان كانت قائمة وان كانت هالكة فربها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط *
 ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الخامس
 في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة

بالنصف فجاء اثنتان آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الف وصدقه احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الف والربح العا درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف فاق حقي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا ابطل خمسمائة اثلاثا لرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف الف التعدادا وثلاثة وثلثون وثلث ثم يقسمون الالف الباقية ربحاً بينهم ارباعاً فيصير في يد رب المال ارباعاً بالقرض من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ارباعاً شركة المضارب * ماله على ما تصادقا عليه والباقي من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثا ^{ثلاثة} ربة فشهدتهم اولى الى رجلين الفاه مضاربة بالنصف فجاء بالعين خمسمائة بيض والى ^{المضارب} لي نصف الربح الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا او يقول هي دين له او يقر ^{به شرط له} نصف الربح فاشهادة وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه امان كان ^{وهو السدس وفي قول ابي يوسف} او كله في يد المقر او البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر ^{وكان ادعى المضارب نصف الربح} رب المال العام من السود وياًخذ المقر له نصف البيض الذي ^{بالمال شرط ثلثي الربح فاشهادة باطله عندهم} بينه وبين رب المال اثلاثا سهمان لرب المال وس ^{من شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد} لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان ^{بديعة} افران جميع المال في يده مضاربة فصارت ^{مسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة} واما اذا كان المال كله في يد المقر ^{حيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها} ويقسم خمسمائة ارباعاً واما ^{هم جميعاً كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة} صاحبي يأخذ المالك رأ ^{من شهد احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر} الى المقر له وان كان ^{الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول} الى رجلين الف ^{اقام شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول} درهم في ايده

لفلان خلطناها بالمال بامر فهو شريكنا في هذا المال بخمسائة درهم وصدقه غلان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الفا ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر ويقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما اخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب واربعة للمقر له بالشركة ولو كان بالله كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال وبأخذ عن اليمين رأس ماله الفا والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال المضاربة الف. للشركة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان الالف الباقية ربحا فيرجع رب المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له اخما سال للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا المضارب حين اراد رب المضاربان بالف درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فانه يغرم نصفها لرب المال ولما ورجحا خمسمائة اخرى وانكر الآ خر ورب المال والمال في ايديهما اقراه قبض رأس ماله الف درهم يدفع الى المقر له مائتان وخمسون ويأخذ المقر له ايضا مما بقي من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اعياء دفع مما في يد الآ خر من ذلك وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث بينة الذي يدعي اقرار الآ خر كذا في المرسوم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنته ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا يقبض را المقر وثمانية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي * يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قوزلاف والوافق فالقول قول من يدعي ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض ربح فقال المضارب لرب المال هو ابنك الفا من مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك الى الربح فكان مال او لم يكن وكل وجه لا يخلو من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال او ابنك امان كان في العبد ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال وهو عبد المضارب ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * ب لابل هو ابنك في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين م فانه

كتاب المضاربة (٣٣٩) (الباب السابع عشر) الفصل السادس

فانه هبة المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقبال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون العلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق وسعى في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي الف درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل اولا فان لا بل فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد والوثة اذنا لرب المال وان قال المضارب لرب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال بالقرض لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت شركة المضارب * من المضارب وعتق عليه وسعى ارب المال في ثلاثة ارباعه ولا ضمان على اربعة فشهادتهم اولى المضارب بالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته المضارب لي نصف الربح عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * وكذلك لو قال به شرط له نصف الربح فالشهادة في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقاا وهو السدس وفي قول ابي يوسف كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكون لو كان ادعى المضارب نصف الربح بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعتاق والاستبمال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب لرب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن من شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا عتق ربه وثبت نسبه من المضارب. مسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة فيه ولو كان صدقه رب المال وقت محيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها عتق ربه ويسعى في ثلثها * وهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة المضارب ثم ادعى انه ابنه عتق احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر بين ان يضمن المظفر الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول المضارب لم يثبت ان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والاخر بثلث الربح فان قياس قول

الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليست من المضاربة
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط * اذا دفع الى
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وربح او وضع
فان تصادقا ان القرض كان تلجية في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كتمانها دقا
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجية وقال المضارب لا بل
كان القرض تلجية والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا هو التعدادنا
ان القرض كان تلجية سواء كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض
ولم يفسر واشيئا غير ذلك فالبيئة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب *
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجية وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى
كذا في الذخيرة * واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح
واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة
باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقر به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة
ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها
وشاهد بمائة فله اجر مائة عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة
فعملابها وربحاً فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقيما البينة اصلا واماني قولهما الذي ادمى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه من التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر كذا في فتاوى قاضيخان * وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبعا ولو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بلحاظه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورثته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع * واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على ردته او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فانه جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما وكانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال مروض فله ان يبيعها ولا يمنعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها

ونحوها كذا في الكافي * فان كان مال المضاربة فلو ساقفه من ربح المال فالجواب فيه كما أجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس المال دراهم يعمل نهية من الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس مرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهية مما هو يبيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغرماء اي وكله وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيهان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على ان يحل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الكافي * فاما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسماز فلا بد من ان يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضي مخافة ان يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فلرب المال ان يمنعه من التقاضي ويجبر المضارب على ان يحل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى انت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو درهم وكان رأس المال درهم بدئ برب المال قبل الغرماء باخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله الى المضارب كان لرب المال ان يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فان قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا ودنانير فاراد رب المال ان يبيعها مراً بجهة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فان لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي المبت ورَب المال وما ذكرنا أصح كذا في المبسوط * فإن أراد رب المال أن يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصي ذلك فهو حائز كذا في المحيط * وإن كانت المضاربة لا يعرف بعينها فرب المال أسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالصف فافر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى مريم الفائت مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فإن رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الغا ولا شيء له من الربح ولو أفر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح بصير ضامنا حصته من الربح وأوان المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة الغا ووصلت التي فضا ع المال كله وكذبه رب المال وقال لابل عندك وقد صرت ضامنا بالبحرود فالقول قول المضارب مع يمينه وإن مات قبل الاستحلاف فإنه يستحلف الورثة على العلم فإن حلفوا برؤاوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك إذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فإن القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وإن مات المضارب قبل أن يستحلف فلرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الأول إلا أن هذا يخالف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فإن رب المال يأخذ منه رأس ماله فإن بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرطا فإن كان على المضارب دين محيط بماله وحصته المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت إليه فإن رب المال يحاض الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاضهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط * لو أفر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وإن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذه ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وإن قال غرماء المضارب أن المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته

بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط * وهذا إذا كانت المضاربة معروفة في الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله وأما إذا كانت غير معروفة ولم تعرف إلا باقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وأن قال هذه الألف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وإن لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان ألف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان ألف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وإن وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وإن وجد في الصندوق ألفان فلرب المال ألف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الألفان أو غير مختلطة فإن علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة ر ح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان علي ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بديعة لاخر ثم أقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتحاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع إلى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فإن علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك إلى صاحبي كان مصداق مع يمينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي *

الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى بها عبدًا يساوي ألفا فجنى عنده خطأ فإنه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وإن كان مع العبد مال آخر للمضاربة فإن فداء المضارب من ماله كان متطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه أجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار العذاء فإنه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فإذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فإن أراد رب المال دفعه فقبل المضارب أن افديه حتى يبقى بخلي المضاربة فابيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما إذا كان المضارب غائباً لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته الفين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لأصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الى ان يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان منطوما في الفداء فاذا حضرا دفعه او فديا فان دفعه فليس لهما شيء وان فديا كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الفامضاربة فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الفا واقل من ذلك او اكثر فادعى اولياء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا وجمد العبد ذلك فاقام اولياء القتل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تنبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذا في المحيط * ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقضى عليه بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضرا ان يكذبانه فيه وللمقتول وليان فعفا احدهما فان حق الوالي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالا جنى فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من الفضل فقل له ادفع نصف حصتك الى الوالي الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة فيأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذبه المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا واقل او كانت اكثر بان كانت الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختارا الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختارا الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية وان ابقى النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه وبيع

وربح واراد ان يقسماكم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادع نصف حصتك وهو ثلثة اثمان العبد وادعه بنصف الدية وايهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في بد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في بد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط * لو كان في بد المضارب عبدا قيمته كل واحد منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي * الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها دارا تساوي الف او اقل او اكثر ورب المال شفيعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فللمضارب ان يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفيعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفيعها بدار من المضاربة فان كان في بد المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بئمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بئمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فللمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط * لو ان اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في بد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وايهما سلم خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعها فله ان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان المضارب واحدا فآراد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحدا صاحب المال شفعها فآراد ان يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او يدعها واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم فاشترى بها المضارب دارا يساوي القاواقل او اكثر وشفعها رب المال بدار له والاجنبي ايضا شفعها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وآراد الاجنبي ان يأخذها فالقياس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او يدع كذا في المبسوط * الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة ربح وينبغي للمسلم ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى ميتة فنقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ارى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمرا او خنزيرا وميتة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته * واذا دخل الحربي اليها بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاودعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليها بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او با مان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصته رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي واذا دخل الحربيان دار الاسلام با مان فدفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط * ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين * ولو دفع احد الحربيين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا با مان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط * اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب با مان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الا مائة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة ولله مضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الا مائة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي * واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له عني ان يشتري بها الجلود والادوم ويخزنها خفافا ودلاء ورداء بيده واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحشش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا يجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الغائم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماله فللمضارب نصف الربح بيد ابيه قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربها كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الغائم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم ليشترى له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند ابي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كذا لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجره مدة عمله للمضاربة كذا في * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعدل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة ويشترى به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي مائة ورق كانت قرضا يعني اذا قبضها وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط * ولو اقترضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية فالا عن الفتاوى العناية * في نوادر بشر من ابي يوسف رح رجل عنده الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا

قالوا ان اتخذ الفلأتم بأذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلأتم وإلى قيمة العصير فما اصاب حصته الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصته العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلأتم يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصته الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأتم يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصته شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلأتم يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتر شيئا حتى كسدت تلك البلوس واحداث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح او وضع فهو لرب المال وللمضارب اجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض * وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف ربح رجل الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يختصمان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه وبأرأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف ربح رجل الف درهم مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده متاعا ولم يخلط المالين ثم اراد ان يبيع حصته او حصته المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خادما ثم هلك الف فرجع بمثلها على رب المال وتقدها ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان يتقدها فانه يرجع على رب المال بالثمن وخمسائة ويؤدي من عنده خمس مائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات ودلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح
رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة
آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة الآلاف ثلثة ابد قيمة كل واحد منهم الف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان
ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى
منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فضاقت قبل ان ينقد هارب المال
فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه العان كذا في المحيط *
واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتين تساوي كل واحدة منهما الف درهم ثم باع احدهما بالف
والاخرى بالثلثين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزادته مائة درهم وقبضهما المضارب
بمئة لثمنهما فيتوزع على قيمتهما كما صل الثمن اذا سمى بمئة لثمنهما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري
طعن فيهما بعيب فصالح المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها
بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثبت ولو كان المضارب اشترى التجاريتين من المشتري
بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت
على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدى التجاريتين بالف والاخرى بالثلثين ثم اراد ان يبيعهما
مرا بحة على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مرا بحة على حدة على ثمنها
جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان زاد في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعها مرا بحة باعها جميعا
على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدهما مرا بحة على حدة لم يكن له ذلك
كما لو كان اشتراها بثمن واحد له ان يبيعها جميعا مرا بحة على الثمن وليس له ان يبيع احدهما
مرا بحة على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه
بأقل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
المضارب بها عبدا يساوي الف درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه
بالنسيئة او قال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه
بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال
رأس ماله وربه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط * لو اشترى بالف المضاربة
جارية نسيئة لا يبيعها مرا بحة على الالف مالم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل مرضا

مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى فاضل بن * هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضارب لم يجز على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع المالك مال المضاربة بالنصف او اقل او اكثر او اخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعمل به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون بالاضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل ما اتواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترط في مقدار المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الآخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضيعته وللمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال الفقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى فاضل بن * بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحقت واخذ منه عقرها وقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدق الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة دائرا فادعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا بدائرا فهو مخالف كذا في المحيط * ومن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر بن سميعة من أبي يوسف ر ح رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالفين ثم إن المضارب اشتراها منه بالفين درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفاد درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم وأكثر أو أقل فدفعها إلى المشتري ثم هلكت الألفان الأوليان قبل أن ينقدها بائع الجارية الأولى فإنه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤديها مع خمس مائة من ماله إلى بائع الجارية فإذا خرجت الأربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلثة الأربعة رأس ماله الفين وخمس مائة كذا في المبسوط * اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وإن كان اشترى جارتين كل واحدة تساوي الفين فعلى رب المال زكاة ثلثة أرباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة ر ح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من حبيب أو سحر حتى صارت تساوي الفاتم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق الألف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حصة وشعير أو أيد لا وغنما كل جنس يساوي العالم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * إذا أراد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم إليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فعلم فيه المضارب كذا في فتاوى قاضي خان * إذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو باقل أو بأكثر فهو جائز وكذلك لو أخذه لنفسه مضاربة ولو أخذ الأب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به الأب لابن فعمل به الأب فربح فالربح بين رب المال والأب نصعان ولا شيء للأب من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فأخذه الأب على أن يشتري به الغلام ويبيع والربح نصعان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والأب نصعان وكذلك لو عمل به الأب لابن بأمره وإن كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

والربح له ينصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر جاز فان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجيزه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع ^{احدهما} باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجيزه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الزطبي فللمال قرض عليه والربح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط * ثم المضارب على السلطان فدفع اليه شيئاً ليكف عنه يضمن وان اخذها كرها لاضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى الماشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه بشي من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة الى شاطر طمع فيه وقصد اخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط *



كتاب الودیعة

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الایداع والودیعة وركنها وشرائطها وحكمها اما تفسيرها شرعاً فالایداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والودیعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز * واما ركنها فقال المودع اودعك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الافعال

والقبول من المودع بالقول والنعل او بالعل فقط هكذا في التبيين * الوديعه تارة تكون بصريح
الايجاب والقبول وتارة بالدلالة بالصريح قوله اود منك وقول الآ خر قبلت ولا تتم في حق الحفظ
الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اود منك المغمصوب برئ
عن الصمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا
وضع عنده متاعا ولم ينل شيئا وقال هذا وديعه عندك وسكت الآ خر صار مودعا حتى لو غاب
الآ خر فضاع ضمن لانه ايداع وقبول صرفا كذا في خزائن المفتين * واما شرائطها فانواع منها كون
المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الآ بق والطير الذي هو في الهواء والمال
السايط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعه
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما ما لو غف فليس بشرط عندنا حتى يصح الايداع من الصبي
المأذون وكذا حرية ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس
يصح قبول الوديعه منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول
كذا في البدائع * واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده
وجوب ادائه عند طلب مالكة كذا في الشمني * والوديعه لانودع ولاتعزل ولا تواجرو ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيتة شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آ خر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي * اوقام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهاك ضمنوا لان الكل
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آ خرهم لانه تعين الآ خر حافظا كذا في محيط
السرخسي * من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضا من ماضاع على آ خرهم
كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على
الوديعه كذا في الظهيرية * في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابته خانا وقال لصاحب الخان
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * اذا دخل رجل

الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمه فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بشيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراعى صاحب الحمام ولم يتل شيئا وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالعارسية (جامعة دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية * وان كان الثيابي غائب وودع الثياب بمراعى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام وابسها وصاحب الحمام لم يد رانها ثيابه ام لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فسلمت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزائن المفتين * وفي غصب فتاوى ابى الليث ر ح رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراعى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما قد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الفمخانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الي بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحمليها الي فملأت فانكسرت ان كانت المرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الي البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتها عن بصرها كذا في الخلاصة * الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير والمودع ان يدفع الودعة الي من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهم بالخاف منه على الوديعة هكذا في فتاوى قاضيخان * وقال بكر رح عياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي * وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يساكن معه سواء كان في نفقته او لا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيخان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محلة والمرأة تسكن في محلة

اخرى ولا ينفق عليها زوجها ف دفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع اذا دفعها الى عبده او اجيره مشاهرة او مسانحة مساكنامعه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية * والابن الكبير اذا لم يكن في عياله ف دفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه ينظر ان كان المودع يجد بدا ممن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وصا عت لا يضمن وهذا كذا اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدا من ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسرى (اجر خوار) والاجير الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العتائية * ذكر الامام التمرقاشي والامام الحلواني عن محمد ر ح المودع دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوقي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع الى شريك له مفاوض او عنان او هدمأ ذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند احدهما وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية * وان اخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في دارة فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فلحقها غرق او خرج اللصوص خاف عليها او ما شبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان احاط

ان احاط الحرق بالغالب دارة فناها جاراه لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشتراط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغياثية * هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرات * ولو استهلك الثاني الوديعه ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعه بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع انه دفع الوديعه الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف ر ح وهو قياس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وذكر في المستقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابينة كذا في المحيط * واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعه في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا اودع عند عبد محجور فدفع العبد الوديعه الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة ر ح يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة ر ح وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة ر ح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الينابيع * المودع اذا دفع الوديعه الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد ر ح في الوديعه الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعه الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يسترد ها حتى هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا اجاب صاحب المحيط ر ح وقال قاضيه خان لا يضمن كذا في الفصول العمادية * في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

او بنقصها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي
 السخاقي ان كانت الودعة في بيت المودع واستحفظ المودع الودعة في بيته بغيره بان ترك
 الودعة والغبر في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخانية * المودع اذا حفظ الودعة في حرز
 غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حرزاً لنفسه وحفظ فيه الودعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله
 هكذا في خزائن المفتين * وادفع المودع عند موته الودعة الى جاريه وليس بحضرة عند الوفاة
 احد من في عياله ولا صمان عليه كذا في الملتقط * المودع اذا آجر بيتاً من داره من رحل ودفع
 الودعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد
 منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة * ولو ترك امرأته او عبده
 في حانوته لا يضمن ان كانا امسين والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو اجلس المولى عبده
 في حانوته وفيه ودائع فسرقته ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى
 الغلام فان كان للسودع بيعة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
 البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيعة فله ان يحلف مولاه على علمه وان حلف لم يثبت وان نكل
 فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا وما لو ثبت بالبيعة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع
 بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائن المفتين * الوالي اذا حبس نقتله احضرا له هرو وضعه عند
 مير في فضاء ان وضع باسم حفرانهم او باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل
 الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط * الباب الثالث في شروط يجب
 اعتبارها في الودعة ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار
 لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا
 الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البنايع وهذا
 اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انتقص حرزاً من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت
 الثاني انتقص حرزاً من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا فوضعه في غيره لم يضمن
 كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضع في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول
 العمادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوق ولا تحفظها
 في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لفاضي خان * وان قال اخبأها

في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وأن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودیعة وكذلك إذا قل أخبأها في هذه الدار ولا تخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التي خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغيابة * والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو مردكذا في البدائع * فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمين دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي * إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه من الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فساfer بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجماع وإن كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فساfer بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتائية * أن أمكنه حفظ الودیعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبداله في المصر المأمور به أو بعض من في عياله فإذا ساfer بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فساfer فلا ضمان كذا في التاتارخانية * الودیعة لو كانت طعاماً كثيراً فساfer بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المضمرات * وأجدعوا على أنه لو ساfer بالودیعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والآب والوصي ساfer بأهل الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما فهنا كذا في الوجيز للكردي * والوكيل بالبيع المطلق إذا ساfer به لا يضمن أن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة * وإذا دفع الرجل إلى غيره ودیعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنني أنهما أو قال إلى ابنك أو قال إلى عبدك وما أشبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجد

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التاتارخانية * المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرفت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين * رجل دفع الى آخر مرا وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامر ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جاية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال العقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البیدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل و اشار اليه فوضعها في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في حواهر الاخلاطي * ولو اودع غاصب المغصوب عند رجل و شرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع فيما يكون تضييع الودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (يفتاد از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بينكدم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغباني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا ادري اضاعت او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعها او لم اضع يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل دفع الى دلال ثوبا لم يبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل بن فضل ممن دفع جواهر الى رجل ليبيعه فقال القابض انا ربيها تاجرا لا عرف قيمتها فضاعت الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت او سقطت بحركته ضمن وان سرفت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى *
لوقال

لَوْ قَالَ الْمَوْدِعُ وَضَعْتُ الْوَدِيعَةَ بَيْنَ يَدَيَّ فَقُمْتُ وَنَسِيتُهَا فَضَاعَتْ ضَمَنَ وَبِهِ يَفْتَنَى كَذَا فِي جَوَاهِرِ
 الْإِخْلَاطِ * وَلَوْ قَالَ وَضَعْتُ بَيْنَ يَدَيَّ فِي دَارِي ثُمَّ نَسِيتُ وَنَسِيتُهَا فَضَاعَتْ يَنْظُرَانِ كَأَنَّتِ الْوَدِيعَةَ
 مَا لَا يَحْفَظُ فِي عَرِصَةِ الدَّارِ وَلَا تَعْدُ حِرْزَالَهُ كَصِرَةِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّهَبِ وَنَحْوَهُمَا يَضْمَنُ وَالْأَفْلَاكُ كَذَا فِي
 مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * إِذَا قَالَ دَفَنْتُ فِي دَارِي أَوْ كَرَمِي وَنَسِيتُ مَكَانَهَا لَمْ يَضْمَنْ إِذَا كَانَ لِلدَّارِ
 وَالْكَرَمِ بَابٌ وَلَوْ قَالَ دَفَنْتُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَنَسِيتُ مَكَانَهَا يَضْمَنُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَكَذَلِكَ لَوْلَمْ يَبِينِ
 مَكَانَ الدَّفْنِ لَكِنَّهُ قَالَ سَرَقْتُ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْمَكَانِ الْمُدْفُونِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ لِلدَّارِ وَالْكَرَمِ بَابٌ لَمْ يَضْمَنْ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَابٌ يَضْمَنُ كَذَا فِي الْمُحِيطِ * وَأَنْ قَالَ لَا أَدْرِي وَضَعْتُ فِي دَارِي أَوْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ
 يَضْمَنُ كَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ * سَلَّمَ الْمَوْدِعُ الدَّارَ الَّتِي فِي بَيْتِ مِنْهَا الْوَدِيعَةُ إِلَى آخِرِ لِحْفَظِهَا إِنْ كَانَتْ
 الْوُدَائِعُ فِي بَيْتٍ مَغْلَقٍ حَصِينٍ لَا يُمْكِنُ فَتْحُهُ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا يَضْمَنُ وَالْأَفِضْضُ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ * وَإِذَا
 لَمْ تَكُنْ مَدْفُونَةً إِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِي مَوْضِعٍ لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا بِالْإِسْتِذْنِ لَا يَضْمَنُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
 بَابٌ كَذَا فِي الْمُحِيطِ * وَضَعْتُ الْوَدِيعَةَ فِي دَارَةٍ وَبَدَّ حُلْمُهَا أَنْ نَاسٌ كَثِيرَةٌ فَضَاعَتْ فَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَحْفَظُ فِي الدَّارِ
 مَعَ دُخُولِهِمْ لَا يَضْمَنُ وَالْأَفِضْضُ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ * الْمَوْدِعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي الْجَبَانَةِ فَسَرَقَتْ
 الْوَدِيعَةُ ضَمَنَ كَذَا فِي الْمُحِيطِ * دَفَنَ فِي أَرْضٍ إِنْ أَعْلَمَ بِعَلَامَةٍ لَا يَضْمَنُ وَالْأَضْمَنُ وَفِي الْمَنَازَةِ يَضْمَنُ
 بِكُلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدَرِيِّ * وَلَوْ تَوَجَّهَتْ النَّاصُوصُ نَحْوَ الْمَوْدِعِ فَدَفَنَ الْوَدِيعَةَ حَتَّى لَا تَوْخَذَ
 مِنْ يَدِهِ وَفَرَمِنْ خَوْفِهِمْ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَظْفَرْ بِالْمَكَانِ الَّذِي دَفَنَ الْوَدِيعَةَ فِيهِ إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ عِلَامَةً
 فَلَمْ يَجْعَلْ ضَمَنَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ إِنْ أَمْكَنَهُ الْعُودُ فِي اقْتِرَابِ الْأَوْقَاتِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْخَوْفِ فَلَمْ يَعُدْ ثُمَّ جَاءَ
 وَلَمْ يَجِدِ الْوَدِيعَةَ كَانَ ضَامِنًا كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ * وَأَنْ كَانَ رَبُّ الْوَدِيعَةِ مَعَهُ يُذْهِبَانِ جَمْلَةً فَلَمَّا تَوَجَّهَتْ
 السَّرَاقُ قَالَ لِرَبِّ الْوَدِيعَةِ أَدْفَنُهَا فَدَفَنُهَا ثُمَّ ذَهَبَ السَّرَاقُ وَذَهَبُوا أَيْضًا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ ذَهَبُوا أَوَّلًا ثُمَّ ذَهَبَ
 السَّرَاقُ ثُمَّ حَضَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا الْمُدْفُونَ لَا شَكَّ أَنَّ الْمَوْدِعَ لَا يَكُونُ ضَامِنًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حَيْثُ دَفَنَ
 بِأَمْرِ الْمَالِكِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْدِعُ وَحْدَهُ وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا فَالْجَوَابُ فِيهَا عَلَى التَّقْيِصْلِ إِنْ ذَهَبَ
 السَّرَاقُ أَوَّلًا وَلَا يَتِمُّكَ الْمَوْدِعُ مِنْ رَفْعِ الْوَدِيعَةِ فَلَمْ يَرْفَعْ وَتَرَكَ ثُمَّ مَعَ الْإِمْكَانِ فَهُوَ ضَامِنٌ وَأَمَّا إِذَا
 مَكَثَ السَّرَاقُ ثُمَّ لَمْ يُمْكِنِ الْقَرَارُ ثُمَّ لَخَوْفِهِمْ فَذَهَبَ ثُمَّ جَاءَ فَلَمْ يَجِدْ فَهَذَا عَلَى وَجْهِينِ إِنْ جَاءَ
 عَلَى قَدَرٍ أَمْكَنَهُ وَزَالَ الْخَوْفُ فَلَمْ يَجِدْ لَا يَكُونُ ضَامِنًا وَإِنْ أَخْرَجَ الْإِمْكَانَ كَانَ ضَامِنًا كَذَا فِي
 الْمُحِيطِ * الْمَوْدِعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي بَيْتٍ خَرَابٍ فِي زَمَانِ الْفِتْنَةِ فَإِنْ وَضَعَهَا عَلَى الْأَرْضِ يَضْمَنُ

وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزائنه المفتين * أودع عند آخر قمقمه ثم طلبها منه فقال
لا ادري كيف ضاعت قيل لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطي * دفع الى رجل قمقمه
ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * دفع الى مرأه
قمقمه ليسقي الماء فتغافل عنها فضاع لا يضمن كذا في التنبية * قال خلف سألت اسد اعدن له على
آخر افراف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهمين ودرهما وقال خذ درهمك فضاع
الدرهمان قبل ان يعين درهمهما قال هلك على المطلوب والطالب درهمه ولو قال له حين دفع اليه الدرهم
الاول هذا حثك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التاثير الخانية * في غصب فتاوى
ابى الميثراح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة عندك فاستهلك
التايب منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة المشاع والمقبوض
بحكم الهبة السادسة مضمون والخمسة التي هلكت نصفها امانة ونصفها مضمونة فيجب ضمان نصفها وذلك
درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصفا
ولو قال ثلثه من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن
الثلث لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصيه من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة
ولا يضمن السبعة في المسئلتين جميعا كذا في المحيط * لو دفع الى عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو اعطاها خمسة
خمسة على حدة على ان له خمسة منها ولم يبين ايها فخطبهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن
كلها كذا في محيط السرخسي * لو دفع ان افسدتها المرأة وقد اطع المودع على ثقب المرأة ان اخبر صاحبها
ان ههنا ثقب المرأة لا ضمان عايد وان لم يخبر بعدما اطع عليه ولم يسده يضمن كذا في الفصول العمدية *
وذكر السيد الامام ابو القاسم ر ح ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف
فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابى
الميثراح اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غاب فان رفع الامر الى القاضي
حتى يبيعه جازو هو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما امر به
كذا في المحيط * وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج * اذا اصابه
نخس او قرض فأرأى حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى * واجتمعت البان الوديعه

او ثمرتها في المصروع لم يرفع حتى فسدت او كان في المفازة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي * اودعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصريف باع بغير امر القاضي ضمن وبامره لا يضمن واما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي * الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلان كان فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام طهيز الدين المرغيناني رح يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغياثية * وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جري العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في بيب الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى لحرز الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى بآتي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى * الاسكاف اذا اخذ خما وجشكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا بسا فاذا انزعها ثم ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرفت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قضيجان * اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فصاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المعصر فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن

ان ضاعت الدابة وان نام قاعد الا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة *
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم
 الوديعه في الخف فستطت منه ان جعلها في الخف اليمنى فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليمنى فقد عرضها للضياع والسقوط عند الركوب على
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانه المفتين *
 اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك
 لو شدد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه
 ذهباً ليحفظه فالتاه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلتته لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الوديعه
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فضاقت لا ضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم
 الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاقت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن
 لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً ومودع ما
 غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه
 الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه او شدا على النكة فضاقت لا يضمن كذا في خزانه
 المفتين * المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلافي * وان تختم به
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد رح ايضاً ان بعض مشائخنا رح قالوا اذا تختم
 وجعل القص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأة نفى اي اصبع
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية * في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبية من بنات سنة
 فاشتغلت بشيء فوفعت الصبية في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر
 المسئلة في فتاوى ابى الليث رح وفي الجواب نوع نظرو وينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصرها
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط * ومن اودع صبياً ووديعه فهلك في يديه
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه

الا انه قبل الودیعة باذن وليه فانه يضمن ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لاضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج * وان كانت الودیعة عبد اقتل الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم جميعا وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج * وان اودع طعاما فاكله لم يضمن كذا في خزائنة المفتين في كتاب الجنایات * ولو اودع عند العبد ودیعة فهلكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي * وان استهلكها ان كان ماذونا او محجورا او قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعا ويكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعذ وقد قال ابو يوسف رحم يضمنها في الحال ويباع فيها كذا في الجوهرة النيرة * وان كانت الودیعة عبد اقتله العبد المحجور فان كان عمدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج * والودیعة لو كانت عبدا فجنى عليه في النفس او فيمادون النفس بؤاخذ مولاه بين الدفع والغداء ويضمن للحال كذا في خزائنة المفتين * وام الولد والمدبر بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعيا في ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط * والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الودیعة كذا في الفتاوى العنانية * وان نام المودع وجعل الودیعة تحت رأسه او تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن رجل جعل ثياب الودیعة على دابته فنزل من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * وفي شرح ابي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الى غيرة او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمر تاشي * وان سرقت الودیعة عند المودع ولم يسرق معه مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر

سئل ابو القاسم عن صندة ودیعة نرفعها رجل فلم یمنعه المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم یفعل فهو ضامن وان لم یمكنه ذلك لما انه یخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا فی المحيط * المودع اذا دل انسانا علی اخذ الودیعة انما یضمن اذا لم یمنع المدلول علیه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا یضمن كذا فی الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قید العبد یضمن كذا فی الفصول العمدیة * سئل عن مودع وضع الودیعة فی حجرته فی خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم یقفلها ولم یغلته وخرج فسرقت الودیعة هل یضمن قال ان عد شد هذا الربط فی مثل هذا الموضع توثیقا لم یضمن وان عدا غثا لا ضمن كذا فی فتاوی السفي * رجل وضع صندة رجل ودیعة ووضعها المودع فی حانوته وذهب الی الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صیبا صغیرا لیحفظ حانوته وذهبت الودیعة من الحانوت قال الشیخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح ان كان اصبي ممن یضبط الاشياء ویحفظها لم یضمن المودع وان كان ممن لا یضبط ضمن قال القاضی الامام علی السغدی لم یضمن علی كل حال لانه ترك الودیعة فی حرزة فلم یضع كذا فی فتاوی قاضیخان * غاب المودع وترك مفتاحه عند غیره فلما رجع لم یجد الودیعة فی مكانه لا یضمن لدفع المفتاح الی غیره كذا فی الوجیز للمکروري * رجل اودع عند نامی ثیابا فوضعها العامی فی حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال فی كل شهر جعله وظیفته علیهم فاخذ السلطان ثیاب الودیعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غیره فسرقت قالوا ان كان النامی لا یقدر عاى منع السلطان من رفعها لا یضمن ویضمن المرتهن فیخیر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا فی فتاوی قاضیخان * اودع عامل الوالی ما لا فوضعه فی بیته ثم فی ايام السلطان نقل امتعته وترك الودیعة وتوارى فغیر عاى بیته والودیعة یضمن وان ترك بعض امتعته فی بیته كذا فی التقنية * وسئل نجم الدین عن صندة ودیعة انسان وهی ثیاب ملفوفة فی لفاف فوضعها تحت رأس ضیف له فی اللیل كالوسادة ثم ردها علی صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم یثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك اللیلة بوضعها تحت رأس الضیف لا یدكن ایجاب الضمان وبعد ما یثبت ذلك لا یمكن ایجاب الضمان بفجرد الوضع تحت رأس الضیف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن یصیر ضامنا كذا فی المحيط * اودع عند رجل زنبیلا فی آلات النجارین ثم جاء واستردّه وادعی انه كان فیہ قدوم

قد ذهب منه نقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي عليه الفعل وهو التضييع او الجنابة كذا في خزائنة المفتين * المودع اذا اخذ ودیعة رجل آخر من يد المودع وترك ودیعة يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى * امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة * امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الشخص مرتعا يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جائر ان لم تدفع اليّ هذا المال حبستك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيخان * سلطان هدد المودع باتلافه ماله ان لم يدفع اليه الودیعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائنة المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الودیعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطي * ولو اودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتناطرا الماء عابها فهلك لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الودیعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الودیعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يقل دفعتها اليه كذا في الخلاصة * ولو قال للمالك وهبت لي الودیعة او بعثتها مني وانكر رب الودیة ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العمادية * اودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الجب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الجب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الجب لاجله كان استعمالا وان كان الجب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الجب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من يد المودع شيء فافسد

الوديعه ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه اخذ الوديعه قرضا بغير محضر من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة * الوديعه اذا كانت قراما فاخذها المودع ووصد بها السطح وتستر بها فهبت بها الريح واءادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانه المفتين * وفي الصيرفة وضع امانته فقال (امانت من بدست هرکه خواهي بفرست) فبعث على يد امين وهلك في يده قال يضمن وقبل لا يضمن لان قوله (بدست هرکه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل ما يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونه لينظر الماء فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونه ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل وكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فجاء سارق واخذ شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الدابة الوديعه اذا اصابها مرض او جرح فامر المودع انسانا بعلاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها لغيره او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة البيرة * وفي فتاوى النسفي ان كان بقرا مالكا في بدالكار فبعث الى الراعي السرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا المستأجر والمستأجر على هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعه كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا بقرا الوديعه ولو ترك البقر يرضع فضاع اختلف المشائخ فيه قال رح والمتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في النصل السادس في الضمان * اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرفت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا للمودع كذا في القنية * رجل دفع حمارا الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمارك فضاع في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالقبض كذا في الخلاصة * المودع اذا جزا الثمار من نخيل الوديعه فلا ضمان عليه استحسانا اذا جزه كما يجزى غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان من كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعه بان كانت دابة فركبها او ثوبا

او ثوبا فلسه او عبدا فاستخدمها او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهرة النيرة * فالْحاصِل ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يسرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يسرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعه * ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في الفصول العمدية * ولو حمل الفحل على الوديعه فنتجت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي * المودع اذا لبس ثوب الوديعه يوما فزعه ناو باليسه ثانيا فتلغ الثوب في خلاله يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * لبس ثوب الوديعه فدخل المشرعة ليخوض الماء فزعه الثوب ووضع على الواح المشرعة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وقيل فيه نظردليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم زعه ثم لبسه ثانيا ان نزعته على قصد اللبس يتعد الجزاء وان نزعته لا على هذا القصد يتعد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يسرأ كذا في الظهيرية * وصنع ثوبا بها مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعه او سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن سماعه عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى بها اودفعها ثم استرد هاهبة او شراء وردا الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وروي عن محمد بن اذ افضاها غريمه با مرصاحب الوديعه فوجدها زيوفا فردما على المودع فهلكت ضمن كذا في الظهيرية * اذا كان عند رجل وديعه دراهم اودعها ثوبا وشيئا من المكبل او الموزن وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضامنا لما انفق لا يصير ضامنا لما بقي وان جاء بمثل ما انفق فخطا بالباقي صار ضامنا للكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعه اما اذا جعل بحيث يتأتى التمييز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الذخيرة * فان اتى بانه صار ضامنا لها كلها فباع الوديعه ثم جاء رب الوديعه فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصة ما خلطه بها ويتصدق بحصة الباقي من الوديعه في قول ابي حنيفة ومحمد بن رح وهذا اذا كانت الوديعه شيئا يباع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها ونقدها لا يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقدها غيرها واشترى بدراهم مطلقة ثم نقدها بطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كرا لا ونقدها لم يحل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط * فان اخذ بعض المالكين شيئاً من المالك ولم ينقها حتى يخلطها
 بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المصنوعات * اذا اودعه كذا مشدوداً فحله المستودع او
 صند وقامقلاً ففتح القفل ولم يأخذ منه شيئاً حتى ضاع لا ضمان عليه كذا في البدائع * وقد قال
 اصحابنا اذا اخرج الودعة لينفقها والثوب ليلبسه فهلك فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري
 للشيخ ابي نصر احمد بن محمد السغدادي * المودع اذا خلط الودعة بماله او بودعة اخرى بحيث لا تتميز
 ضمن كذا في السراجية * الخط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط
 الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالاجماع
 ولو هلك قبل التمييز هلك امانته كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز
 كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المصنوعات * وهو الصحيح
 كذا في الجوهرة السيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن
 بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
 دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا
 ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر ايصال عين حقه اليه وقال هو مخير ان شاء شاركه في المخلوط
 وان شاء ضمنه مثله كذا في المصنوعات * وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة رح
 لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا
 اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع الملك بكل
 حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعاً للاكثر وقال محمد رح بشاركه بكل حال وكذلك
 ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر وا ابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل
 ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه
 مائعة حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العتائية
 ولو كان عند حنطة وشعير لو احدث خلطهما ضمنهما كذا في التاتارخانية * وان كان الذي خلط الودعة
 احداً ممن هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل
 للسودع والمودع على العين اذا خلطها الغير وبضمنان الخالط وقال ابو يوسف رح ان شاء
 ضمنا الخالط وان شاء اخذا العين وكانا شريكين سواء كان الخالط صغيراً كبيراً كذا في السراج

الوهاب * خرا كان او بعد احكام في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع الخاطا كل هذه الدنانير حتى يودي مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراصيا على ان يأخذها احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك او ابي احدهما وقال لا يسع ذلك فباهاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطه وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب * وان اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف وللآخر العان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله بمسك المودع مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جيا او فيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا فيها بعض الجيا تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقسمان ان تصادقا ان ثلثي مال احدهما جيا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيا فثمة جيد يقسمان الجيا من المال المختلط اثلاثا والردي اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ان ثلثي ماله جيا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجيا لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجيا فبأخذ ان ذلك اختلفا في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برأى من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضى لكل واحد منهما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البيعة فان حلف احدهما ونكل الآخر برى الحالف ويرد الباقي نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان * فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يتوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع * الباب الخامس في تجهيل الوديعه لومات المودع

ولم يعرف الودیعة فهو دين في تركته بساوي دين الصحة كذا في التهذيب * هذا اذا مات ولا يعلم حال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العمادية * فلو قال الوارث انا علمت الودیعة وانكر الطالب ان فسر الودیعة وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا ما لو كانت الودیعة عنده فقال هلك سواء المالا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الودیعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حيوته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثة البيينة ان المودع قال في حيوته رد ديتها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضمان حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية * ولو ان المستودع لم يمت ولكن جن جنونا مطبقا وله اموال فطلبت الودیعة فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه عقله كانت دينا عليه في ماله ويجعل القاضي له ولها يقبضها من ماله وياخذ بها ضمانة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه اوضاعت عنده ا وقال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البناء * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت وسرقت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على احدوان قالت قد رد ديتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت دينا فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قبل له قبل ان يموت ما فعلت بالالف التي اودعها فلان فقال دفعتها الى امرأتي ثم مات ثم سئلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان المبت ترك مالا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة المبت كذا في خزائن المفتين * ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة * وان كان دفعها الى الصيرفي بيينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينها

كان ديناً في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التاتارخانية * وأن مات المضارب والصيرفي
حي فقال الصيرفي رد ديتها عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على
الميت كذا في المحيط * الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم تبين إلا في ثلث مسائل أحدها
متولى الأوقاف إذا مات ولا يعرف غلتها التي أخذها ولم تبين لاضمان عليه الثانية إذا خرج
السلطان إلى الغزو وغنموا فادع بعض الغنيمه عند بعض الغانمين ومات ولا يبين عند من ادع
لا ضمان عليه الثالثة أحد المتقاضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا
في الصغرى * القاضى إذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين إن وضعها في بيته
ولا يدري أين المال ضمن وإن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلا ضمان كذا
في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات تبيل بيان
السبب ضمن كذا في المنيبيع * في نوادر هشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري أين
المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وإن عرف أنه دفعه إلى إنسان ولا يدري إلى من دفعه
لم يضمن لأنه إن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر من رستم عن محمد بن روح لو قال ضاع مال اليتيم
عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي *
شريكان شركة مفاضة ودع رجلاً أحدهما فمات المودع بلا بيان ضمنوا فلو قال شريكه أحي
ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة * وذكر في المستقى قال محمد بن
قاس قبض ألف درهم لصبي في كيس وألفاً أخرى لصبي في كيس وانفق أحد الكيس ولا يدري
أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فإذا كبر كان لكل واحد منهما أن يدعي على صاحبه
ما انفق عليه وبحال كذا في محيط السرخسي * من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد
يدعي أنه أودعها آية وقال المودع أودعنيها أحدهما ولا أدري أيكما هو فإلما عيان إذا اصطلحا
فيما بينهما عاين أن يأخذ تلك الألف بينهما فإن لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الألف
إليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما
إذا لم يسطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له
ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فإما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لأحدهما
وينكل للآخر فإن حلف لهما قلعهما وهاهما وليس لهما إلى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لهما ان يصطلحا بعد الاستحلاف على اخذ الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما من اليمين يتقضى بالالف بينهما ويضمن الفا اخرى بينهما وان نكل لاحدهما وحلف بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي حلف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي ان لا يتقضى بالنكول للاول حتى يحلف لثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف لثاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الفا اخرى لهما كذا في الكافي * وهو احتياطه ما اذا حلف لثاني بعد القضاء عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقصرا على توليه ما هذا العبد لي بالا جماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قبل ينبغي ان يحلف عند محمد روح خلافا لابي يوسف روح كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الودعة في هذا العين فاقربه لاحدهما ودفع اليه فعند ابي يوسف روح ليس للآخر ان يستحلفه وعند محمد روح يستحلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العينية ولو ادعى كل واحد الفاهلك الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذا للقائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما اخذا ولكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية * وان ادعى جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها حية بعد موته فقاتل ورثته قدردها عليه او ماتت في حيوته او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك لانهم يدعون من انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان تغيرت قيمتها بزيادة او بتقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية ديناً في ماله نقصت قيمتها عما كانت او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع * صبي يعقل البيع والشراء محجوراً عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدر ما حال الودعة فلا ضمان في ماله الا ان يشهد اشهود انه ادرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم في المعتوة نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدر ما حال الودعة لا ضمان في ماله الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي مأذوناً له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للودعة وان لم يشهد اشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوة اذا كان مأذوناً له في التجارة كذا في الذخيرة *

ولو أن عبداً محجوراً عليه أودعه رجل ما لائمه اعتقه المولى ثم مات ولم يبين الودیعة فالودیعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الودیعة في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وإن مات وهو في يده فلا شيء على مولاه إلا أن يعرف الودیعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية * وإن أذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الأذن فإذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالودیعة في ذلك المال كذا في المحيط * ولو أودع ثلجاً أو بطيخاً أو عنباً وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن تلك الودیعة لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لأنه لا تعلم حالها ولعل المودع أ تلفها كذا في العصول العمادية * وإن أقام ورثة المودع البينة أنه ذاب أو فسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * وإذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة ومضاربة وبضاعة فإن عرفت باعياً أنها فإربابها حق بها من الغرماء وإن لم تعرف باعياً فإنها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الودیعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط * الباب السادس في طلب الودیعة والأمر بالدفع إلى الغير إذا طلب الودیعة فقال أطلبها غداً ثم قال في الغد ضاعت فإنه يسأل أن قال ضاعت قبل قولي أطلبها غداً يضمن وإن قال ضاعت بعده لا للتناقض في الأول دون الثاني كذا في الفصول العمادية * فإن طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما إذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردّها فإنه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج * إذا طلبها المالك فقال لا أقدر على إحضارها الساعة فتركه المالك وذهب أن كان عن رضی لا يضمن وإن كان عن غير رضی ضمن وإن كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال رب الودیعة للمودع أحملني اليوم الودیعة التي عندك فقال أعمل ولم يحملها إليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * أن طلبها صاحبها فحجدها أي أضمنها إن أقام المودع عليه بينة بعد الجحود هكذا في البناء * فإن عاد إلى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان إلا بالتسليم إلى صاحبها هكذا في خزائن المفتين * فإن جحد الودیعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وإن جحد بها غير حضرتهما قال أبو يوسف رح لا ضمان وبه نأخذ كذا في البناء * وفي الأجناس الودیعة أما تضمن بالجحود إذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال إنكاره وهلكت فإن لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المستقن إذا كانت الودیعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وإن لم يحولها كذا في الوجيز

للكردري * وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الوديعه في وجه المالك لابناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال ود يعني لذكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غايه البيان * انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرتم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعه فجدد الوديعه ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الايتام اذا اجتمع اولياء الايتام والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجدد وقال ما لهم في يدي شيء ثم اقرب شيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * انكرها ثم اخرجها بعينها واقربها وقال مالكم ادها وديعه عندك فضاقت عن تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الصمان الاول وكذا لو قال له اصل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقال يضمن عند الامام الثاني وقال الحلواني فيه روايتان من الامام وبعض المشائخ على انه يضمن في العقار بالجدود اجماعا كذا في الوجيز للكردري * سئل عن مودع قال له رب الوديعه اذا طلب اخي فرد الوديعه عايه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعه لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي القناوي * المودع اذا طلب الوديعه في ايام الغتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعه فاغير على تلك الناحية وقال المودع اغير على الوديعه ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدر المودع على رد البعدها واضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا يضمن كذا في الفصول العماديه * واو قال ادفع الي ابنك يا تيني بها فنعمل فضا ع كان من مال الطالب كذا في التاتارخانيه * واو قال صاحب الوديعه للمودع ادفع الوديعه الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعه فلما يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانه المفتين * قال صاحب الوديعه للمودع في السر من اخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامه فلما يصدقه المودع وام يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الى الذي جاء بها فسرق يضمن عندا الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * رجل بعث ثوبا الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث الى القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

اليعوان قال هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في اموره فكذا لا يضمن
وهو الا وجه فان لم يكن متصرفا في اموره يضمن هكذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل الف
درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها الى
فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون
الاخر في ماله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اعطاء الفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكردري *
سئل من بلدي ترك عمامة عند قروي لخوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي
فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في
بيت صديق له فسرقَت العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه
رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للفتاوى * قال المودع
ادفعها الى اي وكلاي شئت فطلبها احد وكلاي فلم يعطه ليعطيها الى وكيل آخر فانه يضمن بالمنع
من احد وكلاي كذا في الوجيز للكردري * وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحضر
من المودع فانه يضمن اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن
فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه وبين التوكيل في حال غيبته فصديقه
في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التارخانية * دفع عينا الى
رجل وامره ان يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك
فللمالك ان يضمن ايها شاء كذا في الفصول العمادية * رجل اودع صكا عند رجل وامره ان يدفع
الصك الى ضريمة ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم الى
صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم يتينا
ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل
مضي المدة او بعدها لان في دفعه الى الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة * ولو اودعت المرأة
كتاب وصيتها رجلا بحضرة زوجها وامره بان يسلمها الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وارادت
ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار للزوج بمال او قبض مهر فله ان يمنع وان كان القرطاس
ملكها كذا في خزائن المفتين * العبد اذا استودع رجلا وديعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الودعة

ناجوا كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما
 اذا علم انه كسب العبد فلمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة * عبد محجورا وما ذون مديون
 او غير مديون اودع رجلا مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد
 كذا في الصغرى * ذكر في ربيعة الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولا وطلبه فمنع
 فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولا ولاية استرد اد ذلك وفي نوائد راحة امه وعبد اشترى عينا بها
 اكتسبه في بيت مولا فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولا فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك
 في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العنابية *
 وسئل عن عبد اتى بوقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت
 وقال هو وديعه مولاى فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلأمها
 بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه
 يكون عندك اياما ثم احمله ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد
 الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت او غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه من رسول
 مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملاها من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو لمولاة بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او وديعه من غيره وتوقف
 في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي * الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى
 بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى
 عبده او الى احد ممن في عياله فصاعت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العامري اتى به
 وقبل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا
 في جواهر الاخلاطي * واذا رد هابيد من في عياله فلا ضمان كذا في التاتارخانية * المودع بعثها على
 يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والآلان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته
 وتدبيره عليه فالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي *
 قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان
 لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعثت بها اليك مع رسولي
 وسمى بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما شئت ذلك كان القول قوله

كذا في التاتارخانية * ولو قال ردبتهایدا جنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الوديعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب يبرأ من الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لاضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * فاب المودع ولا يدري حيوته ولا ماته يحفظها بدا حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العنانية * واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط * فان مات وام يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالردي على الوارث كذا في خزائن المفتين *

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلا رجلا وديعة من دراهم او دنانير او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضران يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضران يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانته بالاجماع كذا في البناء * ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان * وفي المستقني لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو ان احدا المودعين يقيم لبينة على المودع
 على ان الوديعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العتبية *
 ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة او اخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي
 في يدك شيء من الوديعة كان له ان يحلفه على ذلك بخلاف فابو حنيفة رح ان كان لا يرى
 حق استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا ان بينهما الف درهم وضعها
 عند احدهما قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي
 اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي
 للشريك كذا في المحيط * رجلا اودع العائم قال احدهما ادفع الى شريكي مائة او قال مائتين
 الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للآخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه
 ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا
 في الفتاوى العتبية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه
 شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا اودع رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فدعى
 احدا الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال الآخر لا ادري ما حالها فالذي
 ادعى على الابن الاستهلاك فقد ابرأ الاب منها حيث زعم ان اباة مات وتركها قائمة بعينها
 فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى
 لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية * واما الآخر فله خمسمائة درهم في مال الميت
 لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع
 المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامنا وبه
 قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان *
 فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان والحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد
 ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التاتارخانية * ولو كان
 المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة كان بينهما ان يقتسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد
 منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فصاعت ضمن المسلم نصف الوديعة

عند أبي حنيفة ربح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة ممالا يحتمل القسمة فانهما يمتهايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي * اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عقده كذا في التاتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال ياخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد احدهما كذا في المبسوط *

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها في المنتقى بشرع من ابي يوسف ربح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال ما لي على فلان شيء قال ان كان مدعي الوديعة يدعي ان الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * انا اقام رب الوديعة البينة على الايداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الوديعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل جحد ذي حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد او نسيت او ظننت اني دفعتها وانا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح كذا في الخلاصة * ولو طلب الوديعة فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له علي ثم ادعى الرد

والهلاک یسمع کذا فی خزانه المفتین * رجل اودع رجلا عبدا وجمدا المودع مات فی یده ثم اقام المودع بینة علی الایداع وعلی قیمته یوم الحجود قضی علی المودع بقیمته یوم الحجود ولو قالوا لانعلم قیمته یوم الحجود واکن علما قیمته یوم الایداع وهي کذا قضی القاضی علی المودع بقیمته یوم النبط بحکم الایداع کذا فی الذخیره * اذا قال المودع قد اعطینکها ثم قال بعد ایام لم اعطکها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا یصدق فیما قال وفي الخانية وهو الصحيح کذا فی التاتارخانية * ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل کنت رددتها الیک الکنی او همت لم یصدق وهو ضامن کذا فی البدائع * ولو قال المودع ضاعت الودیعة منذ عشرة ایام فاقام المودع بینة انها فی یده منذ یومین فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه کذا فی الملتقط * فان قال حين خوصم لیس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن کذا فی غایة البیان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال وجدتها فضاقت ضمن کذا فی غایة البیان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقراری فهو ضامن ولو قال کانت له عندي الف درهم وضاعت فلقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الکلام صدق استحسانا وصار تقدیر هذه المسئلة کانت له عندي الف درهم وضاعت کذا فی التاتارخانية * اذا قال ذهبت الودیعة رلا ادري کیف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان علیه وبه تأخذ کذا فی الملتقط * ولو قال ابتداء لا ادري کیف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا یضمن کذا فی الفتاوی العنابية * ولو قال ذهبت الودیعة من منزلي ولم یذهب من مالي شیء یقبل قوله مع يمينه کذا فی خزانه المفتین * وسئل عن قوم دفعوا الی رجل دراهم لیدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم وشدها علی مندیل ووضع فی کده ودخل فی مسجد فذهبت الدراهم منه ولا یدري کیف ذهبت منه وهم لا یصدقونه قال لا یقبل قوله الم یبین الذهاب کذا فی الحاوی للفتاوی * رجل اودع رجلا عینا فادعی المستودع هلاکة وكذبه المودع واراد تحلیفه فنکل عن اليمين فنکوله عن اليمين یكون اقرا رايقاء العین ويحبس الی ان یظهرها او یثبت انها لم تبق کذا فی جواهر الفتاوی * رجل قال لا خراخذت منك الف درهم وديعة فضاقت وقال الآخراخذتها غصبا ضمن المقر ولو قال دفعتها الی وادعني وقال الآخراخذتها غصبا لا یضمن کذا فی الخلاصة * اختلفا وقال المودع کانت وديعة وقال المودع بل قرضا لا یضمن کذا فی الوجیز للکردري * وان قال المستودع قد ضاع بعضها او اقترضتني البعض فالقول قول المستودع

في مقداره مع يمينه كذا في البنابيع * ارده الف درهم واقرضه الفافاء طاه المودع العائنه اختلعا فقال المودع
هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك
الف درهم وديعة ودفعتها اليّ وقال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة * اذا
اختلعا فقال المودع هلكت او قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها والقول قول المودع
وكذلك اذا قال المودع استهلكك من غير ادني وقال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامر
كان القول قول المودع كذا في البدائع * اذا اختلف الطالب وورثته المودع فقال الطالب قد مات
ولم يبين نصارت ديناله في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة
ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب الضمان في مال الميت
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان
واجب في ماله لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته رددتها تقبل واذا
مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول
العمادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع
ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي
مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله
ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة جائز اكونه مؤتمنا
من جهة ولهذا الوارثان صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا الولي ثم وقع الخلاف
بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون
القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول
للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي * ولو قال صاحب المال في حياة المستودع او بعد
موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حياته دفعت
الوديعة الى صاحبها الا شيئا انفقته في جوتي او استهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنابيع *
ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى
قاضيخان * ولو فصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده
عليّ وهلك عندي وقال المالك بل ملك عنده فالقول قوله كذا في التاتارخانية * اذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم ردها علي فهلك مندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع
ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الابينة ببقية ما ادعى
وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك
علي يدي اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية * رجل
اودع رجلا وديعة فعاب رب الوديعة ثم قدم بطلب الوديعة فقال المودع امرتني ان اتفقها علي
اهلك وولدك وقد اتفقتهما عليهم ورب الوديعة يقول لم آمرك بذلك فالقول قول رب الوديعة
والمودع صامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها علي المساكين
او يهبها للذلان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة يضمن وان كان
الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين * مستودع
قال للمالك امرتني ان ادفع الوديعة الي فلان وكذبه المالك ضمن الابينة او اليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا امر صاحب الوديعة المودع بالدفع الي رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال
ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه ايها المودع فالقول قول المودع في حق
براءته عن الضمان لافي حق ايجاب الضمان علي المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل اودع
رجلا الف درهم ثم قال اني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته من ذلك فقال المودع فلان اتاني
ودفعتھا اليه وقال فلان لم آتہ ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط * رجل اقام
البينة علي المودع ان صاحب الوديعة وكلاه يتبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام
البينة ان صاحب الوديعة اخبرجه من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبيد
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الوديعة اودعك عبدا وامة وقال المودع ما
اودعني الا الامة وقد هلكت فاقام رب الوديعة بينته علي ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد
قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادةتهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبينوا للقاضي
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة علي
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادةتهم
كذا في المحيط * واذا اودعه رجل امة واخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا خرو قال
المودع

المودع ما اودعني الالهذه الامة حلف ما اودعه كل واحد الانصف الامة وفي فتاوى أهوارد ع احدهما خلا ما والاخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقر المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا ادري ايكم اودع هندي الغلام واعلم ان احدهما اودعه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التاتارخانية * رجل في يده امة والى درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودعك هذه فقال المودع لا ادري لا يكما هذه واني ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة والى آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال المستودع للمودع وهبت لي الوديعه او بعته مني وانكر رب الوديعه ثم ملكت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة * اودع رجل رجلا دراهم فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لندفعها اليه فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم يصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن ان يحضر المالك ويحمد الرسالة ويضمني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا في المحيط * ولو قال ردتها اليك على يدي من في عيالي وكذبه المودع فاقول قول المودع مع يمينه كذا في النصول العمادية * سئل عن اودع عند آخر اواني صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لا ادري اودعني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت اولم تكن هندي وقارة يقول لا ادري هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك ام لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر باضا صته فلا يتقاضى كذا في الفتاوى النسفي * رجل له مندر رجل الف درهم وديعه وله عليه المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعه فاقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الالف المردودة لانها وصلت الى المالك اي شيء كان وانما اختلفا في الالف الها لكة فالمالك يدمي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

يدعى الاخذ وديعه وفي هذا القول قول مدعى الوديعه كذا في المحيط * الباب العاشر في المتفرقات
الوديعه عبدا او امة فقتل المودع بقتص في العمد وفي الخطاء يدفع او يفدي وان كانت ام ولد او مدبرا
غرم المولى القيمة او دعي فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التاتارخانية * رجل له على رجل
دين مائة درهم وله صده وديعه مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بديني ان كانت الدراهم في يديه
او قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصاصا
مالم يرجع اليها كذا في الخلاصة * واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع
مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط *
وفي الامال اذا حلف يحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعتني كذا في التاتارخانية *
اذا كان لرجل الف درهم وديعه عنده اسان والآخر على المودع الف دين فلصاحب الدين وهو
الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه
كذا في شاهان * ادا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بمحاضر
فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعه من قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة
حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع
كان الكف عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان
لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع هكذا في الدخيرة * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح برواية بن سماعه
في رجل صده الف درهم وديعه لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع على صاحب
الالف الف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل
هذه المسئلة ان قبض الوديعه لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض
ضمنان كذا في المحيط * اتلف وديعه انسان المودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكودري *
واذا كان عند رجل وديعه او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط *
اودع رجلا تجارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضم الغاصب
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت التجارية فللموأي الخيار ان شاء

أخذ الجارية وإن شاء أخذ القيمة فإن أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة فإن كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فإن كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب وأم يعلم ذلك إلا بقوله برى الغاصب من القيمة فإن ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه إن كانت قائمة وبمثلها إن كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة * رجل أودع وديعة عند رجل فضاغت فلما طلبها صاحبها ادعى أنها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل من اليمين فاعطى مائة دينار إلى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاراد المستودع أن يخصمه وبأخذ ينظر أن دفع المائة بقول أيهما كان فإن كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة وأقام البينة عليه فإن المخاصمة إلى المستودع لكن المستودع ادعى استردها من صاحب اليد أن يردّها إلى رب الوديعة وبأخذ المائة منه لأنه ما كان راضياً بأن يملكها بهذا التقدير وإن كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة إلى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * لو انفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كانت متبرعاً كذا في السراجية * وأن رفع الأمر إلى القاضي سأل القاضي البينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائباً فإذا قام بينة على ذلك أن كانت الوديعة شيئاً يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها مرة القاضي بذلك وإن كانت الوديعة شيئاً لا يمكن أن يؤجر فالقاضي يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوماً أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامسك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أصح وانظر في حق صاحبها وإن كان القاضي أمراً بالبيع في أول الوهلة كان جائزاً وما انفق المودع على الوديعة من القاصي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه إذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خمسين درهماً فاعطاه غلة ستين فأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الأصح هكذا في التاتارخانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخر خمسون فاستوفى غلباً ستين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك

یضمن خمسة اصداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز للکردري * استقرض منه رجل مشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرصا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اهاد العشرين النبي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بملك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الاربعين وضمن بقيتها كذا في خزائنة المفتين * ولوا عطاء عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة المقرض دون الوديعة كذا في التاتارخانية * هشام عن محمد بن علي بن رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * لودفع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رفيقا وثيابا صار كله دين في مال الميت وكذا ارض دفنهما مزارعة والبذر منهما او من احد هما فمات المزارع والزرع قد احرأوا حصدا ولم يدربعد موته قال محمد بن علي بن نعيم الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت كذا في الينا بيع * رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحبا الوديعة اقرض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها اذن لي ان اشتري بالوديعة شئ وابع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن رستم عن محمد بن علي بن رجل له على رجل مائة درهم قد دفع المطلوب الي الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت والآخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث لي رجل الف درهم بضاعة ليشتري بها متاعا فدفع المبعوث اليه الف الف الى سمسار واشترى متاعا ثم بعث الي صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض منه كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين النسفي رح عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الى سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم ينتهيا الرجوع من سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الى تركستان ليوصله الي صاحبا البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا الي تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في الفصول

فی الفصول الاستروشنی فی الباب التاسع والعشرين فی انواع الضمانات الواجبة * رجل مات
وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي لفلان وجاء
فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء المبت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء
بالالف قضاء من المبت ولا يجعلها لمدهى الودیعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء
يرجع المودع اليهم فباخذها منهم باقرارهم انها له والواجب فی المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة
والرهن كالودیعة كذا فی خزائن المفتين * اذا اودع وغاب فاقام ابنه بينة ان اباه مات ولا وارث له
غيره واخذ الودیعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن او الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان فصبا
يضمن كل واحد منهم كذا فی الفصول العمادية * رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي
واحضرت والد زوجها وادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام
والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها
وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون
ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الودیعة مما يصلح لنفقة
الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقربا للمال والنكاح فالدين
بمنزلة الودیعة كذا فی فتاوى قاضيان * رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة
ورد مائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الودیعة فالقول قوله ولا يحنث كذا فی الخلاصة * وان كانت
الودیعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت
نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه وبغرم العقر للشبهة كذا
فی المبسوط * ولو كانت الودیعة جارية فزوجها المستودع فالنكاح فاسد ولودخل بها فالعقر لصاحبها
ولو اكترها فالكرى له فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا فی محيط السرخسي * فان كانت
الودیعة جارية فزوجها المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيد عاله ان يأخذها
وولدها ولد ان يفسد النكاح واذا فسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة
ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد
وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الواد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وصمن المالك المودع نفذ بیعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الودیعة اذا كانت سيفا فارد المودع اخذها يضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يمتنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي ربيع الدين عن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة نقض الدين حبس المودع الصك ابد اكد في التاتارخانية * وسئل ابو بكر عن خاتم آخر بالف درهم وانكر الآ خر ثم اخرج المذمعي عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المذمعي بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المذمعي عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اعار واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المذمعي والمذمعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمعنه كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الودیعة اتيك بمكة يوم كذا واقام رب الودیعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم نجز هذه الشهادة واوامام البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * اودعه بقره وقال له ان ارسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا وذهب بهادون ثيرانه فصاعت لا يضمن كذا في القنية * فصب فرسا من عمره فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصغهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصغهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * اربعة سافروا وباع كلون حملة وينزلون ويرتحلون كذا في ومع واحد منهم دانيال ووديعه لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فصاع لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه قد خبط للدراهم ويكون معه اربعة نفر باكلون ويناؤون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضر والقباء قد نقض واخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي * (مودع مالک را گفتم من بباغ میروم و دیعت ترا بخانه و مسایه خویش فلان نههم مالک گفت بنه بنهاد و باغ گرفت و باز آمد و دیعت را از همسایه گرفت و بخانه خویش آمد و نهاده و دیعت را از خانه او غائب شد تا ان دار شود مودع اول یانی باید که نشود)

كذا في الذخيرة * ولو كان مئدة كتاب ودية فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في
الملقط * اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك
الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوان يشهدرا حتى يروا خطوطهم فالتاغي يا مرامودع
حتى يديهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتائية *
دفع الى رجل مالا ينثره على الغرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا
ولو نثره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي * وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره
هكذا في السراج الوهاج * المأثور بنثر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع غيره ان ينثر
ولا يلتقط عند ابي بكر الاسكاف قال الصدرا الشهيد بقول ابي بكرنا خذ وعليه الفتوى كذا في
الغياثة * غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوي خمسة
دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة * رجل له على
رجل الف درهم فقال ابعت بها مع فلان فضاعت من يد الرسول ضاعت من مال المديون كذا في
المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة من
محلة الى محلة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العتائية * واذا سافر بالوديعة
في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * اودعه
اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدمع اليها اذا كانت
تقدر على الحفظ كذا في القنية في كتاب العارية * وسئل عن امة اشترت سوارين بمال اكتسبت
في بيت مولاهما فادعتهم امة امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولاي التجارية فهأكت الوديعة
هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدا عن غير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى
النسفية * ولو دفع اودع الوديعة الى آخر باذن المالك او غير اذنه فجاز المالك حرج المودع
من البين كذا في الخلاصة *



كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب * الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها
وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تمليك المنافع بغير عوض وهذا قول ابي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وأما ركنها فهو الإيجاب من المعير وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو أن يقول امرتك هذا الشيء أو منحتك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك منحة أو أطعمتك هذه الأرض أو هذه الأرض لك طعمة أو أخذ منك هذا العبد أو حملتك على هذه الدابة إذا لم ينوبه الهبة أو داري لك سكنى أو داري لك عمري سكنى كذا في البدائع * والأصل في هذا أنه إذا أضاف هذه الالفاظ إلى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين وإذا أضافه إلى ما لا ينتفع إلا باستهلاك عينه فهو تملك للعين فيكون مرضيا هكذا في السراج الوهاج * وأما شرائطها فأنواع منها العقل فلا تصح الإعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الإعارة من الصبي المأثور ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح إعارته كذا في البدائع * قال الحاكم الشهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبيض وكذلك الإقطان والصوف والابريس والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصبغة التي لا تقع الإجارة على منافعها قرض وهذا إذا أطلق الإعارة فاما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بها دكانا أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * إذا استعار آية يتجمل بها أو سيفا محلي أو سكيناً محلي أو منطقة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي * ولو قل الآخر امرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها عليه مثلها أو قيمتها وهو قرض إلا إذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رقعة برقع بها قميصه أو خشبة يدخلها في بنائه أو آجرة فهو ضامن لأن هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لاردع عليك أما إذا قال لاردع عليك فهو عارية كذا في المحيط * وأما أنواعها فأربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن للمستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأبى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة قيها فلا يتجاوز ما سماها المعير إلا إذا كان خلافاً إلى خير والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه

ما سأل المعبر هكذا في السراج الوهاج * وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لا خير اعزني فان ضاع فاناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحتمل مثله وكذلك اذا استعملها بالبلا ونهارا فيما لا يستعمل فيها الدواب في العرف والعادة تعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان * الباب الثاني في الاعاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية تنعقد بلفظ التمليك كذا في الظهيرية * ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا بغير عوض كانت اعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال جعلت لك سكنى داري هذه شهرا او قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * وتصح بقول اقرضتك هذا الثوب تلبسه يوما او اقرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في التاتارخانية * ولو قال حمايتك عليها في سبيل الله فهو اعاره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال داري لك هبة سكنى او سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة * ولو قال داري لك تحلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة * ولو قال داري لك رقبتي او حبس فهو عارية عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم هبة وقوله رقبتي او حبس باطل كذا في البدائع * ولو قال داري رقبتي لك او حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في البناء في الهبة * دفعت اليك هذا الحمار لتستعمله وتعلقه من عندك فهو اعاره كذا في الغنية * وقوله اطعمتك هذه الجزور عارية الا ان يريد به الهبة كذا في التمر تاشي * اذا قال لا خير اعزتك هذه الدار شهرا بغير شيء او لم يقل شهرا لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي ان الاعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * واذا استعار ارضا لبنني ويسكن وانا خرج فالبناء لرب الارض فالرب الارض اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي * استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا اخر الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعار ما فهي لهما جميعا كذا في خزانة الفتاوى *

الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير ان يوافق المستعار من غير ان كانت الاعاره تملكها عندنا كذا في الظهيرية * فان اجر فطوب ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا

في الكافي * وكان الاجر له وينصدق به في قول ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * وان شاء المبرر ضمن المستأجر فان ضمن المبتعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا يبرهن كالوديعة كذا في التبيين * واختلف المشائخ في الابداع قال بعضهم لا يملك الابداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية * وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الا عارة اما فيما لا يملك الا عارة لا يملك الابداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله ان يعير غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الا عارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزنة المفتين * مثل هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا للبس ولم يسم اللباس او دابة للركوب ولم يسم الراكب فله الباس غيره او ركاب غيره كذا في الظهيرية * فان لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعير من غيره او لبس غيره او ركب غيره او لاثم اراد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها واراد فغيره فعطبت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان * هذا اذا ارد ف رجلا فان ارد ف صميا يضمن قدرا ثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * للمستعير ان يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط * استعار كنا بالقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يقلعه لاثم عليه كذا في خزنة المفتين * في المنتقى ابراهيم بن محمد رح رجل قال لرجل اعطني دابتي في فرسخين او قل الي فرسخين قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير اربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنازة واشباهها وهذا استحسان اخذ به علماءنا كذا في المحيط * ومن ابي يوسف رح اذا استعار دابة ولم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستيجارة وكذا الموصى له

بالخدمة فهو على المصركذا في الفصول العمدية * استعار دابة للحمل فله ان يركبها كالاجارة
 كذلك في القنية * الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها
 عبر ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك الا انه مثل ما سماه
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقفزة حنطة فحمل عليها عشرة اقفزة
 شعير فهلك فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الا مام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا
 خالف الى ما هو اضرر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطا او نسا او حطبا او تمر او ان خالف
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلك الدابة
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثور البطحن به عشرة مخاتيم طحن احد عشر حيث
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة * واذا استعار دابة مطلقا للمستعير يحمل
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا
 حمل وعلفها لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط * استعار
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعما لنفسه
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان
 فتحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلوجا وذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي * فان استعار دابة الى موضع سماه نسا ربا
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن
 كذا في السراج الوهاج * استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالجمادة فعطبت ضمن ولو عين
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلوک ضمن وكذا اذا كانتا

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزائنه المفتين * رجل استعار من آخر حمرا (تايبك سبوي آب آورد سه سبواورد) بثلاث دفعات وكان الحمار معيوبا فردة كما كان فمات للحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الديناري (مردی خری عاریت خواست تا از موضعی بار آورد دهنده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را بیار یا نژده روز داشت خر مرد این خر بر نده قیمت کدام روز را ضامن شود) قال (روز پنجم از وقت عاریت) كذا في الفصول العمادية * واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها الى العرات ليسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها كذا في المبسوط * استعار ثورا ليكرب ارضه ومن الارض فكرب ارضا اخرى فطرب الثور بضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يكرب حتى مطب ضمن ايضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا ذاهبا لا غير فجاوز بها عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ذاهبا وجائيا ثم عاد الى الوفاق يبرا كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العنانية * ولو استعارها ليحمل عليها كذا من امان من الحنطة الى البلد وهلكت الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية * ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واردف معه آخر فاسقطت جنيها فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النصفان وهذا اذا كان القرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو تلاف فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية * ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى مكان آخر فتخرفت تضمن كذا في القنية * (بيلي عاریت خواست که در باغ کار کند معبر مستعیر را گفت که در باغ مگذار و با خود بیار) فتركه ثمه وسرق بضمن كذا في خزائنه المفتين * استعار مولا يدق مطبخه فدفعها و فرغ ثم اعادها من غيره فضا ع بضمن المالك ايها شاء كذا في القنية *

الباب الخامس في جميع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن قال محمد ر ح في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل منها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فخطي فيها عنها نهلكت

فهلكت فهو ضامن من المشائخ رح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة * ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المستئلة دليل على ان الاعتبار لا يغيبها عن بصره كذا في التذهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في التاتارخانية * جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في اوجيز للمكردي * رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يوم اثم جاء يستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب من رجل ثورا عاربة فقال له المعير اعطيك غدا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل انه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعارة دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البئر للمير وكان المعير رضي بكونه فيها وبان يرمى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية * ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق لصوصا فذهب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط * استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في عنقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشده ومات ضمن كذا في خزائن الفتاوى * رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة
لاضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب
ان يكون تاويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان
في الحضرا اما ان كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة
لم يرد هامة امكن الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية
موقته نصابا او دالة حتى قيل ان من استعار قد وما لي كسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت عنده
ضمن هكذا في الفتاوى العنابية * (ستوري عاربت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير يارد
مأمور سنور را در راه برنشست) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا
من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا
في الفصول العنابية * سئل القاضي بديع الدين استعار حمارا (تا خار آرد) فاعطاه الاجير (تا خار آرد)
وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير
مباومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاثير خانية * ان ارسل رجلا يستعير لدابة الى موضع
سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي
سماه المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي
سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول ^{لانه} ضمن
بجانيته وان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعيرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان
اعزني دابتي الى سها م فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على
طريق سها م وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير
الى الحيرة وامسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا
في فتاوى قاضيه خان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر ليأتي

بها إلى مولاه فعمل الغلام بالداة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته بيع في الحال كذا في الفصول العمادية * بعث الرجل أجيرة إلى رجل ليستعير منه دابة فلعارها عليها مائة فسقطت العارية أن سقطت العارية بعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعار ثورا ليستعمله فقرنه مع ثور بساوي ضعفي قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في النبايع * استعار دابة نتوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنقه واسقط الولد لا يضمن ولو كبها باللجام أو نقأ عينها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استعار حمارا فقال لي حماران في الاصطبل خذا أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما وذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزائن المفتين * أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذارة ولم تخله فانه لا يستمسك إلا هكذا لما مضى ساعة خلي عذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع هو أو رسوله أو خبره فمضواي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التتار خانية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى * قروي استقرض ثورا فاغار عليه الأتراك لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور استعار دابة فاعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية * وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلكت نحتة ثم استحقرها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعير وإن ضمن المعير رجع به مولاه في رقبة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولي المعير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به افتى أبو بكر بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار فلانة ذهب فقلدها صبي فسرقت فإن كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق

المستعير في السراويل فتخرق لم يضمن كذا في البناء * وفي فتاوى الدينا ري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العمادية * ولو استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * استعار ثوبا للآذنين ويقال بالفارسية (خوازه) فضايع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملأة فوضعها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملأة قبل لاصمان عليها وقبل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلكت ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة لا ضمان على احد اما في الثور والفرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعد الا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين * قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العتبية * رجل استعار من رجل مراكبي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة ببخارا وافتوا انه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضايعت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كور الفقامي من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر الضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل اعار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا خراعري ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضايع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * اعار فرسا او سيفا ليقاتل متلف لا يضمن كذا في التاتارخانية * ولو استعار من رجل سلاحا ليقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط * استعار قدرا لفصل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لبلا ضمن كذا في الوجيز للكردي * صبي استعار من صبي شيئا كالقدح ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلكت في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان مأذوناً صح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ كذا في خزائن المستين * استعار فاساً وضربه في الخطب (وسخت شد در هيزم وتبر دیگر گرفت وبه ره آن تبرزد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه اتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في التارخانية * اعار من آخر شيئاً وذلك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فلا الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعبر فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعبر لأن المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملاً أو قسطاً طالها وهو في المصير فسافرته لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فسافرته يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحبه المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذه وجاء به إلى المستعير ولم يثقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المتاع أن يضمن الرسول ولأنه إن ضمن المستعير وإيهاما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرقه ونقاها من الكانون مع المرقه وأخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية * الباب السادس في رد العارية ولورد العارية مع عبده أو أجيبة مشاهرة أو مسانهة لا مياومة أو مع عبد المعبر أو أجيبة فضا ع لم يضمن كذا في التمر تاشي * وأن ردها مع أجنبي ضمن كذا في الهداية * وأن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يتوم عليها ويتعاهد ما يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ من الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال فخر الإسلام عليّ البزدوي والصحيح أنهما سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الأوقات كذا في غاية البيان * فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن بقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط * ولوردتها إلى

منزل المعير او مربطه فضاءت القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة من ضمان الرد وقيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ واوردها الى ارضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بارضه كذا في التمر تاشي * ولو كانت مقد جوهر او شيئاً نيسافرة الى عبد المعير او اجيرة يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي التينة مثل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتار خانية * ولو رد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية *

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعير ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار ارضاً ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً او وقت اولم يوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين * فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا آجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بارضك فاشبه الصبغ المنصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يوضي رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط *

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته ويأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية * اذا استعار من آخر ارضاً لبنني فيها او يغرس فيها ثم بدد المالك ان يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقنة غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس وتقص البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعير بالنقض قلعهما فان طلب المستعير ان يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوماً فانه لا يجبر

على ذاك ويكلفه على الباع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس
مقلوما غير ثابت ولا يلتفت الى قول المستعير كذا في المصمرات * وان كانت موقته فاخرجه
قبل الوقت لم يكن له ان يخرجها ولا يجبر على النقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب
الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس
باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما يثبت خيار النقص
والقاع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا
في البدائع * ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوما
ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون
البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في اليبايع * هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل
الوقت وان مضى فصاحب الارض يقطع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر
القلع الارض فحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوما
كذا في المحيط * اذا اعار من آخر ارضه واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق
الارض قبل مضي المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية
موقته او مطلقة وذكر الخصاف في شروطه فيما اذا كانت العارية موقته فاستحق الارض قبل
مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يضمن المعير له قيمة البناء فابو حنيفة
وابو يوسف ربح على ما ذكر الخصاف سويافي العارية الموقته بينها ان كان نقض البناء من المعير وبينها
اذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد ربح فرق بينهما فوجب القيمة على المعير اذا كان النقص
من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير اذا كان النقص منه كذا في الذخيرة * في النوارل
استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين
درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير
ان يرجع بما تنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له بنقص الحائط ان كان قد بناء من تراب صاحب
الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها
في يدك ابدا او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون
البناء لي فاذا اخذه من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

الارض كذا في تناوي قاضيخان * واذا طلب المبيع العارية فمنعها المستعير عنه فهو ضامن وان لم يمنعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي الى غد ثم اردته عليك فرضي بذلك ثم ضاع لاضمان عليه كذا في المحيط * طابا فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى ملك ان كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وان كان قادرا ان صرح المبيع الكراهة والسخط في الامساك وامسك بضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضى بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان قيده بوقت ومضى الوقت ولم يرد يضمن استعار كتابا فباع فجاءه الله فلم يخبره بالضياع ان لم يكن انشأ وجوده لاضمان وان انشأ من وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضياع يضمن المتناقص اذا كان دعوى الضياع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الرجز للكردي * رجل استعار من رجل امة لترضع اباه فوضعته فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المبيع اردد علي امتي لبس له ذلك وله اجر مثل امته التي ان يعظم الصبي كذا في خزائن المهنتين * واد استعار من آخر زقا فاجعل فيها زبنا فاخذه في الصحراء فليس له ان يأخذ الزقاق وله اجر مثلها التي موضع يجد فيها زقا فاحول زبته كذا في المحيط * واد استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاهارة اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراهة الشراء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكرة او شراء كذا في الظهيرية * الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه قال محمد ربح في الاصل استعار من رجل دابة امير كتبها الى حمام اعين فجاوز بها حماما اعين ثم رجع الى حمام اعين اوالى الكوفة والدابة على حالها ثم طببت الدابة فقال رب الدابة قد خالعت ولم تردّها الى الموضع الذي اذنت لك فقال المستعير قد خالعت فيهما ثم رجعت بها الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان اقام البينة انه قد ردّها الى الكوفة اوالى الموضع الذي اخذها اليه ثم نفقت بعدما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله انه استعاره الى ذلك المكان ذاهبا لاجاء امتي كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجائيا فانه يبرأ عن الضمان

لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط * فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت تحته في الموضع الذي تجأ وزو تعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردها الى يد صاحبتها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج * اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمنه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقرار فلا يضمن المستحق احدا وان حلف كان له ان يضمن ايها شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير ايضا لانه ضمن بفعل باشرة لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال اعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بينة على الاذن كذا في الفصول العمادية * واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بدالي من النخل او الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعير وان اقاما البينة فالبينة بينة المعير ايضا كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالکها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين * وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادما للمعير وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلا ن يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير الرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في يديهم لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والا صل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد ر ح في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا من استاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * على الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المعير كذا في خزائن الفتاوى * قال لا اخرج عهدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوحيز للكردي * وصح التكفل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان عام ان صاحب الكرم لو علم لا يالي بهذا رجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار ارضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة ر ح وقال انك اعترتي كذا في التبيين * وفي التوبة والد اريكتب قد اعترتي اجماعا ولا يكتب البستي واسكنتني ه كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان بينوا فيه قصورا ثم اراد الاذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر شمس الائمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعبر واده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا اعار ماله صححت الاعارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعبر مال اليتيم كذا في الملتقط * العبد المأذون يملك الاعارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يردّها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت هاريت خواست تاطشت رآب داريا جامه شويد مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن يائي) قال ينبغي ان يتوفت وبه فتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التاتارخانية * اعارة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في التي تحتمل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتنصيف او بالاثلاث كذا

في القنية * مات المعبى والمستهير ترد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليغزو
الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتار خانية * اراد ان يستمد من
محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان
بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل
رهن عند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين
على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عار هتافوا
هذا اذا امره ان يتختم في خنصره فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين واوامره
بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع
كان اعادة وهو مالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء
ويكون اعادة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته الف بالف
ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمه خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض
الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية *
استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة ليوأجر غيره جائزة كذا في المحيط *
وفي الفتاوى عن ابي يوسف رح فيمن استقرض من آخر حنطة هفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاها
جيدا قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيداً ثم تصاد قائنه كانت هفنة
فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيداً كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الجامع
الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه ايضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته
وامره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلكت الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة
المبيعه اولا ثم القرضية فالهلاك على الآمر وان صب الحنطة القرضية اولاً فهي على مالك
المأمر كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رحل
بأذنه او حفر سرداباً تحت دارة بأذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع
له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ
لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان الوارث ان يأمره
برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتنرفات من مسائل الحيطان *

عن أبي حنيفة ر ح فبمن استقرض من آخر مطرفة ببخارا فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال
يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائبا حتى يعطيه مثلها وبستونق منه كذا في الحاوي للفتاوى * استعار
منشارا فكسر في الشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير
قيمه مد را وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنية في كتاب الفصب *



كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من
الانط وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تملك عين بلا عوض كذا في الكنز *
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا خر حث كذا في محيط السرخسي *
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر
كذا في البدائع * والرقن باطله وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان
مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار * واما ما يرجع الى الواهب
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حراما قلابا لغا ما لا للموهوب
حتى لو كان عبدا او مكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صغيرا او مجنونا
او لا يكرن ما لا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية * واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام
وما تدا عتاق السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية او ما في بطن هذه الشاة
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن اود هنا
في سمسم او دقيقا في حنظل لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حد ونه لانه معدوم للحال فام يوجد
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاطلافي * اذا وهب صوفا على ظهر غنم وجزءه وسلمه
فانه

فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماله بمال اصلا كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماله بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ماله بمال متقوم كاخمر كذا في البدائع * ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع للواهب دون الزرع او عكسه او خلا فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا او ظرفا فيها مناع للواهب كذا في النهاية * ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماله بملك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير اذنه لاستحالة تملك ماله بملك للمملوك كذا في البدائع * وهي نوعان اتمليك واستقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين * واما احكامها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان للموهوب له الخيار ثلاثة ايام صححت الهبة ان اختارها قبل ان يتقربا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على ان يعتقه صححت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق * واما الانفاذ التي تقع بها الهبة فانواع ثلاثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا واما الاول كقوله وهبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك او نحللتك هذا فهذا كله هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب او اعمرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عمرك او حيوتي او حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند ابي يوسف ر ح هي هبة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشائخ ر ح في شروحه كذا في المحيط * ولو قال حملتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تسكنها او هذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحبه وله ان لا يحج وكذا لو ارصى
ان يدفع فلانا الف الف يحج او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي * رجل عنده دراهم لغيره
فقال له صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزائن المفتين * لو قال نحلتهك داري او اعطيتك او وهبت منك
كانت هبة كذا في شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة
هكذا في فتاوى قاضيخان * قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في التنية * ولو قال
هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من
بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه الامنة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا
قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة
ولو قال وهبت لك فزجها فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي هبة الاصل اذا
قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عدي هذا الغلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها
وام يقل بعد موتي كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في التنية * وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك
وحيوته وقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال لا خير (اين جيز ترا) فهو هبة يشترط فيها القبض
واو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز للكردي * رجل قال اخنته (اين زمين ترا) فاذهب
فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن
ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال
لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا خير خذ هذا المال واغزني سبيل الله عز وجل فهو
قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمن دخل تحت هذه
الحنطة دون الغرارة والسمن دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل تحتها
الغرارة والزرق دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو
هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز دون
القبض ولو قال جميع ما يعرف الي او ينسب الي لفلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ابو الصغير
غرس شجرا او كرم مائم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه
اكثر مشائخنا كذا في الغياثة * وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط * ولو قال افرسه باسم ابني لا يكون

هبة كذا في فتاوى قاضيخان * قال الاب جميع ما هو حقوقي وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه اوداري لابني الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في الفقيه * رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التاتارخانية * قال لابنه (ابن مال تراكر دم) او قال (بنام توكر دم) او (آن توكر دم) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاطلاعي * رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي * عن محمد ر ح اذا كان في يدي رجل ثوب ودعته لرجل فقال لصاحب الثوب اعطنيه فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو ودعته كذا في المحيط * لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدار او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهوسئل عن دابة مشتركة بينهما قال احدهما (من حصه خود را بتوارزاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التاتارخانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال (فدائي توباد) او قال (از تودريغ نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته (اين كنيزك خویش مرا بخش) فقالت (فدائي توباد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته (مي بايد كه اين غلام مرا بخش تا آزاد كنمش) قال (از تودريغ نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هو لك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة ماتت وترك ابنين من زوج آخر فقال احدهما عند قبرها وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر ماتقول انت فقال (وى چنان بايك نبود كه ويرا بيازارم) لا يكون هذا هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابدا كذا في جواهر الفتاوى * قال ملتقى اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

الى الكتب مشورة كذا في القنية * ذكر محمد ر ح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جار بني فليأخذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعابه قبل القسمة وبعدها هكذا في الكافي * ويشترط ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكنتاهما فاسدان هكذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط * والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصا وصرىحا وتارة يثبت دلالة فالصريح ان يقول اتبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وملاكه قياسا واستحسانا واو نهية عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة * وهب لآخر فرسا بهيمة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في حواهر الاخلاطي * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح كذا في السراجية * وفي البقالي عن ابي يوسف ر ح اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم ير ح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبلت واذا لم يقل اقبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمسئلة كذا في المحيط * لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخر وهبت تمت الهبة كذا في الينابيع * قال لآخر هب لفلان الف درهم على اني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه كانت الهبة

كانت الهبة جائزة والآمر ضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاطلافي * ولو قال الآ خر على وجه المزاح هب لي هذا فقل وهبت وقال الآ خر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وأن لم يقل قبلت كذا في الملتقط * ولو كان العبد غائباً فقال له وهبت منك عبدي فلان فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وأن لم يقل قبلت وبه فأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال هولاك ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رح انه يجوز كذا في الوجيز للكردي * اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهم ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاماً لم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزائن المفتين * وفي بيع الفتاوى لو اشترى عبداً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل ورهنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاة ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وأن اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال الآ خر وهبت لك قفيزاً من هذه الصبرة فاكثال الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة قفيزاً فاكثاله جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً وان كان الصندوق مفتوحاً كان قبضاً كذا في محيط السرخسي * واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجدد فيها قبضاً كذا في الكافي * ولو وهب المستأجر من الآ جر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة او المثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب مرهوناً في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن من قبض الهبة واذا صحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المشتصفي شرح النافع * والاصل انه متى تجانس القبضان ناب احدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة *

استودع اخاه عبد الوثوب امونا ما اودار اودابه ثم قال وهبت لك ود بعقوهي في يد المودع بجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده بامره بالقبض نصاصم فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها اهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الوقفات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك لكافاسد اوبه يفتى كذا في السراجية * ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد را معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق * واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وقاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاخلاطي * ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها اثبت الملك ملكا فاسدا قال وبه يفتى كذا في الفتاوى العتابية * لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشروع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة * لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين تجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفها او ايهما فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في النصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر. سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعا ولو قال وهبت لكما هذه الدار لثلثها لهذا وثلثها لهذا لم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فانفق ابو حنيفة وابو يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خلف بين نصيبهما دل على ان العقد لا حد هما غير

العقد للآخر فصار كأنه أفرد به بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج *
 إذا وهب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع كذا في المصمرات * والمفسد هو الشيوع المقارن
 لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف
 الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية * أو وهب مشاعا فيقسم ثم افردة وسلمه صح
 هكذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا
 جاز كذا في التاتارخانية * قال ولو وهب نصف داره لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر
 لرجل آخر لم يجز شيء من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني
 ثم سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جملة
 كذا في المبسوط * ولو وهب درهما لصاحب من رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وهب بعض
 الدرهم من انسان جاز كذا في الصغرى * رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهميهما
 قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه
 الاول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهميهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل
 اعطى رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال
 لم يجز وان كان احدهما اقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال
 وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز
 كانا سواء او مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى آهو وقبل سئل القاضي بديع الدين
 ممن قال لذي رحم محرم (بغير اين پنج دينار ترا و بسوى وي انداخت) فقبل ان يقبض
 (باز گرفت) قال ام تصح الهبة كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء
 من حقك وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضايع الكل يضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا يضمن ثلثة
 الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا وهب الرجل
 للرجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبد
 او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة ائواب مختلفة زطي ومروى وهروى واحوز لك جاز
 وكذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط * واذا وهب نصيبا له في حائط او طريق او حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خرم مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفر وفاقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخرجا ; كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايتهما شئت فهولك والآخر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازوالا فلا كذا في السراجية * قال عبد مأنون عليه دين كثير وهدبه مولاة لرجل لم تجز هبته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولاة الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنم وللغرماء ان يبطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى العتائية * رجل اعطى رجلا نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذاك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي * عبيد بين رجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبكسه لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرة النيرة * وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع

دون الزرع أو الزرع دون الأرض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم نصح
 الهبة في الوجهين لأن كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصارت بمنزلة هبة المشاع
 فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما إذا وهب الأرض ثم الزرع أو الزرع
 ثم الأرض إن جمع الأرض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعاً وإن فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما
 أيهما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة
 جازت الهبة فيما إذا وهب الجراب والجوارق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت
 الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو وهب فارغاً وسلم مشغولاً لم يصح ولا يصح قوله قبضها أو سلمت
 اليك إذا كان الواهب فيه أو اهله أو متاعه كذا في التاتارخانية * هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
 لا تجوز والأصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن
 القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جراباً فيه طعام
 لا تجوز ولو وهب طعاماً في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية * رجل
 وهب أمة لرجل وسلمها إليه وعليها حلبي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي
 للواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فإن كان الثوب
 عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي أن يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلبي الذي على الجارية
 والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي إلى الموهوب له كذا
 في فتاوى قاضيخان * إذا وهب دابة وعليها سرج أو لجام دون السرج واللجام وسلمها إليه فالهبة
 تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط * ولو وهب الدابة وعليها
 حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمقة تجوز
 ولو وهب القمقة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة
 فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى عن أبي يوسف رح لا يجوز للرجل أن
 يهب لامرأته وأن تهب لزوجها أو لاجنبي داراً وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في
 الذخيرة * ولو وهب زرعاً في أرض أو ثمران في شجرة أو حلبة في سيف أو بناء في دار أو قفيزاً من صبرة
 وأمر به الحصاد والجزاز والزرع والنقض والكيل وفعل صح استحساناً ويجعل كأنه وهبه بعد الجزاز
 والحصاد ونحوهما وإن لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده

ياجارة فهو هب له البناء جاز كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا بمائة منها وسلمها ثم استحق المتاع
صحت الهبة في الدار كذا في الكافي * واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزبائد ان لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان
ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار
وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس بموهوب لم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام
الهبة كذا في الفصول العمادية * لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع
ولم تحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن ح
اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التاتارخانية * ولو
وهب جوالقا بما فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق
المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجوالق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جوالقا بما فيه
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيهان *
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق
وقد حوله الموهوب له او لا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول
محمد بن ح فاما عند هاهنا لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط
السرخسي * ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع * ولو وهب
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر
بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط * وهب ارضا وزرعها فيها
استحصده وسلم ثم استحق احدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول
ابي حنيفة رح وقال محمد بن ح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال اغيره وهبت لك
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز للهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني
من هذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين * في الفتاوى العتائية ولو وهب دارا لاصرائه
ولما في بطنها او تصدق عليهما لم يجز ولو وهب لحي وميت او لحي فقط جاز كله للحي كذا في التاتارخانية *

وَأَنْ وَهَبَهَا وَاسْتَنْتَى مَا فِي بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط *
 وَلَوْ اُتِيَ مَا فِي بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لودبّر
 ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في العتاق والتدبير جميعا
 وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين العتاق والتدبير في العتاق تجوز وفي التدبير
 لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها مني
 وجد ما قال ابو يوسف ر ح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال
 المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وامام كان على
 الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * احدا الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حصني من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع
 فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية *
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل واوقال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا
 اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط * رجل قال لآخر من اكل من مالي فهو في حل الفتوى
 على انه يحل كذا في السراجية * عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس
 ان يأكل منها الغني والفقير هدا هو المختار كذا في الفتاوى العناية * قال لا يخرجك مني من كل حق هولك
 ملي ففعل وابراه ان كان صاحب الحق مالما به بريء حكما وديانة وان لم يكن مالما به بريء حكما بالاجماع واما
 ديانة فمندیابي يوسف ر ح يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * دفع الى آخر شيئا فخلطه بماله ثم استحل
 صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكن تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه بده كذا في القنية *
 ولو قال لا خرائت في حل من مالي حيث ما اصبحت فخذ منه ما شئت عن ابي يوسف ر ح ان هذا
 على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او اوزة او حلب بقرة او غنمه لا يحل
 له ذلك كذا في الظهيرية * ولو اخذ فاكهة او ابلا او غنما لا يحل كذا في الخلاصة * رجل قال ابعث
 لفلان ان يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي * فان
 ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالافن والا باحة كذا في
 التارخانية * رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأتني مما لك
 علي فقال في الدارين ابرأتك قال نصير لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الليث رح الجواب في القضاء كما قال بن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا خرائت في حل مما اكلت من مالي واخذت او اعطيت حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلتك في حل الساعة او في الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لا اخاصمك ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو القاسم رح عن سبت دابته لعلها اخذها انسان واصلحها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من شاء فليأخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها وله ان يأخذها اين وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك القول او قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل سبت دابته فاصلحها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها واقر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذ فهي له وانكر فاقامت عليه البينة واستحلف فنكل فهي للآخر سواء كان حاصرا سمع هذه المقالة او غاب قبله الخبر كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر ممن رمى ثوبه لا يجوز ان يأخذه احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذه وفي الواقعات ممن رفع مينا فزعم الرافع ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البينة عليه او حلف المدهي فابى فانه يكون الاخذ وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بها قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى * وفي العيون وان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الفاص فقال المغصوب منه انت منهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التاتار خانية * غصب مينا فحلله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على مین قائم كذا في الفقيه * وعن محمد رح اذا كان لرجل على آخر مالا فقال قد احلته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * ولو قال (ترا جعل كردم) وله عليه

وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال (هذه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحت هذا المال الا جارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام رح في سرقين الدابة في الخان اذا وهب صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولى بها كذا في التاتارخانية * اذا وهب للصغير شيئا من المأكل قال محمد رح يباح لو ائتمنه وقال اكثر مشائخ بخارارح لا يحل كذا في السراجية * واكثر مشائخ بخاراعلى انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطي * اهدي للصغير القواكه يحل لو ائتمنه اكلها لان الاهداء اليهما وذكر الصبي لاستصغار الهدية ولو ان رجلا اتخذ وليمة للختان فاهدي اليه الناس اختلف المشائخ رح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير اولم يقولوا سلموها الى الاب او الى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال العقبة ابو الليث رح ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء قال المهدي هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدي فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان من اقارب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفا وهاك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب او للام او للزوج او للمرأة فالقول للمهدي كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاء بهدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهي لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهي لهن وما يصلح له فهي له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدي ان كان من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اثناء او ظرف ان كان ثريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاثناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اثناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اثناء ومن العادة رد الظرف والاثناء لم يملك الظرف والاثناء وذلك كالقصاص والجرب وما اشبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الظرف كقواصر التمر فالظرف هدية ايضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانته في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريغا فان اقتضت تفريغه وتحويله عنه لزمه تفريغه كذا في السراج الوهاج * مثل بن مقاتل من قوم جالس على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هوليس بجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولوناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وقال لا خراد خل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختاران يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتابية * وان قال خذ من البرياخذ منوين كذا في المحيط * صبي اهدى وقال ان ابي ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط * قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبيها فهذه مهاياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسي العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا لو قبل كذا فقال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التارخانية *

ولم يبعث الى غيره صقراط هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه
 الاب بال علاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوهوضه المهدي كذا في القنية * الباب الرابع في هبة
 الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير
 من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية * هبة الدين ممن عليه الدين وابراؤه
 يتم من غير قبول من المديون ويرتد بردة ذكره عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر
 الاخلاطي * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراءة رب الدين
 منه او وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل
 اولم يقبل الا انه ترتد الهبة والابراء في سائر المديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين
 من الكفيل وابراؤه عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وابراؤه يتم من غير
 قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل او ابراءه فمات قبل الرد فهو بري وكذلك
 لو كان ميتا فابراءة منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابراء يعمل رده ويقضى
 بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة *
 لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل
 وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث
 المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * ولورد الوارث الهبة ترتد
 بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز
 للكردي * وفي فتاوى آهول ووابرأ الغريم احد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزائنه فقد ان يكون
 الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية
 اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العنانية لو وهب الدين
 لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية * ولو قال له الغريم ابرأني عمالك علي فقال
 قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بري كذا في الخلاصة * وهب احد الورثة حصته
 من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصلى قال رضي الله
 عنه وهبة حصته من العين لوارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في
 القنية * وفي فتاوى آهول وقبض المال من المديون ثم قال له (وامسى كه مرابودة است بتوبخشيدم)

صحت الهبة واذا صحت الهبة كان للمدينين ان يرجع طبقاً لرب المال بماء فع الى رب الدين
 كذا في التاتارخانية * وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا من المجلس
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرد كذا في جواهر الاطلاعي * وهل يشترط لصحة
 الرد مجلس الابرأه اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية * ذكر في المأذون الكبير في باب
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق
 او لم يكن وهل يرد برد المولى قيل بانه يرد اجماعاً ما هو المختار كذا في الفياثية * اذا كان الدين بين
 شريكين فوهب احدهما نصيبه من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطلقاً ينفذ في الربع
 ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وهب
 ما لا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط * رجل قال لمكاتبه وهبت
 لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج *
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين عن مات مفلساً وعليه دين فتبرع انسان بقضاء دينه هل
 يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلساً ولا يبطل حق المطالبة في الآخرة
 كذا في التاتارخانية * سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر
 للأجر (ما ازین خانه بیزار شدم) هل يبرأ من مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر
 (آزاد کن گردن این غریم را) فقال الوارث (وی خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط *
 قلت سئل القاضي بدیع الدین من امرأة المتوفى قالت (هشت یک خویش وکابین بغرزندان
 ارزانی داشتم) هل يبرأ من التركة قال لا كذا في التاتارخانية * لو قال لمدبونه تركت
 ديني عليك او قال بالفارسية (حق خویش بتوماندم) يكون ابراءً حتى لا يملك ان يدهي
 ذلك كذا في الفصول العبادية * وسئل القاضي جمال الدين رح عن تبرع بقضاء دين رجل
 فابراً الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما ادعى قال له ان يرجع ولو قال لآخر
 (گردن شوی مادر خود را از حقى که مادر ترا بر گردن وی بود آزاد کن) فقال (آزاد کردم
 اگر وی مادر من بجل کند) فقال (کردم) هل يكون ابراءً قال لا لانه تعليق بخطره وهذا باطل
 وكذا لو قال لرجل (مرا بجل کن) فقال (بجل کردم اگر مرا بجل کنی) فقال (بجل کردم)
 لا يصح

لا يصح ابرأؤد ويصح ابرأؤ الثاني ولو قال في الصورة الأولى (كردن او هزار كردم) او قال (اؤد كردم) ولكن تامادومرا بجل كند) يصح هذا الايراد قال فيصا ولو قال (مرا بجل كن تا مرا بجل كنم) فقال (بجل كردم) فقال (من نیز بجل كردم هر چه دین است) ببراء منه (وهر چه مین است) كالغصب والودعة لا يبرأ منه كذا في التناظر خانية * الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع في القناوی العناية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التناظر خانية * يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم او لمحرم ليس بذی رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضرا او غائبا اذن له في قبضه اولم يأذن له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يجب ان يفتن فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية * والعاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارجعتها او رددتها الى ملكي او ابطلتها او قضتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه باعها او رهنها او اعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصيف الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة * اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قبضته لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب عن ملك الموهوب الهبائي سبب كان من البيع او الهبة ونحوهما وكذا بالموت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف روح ومنها موت الواهب كذا في البدائع * ولو اخرج بعضهم من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لاخر ثم رجع فيها كان للاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة * ومنها الزيادة في الموهوب زيادة منفصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة نحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت او دارا فبنى فيها او ارضا فغرس فيها غرسا او نصب دولا او غير ذلك مما يستيقن به وهو ثبت في الارض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان او كثيرا

او كان الموهوب ثوباً فصبغه بعصفر او زعفران او قطعه قميصاً وخاطه اوجبة وحشاه واقمها وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرى من ابي حنيفة رح اذا وهب لرحل ثوباً فصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كما لو صبغه بشي آخر او ابي يوسف رح كان يقول اولاً يقول ابي حنيفة رح ثم يرجع وقال ربما ينق على السواد ان شئ مما ينق على صبغ احمر وقيل هذا اذا كان السواد لا بعد زيادة فان كان بعد زيادة تنزاد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * والزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي توجب الزيادة في القيمة كالحمال والخباطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واجتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد رح ينقطع الرجوع ولو وهب عبداً كافراً فاسلم في يد الموهوب له او وهب عبداً حلال الدم فغفولي الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين * وان رجع قبل ان يغديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها او يغديه كذا في المبسوط * ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين * وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واللبس والثمر او غير متولدة كالارش والعقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان ومنها العوض كذا في البدائع * ومنها ان يتغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او دقيقا فخبزه او سويقاً فلتته بسمن او كان لبناً فاتخذته جبناً او سمناً وانطأه كذا في النصار خانية * ومنها الزوجية سواء كان احد الزوجين مسلماً او كافراً كذا في الاختيار شرح المختار * واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها او وهبت لاجنبية ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا تمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها القرابة المحرمية سواء كان القريب مسلماً او كافراً كذا في الشمني * ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وان علواً والاولاد وان سفلاً واولاد البنين

والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالقرابة
لا تنعم الرجوع كالأباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة
كامهات النساء والرأب وازواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين * قال حربي دخل علينا بانه
وله عندنا اخ مسلم فوهب احد همالصاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى
رجع الى دار الحرب بطلت الهبة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى
دار الحرب جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان
الملك والعقد وقع الاخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا
في القنية * واذا وهب عبد الاخيه ولا جنبي وقبضاه فله ان يرجع في نصيب الاجنبي اعتبارا للبعض
بالكل كذا في المبسوط * رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالعارسية
(كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى اربابا معلقا كذا في الظهيرية *
ولو وهب له حماما فجعله مسكنا او وهب له بيتا فجعله حاما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او فاق عليه بابا او حصصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع
فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي
كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فحصرها او طينها او زخرفها بالذهب او اتخذ
فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والزخرفة الذهب
هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخر ارضا يضاء فانبت الموهوب له في ناحية منها
نخلا او بنى بناء او دكانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة
او بعد نقصان فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان
كانت الارض مظيمة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها كذا في الكافي * ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التاتارخانية * وان
بأهنا نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع
في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت الهبة دارا فهدم بناؤها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط * ان كانت الهبة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

إذا استهلك بعض الهبة بسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في التام كذا في غاية البيان *
 وإذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التارخانية * وأما العبد المريض
 أو الجريح حتى يبرئ أو كان أعمى أو أصم فسمعه أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة * ولو مرض
 عنده فداؤه فإنه لا يمتنع كذا في البحر الرائق * وهب عبدا فذبحه الموهوب له انقطع الرجوع وإن كاتبه
 فجزورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة من ملكه ثم عاد إليه بالنسخ فلو وهب الرجوع
 ولو جنى العبد على الموهوب له فلو وهب الرجوع والجناية باطلة كذا في محيط السرخسي *
 ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع بقيمة الساعة أقل من قيمته حين
 وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان
 نجيفا فسمن أو ذمما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله
 وهذا الطول نقصان كان أسمى له وينقص ثمنه ولا يزيد خيرا فلو وهب الرجوع فيه كذا في
 محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لآخر وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم
 وجد بالعبد ميبا كان له أن يرد على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء
 القاضي كذا في فتاوى قاضيهان * وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه
 وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للواهب
 أن يرجع في هبته استحسانا إذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد بن حوررواية
 عن أبي حنيفة رخص في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رخص والمعلي
 عن أبي يوسف رخص وهشام عن محمد بن حور وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيهان *
 وفي الزيادات صبي له على مملوك وصبه دين فوهب الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع
 في هبته عن محمد بن حور ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة * رجل وهب عبدا
 لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر
 صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط * رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمان أراد أحدهما
 أن يرجع بحصنه والآخر فائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * ولو وهب من غيره جارية
 فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المصنفات *
 ولو وهب

ولو ذهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف ر ح لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشر قلت وان اخصموا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازدادت الهبة في بدنها خيراتم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في اليبايع * واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبلان فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلت سمت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في مبنها فيمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصفر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط * ولو وهب امه فثبت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية حاملا او بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لافلاوان وهب له ايضا فصار فرو خاليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضخان * اذا وهب المنكوحة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد ر ح في الخلافيات ذكر محمد ر ح في الكتب في مواضع ان الرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه هائدا اليه في حق زكوة ما مضى وكذلك من وهب من اخذ ارا وسلمه الى الموهوب له ثم بيعت دار بجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة او عاد اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب لاخته وهو عبد لغيره فله

ان يرجع ولو وهب لعبداخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط
 السرخسي * هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو وهب للمكاتب وهو ذررحم محرم منه
 فان ادى المكاتبه فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد ربح لا يرجع وعند ابي يوسف ربح يرجع
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولا قريبا الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند
 ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي * رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد
 العبد فان كان العبد مازنا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين * وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد بينته انه محجور لا تقبل
 بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينته على
 الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالقضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع وام يحكم فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول
 محمد ربح فاما عند ابي يوسف ربح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للدي اودعني
 الا انه ليس بعبدي فاقام المدعي بينته على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده له استنحله القاضي فان
 حلف برئ من الخصومة وان بكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده هذا الرجل وانه

قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه
 قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على
 اقرار الذي في يديه التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب
 عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كرباسا
 فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي *
 وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي * ولو نطق المصحف
 باصراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديدا فضرب منه سيف او فزلا فتسجبه
 لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان
 لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة
 او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف
 يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع
 وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له مراة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية *
 ولو هب السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيف فجعل
 سكين او كسرة وجعل منه سيف اخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل اجذا عا فكسرها
 الموهوب له وجعلها خطبا او وهب له لبنا فجعل عليه فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا
 في الظهيرية * ولو وهب له ترابا قبله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقا فلقته
 بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة قبلها بالماء كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب له بختجا
 فجعله خلاصا لم يرجع والبختج المطبوخ من ماء الغنبل الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من
 الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو مغرب واصله
 (بخته) كذا في خزائن المفتين * رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاصحية
 او هدي او جزاء صيدا ونذرا وقتل البدنة او البقرة او اوجبها تطوعا فلو اهاب ان يرجع في الروايات
 الظاهرة وعن ابي يوسف رج لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله
 ان يرجع فيها وهذا خلاف ولو صحى بها او ذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول
 ابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع فيها وتجزئه الاصححة والمنفعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رح

واختلف المشايخ راجع فيه قال بعضهم انه كقول محمد راجع وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهما
ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابد كذا في خزانة المفتين *
رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فللواهب ان يرجع فيه ما لم يقبضه
المصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب دينارا له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره
بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها
وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلوانه جعل الشجرة ابوابا و جذوعا لا يرجع
الواهب فيه وروي انه يرجع في الجذوع كما جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا وهب الرجل عبداً من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لاعلى الواهب الثاني
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث
او وصية او شري او ما اشبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له
الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي
السفناقي ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او اجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب
كذا في التاتارخانية * لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع
بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تقف صحته على القبض
ولو كان هبة مبتدأة توقف صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شيئا ووهبه الموهوب له لا خير ثم
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه
الواهب

الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يده الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يترصبا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ انقبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سماعه عن ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان مات في يده الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة ردة اورد الحاكم كذا في الدخيرة * واذ قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * اذ وهب من التبرئة لا يملك الرجوع وقبل هذا اذ انوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو صاحبه من حق الرجوع على شيء فانه يصح وبكون عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد وعلق قنديلا له الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للتبديل كذا في السراجية * ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط * سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذها كالدنانير قال ايس له ذلك لانه هبة الصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واراد تفصيل البعض على البعض في ذاك لا رواية كذا في الاصل عن اصحابنا وروي عن ابي حنيفة رح ان لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء بكرة وروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * وهو المختار كما في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جار في القضاء ويكون اثما فيما صنع كذا في فتاوى قاضيان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

في خزانة المفتين * ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الي وجوه الخير ويحرمه من الميراث
 هذا خبر من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضله
 على غيره كذا في الملتقط * وهبه الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في بدءه او في بد
 مودعه بخلاف ما اذا كان في بد الغاصب او في بد المرتهن او في بد المستأجر حيث لا تجوز الهبة
 لعدم قبضه وكذا الوهبة امه وهو في يد ها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا
 في النبيين * وهكذا في الكافي * واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه انصغير صحت الهبة
 فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا
 وهب لآبق الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا
 في الصغير * واوباعه بعه فاسدا وسلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير
 لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصي اليتيم اذا وهب عبده
 للصغير وللصغير عليه دين صحت الهبة ويستطديه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد
 ثم استحق رجل العبد وضمن الاب والاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ
 ان جدد الابن فيه قبض بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة *
 الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز وهو لما خوذ به وعليه الفتوى
 كذا في انتاوى العتائية * وفي المستقى عن محمد بن رح رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن
 باجر قال لا يجوز واوكان بغير اجراوكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة وعن ابي يوسف رح
 برواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن
 ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى
 فثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند
 ابي يوسف رح وعايه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق
 بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجر جازت الصدقة وان كان في يدي
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حوا به في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجر يوافق
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها متاعه بخالف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة

اذا كان الواهب في الدار او كان فيها متاع الواهب انه لا يجوز وكما ان الهبة تفتقر الى القبض فالصدقة تفتقر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق بارض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكودري * قال صاحب كتاب الاحكام كتب اليي ظهير الدين في رجل له ارض مزروعة ببذرة في يد مزارع وهبها رب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينها اذ ارضي المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرض اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابى الفتح محمد بن محمد وبن الحسين الاسنروشنى * قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بتصرفها لا يصير ملكا له كذا في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على التملك كذا في الملتقط * رجل دفع ابنه في صحته ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في حواهر الفتاوى * رجل اخذ لولده اولتلميذه ثيابا ثم اراد ان يدفع اليه * الاخر اولتلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انواعا ربه كذا في السراجية * اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا هبا بالقطع * سلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم ولو قال اشتريت هذا صار ملكا له كذا في القنية * قال ابو القاسم لوجهت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندي ان الثياب لها لم تقم المرأة انها جعلته ملكا للمصبي الا ترى انه لو كان اصبي مقدرا عشرين او نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملحفة او لحافا لم يصير المولد مالم تقل هذا ذلك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال ابو القاسم لوجهه ابنته في حال صغرها او حال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في اليبايع * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض اليي وليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في مبال واحد منهم او لم يكن كذا في شرح الطحاوي * فلوان الاب ووصيه والجدة بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة * وأما غير الأب والجدي فعول الأخ والعم والام وسائر القربات في الاستحسان يملكون قبض الهبة إذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يملكه استحسانا إذا كان في عياله وكذلك الأجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز له قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل إذا كان الصبي يغفل القصد ولا يعقل وهذا كله إذا كان الأب ميتا وحياءا ثباغية منقطعة فاما إذا كان حيا حاضرا أو أصبي في عيال هؤلاء هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا إلا أنه ذكر في الأجنبي إذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء إذا كان الأب حاضرا وذكر في الجدا أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير إذا كان الأب حيا ولم يفصل بين ما إذا كان الصغير في عياله أو أم يكن مظاهره أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة * وأن كان الصغير في حجر العم وعياله فهو للمصغر هبة وصي الأب حاصر فقبض العم قبل لا يجوز قبضه وإن قبض الأخ أو العم أو الام والصغير في عيال أحسي لا يجوز وإن قبض ذلك الأجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاصيخان * والصغيرة التي تجامع مثلها وهي في عيال الزوج إذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة إذا كان تجامع مثلها فمن أصح ما بنى من قال إذا كان لا تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه إذا كان يعولها وهي لا تجامع مثلها حاز قبضه عليها والصغيرة إذا لم بين الزوج به لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقص الولي عليها هكذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عيال الجدا أو الأخ أو الام أو العم فهو الهبة فقبض الزوج حاز كذا في التاتر خانية * فإن أدركت أم بجدر قبض الأب ولا الزوج عليها إلا بدنها كذا في الجوهرة البيرة * صغيرة في عيال أجنبي لها برضاء أبيها ولأب فأن قبض الأجنبي لها صحيح دون قبض الأخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عيال الجدا أو الأخ أو الام أو العم فهو له هبة فقبض الهبة من كان له غير في عيال أو الأب حاضرا حافل المشائخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاصيخان * وأنه يقتضي كذا في الفتاوى الصغرى * وأن قبضه الصبي وهو بعل جاز وأن كان أبوه حيا كذا في الوجيز للمكروري * وهذا قول أئمتنا الثلاثة كذا في الذخيرة * وأن كان لا يغفل لم يجوز كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح إذا تمحصت الهبة منفعة في حق الصغير أما إذا كان

اما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا اعلم ان اوترا با في دار قبل ان كان يشتري منه ذاك بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه بشيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحاكم وهب دارا لابنين له احدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير انها باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبهما منها كذا في الوجيز للمكرهوي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام او يتوصل به الى التحلل من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمرناشي * الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان مأخوذاً من العقد ومشروطاً في العقد اما العوض المأخوذ من العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضاً والثاني في بيان ماهية هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاثة الاولى مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك او بدل من هبتك او مكان هبتك او تحللتك هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بدلا عن هبتك او كافاتك او جازيتك او اثبتك او ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب للانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد مملوكا بذاك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا وشيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقد بنفع واحد هب من الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك او استهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك او استهلكه قبل التعويض وكذا اذا زاد خيرا لم يضمن كما قبل العوض كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فما بقي حقه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة المعوض وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وأن قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدره واجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع * ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والاقرار كذا في حزانة المعتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للمشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي *

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء كذا في

فتاوى قاضيخان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جائزا بعد التقاض
 كذا في القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض
 عن بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض منه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح
 الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او نحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك
 جاز كذا في الصغير * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان باصرا الموهوب له او بغيرا مرة ليس
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامرة او بغيرا مرة الا ان يقول الموهوب له
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور
 لا يرجع على الآمر الا ان يقول له الآمر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيخان * والاصل
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الآمر بادائه سببا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الآمر
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير
 شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد
 وام يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة
 لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها
 كذا في فتاوى قاضيخان * وفي العتاي العتائية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها الف فباعها
 بالقيين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالقيين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط او قيمته ولو حضر
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية * رجل وهب لرجل ثوبا
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحسانا كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا
 وكذلك لو وهب له ثيابا وصبغ منها ثوبا بصغرا وخطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب
 له سويقا فلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا
 او خنزيرا لم يكن ذلك عوضا والنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

مسلوخة ثم ظهر انها ميتة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيخان * وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب له او لم يكن ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط * عبداً ما دون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه من هبة باطله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبداً يساوي الفا ولا مال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة برجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط * الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة في الباقي من ابي يوسف رح اذا قال لغيره هذا العين لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب النمر لغيره هديك ان ادرك او قال اذا كان غداً فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب غلاماً او شيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له علي آخر الف درهم فقال اذا جاء غداً فاللف لك او قال انت بريئ منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريئ من النصف الباقي او قل فلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العتابية اذا قال ابرأتك علي ان تعنق صديقك او قال انت بريئ علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال نهلت او اعتقت له يبرأ من الدين كذا في التتارخانية

في التاتارخانية * وفي متاوي ابي اللبث ر ح سئل ابو نصر من رجل قال لا خرابرأتك عن الحق الذي لي عليك علي اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا علي انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه من محمد ر ح رجل قال لغيرة وهبت لك هذه الامة علي ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة * قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امة فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها ام ولد او ان يبيعها من فلان او يردّها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج * وان وهب لرجل امة علي ان يردّها عليه او علي ان يعتقها او علي ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار علي ان يردّها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي * والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج * وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط ط الفاسدة ثلثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصالح من مال والابراء عن الدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق الجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية * وما لا يبطل بالشرط ط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد ر ح والكفالة والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته الي زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعاق والوقف وما لا يصح اضافته الي زمان في المستقبل تسعة البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح

من مال والآراء من الدين هكذا في الفصول الاسنرو شنية * رجل وهب لآ خرا صاعلي ان
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصغار ان كان في
الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو كان الموهوب كرما وشرطا ان ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاسبيجاي رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة
على ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او يعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه
ولا يعوضه بشيء كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف
التي لي عليك على ان لا تتسرى علي او قالت علي ان لا تتزوج فقبل ثم تزوج او تسرى فلا
رجوع في الالف كذا في المحيط * وهبت مهرها لزوجها على ان يجعل امر كل امرأة لزوجها عليها
والمقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصح بلا قبول المديون قبل ان يجعل امرها بيدها فالآراء ما عدا
لم يجعل والمختار انه يعود المهر وكذا الوابرات على ان لا يضربها ولا يخبرها او يهب لها كذا
فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * قالت المرأة
لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امري بيدي فععل ذلك فمهرها على حاله ما لم تطلق
نفسها لانها جعلت المهر عوضاً عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضاً كذا في المضمرات * امرأة
قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف و ابو القاسم الصغار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت
وهبت لك مهري على ان لا تظلمني فقبل صححت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول واذا قبل
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * وسئل ابوبكر عن امرأة قالت
لزوجها اتخذا الوليمة وقت جهازي فما انفقته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا
في الحاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأته ابرأتني عن المهر حتى اهب لك كذا
فابرأتته ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج
امرأة تركت مهرها على زوجها على ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان

المهر يعود عليه علي حاليه قال الصدر الشهيد ر ح في واقعاته المختار للفتوى ما قاله نصير
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني
كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكث معها ما نائم طلقها
فالمسئلة علي خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت مدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون
الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت علي
شرطا ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ
ابو القاسم ر ح وعلي قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا اصابته علي ان يمكث معها علي ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا
في المضمرات * امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوبان مرتين وقبل الزوج ذلك
فمضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطا في الهبة
فمهرها عليه علي حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها
علي ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت
لزوجها (كايين ترا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية *
امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتت للمساك وقتا لا يعود مهرها علي الزوج وان وقتت
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه علي حاله فقبل اذا لم توفت لذلك وقتا كان قصدها
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة بالطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صححت الهبة طلقها ولم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل
ابو جعفر ر ح عن منع امرأته عن المصير الي ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر ك
ابعتك الي ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الي الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بالبعض
علي الفقراء او غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الي ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه ر ح لانها
بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفناوي * امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة
وتعليق كذا في الظهيرية * مريضة قالت لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة
او فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض فتقولها باطل والمهر على الزوج كذا في
خزانة المفتين * المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى
تهبني مالک علي فوهبت مهرها علي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها
لانه جعلت المال على نفسها موصاف من النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى
قاضيخان * لو ابى الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من المخبر فاضطجع معك فابرائته وقيل يبرأ لان
الابراء للتودد الداعي على الجماع كذا في القنية * ولو قال لمدبونه ان لم تقض مالي عليك
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل
فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله
ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * ابرأه من الدين
ليصالح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية * الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له
والشهادة في ذلك عبد في بدعي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب البتة به منه وسلمه اليه
وجحد صاحب البتة ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان
ابو حنيفة رح او لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح
وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهد بين يمنع قبول الشهادة
بلا خلاف بان شهد احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك
ولو كان العبد في بد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله
الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب اقر بذلك عند القاضي والعبد في بد اخذ
باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله
الاول قال مشائخنا رح ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلا ودبعة ثم وهبها له
ثم جحد فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في
هذه يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب
والهبة

والهبة في يد الموهوب له يوم يخضع الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل متاعا ثم قال انما كنت استودعك قال قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجد هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان ارخ شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة * في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له للواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول قوله وبكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدق بها علي واذنت لي في قبضها فقبضتها كان القول للمتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه ولو اذعن رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبه لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبه لي كان في منزلك لا يحضرنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان * في المنتقى اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * واما الزوج وهبت مهرها في صحبتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى *

اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من
 يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكر
 التقض وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى
 والخصومات في الهبة * رجل اشترى حلياً ودفع الى امرأته واستعملتها ثم مات واختلف
 الزوج وورثتها انها هبة او عارية فالقول قول الزوج مع البمين انه دفع اليها عارية لانه منكم .
 للهبة كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال للمدعى عليه وهب لك والدي هذا العين فلم يقبضه الا بعد
 موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث
 كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك
 او اما تصدقت به علي وكذبوا الهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها
 لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيراً وكذبوا الهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان
 والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط * وكذا هذا في كل زيادة منولدة كذا
 في خزائن المفتين * ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبوا الهب فالقول للواهب عندي
 كذا في الكافي * ولو كان الموهوب ارضاً وفيها بناء او شجر او سويقاً وهو ملنوت او ثوباً وهو مصبوغ
 او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبتها لي وهو غير ملنوت
 وغير مخيط وغير مصبوغ فلتت انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول
 الموهوب له وكذلك اذا اختلف في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه عن
 محمد بن ح في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان
 دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة
 بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط *
 وفي الفتاوى العتائية ولو استولدها الموهوب له فقامت الجارية بينة ان الواهب كان دبرها اخذها
 الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتار خانية * رجل وهب عبداً انسان بغير
 اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد
 ذكر الخصاص في ح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت عن
 ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمسحق يكون فسحا للعقود الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون

فسخا كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح واذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح
اجازة المستحق والنوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآخر كنت وهبت لي الف درهم ثم
قال بعد ما سكت لم اقبضها فالقول قوله وعليه النوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو وهبت
المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعوها كذا في فتاوى قاضيهان * امرأة
وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان
قد حاقدر المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة
وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى * في البقالي ويجوز الرجوع فيما
وهب للعبد بغيبة المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على
انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم واوغاب
العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه او قامت عليه
البينة كذا في المحيط * رجل قال لغيرة وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول قول
الواهب كذا في فتاوى قاضيهان * الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة
المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم
بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل
الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرطه سائر شرائط الهبة ومن جمله شرائطها
قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له
غيرها جازت الهبة في ثلثها ورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في
المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد
الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * وروي اذا وطئ الواهب
المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقيها لورثة
الواهب ولو قطع الواهب يد هاف في وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية * ان كانت
الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها
للورثة والآرد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت المكاتبه ام يكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا بثبتيها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم ماله يقض القاضي بثبتيها للورثة كذا في المبسوط * في الفتاوى العتبية ولو هب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخية * مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداء بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص من مهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية * مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاشتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اؤتمنته بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاشتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته يضرب فيه غرماء الموهوب له بدينهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * واو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقابضا للشفيع ان يأخذها بتيمة العبد فان مات وابي الورثة الاجازة خبر الشفيع كالموهوب له اي رد الشفيع ثلث الدار او كل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في النكاح * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيح على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقابضا ثم مات المريض مر ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابي الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثا له ولم يأخذ من العرض شيئا وان قال الموهوب له ازبد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

ذلك كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى * ولو وهب المريض كرتا ثم قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كرتين يساوي مائة وتقابضار مات ولم يجز الورثة رد كرت الهبة واخذ كرت نفسه او رد نصف الكرت واخذ نصف كرتة ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع شيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واخذ الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعة ويفدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط * وفي العيون هشام بن محمد رح رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصارت الورثة عادية كذا في التاتارخانية * واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط * مريض وهب جاريتة لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حنص رح عن محمد رح كذا في الظهيرية * مريض وهب غلاما لمرأته فقبضته واعتقته ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين * مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت فكذا في الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش او لم تكن كذا في المضمرات * قال ابو الميثرح هو ان لا يقدر ان يصلي فائما هو صاحب وبه تأخذ كذا في الجوهرة النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال القنية ابو جعفر ررح ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى فاصيخان * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا * والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلته في ذلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النعاس لم يصح كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دوى لها عليه لصحة الابراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة والوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلاق فان اجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأ ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزانة المفتين * واداهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا الوهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المتفرقات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى آه ورجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فتلک الموهوب ينصرف الى الحال ام الى المؤجل افنى الامام الاجل برهان الدين المرفي ناني ررح بانه ينصرف اليهما وبه افنى القاضي بدیع الدين ررح كذا في التاتارخاوية * المريضة اذا قالت لبس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزانة الفتاوى * وسئل علي

السفدي ممن قال لاه رأت هبي لي جميع املاكك فقالت وهبت هل يدخل فيه المهرام لا فقال
لا كذا في التاتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهار الى زوجها فماتت الابنة فادعى
الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلعتوا به قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو والد افع
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا قبل قول الاب لان مثله يأنف من الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول
قول الاب لانه هو والد افع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان *
اعطى لزوجته دنابر ليتخذها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها هي الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها
ورقاعند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو ينفقه على ماله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا
في القنية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراء عن المهر ولو جعلت زوجها في حل
بيراً الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهدوا لكره على الهبة فهو هب لا تصح كذا
في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في
فتاوى قاضيخان * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعيد المهر على الزوج فتصلح من المهر
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على
الزوج ولو ماتت لزمت العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوباً في مبدل بمهرها ان ماتت
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت
نصح استحصانا كذا في السراجية * والبنت لو وهبت مهرها من ابيها ان امرته بالقبض صح
كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد
هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة تركيل بالتسليم وللوكيل بالتسليم ان يوكل غيره
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو وكل الواهب رجلاً بالتسليم وكل
الموهوب له رجلاً بالقبض وغالباً صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصة وكيل
الموهوب له وينفرد احد وكيلي التسليم به بخلاف وكيلي القبض لا ينفرد احدهما كذا في التاتارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة ومالا يجوز * ولوافق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد مدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق الزوج يرجع بما اتفق والا فلا صح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح وقال الاستاذ قاضيخان الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل ابو القاسم عن امر شريكه بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالتقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رح ولولم يكن على وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * امير و هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اناجر قتل في غير يستولي عليها وتداولنها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاقت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليبعها للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى ابي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رح ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهبة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * قاض او غيره دفع اليه صحت لا صلاح المهم فاصلح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها والدافع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل بن مقاتل عما يهدي ابو الصبي الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يستل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني عن علق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رض وجوابه في الكوز

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعدّه لذلك حينئذ يستردة وان لم يعدّه لذلك لا يستردة كذا في التاثر خانية * وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جائزا استحسانا كذا في الملتقط * لقيط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وائس لهذا الصغير احد سواء جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السر خسي في كتاب الهبة كذا في الصغير * وسئل عن بن احمد رح عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فافترف من الازاء ماء باناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغتترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه باحة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التاثر خانية * دفع الى اجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي فائدة فله الاسترداد والا فلا كذا في المغنية * وفي فوائد شمس الاسلام اذا حوّل امرأته بالصرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كلن قادرا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عن حاصم زوجته واذاها بالصرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التاثر خانية * في فتاوى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسؤاله ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فله ذلك كذا في المحيط * هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او عنها تدحل ولا يدحل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والا حارة والكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل النمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها امر وورق مسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية * في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا خير ادفع الي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السرقيين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا اجاب به علي بن الحسين السغدري وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاصبا

للأصطبل أو مستغبرا أو غاصبا للدابة أو مستغبرا لها إلا أن يكون جعل لذلك موضعاً معروفاً وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لى دابتك حتى تبيت في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذي لك عليّ فقالت (أري بخشيدم) فقال الشهود هل تشهد عليّ هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق في أثناء كلامها فيحمل عليّ ماترون كذا في الذخيرة * إذا وهب ابنه من رجل كان لك حاولو وهب امرأته من نفسها كان طلاقاً ولو وهب عبدة من نفسه كان عتقاً كذا في خزائن الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة فللغرماء ذلك فلو فدى الواهب والموهوب له قبل النقض تمضى الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجاز والهبة بطل حقهم إلا أن يعتق العبد ولو أوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمتصدق عليه كذا في التاتارخانية * وسئل أبو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه أو من كسبه قال إن كان يعلم أنه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والأفلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي * أقرانه وهب من فلان داراً كان هذا اقراراً صحيحاً وفي الغبائية الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض هو الأصح كذا في جواهر الاخلاطي * وفي الجامع الاصفى خلف عن محمدرح أنه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء إذا خلى بينه وبينها صار قابضاً لها كذا في الذخيرة * وأهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا الأحكام الإسلامية فيما يرجع إلى المعاملات إلا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذمي وإن صارت الخمر خلافاً في يد القابض لم تصر عوضاً ويرد إلى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد للنصراني أو النصراني له عليّ أن يعوضه خمر أو فذلك باطل كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب لمرتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه

عند أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رح يكون من جميع ماله وعند محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علم بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فللكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وأن حضر قبل القسمة وأن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشري أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار السلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي النسيئة سئل عمر النسي عن امرأته أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التآثر خانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كراً باسم زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الإيعام والصلة فمات الابن فلمن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني * رجل وابنه في المعازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه أعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بحديدة جاء يوم القيمة وفي يده تلك الحديدية يجاء بها بطن نفسه والوجاء الضرب بالسكين واصله يوجأ كذا في الظهيرية * قال رضي الله عنه لما سأله عن كتب قصته إلى

السلطان وسأل منه تمليك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة انه جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام ضرورة وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى *

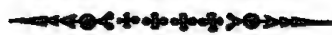
قال محمد ر ح في السير الكبير اذا قسم الامام الغنائم في ارض الحرب بين الغانمين او باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام ناراد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم ان يلتوا بالمناع ليحرقة فرموا به ثم بداهم فقالوا من اخذ من ذلك شيئا فهو له فاخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا واخرجوا الى دار الاسلام او لم يخرجوه علل محمد ر ح فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الدخيرة * وذكر في كتاب الصيد حديثا يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدي اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تحتمل القسمة كالثوب او مالا يوكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئا وان كانت الهدية تحتمل القسمة وهو مهيأ للاكل للحال يجعل لاصحابه من ذلك حظا ويمسك البقية لاهله كذا في التاتارخانية * رجل مات فبعث رجل الى بن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقته او وورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه ردة على صاحبه وان لم يكن كذاك جاز للابن ان يصرفه الى حيث احب كذا في السراج الوهاج * اذا وهب الاب لطفله دارا وام يمين حدودها وحقوقها وكانت الدار ودعة عن آخر وقت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاخلاطي * الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا انه لارجوع في الصدقة اذا تمت ويستوي ان تصدق على غني او فقير في انه لارجوع فيها ومن اصحابنا ر ح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المبسوط * اذا تصدق على رجل دار ليس له ان يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا او غنيا كذا في المضمرات * ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فاخذه المدفوع اليه طائفا انه ودعة او عارية فردة على الدافع لا يحل للدافع اخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان اخذه لزمه ردة كذا

كذا في السراج الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول
 بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا
 في القنية * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقير بن جاز بالا جماع كذا في السراجية *
 ولو تصدق قطعة نقرة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط * واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في التذخيرة * رجل في يده دراهم
 فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رح جاز وان لم يتصدق حتى هلك
 الدراهم في بدة فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل بن سلمة عن تصدق
 على امرأة وهي معسرة فقيران لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح رجل تصدق على رجل
 بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا
 كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اخصما اليه فهذا حكمه وكل شيء
 فسخه القاضي اذا اخصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان
 الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اناله الصدقة تدليكا مبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط * قال
 ابو يوسف رح لو تقاضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف
 على حدة والشروع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بداره على امرأته وعلى
 ما في بطنها هي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي او قل عليك
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة
 وكلها للحی اشار الي ان الايجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكماله

لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا يجاب بكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المبسوط * وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الأصالة منها كذا في الظهيرية * إذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فمادام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وإن كان حياً وتصدق بقيمتها أجزاء كذا في المبسوط * من قال مالي أو ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكوة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكوة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصاباً ولم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف ربح وعند محمد ربح لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار واثاث المنازل وثياب البدنة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكوة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك أو جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه إن يتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما أمسك وبما يبين في الكتاب مقدار ما أمسك لأن ذلك يختلف بقله وماله وكثرته وقيل إن كان محترفاً أمسك قوت يوم وإن كان صاحب غلة أمسك قوت شهر وإن كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط * وذكر في الأجناس قال محمد ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولانية دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومناخ البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالي صدقة في المساكين إن فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة ربح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال الشيخ جندب إذا قال لله علي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته

فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب
 فعليه ان يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الواوصي
 بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال ارضي صدقة في المساكين
 لا تصير صدقة لانها مجهولة او قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها تصير صدقة لان الارض
 بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى
 عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى
 آهور رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها علي فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه
 وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم
 او مائة من حنطة وقال ادفع الي فلان الفقير فدفع الي غيره في الحاوي انه يضمن وقال
 ظهير الدين يرح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية *
 محتاج معه دراهم فالاتفق علي نفسه افضل من التصدق على الفقراء وان اثرهم علي نفسه فهو
 افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق علي نفسه كذا
 في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصدق على المكدين الذين يسألون الناس الحاميا يكلون اسرافا
 قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور
 بما يوى من مدخلته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح
 كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصدق بعبد آبق له علي ابنه الصغير
 لا يجوز وروى المعلي منه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها
 علي ولده الصغير وام يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البينة علي قول
 الاب فالدار له كذا في التاتارخانية * التصدق بثمن العبد علي المحتاجين افضل من الاعاق كذا
 في السراجية * رجل تصدق علي الميت او داله فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل ثواب
 عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق علي فقير طازجة علي ظن انه فلس ليس له
 ان يسترد ما ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له
 ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الكالين كذا في الثنية *
 رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الي مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بامته ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون
 الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة
 تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب ان يتصدق به وان اذن له
 ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في السراجي
 للفناوي * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي
 آخر وان اكله اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها
 وان شاء لم يبقها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء
 امضى وان شاء لم يمض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو المأخوذ كذا في المحيط *
 اختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد
 الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل
 شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد
 يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كنارة عن الفلس الواحد لكن يتصدق قبل ان يدخل
 المسجد او بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله
 او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة
 ان يعطيه وعن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التاتارخانية *



كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين بابا * الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها
 وشرانطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ام تفسيرها شرعا فهي عقد على
 المنافع بعوض كذا في الهداية * واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في مقدار الاجارة
 واما بيان الناطقها فنقول الاجارة انما تنعقد بلعظمين يعبر بهما عن المصى نحوان يقول احدهما آجرت
 هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلعظمين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني
 فيقول

فيقول الآخر اجرت كذا في النهاية * وذکر شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذکر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرا بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكي ابو طاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاف رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط * لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقضا من دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنين جاز فلوان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة * واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية * ذكر شمس الائمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان * عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدر ووقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية * ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (بمن گرو کردی) وقال الآخر (کردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة * وفي اليتيمة سألت ابا يوسف رح من الرجل يدخل السفينة او يحتجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجارة

وتمن الماء قتال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في التاتارخانية * قال الآخر
هذه الدار بدينار في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعت منك عبيدي بمنافع
دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الاجارة
الطويلة لمحدوده مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين ايام
النسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم يجر
بينهما زيادة على هذا لا تعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا اضاف الاجارة الى وقت
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا او ما اشبهه فانه جائز فلواراد نقضها قبل مجيء
ذلك الوقت فعن محمد رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا
في المحيط * رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلثة
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في رواية
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر والفقيه
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الائمة
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول
هذا اذا كانت الاولى مضاعة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المستقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر ان يبيع قبل مجيء
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ البيع
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء
او رجع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبل
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الشهر
فقد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط *
وبه يفتي كذا في القنية * قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة النسخ الى
مجيء الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعلق النسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان * والحر اذا قال بعت نفسي شهرا بكذا بعمل كذا
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية * وهكذا في الخلاصة * فمن ابي يوسف رح رجل دفع ثوبا الى

رجل يبيعه على ان ما زاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا الاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط * واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجارة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجارة المولى ان كان محجورا واذ اسلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي او العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعمالهما من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب ان يؤجروا ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عاما فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن واما اخلو العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرط في قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقفا على اجارة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا آجر الفضولي فجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز احارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجدة ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا من شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا من شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجر تك
 حدى هاتين الدارين او احدهذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها
 بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استيجار الظنروا ما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل
 فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز وما في اجارة الارض فلا بد
 من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل
 والركوب ومنها بيان العمل في استيجار الضباع وكذا بيان المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والتدرو الصفة في ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس
 والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم ومدها وما في حق الاجير الخاص فلا يشترط
 بيان جس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الظنر شرط
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدور الاستيفاء حقيقة او شرعاً فلا يجوز استيجار
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعاً ومنها ان لا يكون
 العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضاً او واجباً قبلها لم يصح ومنها
 ان تكون المنفعة مقصودة معتاداً استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المؤاجر اذا كان منقولاً فان لم يكن
 في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس
 المعقود عاينه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن من شرط لا يقتضيه العقد ولا بلائمه
 واما شرط اللزوم فمنها ان يكون العقد صحيحاً ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازماً
 ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما وبالمستأجر عذر لا يبقى
 العقد لازماً ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو أجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجره ابوه او وصي
 ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه هكذا في البدائع * واما بيان انواعها فنقول انها نوعان
 نوع

نوع يرد على منافع الاعيان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما شبه ذلك
ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للامال كلقصارة والخياطة وما شبه ذلك
كذا في المحيط * واما حكمها فوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة
واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال و تنعقد ساعة فساعة
في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * واما صفتها
فهو عقد لازم اذا كانت صحيحة مربة عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء فكذا في
البدائع * وما صح ان يكون ثمنه في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة
وما لا يصلح ثمنه اياها كالايمان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي * ان كانت الاجرة
دراهم او دنانير فلا بد من بيان قدرانه كذا وبيان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان
في البلد نقدا و كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء
ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر اي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة
لان هذه الجهالة لا تفضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف
على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الرواج وان كان للآجر
فضا عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او عددا مستقاربا يسترطفيه بيان
القدر والصفة وان كان لحملة مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايلاء عند ابي حنيفة رح وعندهما
لا يشترط واذا كان الاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايلاء فسدت الاجارة في قياس قول
ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعني
كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع
آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في
محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثمن في المبيع وان كان
مروضا او ثيابا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تنبت في الذمة الا سلما فتراعى فيها
شرايط السلم وان كانت من العبيد والجراري وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا
اليها وان كانت منفعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب
والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا بخدمة عبد فهو جائز واما

اذا قبلت بجنسها كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او ركوب دابة بركوب دابة اخرى
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فلا جارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في
السراج الوهاج * وفي نوادر بشر من ابي يوسف ر ح اذا كان الاجرة فلان فلا او رخص قبل
القبض فلا جرة الفلوس لا غير وان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلوس كذا في المحيط * لو استأجر
عبد بخدمة شهر بخدمة امته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى البقر واخذ
الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث ر ح لا خير في معاوضة
الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبد واحد
بين اثنين فتها با فخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبد واحد
بين اثنين اجر احدهما نصيبه من صاحبه ليخطب معه شهرا على ان يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عبيدين كذا في المحيط * الباب الثاني في
بيان انه متى يجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الا جرة لا يملك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عندنا عينا كان او دينا كذا في الكافي * هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع في كتاب التحريم *
وعامة المشائخ ر ح على انه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تستحق باحد معان ثلاثة اما بشرط
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكه كذا في
شرح الطحاوي * وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالتمكن من استيفاء المنافع اذا كانت
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او حانوتا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * ولو آجر دارا وسلمها اليه فارغا لا يتاكان
مشغولا بمناخ الا جرة وسلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت
وبشرط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فجنسها المستأجر في منزله

ولم يركبها حتى مضى اليوم فلان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الا جر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دوتك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر على الفتح بلامؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلاكسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبة بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلة لا مال تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط عن الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز المذكور دري * ولرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريدون كذا في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه هكذا في التبيين * ان استأجر ليحمله الى موضع كذا فحمله بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحمله له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي * ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة مينا فامارها واودعها الى رب الدار فهو كما لتعجيل ولا يملك الاجرة باشتراط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغياثة * وفي تناوي آهو قال لآخر (ابن سبوي سرکه را بر تابد روازة صرح) بكذا فحملها فاذا هي خمر هل تجب الاجرة قال لا من ابي يوسف رح وعند محمد رح كذلك ان علم انه خمر والا فله الاجر امام له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات دل لورثته ان يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التاتارخانية * ولو

استأجر حلياً يزين به عروسه عشرة ايام وقبض الحلبي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا
 في محيط السرخسي * وعن ابي يوسف ربح في نوادر هشام قال سألت محمداً ربح ممن اشترى محمداً ليركبه
 الى مكة فخلعه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء
 وهو صلب الحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصاً ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل
 شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة * وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر
 وبعد ما وحد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المأجر
 اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بيانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه
 حتى آجره من البائع شهراً كانت الاجارة باطلة فان استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر
 كذا في المحيط * سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس
 سنين فزادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يتلعمها فقال صاحب الارض ادفع اليّ اجرة هذه
 المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر قميصاً ليلبسه
 ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي
 لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث ربح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر
 مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك
 المكان في الضرر بالثوب اودنه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والا فكما قال ابو بكر ربح كذا في
 الكبرى * التصار اذا انكر ان يكون حنفة ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد قصره قبل الجحود فله
 الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود
 فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود قرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ
 وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النسيج ان نسج قبل الجحود لا جر لازم وبعد
 الجحود الثوب للنسيج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق
 قال ابو يوسف ربح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمداً ربح لا يسقط منه الاجر
 لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الاجارة كذا في
 محيط السرخسي * ولو استأجر عبداً سنة وقبضه قلما مضى نصف السنة جحد الاجارة واداه لنفسه
 قيمة

وقيمة العبد يوم الجحود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في بدا المستأجر وقيمته الف
 روى هشام عن محمد ر ح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد ر ح
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد ر ح لم يجتمعا فسر هشام ذلك فقال الاجر وجب لاستعماله
 العبد في السنة والضمان وجب بعد مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع
 وعلى قياس قول ابي يوسف ر ح ينبغي ان يازمه الاجر قبل الاتكار ويسقط عنه الاجر بعد الاتكار
 كذا في المحيط * كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس
 العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة * ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كان
 مؤجلة وللنساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث
 لو فطه الغاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله
 في الثوب باستعمال البشاشيم كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية * الذي له حق الحبس اذا حبس
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك العين في يدا الاجير من غير صنعه ومن غير ان يحبسه بالاجر فان كان لعمله اثر في العين
 كذا في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر
 كذا في المحيط * فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر
 مخير ان شاء ضمنه قيمتها معمولا واصطاة الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا
 في المضمرة * اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الى منزلك حتى اذا رجعا من
 الجمعة سرت الى منزلي واوفي عليك اجرک فاختلس الثوب من يد الحائك في الزحمة قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الى
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرة على صاحب الثوب على حاله
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصابها على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

فاضيخان * ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك ليوفي الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسألة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التنصیل ايضا كذا في المحيط * حائك عمل ثوب بالرجل فتعلق الآجر به ليأخذه وابى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتخرق من يده صاحبه لا ضمان على الحائك وان تخرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الوصول العمادية * والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينفذه الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا قال للحمال امسك الحمولة حتى اطبك الاجر فسرفت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بعمل السمسار اثر في العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى فاضيخان * اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الاجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا آجر داره وعمل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس يستوفي الاجرة المعجلة كذا في التاتار خانية * وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة * ذكر الحاكم استأجر عبدا المخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى ير دحصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فبأخذه هكذا في المحيط * الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة كايوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرة * ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * واوآجر داره شهرا وهو المحرم ثم آجرها من آخر شهر صغرو العقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار او لا صاحب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الوهاج * ولو آجر داره شهرا او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بلا خلاف حتى اذا انتقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى

بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واما في اجارة الشهور ففيها روايتان من ابي حنيفة
 رح في رواية اعتبر الشهر كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي
 بالاهله كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
 يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط * فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك
 حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة
 وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهر بالايام
 واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط * وان آجر دارا كل شهر
 بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذا تم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض
 الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
 في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي * والتتوي على ظاهر الرواية هكذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول
 محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم
 اجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل اجرته كذا في التبيين *
 ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح
 في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو قال آجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز
 بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير
 عذر كذا في البدائع * وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة
 لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل استأجر اجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
 انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من
 طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طلوع
 الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * وخدمة الاجير في البيت
 ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالاسحور ان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل
 الماء الى البوابة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجليه وجميع بدنه الى ان ينام وغير
 ذلك كذا في خزائن العتاي * ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر
 الثاني كذا في خزائن المفتين * وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كان من اهل اللغة يفرقان
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في
 فتاوى قاصيخان * وان تكارى دابة من القدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالعارسية (اين تخربذرم گرفتيم تاشانگاه)
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر نجار يعمل له عشرة ايام يتناول الذي
 يليه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا
 في الوجيز للكردي * سئل ابو بكر ومن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل
 بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان
 عمل كذا في الحاموي للفتاوى * في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
 قد قال بعض مشائخنا راح ان له يؤدى السنة ايضا واتفقوا انه لا يؤدى نفلا وعليه الفتوى كذا في
 الذخيرة * وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة
 ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط *
 استأجر اجيرا شهرا ليعمل له كذا الا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر كذا في
 خزائن الفتاوى * استأجر نجارا يوما الى الليلة فامره آخران بتخذله دواة بدرهم فالتخذان علم انه
 اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدرة الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز
 للكردي * واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول
 بدرهم

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره وان كان يدفعه مائة درهم كذا في التا تاريخانية *
الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه
او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز
في قول ابي يوسف رح عينا كانت الاجرة اودينا والاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رح
ان كانت الاجرة دينا جاز ذلك قبل المستأجر او ام يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت عينا
فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل
وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو ابرأه عن الاجر او وهبه منه فان كان دينا
وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهمين صح بالاجماع لانه بمنزلة
الحط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح البراء كذا في الغيانية * فان كانت هذه التصرفات عن المؤجر
بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط * ذكر ابو الليث رح في بوازيه لو وهب
المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز
ادخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه تأخذ كذا في الوجيز للكردي *
ولو مضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول
محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط
السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد في المستقى رجل آجر ارضه من رجل بدراهم معلومة وقبض
الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة
بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما مضى
من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى
المؤجر من المستأجر عينا من الاميان جاز في قولهم جميعا ويتعلق العقد بمثل الاجرة دينا في
الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدراهم
دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذ مكانها دقيقا وزيتا او موصا آخر
جاز كذا في الغيانية * واذا تصارف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدراهم دنانير فان كان ذلك بعد
استيفاء المنفعة او كانا شرطا للتعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارفة اجماعا وان كان
قبل استيفاء المنفعة وام يشترط التعجيل والمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

قول محمد ر ح يجوز وفي قوله الآخر اصرف باطل اذا افتقر قبل اداء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً
 فاما اذا كانت الاجرة مينا بان كانت نقرة بعينها فاعطاء المستأجر مكانه دنا نير لا يجوز سواء كان قبل استيفاء
 المفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاحرة وقد عقد
 الاحارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه
 يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك
 خمسة دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح واما على قوله الآخر
 اصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستأجر موفياً للاجر فان مات الحمل قبل ان يحمل شيئاً كان
 على ورثة الحمل رد الدينار على المستأجر لان الحمل قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمل
 من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمل ترد الدينار على المستأجر ولورثة الحمل على
 المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو آجر بارة من رجل فامي سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل
 من رب الدار شهرين فامر الفامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من الفامي الدقيق والزيت
 وغير ذلك حتى استوفى احر الشهرين فهو جائز وليس للفامي على المستقرض شيء ولكنه قرض لرب
 الدار على المستقرض بمنزلة ما وقبض بنفسه ثم اقرضه منه كذا في المبسوط * ولو اشترى المستقرض
 من الفامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط
 التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى
 قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح يجوز وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر لا يجوز
 ولو كان للفامي على الرجل المستقرض ديناراً واحداً البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر
 رب البيت الفامي ان يدفع اجر هذين الشهرين اليه هذا الرجل قرضاً عليه ورضي الرجل بذلك
 فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس
 المختلف انما لا يجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز
 هذا الصرف بمدة ما وجب من اجر شهر عندهم جميعاً فاما بمصلحة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر
 الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الاول
 ولا يجوز في قول ابي يوسف ر ح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعده وهو الشهر
 الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

والفامي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان يحاله على هذا الوجه بالدراهم فقا صه بالدينار فالما للمقرض على المستقرض مشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئا وامره ان يعجله وطابت نفس الفامي بذلك واعطاه به دقيقا وزبنا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم ملت رب البيت قبل السكنى او انه قدم البيت او استحق لم يرجع الفامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الديار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر دارا وسكن فاستحققت فالاجرة للآجر ويتصدق بها لانه ظهر ان المؤجر كان غاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فآجره بدراهم اكثر من قيمة الثوب غاب له الفصل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفصل ايضا لانه لا يظهر الفصل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصة ما لم يسكن لا يجبر على ايفائه كذا في المحيط * واذا آجر دارة من رجل شهرا بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل او الموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس او ام يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا بعهد بعينه سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع وبالتعجيل او باشتراط التعجيل ولم يوجد

شي من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد
 جاز عتاقه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انسخ العقد باستحقاق
 الدار وموت احدهما او غرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو
 لم ينقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار
 بتدراجا شهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات
 العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغام بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا بجا وزبه
 المسمى كذا في محيط السرخسي * اذا رد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد
 ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما عتق
 ما لا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت
 الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزداد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط *
 واو قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عيب وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فعجله فاعتقه الآجر او مات في يده ثم
 انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في
 الغيائية * رجل آجر دارا بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى اعتقه صح
 عتاقه وكان على المستأجر الشهر الماصي اجر المثل بالغام بالغ وتنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو
 استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغام بالغ كذا في فتاوى
 قاضيان * الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام
 يجوز عاين اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت
 الاجارة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي *
 وان كان

وَأَنَّ كَانَ الْخِيَارَ لِلرَّبِّ الدَّارِ فَسَكَنَ فِيهِ فَلَا أَجْرَ وَيُضْمَنُ مَا أَتَاهُ دَمٌ بِسَكْنَاهُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * وَأَنَّ كَانَ
 بَعْدَ الْإِجَارَةِ لَزِمَ الْأَجْرَ وَخِيَارُ الرَّوْثَةِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرَوِّيةُ الدَّارِ كَرَوِّيةِ الْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ
 لِلْكَرْدِيِّ * وَأَذَا تَكَارَى دَارًا لَمْ يَرْهَافْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَتَاهُ مِنْهَا شَيْءٌ يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بِالتَّغْيِيرِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * ذَكَرَ الصَّدْرُ
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا (تَابِيسْتُ دِيكَ رَوَّيْنِ بِسَايِدِ) بِبَدَلٍ
 مَعْلُومٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَاقِي قَالَ أَنْ كَانَ قَدَارَةُ الْقَدْرِ وَوَقْتُ الْاسْتِجَارِ يَجْبِرُ
 عَلَى الْبَاقِي وَأَنْ لَمْ يَرَهُ لَمْ يَجْبِرْ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْإِجَارَاتِ أَنْ مِنْ شَارِطٍ
 قَصَّارٍ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَأَمْ يَرَهُ الثِّيَابَ وَلَمْ يَكُنْ صَنْدُهُ كَانَ فَاسِدًا وَأَنْ أَرَاهُ
 الثِّيَابَ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَأَذَا سَمِيَ لَهُ جَنْسًا مِنَ الثِّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا لَمْ يَرَهُ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ
 أَنَّهُ أَنْ بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ يَصِيرُ مَقْدَارَ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ أَرَاءَةُ الثِّيَابِ سَوَاءً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّنْدِ يَجِبِي كَقَوْلِهِ فِي الْقَصَّارِ فَيَتَأَمَّلُ عِنْدَ الْفَتَوَى
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَفِي نَوَادِرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَّارٌ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَنْ يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمٍ فَرَضِي بِهِ الْقَصَّارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَّارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوِّيةِ الْمَحَلِّ
 وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رَوِّيةِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَّارُ
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَاطُ فَلَا جُلَّ ذَلِكَ اثْبَتْنَا خِيَارَ الرَّوْثَةِ فِيهِمَا قَالَ (شَم) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ
 رَجُلًا لِيَكِيلَ لَهُ كَرْحَنَةً فَلَمَّا رَأَى الْكَرْحَنَةَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ
 بِدَانِقٍ وَرَضِي بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ هَهُنَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا
 فِي الذَّخِيرَةِ * اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْلِمَ لَهُ كَذَا مِنْ الْقُطْنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْأَجِيرِ ثَوْبٌ
 وَلَا قُطْنٌ لَا يَجُوزُ أَنْ كَانَ صَنْدُهُ وَلَمْ يَرَهُ الْأَجِيرُ فَلَا جِيرَ خِيَارُ الرَّوْثَةِ فِي الثِّيَابِ لَا فِي الْقُطْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ
 الْفَتَاوَى * وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ غَلَامًا سَنَةً بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْغَلَامُ نِصْفَ
 السَّنَةِ وَنَظَرَ أَجْرَ الْغَلَامِ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُ غَلَامِهِ
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرْمًا لَمْ يَرَهُ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبُ الْكَرْمِ الْأَشْجَارَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ حَتَّى

صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * ويثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط * اذا استأجر دارا قبضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كالنكسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه عتد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي * ومن ابراهيم من محمدرح رجل قال لغيرة استأجرتك اليوم على ان تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقا بتسليم النفس في ذاك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان او قال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * آجر حماما سنة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلته لا اجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزانة الفتاوى * استأجر حماما على انه ان نابته نائية فلا اجر له مسدت الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنفقته فعمرة فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ والمستأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة * خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العامرة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسدان شرط تكون العمارة للآجر والمستأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل والمؤجر ان يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر منه واما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم المفسد هكذا في المحيط * ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد

العين الى الآجر وله حدل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز هكذا في الغياثية * في الفتاوى سئل عن
استأجر مؤجلا شهرا ليطنخ العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه اجر شهر
فرغ في نصف الشهر او في آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا اجر
عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية * ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله
سقط الاجر عن رده على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في
نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر جبابا وكيزانا فقال له المؤجر ما لم ترد ها علي
صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان
جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه مسمى الى وقت
كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي فخر الدين الفتوى
على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو
لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية *
وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار سنة على انه بالخيار فيها ثلاثة ايام فان رضى بها اخذها بمائة
درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلاثة
الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكة الا في مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا
بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكة في مدة
الخيار وان قال انا بالخيار ثلاثة ايام فان رضى بها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة
فان سكنها في ثلاثة ايام فقد لزمت الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم
كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا على انها كذا جريا وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله
الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العتائية *
ولو استأجر دارا شهرا مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما
بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فمنعه
اياها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما
او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع *
ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

في المبسوط * وفي الفتاوى النسفي مثل ممن استأجر طاحونة على ان ماسمى من الاجرايام
حري الماء وانقطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال
انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر ثورا من رجل على ان يطحن
عليه كل يوم عشرين פעيرا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اققرة كان المستأجر بالخيار ان شاء
رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم
الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاحارة وقعت على الوقت
ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكاثر دابة الى بغداد فوجدها
لا تبصر بالليل او جمودا او ثورا او تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه
من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها لانه ارى يبلغه الى
بغداد على دابة غير هالانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا
في المبسوط * وفي الخلاصة الخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كمالواجر دابة
من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيتا آجرت مك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى
ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم
يضرب الف لبنه بهذا الملبن وسمى ملبنا معروفا يجوز كذا في التنازخانية * ولو اشترط رب الدار
على البناء وضع الجذوع والمهاوي وكنس السطوح وتطيينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره
ليبنى له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكانا بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك
فان كان ارادة المكان فلا خيار له وان استأجر ليبنى له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع
فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في
باب اجارة البناء * اذا استأجره ليبنى له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة
لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط * الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين
او اكثر الاصل ان الاحارة اذا وقعت على احد الشئيين وسدى لكل واحد احرام معلوما بان قال آجرتك
هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حانوتين او عبيدين او مسافتين * مختلفتين
نحو ان يقول الى واسط بكذا والى كوفة بكذا فذلك كله جائز عندنا ما تئنا وكذا لك اذا خيبت بين
ثلاثة

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخياطة اذ اذ كرثلاثة اشيا
جازوان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير
شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطته فارسيا فلك درهم وان
خطته روميا فلك درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلك درهم وان صبغته
بزعفران فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته انت فاجر ك درهم وان خاطه تلميذك
فاجر ك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال
لرادا لا بق ان رد دته من موضع كذا فلك كذا وان رد دته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال
للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياط فبدرهم وان سكن فيها حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة
عند ابي حنيفة رح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فنصف درهم وان جازالى الفارسية
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رح هذه المسئلة ولم يحك فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل
ان يكون قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير
فاجرة نصف درهم وان حمل كرخطة فاجرة درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد
جائز في قول ابي حنيفة رح الاخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ رح على قول ابي حنيفة رح
في تخريج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا
ولم يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسميين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل واكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رح اما على
اصل ابي حنيفة رح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة
او خمسة كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رح في رجل استأجر رجلا على مدل زطي وعدل هروي

قال احمد اي هذين العدلين شئت الى منزلي علي انك ان حملت الزطي فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فالاجارة جائزة وايهما حمل اول مرة فهو الذي لا قاه الاجارة وهو متطوع في حمل الآ خر ضامن له ان ضاع في قواهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رح ان صاعا وعلى قولهما ضمنهما ان صاعا وفي نوادر هشام من محمد رح اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكماله وانه يخالف رواية بن سامة في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غد فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول بحجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني بحجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر بحجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيخان * وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة رح في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح عن ابي حنيفة رح وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا فرد الغد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رح قيل لا اجر له وقيل له اجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غد فله نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف وعندهما ثلثة الارباع كذا في التمرناشي * وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العتابية * لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غد افلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غد فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وما خطته فارسيا فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال

استأجرتك عند التخطية بدرهم وخاطه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيائية *
ولو استأجر يوماً بدرهم فان بداله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة
كذا في محيط السرخسي * ومما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل
اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبزاً او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول
ابي حنيفة رح وفي قولهما يجوز استحساناً ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف
النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من
الدوفة الى بغداد ثلثة ايام باجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً معلوماً
من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بيننا في الغد كذا في المبسوط * ولو استأجره
رجلاً ليخيط له هذا الثوب قميصاً اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة رح ولو قال ليخيط لي قميصاً
او ليخبز لي قفيزاً ولم يقدّر جازباً لاتفاق ولو قال ليخيط قميصاً من هذا الثوب في اليوم جازباً في
الغناوى الغيائية * وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلاً من آخر ثوباً ليطحن عليه كل يوم عشرين
قفيزاً فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً فمن مشائخنا رح من قال هذا الجواب يجب ان يكون
قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسألة الخبز ومنهم من
قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا لو شرط على الخباز ان يخبز له هذه عشرة
المخاتيم دقيقاً وشرط عليه ان يعرّغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان ذكر الوقت
والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخيطه قميصاً على ان يفرغ منه في يومه
هذا واكثرى من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد
على ذلك روي عن محمد رح عن ابي حنيفة رح انه تجوز هذه الاجارة فان وفى بالشرط
كان له المسمى وان لم يفه كان له اجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وعن
ابي يوسف رح اذا استأجر دابة من رجل اياماً مسمية ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رح
ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لتخيط هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم
لتخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس
في المسئلة اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رح روايتين
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل او آخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضيخان *
ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجرامثل
بالغاما بلغ كمال الواسة جرداً او حانوتاً سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر
اجرامثل ؛ لغاما بلغ لانه لما شرط المرممة على المستأجر صارت المرممة من الاجر فيصير الاجر مجهولاً
ما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجرامثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية *
قال في الاصل ايضاً واذا دفع الرجل عبدة الى حائك ليعلمه النسج وشرط عليه ان يحذقه في ثلثة
شهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق
في وسعه والاصل عند ابي حنيفة ر ح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد
العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقوداً عليه حالة انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل
على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا تناهى
رجل رجلاً يوماً الى الليل ليني له بالخص والآجر جازبلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه
ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد
عليه فان عقد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد
عليه بان يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند ابي حنيفة ر ح كذا في المحيط * اذا استأجر الرجل رجلاً كل
شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قفيزاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب
مستقيم على قول ابي حنيفة ر ح مشكل على قولهما فمن مشائخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما
الى قول ابي حنيفة ر ح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسان
على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا
استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً لواراد الاجران بأخذ في العمل للحال يقدر عليه صححت الاجارة
ذكر في ذلك وقتاً ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم
جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار
العمل لكنه ذكر ذلك وقتاً قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضاً ولو قال
(بدين درهم ديوار من بازكن) جاز ايضاً يبين لذلك وقتاً ولم يبين ولو قال (بدين يكدرم

اين خرمه، باركن) ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدس جازلانه استأجرة لعدل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فان كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعمل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان *

الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فاراد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف ^(ن) رح يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالا اتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي *

واذا استأجر داراً وقبضها ثم أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها او اقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضاً الا انه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو زده فيها او حفر فيها بئراً او طينها او اصلح ابوابها او شيئاً من حوائطها طابت له الزيادة واما الكنس فانه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما شبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فكنسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان الكنس الدار يطيب له الفصل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر ارضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفصل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفصل وان كرى انهاراً ذكر الخصاص رح وانها زيادة توجب طيب الفصل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر من

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئاً وفي بعض النسخ لو اصبغ في
احدهما شيئاً له ان يؤجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤجرهما
باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن استاذة ان المستأجر لو آجره
من المؤجر لا يصبغ وان آجره من غيره ثم ان الغير آجره من المؤجر يصبغ وقال الامام الحلواني وروي
عن محمد بن حار الاجارة من المالك لا يجوز مطلقاً تخلل الثالث والاوبه قال عامة المشائخ وهو
الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان
الآخر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في
فتاوى قاضيخان * ثم اذا كانت لا تصح عدنا هل يكون ذلك نقضاً للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ
والصحيح ان العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر الحلواني المستأجر اذا آجر
المستأجر من المؤجر قبل تفسخ الاول وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والعاسد لا يقدر على دفع
الصحيح والعامة على انه لا يفسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاول
لان الثانية باسنة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حد ونها يقع التسليم
الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع من تسليم المنفعة الحادثة الى
المستأجر فاذا ما انقضى المدة على ذلك فقد مضت قبل النكاح من الاستيفاء فتفسخ الاول
ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان
العقد الاول انما يفسخ في قدر المنفعة التي نلعت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي *
فان سكتها الاجر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان المستأجر اعار المستأجر
من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط * ولو آجرها المستأجر من اب رب الدار
او ابنه او مكاتبه او عبده المديون يجوز ولا تفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن
على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تفسخ الاجارة الاولى كذا في التاتارخانية * ولو استأجر ارضا
ثم دفعها الى الآخر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة
في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآجر في الفصل الاول يصير مستأجراً
وفي الفصل الثاني يصير اجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر اذا استأجر صاحب الارض
ليعمل في هذه الارض شيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن جماعة عن

محمد رح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم آجرها من الآخر واما رها منه كان هذا نقض الاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سماعة وعلى رب الدار حصته بناء المستأجر من الآخر قال المحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المغمصوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط * آجر الغاصب ثم اجازها للمالك بعدمدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فلا جرم للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجارة للعاقد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد رح كذا في الوجيز للكردي * ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجزت مقدرة لا يقبل قوله الا بيينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افنى ظهير الدين المرغيناني كذا في التاتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤاجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان الاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وآجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موصعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبد الا جرفان كان بفراذن المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي * لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى * رجل آجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ اجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا البائع انه

اذا رد الثمن عليه ترده اذ ارجعه عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع
بالدراهم واراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر
كان هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس
للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر
من ثمن الدار صدر الدار وعدان انجز وعده كان حسنا والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد
وان كانا شرطاني البيع ذلك كان مفسدا للبيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى
مدة له ان يؤاجر من غيره لان هذا مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخا ضمن
الا اذا كان معد لذلك كخيمة المسح كذا في التاتار خاية * الباب الثامن في انعقاد الاجارة
بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها استأجر دارا شهرا فمكن شهد بن لا احر
عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي عن اصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن
سلمة انهما يوفيان بين الروايتين بين المعدل للاستغلال وغير المعدل للاستغلال من غير تفصيل بين الدار
والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يفتى كذا في خزائن الفتاوى * اذا سكن الرجل
في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة
للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه
حينئذ يكون رضيا بالاجر قالوا وفي المعدلة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه
الاجارة صرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتاويل عقد او بتاويل ملكة كبيت او حانوت
بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال كذا في
المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون باجرا ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة
وابونصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال فخر الدين الفنوي على انه سكن
بالاجر الا اذا صرف خلافه بقريئة نحو ان يكون الساكن معروفا بالظلم او الغصب او كان صاحب
جيش يعلم منه انه لا يستأجر مسكنا كذا في المضمرات * حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت
منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرا بالملك للمالك وان
ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصبا

لا يسمع كذا في الوجيز للكردي * وان كان المستغل لصغير ينظر الى اجر المثل والى ضمان النقصان فايهما كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها احجار يؤجرها منهم فعمل بها قصار ولم يشارط صاحب الاحجار بشيء فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاحجار ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها وادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها اجرة معروفة يجب ذلك والآجر المثل كذا في الكبرى * استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة آخر ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر فالرض والتخريم على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد اذالم تكن الدار معدة للاجارة كذا في الفنية * وفي المنتقى عن محمد ربح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجددوها للغاصب ثم اقام المالك عليه البيعة بعد اشهر فلا اجر له ولو كان مقررا بالدار للمدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكنه رضى بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط * ولوا كثرى دار سنة بالف درهم فلما انتضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والآن فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام لمحمد ربح افلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والآن جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزانة المفتين * رجل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان * اراد ان يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلافي * رجل قال لاخر آجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف ومائتين قال الفقيه ابو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الالف فلوادى الآجر انه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم جددوها وقال هو ملكي او قال غصبتها او قال

عارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جحد في قول ابي يوسف ر ح
لانه غاصب وعد محمد ر ح ثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في دة باجر ولو كان مكان الدار
دابة او عين آخر والمستملة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل
الرد لانه غاصب بزعمه وان رصي وارث الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن
يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في التاتارخانية * قال
لغيره بكم ثوا حر هذه الغرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر
فالصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الاخلاطي * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين * قال الراعي لا ارعى غنمك
الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا
في احارة الدور كذا في الملتقط * رجل استأجر اجيرا يحفظ نهره كل شهر كذا ثم مات المستأجر فقال
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فان لا احبس عنك الاجر فاني على ذلك اياما ثم باع
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فان لا احبس عنك الاجر فمقدار ما عمل الاجير
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المسمى لوجود التسمية منه
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فعليهما المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل حمرا بعشرة
بعضها جياذ وبعضها زيوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جياذا فقال المستأجر بالفارسية
(چان كنم كه توخواهي) فهذا وعدمه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزادة في الاجر
واجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب
الدابة في وسط الطريق كان للمستكري ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تنعقد ابتداءً بالعذر فان من استأجر سفينة شهرا فمضت المدة
والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى حالة العذر كان اولى وبيان العذر انه
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المعازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

فمؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشائخ الوو جد ثمة دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع بجددابة في ذلك الموضع ينتقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة * واذا انفق بامر القاضي واثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان صرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى صرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامة البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط * ذكر محمد ربح في السير الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المعازة ولا يجد المستأجر سفينة اخرى او زقا آخر وانى الآجر ان يؤاجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادره هذه المسئلة عن محمد ربح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا او يؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة والزرق استعان المستأجر باخوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزرق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزرق اختلاف الرايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى

بلا مذار وكذا اومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك النزرع واذا انقضت
 مدة الاجارة والنزرع قبل في القياس يؤمر المستأجر بقطع النزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
 فانزع النزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض
 اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة
 فلعنت وفي المنتقى اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجرء مثلها حتى تجزؤ هو
 على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك
 بالمسمى حتى تجزؤ من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا وجعل فيها خلا ثم انقضت مدة
 الاجارة في الصحراء جعل باجرء مثله الى موضع يجد فيه زقا ولومات المؤاجر قبل مضي المدة
 لا يجعل باجرء مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط * ولو استأجر ارضا سنة فزرعها
 ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة بترك النزرع في الارض حتى يستحصد ويكون
 للشريك على صاحب النزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزائن المفتين * ومن ابي يوسف رخ
 لو انقضت المدة والنزرع لم يخرج بعدا فاختصا فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان
 خرج بعد ذلك ردتها باجرء المستأجر ولو انقضت والنزرع بقل ولم يختصموا حتى استحصد يجب
 من الاجر بحساب ذلك ولا يصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصما فيه استحسن ان يترك
 باجرء المثل كذا في التمر تاشي * ولو خرج النزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر
 ايضا ثم خرج النزرع وتصادا فانهما سواء فنصفان وان كان احدهما غالبا فهو لصاحب الغالب
 ويضمن للآجر مثل ماله كذا في الغياثة * استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انقضى وقتها فالصحيح
 ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتقريغ ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف مالو كان فيها زرع
 حيث يترك باجرء وليس لرب الارض ان يتملك الاشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها
 ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط * فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له
 ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلوعة دفعا للضرر من نفسه هكذا في خزائن المفتين * استأجر
 من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يابى تقريغ الحانوت فان كان
 الخل بلغ ميعالا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

ان شئت فرغ الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم
 باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً ببدل مسمى ولومات المؤاجرا والمستأجر قبل انقضاء المدة
 ولم يتيسر التفرغ يجب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا
 في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
 الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار
 في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الامالي من محمد ربح رجل
 استأجر ارضاً بدراهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر
 المضى على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كفيلاً قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى
 ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الاجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في
 الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا ارضى الا ان يكون الاجر
 على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك
 الزرع باجر المثل فالاجر عاينهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر ارضاً فزرع
 فيها زرعاً ثم انهما تفاخعا فقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الارض في يد المستأجر باجر المثل
 الي ان يستحصد الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد ربح في
 كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع
 بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يقلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف
 الارض الي ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع وبغرم المزارع نصف اجر مثل هذه
 الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الي آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه
 واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة * الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع
 الفراغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الاجير من العمل
 في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يد المستأجر او هلك فله الاجر كذا في
 المبسوط * رجل استأجر رجلاً ليخبره فلما اخرج الخبز من التنور احترق لا بفعله كان له الاجر
 ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * واذا اخرج
 بعض الخبز من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في الينابيع * فان لم يكن في بيته واحترق لا اجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو الزقه في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في
 التنور فاحترق فهو صام فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجروان ضمنه دقيقا لم يكن له اجرة
 كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لاجرله سواء كان في بيت
 المستأجر او في بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعد ما اخرجه فان كان يخبز في بيت
 صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند
 ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة * لو استأجر خبازا ليخيط له ثوبا في داره
 فقطع الثوب وقتل الخيط فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه
 يعمل في داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخباطة وما صنع ليس خباطة انما هو عمل من اعمال
 الخباطة وكذلك اذا استأجر رجلا ليخبز له دقيقا معلوما في داره فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل
 ان يخبزه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا
 في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر
 كاملا وان انهارت قبل ان يطويها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط * اذا استأجر
 رجلا لبنني له بناء في داره او يعمل له ساباطا او جناحا او يحفر له بئرا او قناة او نهرا وما اشبه ذلك
 في ملكه او فيما في يده فعلم بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انه دهم
 البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله
 بحصته ولو كان عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله
 وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد موصعا من الصحراء ليحفر
 فيه بئرا فقال محمد رح انه لا يصبر قابضا الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين
 ذلك في ملك المستأجر ويده فعلم الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فخلى الاجير بينه وبينه فقال
 المستأجر لا اقضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئرا
 في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها اليه صاحبه قال مشائخنا ان محمد رح سلم هذه الاجارة
 ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في
 الذخيرة * ولو استأجر لبا نال يضرب لبناني ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن
 وينصبه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حتى يجف وينصبه ويشرجه لا خلاف

في انه اذا ضربه ولم يقده انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه
وبده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد
انصبه عند ابي حنيفة رح . عندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر
فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشريح او قبله كذا في الينابيع * وان استأجره ليضرب له لبناً بملين
معلوم ويطبخ له أجراً على ان الحطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما دخله
الاتون وتكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نصبح ثم كف النار منه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج
فاخراجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن التور وان انكسر قبل ان يخرج فله الاجر له وان اخرجه
من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك
اللبان فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط اذا خاطه في بيت
المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله
الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن
والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطة واعطاه الاجر
كذا في المحيط * الباب العاشر في اجارة الظئر ويجوز استيجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز
في استيجار العبد للخدمة جاز في استيجار الظئر وما بطل هناك بطل هنا الا ان ابا حنيفة رح استحسن
جواز استيجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز
والتاقيت شرط في استيجارها اجماعاً كذا في الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم
فليس للظئران تخرج من عندهم الا بعد ترك مرض او غيره وليس لهم بحسبوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا
عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع
معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن
كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيه لزمها ذلك كذا في المحيط *
وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة *
ولو ضاع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئاً

كذا في المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بتياب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجماع ونفى بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا يشترط تاجيله ويشترط بيان مكان الايفاء عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي * وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعتن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذا في فتاوى قاضيخان * وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم ام في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه العنوى كذا في جواهر الاخلاطي * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهلها وعليها ان تهيبه له كذا في غاية البيان * والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية * وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعدد العذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقبأ لان المقصود لا يحصل مني كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئر ان تعرض مرضلا تستطيع معه الارضاع الا بمشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذا في الذخيرة * وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط * واذا لم تكن معروفة بالطورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه اولى اجارة منها كذا في المضمرات * ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الطارة ثم حصلت كذا في الغيائية * قد قالوا في الظئر اذا كانت

اذا كانت هي ممن يشينها الارضاع فلا هلا لها ان يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرة النيرة * وان كان الصبي قد اتعها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ ايضا في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف رح انه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والا عندنا على رواية ابي يوسف رح وتاويل محمد رح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب محمد رح كجواب ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فآجرت نفسها للظورة بغير اذنه فللزواج ان يبطل عقد الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فآجرت نفسها للظارة بغير اذن الزوج فللزواج حق الفسخ سواء كان ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا ولا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف ايها امرأته الا بقولها فليس له ان ينتقض الاجارة هكذا في الدخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت آجرت نفسها بغير اذن الزوج فللزواج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت آجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وانه يعني كذا في جواهر الا خلاطي * وفي العيون وان كان الزوج - سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه من غشيانها مخافة الحبل وان يضر ذلك لصبيهم فلمهم ان يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشيه ولا يسع للظئر ان تمنعه عن ذلك كذا في الدخيرة * ولهم ان يمنعوها اقرباءها من المكث في منزلهم كذا في الظهيرية * ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط السرخسي * ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احد من ولدها فلمهم ان يمنعوه من الكينوثة عندها كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي زمانا كثيرا وما اشبهه فلمهم ان يمنعوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها اليه ذلك وبصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كاوقات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط * ولومات الصبي او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا الولادة

الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظئرو كان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد ر ح في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد ر ح واحر الظئر في ميراث الصبي قيل اراد به احراما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا ما وجب من الاحرام حال حية الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا ترصع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات ابو الصغير فتالت عمه الصغير ارضعته حتى يعطيك الاجر فارصعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال حين استأجرها الاب فمن يوم مات الاب الاجر على العمه ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة * ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير الاسهل والدي من هذه المسئلة قال قيل احراما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية * واذا استأجر الرجل ظئرا ترصع صبيين لدنمات احد هما فانه يرفع عنه نصف الاجر وليس لاب الصبيين اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر واطئرين ترصعان صبيا واحدا فذلك جائز ويتوزع الاجر بينهما على لئبهما فان كان لئبهما واحدا فالاجر بينهما بصفا وان كان متناوتا فبحسب ذلك فان مانت احدتهما بطل العقد في حقها لعواب المعفود عليه وللآخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظئر ان تأخذ صبيا آخر ترصعه مع الاول فان اخذت صبيا آخر فارصعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع * ولها الاجر كاملا على العريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين * والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولداهم في المدة المشروطة ويطرح من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغياثية * واذا دفعت الظئر للصبي الى خادمتها حتى ارضعته فلها الاجر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعته الى خادمتها حتى ارضعته فالصحيح انها لا تستحق للاجر كذا في الذخيرة * والاوجه انها تستحق كذا في الفتاوى الصغرى * ولو ارضعته حولان لم يس لئبها فارصعت خادمتها حولان آخر فلها الاجر كاملا وكذلك لو كانت ترصعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو يس لئبها فاستأجرت له ظئرا

كان عليها الاجر المشروط رلها الاجر كاملا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط *
وان ارضعته بلبن شاة او غذته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جحدت الظئر ذلك وقالت
ما ارضعته بلبن البهائم وانما ارضعته بلبني فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي
بينه على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا
انها ارضعته بلبن الشاة ما ارضعته بلبن نفسها اما لو اكدتوا بقواهم ما ارضعته بلبن نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت ببينة الظئر كذا في الذخيرة * واذا استأجر الاب ام الصغير
لا رضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استيجارها لا يجوز استيجار
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكا تبة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعه عن
محمد بن ح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح واما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعا
لا يجوز ان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لا رضاع ولده منها فلو استأجرها
لا رضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لا رواية لهذه المسئلة وسألت الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر امه او ابنته
او اخته ترضع صبياله كان حائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط *
واذا التقط لقيطا فاستأجره ظئرا فلا جرة عليه وهو متطوع في المتفق رجل استأجر امه ترضع ولده
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب ارضاع اليتيم على من يجب
نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه احد بشيء فرضاعه على بيت المال وان استأجر
الاب الظئر لولده وابنت الام ان تسلمه وقالت ترصعه الظئر عندي قيل للاب استأجر من ترصعه
مندها كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى اهل سمرقند اذا استأجر ظئرا ترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كلها للظئر فهذا شرط يعسد الاجارة فان مات
الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما ارضعت اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل
استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا

في الدخيرة * رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر اولاه ابعده الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارصعت شهرين نصف فمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهر ورفما اصاب شهرين ونصف كان لها ذاك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لا يزداد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * والامة المأذونة ان تؤاجر نفسها ظئرا وللكتابة ان تؤاجر نفسها ظئرا وانها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤاجر امته فان عجز المكاتب انتقضت عند محمد ر ح و عند ابي يوسف ر ح لا تنقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيبة * ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة او التي ولدت من العجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيالا يجوز كذا في السراج الوهاج * الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماء نازح يكره الرجل ان يستأجر حره او امته يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حره آجرت نفسها ذاعيا لا بأس به وكره له ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيخان هذا تاويل ما جاء في الاصل وانه يقتضي هكذا في الكبرى * وقال ابو حنيفة ر ح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها واواستأجرها لتخدمه فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما امسه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق ما يها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة امه جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفية استأجر امرأة لتخبز له خبزا فللا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التاتارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المروزي عن ابي حنيفة ر ح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي * وبه يفتي كذا في جواهر الاطلاعي * ولو استأجر ابويه لم يجزهرين كانا او عبيدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان اجر المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي * وان استأجر جده او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدم فلما المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن حرا

حرا او عبدا مسلما او كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها لخدمتهما في بيته لم يجز ولا يجزب الاجر اذا خدم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة * وان كان الابن جرافاً استأجر احد الابوين ليرعى غنما له او استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي لقنا وعلى امرأة قالت لزوجهما اغمر رجلي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجلها الى ان قالت لا اريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ويجوز الاستيجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر او استأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط * المسلم اذا آجر نفسه من كافرا لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما به الاذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز والاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين * وان استأجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئه السفر اما اذا كان على تهيئه السفر فمعه اختلاف المشائخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة * اذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبدا الى اهلكه قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبدا الى اهلكه ان يسافره وانما اراد به الى اهلكه في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبدا وليس للمستأجر ان يسافر بالعبدا المستأجر للخدمة كذا في المحيط * وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برئ من الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

يدا المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة * وللمستأجر ان يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت * بأمره ان يغسل ثوبه وان يحيط ويغز ويغجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمثاءه من ظهريته او يرقى اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خباط ولا في صاعه وان كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعمه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضافيه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط * في المنتقى رواية ابراهيم عن محمد بن حمران رجل آجر عبد له سنة ثم ان العبد اقام بينه ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاة واجرة المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو ام يقل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم حمل وفاقى المسئلة بحالها فلا اجر للفلام وهذا بمنزلة المقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة * لو آجر عبده سنة فلما مضت ستة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط من المستأجر فيما بقي وكان اجر ما مضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فما فضل يكون للمولى كذا في الغياثية * وان اجاز ومضى على الاجارة فلا جرة فيما يستقبل الى تمام السنة يكون للعبد فان احتار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها الى وليس للعبد ان يقبض الاجارة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المستأجر عجل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان عجل او شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فلا جرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى آجره بعسه او اذن للعبد ان يؤاجر نفسه سنة فأجرة ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجوراً او آجر نفسه من انسان بغير اذن مولاة فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل

ان يعتق ام تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اجزله كذا في الغيائية * استأجر عبد شهر او قبضه
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابقى او مريض فقال المستأجر ابقى او مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك
الاقبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولولم يكن حينئذ ابقا او مريضاً فالقول للمولى كذا في التمرناشي *
رجل فصب عبداً آجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ر ح هو
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائماً اخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا آجر
عبدانهم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ر ح وتبطل عند محمد ر ح ولو استأجر المكاتب عبدانهم
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادعى المكاتب وعق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى
قاضيخان * ولو آجر الرجل عبد الله ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيهما فآجرة ذورحم محرم من
الصغير وكان الصغير في حجرة جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجرة ذورحم
محرم آخره واقر من الذي كان في حجرة نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول
ابي يوسف ر ح ولا يجوز في قول محمد ر ح وان آجر ذورحم محرم وهو في حجرة ليس له ان ينفق
الاجر على الصغير ان لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مالاً كان لصاحب الحجر
ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الغيائية ولا ينفق
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق مالا بدلل للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلقاً كذا
في التاتارخانية * وللآب والجد ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقاره ما غير هؤلاء ممن هو في حجرة
لا يؤجر عبده وعن محمد ر ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير
مالاً بدله منه قال استاذ نازح وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الكبرى * احد الوصيين يملك ان يؤجر اليتم
في قول ابي حنيفة ر ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ر ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج النواج * اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خیار له هكذا في البدائع * اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والنياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة ومادفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن متدار جامه خرج نکرده باشد) كذا في التاتار خانية * قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا هم استعمله واقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر نفسه او عبده لعمل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط * وتواستأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي ان يجوز عند ابني حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا لليتيمين فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضيان * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير واستأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان * واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيا فعلى ما قلته المستأجر ديبته وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا ما بلغ ولو سكن داره انسان غصبا لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فأيهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغيانية * رجل اقعد صبيا مع رجل ليعمل معه فاتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرباسا والصبي هو الذي تكلف لخباطته لم يكن

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة كذا في فتاوى قاضيان *

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكن من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او غرقت الارض المستأجرة او انقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجارة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * تسليم المفتاح في المصروع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجارة بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في القنية * آجر من آجر حانوتا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وضم المفتاح اياما ثم وجده فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الاجر كذا في الذخيرة *

ولو تكرر في دار وفي الدار سكان فخلي بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكتته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاهد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فلا اجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن الاجر كذا في المبسوط * قال في المفتاحين عن ابي يوسف رح المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينة انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر بينة انه كان قد ابق يومئذ او كان مريضا فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الاجر والارض مزروعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغا او يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزممت الاجارة ولو سلم كل الدار لابنة مشغولا بمتاعه سقط الاجر بحصته وله اخبار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزممت الاجارة كذا في الغيائية * اذا انهدم بيت منها او حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا بسقط شيء من الاجر كذا في التاتارخانية *

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك قال محمد رح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد رح في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحملة الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجل

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة نجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرج به مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقص القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان الاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبدا او دابة وخرج المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة والآجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياما فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر او لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر ان يأتي بها ذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطيت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانته كذا في البدائع * فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لاضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلك قال ان امسكها مقدار ما يمسك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجرة ثابتة وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رح انه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى استأجر دابة وردا الى منزل المؤاجر

وادخلها مربطها وربطها واغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بغير اولاد خلها دار صاحبها او ادخلها مربطها ولم يربطها ولم يغلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها ج والزيادة فيها واذا زاد الاجر والمستأجر في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر يجوز سواء كانت من جنس ما أجر او من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا ازداد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الحط كذا في التاتارخانية * ابراهيم بن محمد ر ح استأجر من آخر ارضا باكرار حنطة فزاد رجل المؤجر كرافة جرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرت هذه المسئلة عن ابي يوسف ر ح ووضعها فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلم هارب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاداها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل عن غصب دار ثم أجرها ثم اشتراها ايؤاجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو فضل واطيب كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس باستيجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المنولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينقص فانه يجوز عن محمد ر ح استأجر رجلا شهرا يعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم امره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلا فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالتقدير الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشتمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد الا معلوما وان لم يسم يجب اجر المثل بالغا ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة كذا في الغيائية * سئل عن قال لا خرا جر تك هذه الادار بحدودها وحقوقها بكذا درهم او موصوفا بصنعة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكنت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا النصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي * ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجر له من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء كذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا في التبيين * وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استيجار العبد للخدمة والنوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان احتصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس لا يجب شيء كذا في البدائع * ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها واي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغيائية * ولو استأجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا اجر له كذا في البدائع * اذا استأجر له زاملة بحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد فيا سا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * ولو اكرى محملا الى مكة بحمل جلين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه منصوص ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه تبع وان احتلما في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المونة وكذا لا يلتفت الى قول المكاري اذا ذكر

اذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج غالباً ولو شرط شيئاً يجريان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكرة مكة قبل ايام الحج بشهر او سنة لانه في معنى اجارة ضافة كذا في الغيائية * ولو ذكرى محملاً وزاملة وشرط حملاً معلوماً على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهباً ورجائياً وليس للحمال ان يمنعه من ذلك بخلاف المحمل فإنه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له ان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط * ولربين وزن المعاليق والهدايا كان احب البناو اذا اراد الاحتياط في ذلك فينبغي ان يسمي لكل محمل قربتين من ماء او اوارتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدرأى الوطاء والدثراء القربتين والادواتين والخيمة والقبعة فان ذلك ارنق وانما يكتب الكتاب على اوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدرأى الحمال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما ان المستأجر ينزل في كل اليوم عند انصباح والمساء وذلك معلوم فيركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني ان يركب اجير كل مرحلة فرسخاً ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد رح ترى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط * استأجر ابلاً او حماراً ليحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في حواهر الاخلاطي * ولو استأجر دابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين ونبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العنانية * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة مرناً كذا في جواهر الاخلاطي * نكاري دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغدوما وراء النهر والهند والخط والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلخ وهراة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد بالزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة اقفة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا
 في الغبائية * رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ونحو
 ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام
 ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية
 وفتاوى قاضي خان * رجل استأجر دابة او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا
 في المحيط * اذا استأجر رجل لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة
 كذا في الغبائية * وان ذكر لذلك وقتا فان ذكر الوقت اول اثم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على
 ان تبيع لي ارشترى كذا جاز وان ذكر الاجرة اول اثم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم
 على ان تبيع وتشتري لا يجوز واذا مدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله على ما هو
 المعروف في اهل ذلك العمل وذكر محمد رح الحيلة في استيجار السمسار وقال يأمره ان يشتري له
 شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجر اثم يواسيه بشيء اما هبة او جزاء للعمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة
 واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له
 ذلك وهكذا من غيره واليه اشار محمد رح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضي خان * المستأجر في الاجارة
 الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله
 نقش النياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ
 اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التاتارخانية * واذا استأجر نهر ايا بسا ليجري فيه الماء
 الى ارض له او الى رعيه له واستأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه واستأجر ميزابا ليسيل فيه غسالته
 او بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو استأجر بالوعة ليصب فيها بوله لا يجوز
 كذا في الظهيرية * وروى عن محمد رح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماءه فهو جائز لانه لماعين
 الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز اجارة ماء في نهر او قاة او بئر وان استأجر النهر
 والقة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اعلا والفتوى على الجواز لعدم البلوى ولو استأجر
 ارضه مع الماء تجوز تبعه كذا في التهذيب * ولو استأجر معلوم منزل ليسني عليه لم يجز عند ابي حنيفة رح خلافا
 لهما لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارض الالباء عليه حاز وان كان قدر البناء مجهولا فكذا
 هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة رح

لا يجوز وعندهما يجوز وفي العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر عارفا منزلا يمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السعل ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * ولو استأجر ظهر بيت لبنت عايه شهر او يوضع متاعه عليه اختار المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعتقد عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما للبني عليه علوا جاز كذا في فتاوى قضيجان * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد ر ح انه قال لا بأس المستأجر ان يبنى بينا وارباع الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال ابوالميث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع ارض مدة معاومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكرمي المستأجر فيها نهرا او آجر حائط البني عليه المستأجر بناء او يوضع عايه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى * ولو استأجر مينا باليركبة في دارة كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤاجر لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسمك وغيره ولا يجوز اجارة المرعى لم رده اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة واسما اراد به اجارة الكلا والحملة في جوارها ان يستأجر موصعا من الارض ليرب فيه فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويصح صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا في التارخانية * ولو استأجر مرعى بعبد بعينه فرعاه في تلك السنة لم يضمن ماعى وبأخذ عبده فان كان المؤاجر قد اعتقه او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب * ولو آجره بكرة وحبل او دلو او فسقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات * ولو استأجر حائط يوضع عليه جذوعا او ستر او كوة لا يجوز كذا في فتاوى ناصيجان * واذا استأجر موصعا معلوما من الارض ليتدفق فيها الاوتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائط ليتدفق فيها الاوتاد يصلح بها عليها الا برسم لينسج به شعرا او ديا جالا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا ر ح لان هذا ليس من اجارات الماس وفي مرفديارنا ينبغي ان يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الصلح جميعا وفي نوادر هشام استأجروا ثوبا يؤتد به جار معناه (مبيع بمزد گرفت تا بخانه برد وبرد يوارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة *

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الا برسم اسنة جرو وتد ان تعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز
 للكردي * ولا يجوز اجارة الشجر على ان اشتر للمسنأ جرو وكذلك لو اسنة جربقرة او شاة يكون
 الابن او اولاده كذا في محيط السرخسي * وفي المستقى اذا اسنة جرو الرجل سطحها يجفف ثابته عليه
 حاز كذا في المحيط * ولو اسنة جرو شجر اليبسط عليه الثياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
 وادانكارى دابة الى بغداد على انه ان باع اليها فله ما يرضى من الا جرو فلا جارة فاسدة لجهالة
 البذل وكذلك اذا اسنة جرو بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي مشرون لا يزداد على
 عشرين وينقص من عشرين كذا في المحيط * وتكارى دابة بمثل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن
 ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوم بل مختلفا فسدت ولو كان معلوما بان ك' ن عشرة
 لا يزيد ولا ينقص وعلم ذاك جاز وان كان مختلفا بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف
 الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر يلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردي *
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد به لما ان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما
 اذا شرط على الاجير ان يخاص صمان ما تلف بفعله او بغير فاعه او على الاجير ان يشارك صمان ما تلف
 بغير فاعه على قول ابي حنيفة رحاء اذا اشترط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير ان يشارك
 به ان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة * ولو اسنة جرو عبد اشهر على انه ان مرض
 او مرض المسنة جرو دله من اشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي * رجل اسنة جرو
 دابة كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المسنة جرو او دابة على ان يكون علفها على المسنة جرو
 ذكر في الكتاب ان لا يجوز قال القية ابو الليث في الدابة نأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد
 يأكل من مال المسنة جرو فاسدة كذا في الشافعية * وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط * وتكارى من رجل بينا شهرا بعشرة دراهم على
 ان اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة وان انكارى دابة على انه كلما ركب
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعقود عليه كذا في المحيط * ولو اسنة جرو دارا باجرة معلومة وشرط
 الا جرو تطيبين الدار وتغلق باب عليها وادخال جذع في سقفها على المسنة جرو فلا جارة فاسدة
 وكذا اذا جروا شرط كرمي نهرها او حفرتوها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع دارة
 على

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرمة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكاري دابة الى بغداد على انه ان يرزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكارها الى بغداد على انها ان بلغته بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشاخص من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يقتضى كذا في الصغرى * لو كانت ارضاً عشرية فآجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة * وقال ابو خراجهما ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بداله ان يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الآجر وان حمل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين او هلك او تعيب ولا يجوز اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد ايام من البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط ثيابه ويطنه او يحشوه من عنده ولو فعل يجب اجر المثل وقيمة الالبان والاقطن والبطانة وهذا بخلاف الداف والحلّاج كذا في الغياثية * واوستأجر رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر مالم يذكروا وقت لاتصح الاجارة وان بين الوقت كان اجير وحدث في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحم في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدرهم على ان يكرها ويوزعها او يسقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسنيها او يسرقها ففسد واختلفوا في تفسير التنسية قال بعضهم ان يرد هامة فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منعه الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التنسية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا ناما بالكراب مرة وكذا في ديار
نفس فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حدهم فيه منفعة وهو رب الارض لان
منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى او كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت
الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التسنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقها
وان كان السرفين من عند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد
العقد وان كان لا تبقى منفعته الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خواهر زاده اذا شرط
على المستأجر ان يرد ما مكروبه بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط ان يرد ما
مكروبه بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد ما فهذا على وجهين ان قال آجرتك بكذا او بان تكر بها بعد
انتضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكر بها بعد
انتضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا فنصرف الى ما بعد انتضاء المدة فيجوز لكن هذا
خلاف ظاهر الرواية واستعدنا هذه التفصيل من جهته وهو صحيحة وبها يفتى كذا في الصغرى *
واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشائخنا من فرق بين الجداول والانهار
فقال اشترط كرى الجدول صحيح والاول اصح كذا في المحيط * واذا تكرى دارا من رجل سنة
بمائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو
بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة وللمؤاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه
لا بد من التأويل ولا يحى بينهما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بئر
بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للمؤاجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان
غيره اذ كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة
السكان لا يوهن البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء
واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فوجب
فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ
كذا في المحيط * ان جعل اجر الدار ان يؤذن لهم سنة او يوم فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار
ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تكرى من رجل دارا كل شهر
عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي

اجر حارسها وما نابها من جهة السلطان او غيره فلا جارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوائب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الهاكن فلا يكون بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثلها بالغام بالغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير وان افسد العقد لجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغام بالغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في المسئلة المرممة والنائبة يجب اجر المثل بالغام بالغ هذا هو كلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النائبة والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في المسئلة النائبة والمرممة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط *

الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو في معناه صورة قفيز الطحان ان يستأجر الرجل من آخر ثور يطحن بها الحنطة على ان يكون لصاحبها قفيز من دقيقها او يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثة او ما شبه ذلك فذلك فاسد والخيلة في ذاك لمن اراد الجوز ان يشترط صاحب الحنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشارا اليه بجوز ان يكون دينا في الذمة ثم اذا جاز بجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وقفيز منه او يذبح شاته بدرهم وطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيائية * ولو دفع سمما الى دهان لبصرة على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين * ولا تصح اجارة الرحى ليطحن به بعض دقيقه كذا في شرح ابى المكارم *

اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقفيز منه او استأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا يجوز ان يحمله فله اجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيزا بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشتركا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الآخر فانه يجب الاجر

بالغاية بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي * ثم الاصل فيه انه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر و متى جعل المحمول بعضه له والباقى اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين * لو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة امضاء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة امضاء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيهان * دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشائخ بلخ جوزيا هذه الاحارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى فقير الطحان وللحائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير قاضيهان * ولو تكررى عبدا مأذونا وغير مأذون بنصف ما يكتسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة والله اجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاة وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاة فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمته ولا اجر عليه وان صام فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * دفع ارضه ليغرس شجرة على ان تكون الارض والشجرة بينهما نصفين لم يجز والشجرة لرب الارض وعليه قيمة الشجرة واجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه واوكانا اكلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل اجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاصل من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل الى رجل بغير البسقي به الماء ويبيع على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية وهكذا اذا اعطاه شبكة ليصيد بها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تكررى الرجل بغيرا ليحمل فليها امة نفسه ويبيعها من الناس على ان يكون اجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ملاكتسب المستكرى فهو له وعليه لصاحب البعير اجر مثل عمله كذا في التاتارخانية * واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليبيع فيه اجر على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البئر فاصاب

فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجره فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فيينا فهو فاسد وما صاده فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد انصف ربح ما يتجرا ورجلا يرعي غنما بابنها وبعض ابنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية * دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلفها من علف هو ملكه لا ما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا ينقطع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه ثمن ويرأه عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا الودع الدجاج على ان يكون البيض بينهما وبذر الفيلق على ان يكون الابريس بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي * فلو ان المدفوع اليه دفع البقرة او الدجاجة الى رجل آخر بانصف فهل في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو ان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بذرفيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها هالك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانا بريء من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالعيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب من آخر دود القزا وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج العيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الائمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويرأبه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خرا ذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قفيز الطحان كذا في جواهر الفتاوى * وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغ

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم احرأوام يمين وزنها وفي البلد تقود مختلفة وان غلب واحد
 بصرف اليد كذا في الوجيز المذكور في * رجل استأجر رجلا ليحصد له قسبا في اجمة على ان يعطي له
 خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذه
 الاجمة ذروا لو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجارة
 لجهالة الحزمات كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر
 مشغولا بغيره استأجر بيناهو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة روايته عن ابي حنيفة رح
 انه يجوز ربؤ مو بالتمريع والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التريع ضرر فاحش هكذا
 في فتاوى فاضيل خان * ولو استأجر رصا فيها راع او كرم بمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها
 الى المستأجر جاز لان راع المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر
 بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار
 ان شاء قبضها ورفع عنه اجر مالهم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا ليسكنها ومنعه المؤجر
 عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر
 ارضا فيها رطوبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة
 وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم
 قلع الرطوبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيفاء وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما
 ثم قلع الرطوبة والمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر مالهم يقبض وان شاء
 لم يقبض كذا في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة
 في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه
 في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم
 من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهما للمدفع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي
 له الى مؤن هذه الضيعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي
 ان يؤجر الارض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافه الى وقت المستقبل
 وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة اخرى ان كان
 الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بتمن معلوم ويتقاضاهم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر

بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا بدون التحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائرا هكذا في الخلاصة *
 رجل آجر ارضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة ففي المزروعة فاسدة وفي الفارغة ايضا فاسدة لفسادها كذا في
 جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر ضياعا بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال يجوز
 في النارعة دون المشغولة واذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط * ولا يجوز استيجار الارض
 السبعة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لان منفعة الزراعة لا يتصور حد وثما منها عادة هكذا في
 البدائع * ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه او اطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الارض مدة
 معلومة لترك القصيل جازوا ان تركه هذا المستأجر حتى يبلغ الزرع يجب الا جرب للبائع وطابت
 الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للتصيل استأجر الارض الى ان يدرك ولم يذكر مدة
 معلومة فلا جارة فاسدة لجهالة المدة فان تركه في الارض حتى ادرك لزمه احرام مثل بخلاف النخل
 حيث لا يجب الا جره هناك اصلا قال ويطيب له من الزرع بقدر النمن وما غرم من الاجر وينصدق
 بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول ابي يوسف رحمه بطيب له
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * واذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقيها
 فيها لم يجز لانها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط * ويرجع بالاجر ان كان نقده ويطيب له
 ما زاد في الشار كذا في الذخيرة * واذا اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الارض بدون النخلة لم يجز
 لان النخل حائل بينه وبين الثمر وانه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذا اذا
 اشترى اطراف الرطبة دون اصلها ثم استأجر الارض لابقاء الرطبة لا يجوز لان اصل الرطبة على ملك
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشترى نخلة فيها ثمر ليقطعها ثم استأجر الارض ليبقيها
 جاز وكذا لو اشترى الرطبة باصلها ليقطعها ثم استأجر الارض ليبقيها اجاز واستأجر الارض في ذلك كله جاز
 كذا في المحيط والبيضة * سئل والدي من رجل استأجر من رجل ارضا لاجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما
 من التراب والسرقين لاصلاحها ولم يبين المدة ولا ثمن السرقين من اجر الارض هل يصح هذا الاستيجار
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو ان المستأجر انفق فيها لرفع العالي من البذر وما يحتاج اليه في ذلك ثم تبين
 ان ذلك الاستيجار فاسد هل يلغو نفقته ام له ان يضمن رب الارض فقال نعم ولا يضمن له رب الارض
 قيل لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له بد على اتلاف اليقطين او فساد ما اصله فقال له بد على
 اتلاف اليقطين فاما افساد ما اصله فشقة ونخب فلا يمكن من ذلك كذا في التاتر خانبة * استأجر

مشتري العبد المائع قبل قبضه شهر ابد رهم لتعليم الخبز او الخياطة جاز وله الاجران علم وان مات
 في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره
 لغسله او خياطته جاز وان ملك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا
 فمن البائع ولو استأجره المشتري لم يحفظ له كذا ابكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم
 الى المشتري وكذا الراسية حر الراهن المرتهن لحفظ الراهن ولو استأجره لتعليم عدل حاز وكذا لو
 استأجر المالك الغاصب على التنصیل المدكور كذا في القنية * الباب السادس عشر في مسائل
 الشيوع في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والانفال المباحة اجارة المشاع فيما
 ينقسم وفيما لا ينقسم فاسدة في قول ابي حنيفة ر ح وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وعندهما
 يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع
 على قوليهما كذا في التبيين * وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصّة من دار مشتركة من غير
 الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الا خلاطي * واجمعوا لو آجر من شريكه
 يجوز سواء كان مشاء احتمل التسمية او لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة *
 والشيوع الظاهري لا يفسد ما اجدها كما لو آجر كلها ثم تقاسخا في نصفها او مات احدها واستحق
 بعضها يبتنى في الباقي في المصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم يسبر
 متنا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لا ثم يفسخ في نصفه او ريعه
 بقدر ما انتق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضمرة * ولو آجره من رجلين يجوز كل واحد
 من المستأجرين يملك منعة المصنف شائعا كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز
 وذكر محمد ر ح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان يعني
 شيئا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضة وقفاً آجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر
 الدار ويبيت منها في ادارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحبل لشمس الائمة الحلواني
 ولو كان البناء ارجل والعرضة آخرة آجر صاحب البناء بناءة لا من صاحب العرضة اختلف المشائخ
 فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال انه يجوز ولو استأجر العرضة دون
 البناء يجوز كذا في الخلاصة * في البيعة سئل ابو الحسن بن علي عن قال لا آجر آجرت منك

نصف هذه النار ومشاء وهذه الدار الفارغة بكما لها هل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها قال تصح في الفارغة
 كذا في التاتارخانية * في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن واللغة والاذان والتذكير
 والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة * يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات
 والقناطير كذا في البدائع * ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
 ومشائخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة اقتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط * وقد استحسنوا جبر والد
 الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل يقول يجبر المستأجر على دفع
 الاجرة ونحوه وبها قال وبه يفتى وكذا جوزوا الاستيجار على تعليم النسخة ونحوه والمختار للفتوى في زماننا
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية * ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة او النجوم والطب او التعبير جاز بالاتفاق
 وفي الفتاوى الفضلي واواستأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه
 ان يخذله ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه
 ان يتوهم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد ربح اذا استأجر رجلا ليعلم واده
 حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على المدة
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان ام يمين المدة ينعقد العقد فاسدا واوعده
 يستحق اجر المثل والا فلا فالاحاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز كذا في المضمرات * دفع ابنه
 الى رجل يعلمه حرفه كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجر المثل كذا في الوجيز
 للكردي * رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السنه هل يجب شيء قال
 (انجه خواهد پدر از روی مروت بدهد) كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى استأجر مؤدبا مشاهرة
 كل شهر تسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعاليم القرآن ليس من حرفتي
 فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاراد واند الصبي ان يجعل الاجر
 مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فان لا ارضى بما تفعل قال هذا
 قريب من توكيله اياه بذلك بحط اجرة قدر ما يستحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوي
 للفتاوى * واذا استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان بجوز كذا في الملتقط * واختلفوا
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم بجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج *

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة يعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا سعة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهرافغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو حدث ذلك لاجل الاجرة فما يكون فاضلا عن اجرة الشهر ياخذ كذا في التارخانية * ولو استأجر كتابا لقرأ فيها شعرا كان اوقفها او غير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك ادارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كروما ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله واستأجر ملبحا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك واستأجر جامعا ملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي صامته فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط * واستأجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا يكره ذلك كذا في فتاوى فاضلخان * ولو استأجر قلميا ليكتب به ان بين لذك وقتا صحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المستبين * وصي او متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قبل للخصاف اتعني بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افني بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان * لو استأجر لتعليم الغناء واستأجر الذمي رجلا لخصي عبدا لا يجوز وقيل في البقر والنرس يجوز هكذا في الغيائية * اذا استأجر رجلا ليحمل له خمر افله الا حرق في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له واذا استأجر ذمي مسلما ليحمل له خمر اولم يقل لي شرب او قل لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما واذا استأجر الذمي ذميا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كاللحم عندنا كذا في المحيط * اذا استأجر ذمي دابة من مسلم او سغينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره وينقله الى مقبرة البادية جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جيفة فله الاجرواين فلم فلا اجر له وعائيه الفتوى هكذا في فتاوى فاضلخان * اذا استأجر الذمي من المسلم بية لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح

خلا فلهذا كذا في المضمرات * ولو استأجر آدمي من ذمي يتنابيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في
 الذخيرة * وإذا استأجر آدمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر أو عبد فيها
 الصايب أو أدخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما آجرها
 للسكنى كذا في المحيط * ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لأنه ليس
 في اتخذه مصلى لنفسه أحداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في اصدار المسلمين وإن اتخذه
 مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها إلا أن هذه اشیاء
 يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البخاري ما ذكر
 محمد ر ح في سواد العراق فإن عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة وما في سواد خراسان فانهم
 يمنعون من ذلك لأن الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد
 خراسان كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له ميتة أو داء يجوز عندهم
 جميعا أو استأجر ذمي من ذمي يتناصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب
 أن يكون على الحلاف كما في الخمر أو استأجره لبيع له ميتة لم يجز كذا في الذخيرة * مسلم آجر نفسه
 من مجوسي ليوقله البار بالأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام عن محمد ر ح رجل استأجر
 رجلا يصوره صورا أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنى اكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام
 تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما أو يجعل على
 اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشيء له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتمائيل
 والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية * وأن استأجر لينحت له طنبورا أو برطافن عمل طاب له
 الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وأن استأجره ليكتب له فناء بالفارسية أو بالعربية
 المعصية لمختارانه يحل لأن هل لا يحل له الاجر وفي القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره
 ليكتب له تعويد السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا إلى حبيبه أو حبيبها
 جاز ويطيب له الاجر كذا في القية * ولو استأجر الذمي مسلما لينبئ له بيعة أو كيسة جاز ويطيب له
 الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجز وكذا لو استأجر
 المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من المسلم بينا يجعله مسجدا
 يصلي فيه المكتوبة أو النافلة فإن هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا ر ح وكذلك الذمي يستأجر

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح
عن اجر نفسه من البصري ا يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطي كل يوم خمسة دراهم في ذاك
العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤاجر
نفسه منهم اعصر العنب ليتخذوا منه خمر اكره في الحادوي الفتوى * رحل استأجر رجلا ليضرب الطبل
ان كان للهولا يجوز وان كان للغزو او الثألة يجوز كذا في غايه البيان * اذا استأجر طبل ايس
بأهوه وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحيفة او يقتل مردا او ذبح شاة او طبيا يجوز ولو استأجر
طبيا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكرا مدة جاز كذا في الغياثة * دفع الغلام الى حائك على ان
يتوم عليه الاستاذ ويعلمه النسج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطي الاستاذ للمولى كذا جاز كذا
في سائر الاعمال ويستخدم اعدال نفسه كذا في الوجيز للكردي * واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على
وحدة الاحارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب
العبد الا جرفلا اجر عليه وان كان عملا يعطي الاستاذ الا جرفلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط
كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات للناطقين اذا قل لرجل بيع هذا المتاع ولك درهم ففعل
او قال اشتري هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار
يجب احرار المال وما تواصوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عاينهم كذا في الذخيرة *
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة او لم يبعه
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه بائسي عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياثة *
رجل اراد ان يبيع بالمزايدة فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذلك
قتا جازت الاجارة وانه الا حرام المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا
جار ذلك ايضا قال الغنيد ابو الليث ر ح لاشي لدلان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الا جرا اذا
لم يندق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال للدلال اعرض ضيعتي
وبعها على انك اذا بعناها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها لدلال آخر
قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واحب بتدريعاته وعمله
قال ابو الليث ر ح هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه تأخذوه وهو موافق قول يعقوب ر ح
هو المختار

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه
وغیره من مشائخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطي *
الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له
الدلالة كالحيا اذا اخاط الثوب ثم فتنه صاحب الثوب كذا في خزانة المفتين * استأجره ليقطع له اليوم
حاجا ففعل لا شيء عليه والحاج للمأمور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له الى
الليل قال ان سمي يوما جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فلا جارة فاسدة والحطب للمستأجر
وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملاك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان
يحطب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضرورة القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ
هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالباس في الاجتطاب والاحتشاش وقطع الشوك
والحاج واتخاذ المجددة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهاب
بطريقه او الاذن فيجب عليهم مثلها او قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعادنا الله عن الجهل
ووفقا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجر ليصيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضى
الدين او لقبض الدين لا يجوز فان فعل يجب اجر المثل ولو ذكرا مودة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا
عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لقبض العين يجوز الا ان رواية من محمد رح
كذا في الغياثية * عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم
والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهم والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي *
وفي الاصل استأجره ليبنى له حائطا بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات
وكذا كذا كرامن الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا
ولو سمي كذا كذا عدد من الآجرة او اللبنة ولم يسم الملبين ولم يره اياه ان كان ملبين اهل تلك البلدة
واحد او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبين واحد جازت الاجارة استحسانا
وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغاب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة *
استأجره ليبنى له حائطا بالآجر والجص ولم يسم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي *
ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب
يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثية * ولو استأجره ليحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا ويؤخذ بوسط ما يعمله الناس كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجره ليحفر له
بئر في دارة وسمى عمقتها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا اشد عملا واشد مؤنة
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
بذره ما عمل لم يذكر محمد ر ح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الاوز جندي
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط *
ولو حفر بعضها فوجد هار خوة من حيث يخاف عايه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي *
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء
بثلاثة وربعين مقدار طول البئر عشرة مثلا فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذاك وكلما حفر شيئا ارسله الى المستأجر
حتى لو انهارت البئر فادخل السيل او اريح فيها التراب وسواه مع الارض لا يستقضي من اجرة
وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البناية * وان لم يكن في ملكه
فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه فللمستأجر ان لا يسلم حتى يتم كذا في الغبائية * ولو استأجر ليحفر
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان اسكنه الحفر في الماء بالآلة
يحفر بها الا بآرا جبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة *
والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع
الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط * رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكري له نهرا او قناة
فاره منتهى او مصبها وعرضها وسمى له ام يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص
من عند الاحير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكيل الجص
ومرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المأزعة ابعد كذا في المبسوط * وان استؤجر
لحفر قبران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا رتبيا ساوان لم يبين الطول والعرض والعمق

في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التا تاريخانية *
وان وضعوا له موضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا ووجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على عادة اهل تلك الحاجة فان كان بالكوفة فعظم
عمالهم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط * وفي النوازل
سئل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التا تاريخانية * رجل
استأجر ثوبا يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غيره هو لآء
ومن بحمله غيره هو لآء فلا اجر لهم وان كان ثمة اذاس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع
لا اجر لهم الا اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا
فحفر فابهارا ودفن فيه انسان قبل ان يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله
الا حروا ان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستأجر فخالي الاجير بينه وبين القبر
فاهار به ذلك او دموافيه اساء آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعتود عليه الى صاحبه وان دفن
فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير احدث التراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكي
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد وان كان الاجير هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك
وكذلك يعدل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل
الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك
كذا في المبسوط * ولو استأجره ليحفر له قبرا ولم يسم في اي المقابر جاز استحسانا وينصرف الى المكان الذي
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأ تخنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة
خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محله اخرى اما في ديارنا ينقل الموتى من
محلته الى مقابر محله اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة
خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعا لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير
تسمية المكان كذا في المحيط * وان امر به بحفر القبر لم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك
البلدة او تلك الحاجة فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان اراد وامنه تطيين
القبر وتخصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وضعوا له موضعا يحفر القبر فحفر في موضع آخر
ان شاء اجاز للوافق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو رضاء كذا في الخلاصة *
وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر صخرة لا يزداد في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا
في خزينة المفتين * فصل في المتفرقات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ النهرات يسقي منها السقاؤون
وبأخذ منه الاجرة فان بنى على ملكه ان أجرها منهم لا يستقأ لم يجز وان أجرها ملكه لان الاجارة
وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون الثرب فيها ويوقمون
الدواب فيها جازا وما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سواء أجر
منهم للاستقأ او أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا الثرب كذا في الذخيرة * ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير
ولا تبرعها وكذا تبرع النقاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والوزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين
الا بعد استهلاك اعيانها والدخل تحت الاجارة لمنفعة لا العين حتى لو اسأ جارا دراهاهم والدنانير
ليعبر ميزان او حطة يعبر مكيلا او وزنا يعبر به ارطالا او امنا او تمام علوه اذكر في الاصل انه يجوز وذكر
الكرخي انه لا يجوز انفق شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع * واستأجر الدراهم او الحنطة
يوما مطلنا ولم يبين لما اذا اسأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زادة والتائل ان يقول يجوز رحل على الانتفاع بها وزنا احتيا لا لجوار العقد ولقال ان يقول
لا يجوز العقد اليه ان الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استيجار الدراهم والدنانير لثريين الحانوت
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع *
اذا استأجر ميزان ليزن بها يجوز لا هي بمنفعة كذا في التاوي العنابية * استأجر حجر ميزان ليزن به
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب
والالا وحمل البعض كلام شمس الأئمة عايه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي *
في العيون اذا استأجر ارضا للبلن فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين والبلن كله للبلان
وعليه قيمة التراب ان كان له منه قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا
في الذخيرة * وان انتصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المنزل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا
في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص او الحدود قال الشيخ الامام
الاجل

الاجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجرة لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجرة لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضلخان * ولو استصحبه علي ان يحمل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان بين مقدارا ما يعطيه فالحقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالتقاضي والتاضي ان بأحذر رقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استأجر ليقسم كل شهر باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقص له فلا جره وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف روح وعند محمد روح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقص له او اسارى او لاستيفاء القصاص في النفس لم يجزعهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستيجار على الدكوة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افاقة الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج * امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي ان قتل ذلك الفارس فلنك مائة درهم قتلته لاشيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد روح ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا لى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضلخان * وهكذا في الصغرى * ذكر ابو يوسف ومحمد روح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رئيسهم قد قتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحدا من اهل العسكر فقال ان جمعتي برأسه او قال الامير لجماعة يا ايها انكم جاءني برأسه فلنك كذا فاجاء رجل برأسه فله اجر المثل وان كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليل حتى يصبح فلنك واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلنك رجل منهم ما سمي له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لاتعقد حيث لم يخاطب قوما معينين وانما ثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ والحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التاتارخانية * من صل له فقال من دلتني عليه فله كذا فدلته واحدا لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فدلته هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى ارشده فله اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السريه من دل لنا الى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الا حر كذا في الودع زلة كردري * رجل استأجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي وبين لذلك وقتا معلوما يجوز انما لا يجوز ان الم يبين له وقتا معلوما واستأجر سنورا لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليحرس دارة قال لا يجوز ذلك ولو استأجر فرد الكنس البيت قال مولا نازع ينبغي ان يجوز ان يبين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصيح لم يجوز ذكره اصد لا قال كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضرب حتى ينعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عسب التيس وهو ان يؤاجر فحلا لينزوع على الذات والعسب هو الا حرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثوبا ليطسها في دارة لا يجلس عليه ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبه كذا في الطهيري * رجال استأجر دابة ليربطها على باب دليرى الناس ان له فرسا وآنية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها الكن لبطن الناس ان له دارا او عدا على ان لا يستخدمه واردهم يضعها في بيته فلا جارة فاسدة ولا ادله الا اذا كان الذي يستأجر قديكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر نيسا او كبشا لدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * لو استأجر ارضا ليرعى غنمه الفصيل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والفصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الاجر ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغيائية * وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده او استأجر قوسا شهر ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر ارضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في المرجيز للكردي * امره ليتخذ له قممته من الصفر المغصوب بكذا من الاجر فنعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية * السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان ثقل مال الغير معصية كذا

في محيط السرخسي * الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا او منفعة كذا في المحيط * وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرية النيرة * وفي اجارة الدار وعدادة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من الباء يكون على صاحب الدار وكذلك كل سترة تركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان امي صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وحد الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه تبنا ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقته لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو استأجره ولا زجاج فيها او في سطحها تلج وعلم به فلا خيار له كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من نعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلا خلاها ومجايرها من فعله فالقياس ان يكون عايه ثقله لانه حدث بفعله فيازمه ثقله كالناسة والرماد الا انهم استحسنا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما انفق وكان متبرعا هكذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع اللج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرمي الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزانة الفتاوى * اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة اولى وان وقعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيهان * رجل

اكثرى حمارا نعي في الطريق فامر المكري رجلا ان ينفق على الحمار ففعل المأموران علم
المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بما اتفق على احد لانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار
لغير الامر انه ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانه المفتين *

ومما ينصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط *

وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا سأل جرحيا طال الخياط
نوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان
الثوب حربا فالابرة على الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبن
الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التور يكون على الخباز
وجعل المرفقة في القصاع يكون على الطماخ اذا استؤجر لطبخ عرس او وائمة وان استأجر لطبخ
قد رخص لا يكون ذلك على الطماخ هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا تكارى دابة للحمل ففي
الاكاف والجمال والحواري يعتبر العرف وكذا اذا تكارها للركوب ففي اللجام والسرجه يعتبر
العرف ايضا كذا في المحيط * استأجر دابة الى سمرقند والى بخارا فاذا دخل المكارى البلدة
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استحسانا كذا في خزانه الفتاوى * ولو تكارى دابة ليحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحمل
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانه المفتين *

واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه ان يصعده على السطح والغرفة
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحقق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضيخان * وذكرا بوالليث رح في النوازل وكذا كرى نهر رحي الماء على المؤجر لانه لا يمكن
الاستماع الرحي الا بالماء والماء لا يجري الا بكري المهر الا ان يكون شرط الكرى على المستأجر
كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورقا فان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز
واشترط البياض فاسد كذا في خزانه المفتين * وسئل محمد رح عن استأجر قصر البصرة الثوب
فعلى من يجب حمل الثياب قال استحس ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار
مدا شرط

قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الحمال ليحمل الحنطة على ظهره وعلى دواب المستأجر فالحبل والجراقي يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رح في مرفنا الجواقي يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمال لأن الحبل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع وان رجلا استأجر حمالا ليحمل له الاحمال الى موضع كذا قلما بلغ الحمال ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها رسلها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصه وافي اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمال بالكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمال وان طالب صاحب الاحمال من الحمال ان يزن ثوبا لا يجبر عليه كذا في متاوى قاضيخان * وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على نطف الغنم ووزنه قال اذا باع مجازفة فالتطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يكلنه الوزن واما ان يكذب به فيكلفه وزنه كذا في التا تاريخية * وسئل ابو القاسم عن استقرض من آخر مختوم حنطة فاستأجر المترض من يحمله على من يجب الكراء قال على المترض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فلا اجر على المترض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمال وقف في الطريق اياما حتى انزم صاحب الاحمال اجر الاوعية اجرا كبيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمال في وقوفه في الطريق مخالفا او غاصبا وعليه رد ما قبض من الاجرهما الى مالك الاحمال واخر الاوعية على صاحب الاحمال كذا في التا تاريخية * الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون وجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما سفينة فارد نقل الطعام الى بلد فقل احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عليها حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينتك فتعمل جازوكذا اذا اراد ان يطحنوا لاحدهما

رحى فاستأجر احد هما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجره للحفظ قال محمد رح كل شيء استأجره احد هما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز ان عمل فلا اجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره احد هما من صاحبه فهو جائز مثل الحوالب وغيرها وقال ابو الليث رح هذا خلاف رواية المبسوط والله قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا وحانوتا لا يجب الا اجر وذكر القدوري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بائنا مع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر احد الشريكين الآخر لم يجز مثل ان يستأجر لينقل الطعام بنفسه او بغلامه او بدابته او لتقارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ائنا مع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل ان يستأجر منه دارا لبحر زفيها الطعام او سفينة او جوالقة او رحى قال فخر الدين قاضيخان التنوخي على ما ذكر في العيون والقديري كذا في الكبرى * وفي نوادر من سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها احد هما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعدل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط او حفرة بئر او كانا شريكين في العدل يجب الا حر كله ويكون بين الشريكين ويصير حمل احد هما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما بحفرون له سردابا احارة صحيحة فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤوس واذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرون مختوما من الحطه بكذا لم يكن له ان يحمل على احد هما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر مثلهما لان التعاوت بين الدابتين تفاوت فالحش يختلف الاجر مثله والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العدل في هذه الصورة تفاوتا حاشا ما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤوس كما في مسألة الدابتين وان لم يعمل احد هما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصه اجر المريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل الاخر ويكون حصه المريض له وفي فتاوى ابي الليث رح صانعا ان اجر احد هما آتة عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة

طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فصنعت انعقادها
 فلا يجب الاجران آجرها عشر سنين فلا جروا يجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة
 المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل
 استأجر من آخر حانوتاً ثم اشتركا في عمل يعملان ذلك في الحانوت ويقول محمد بن سلمة يفتى
 ويسقط الاجران عملا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا
 ذكره هنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضي خان الفتوى
 على انه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دارا شهرا
 فاقام مع درب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار
 فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
 فسخ الاجارة بالعدو وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسحا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ
 وما لا يكون فسحا الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب
 يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة
 والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا
 في القنية * الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل احد العاقلين
 او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها
 تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان عذرا يمنعه
 من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده
 عند وقوع الآكلة او لقطع السن عند الوجع فبرأت الآكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري
 على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد ابقى له ثم
 حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنقض الاجارة لانه وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا
 لو ظن ان في بناء داره خلافا ستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحا
 لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان * وكل عذر لا يمنع الماضي
 في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق
 العذر ومست الحاجة الى النقض يتفرد صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء والرضاء اختلفت

الروايات فيه وللصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيخان *
العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم ينبت للمستأجر
خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط
حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والداية
اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار وان شاء استوفى
المففعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء انتض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى
الآخر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد ام يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برئ
العبد قبل الفسخ واذا اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتجاع العارض وانما يكون له الفسخ بحضرة رب
الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبته لا جرفعا ليد الا حر كذا لو سكن لان العقد
باق وهو متمكن من استيناء المففعة مع التغير كذا في البري * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ
من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهرزاده
وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ اولم يفسخ
كذا في الصغيرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الا جرو ولو انهدم بيت منها وسكن
في الباقي لا يستطشي من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت باذاهي بيتان يجب
ان يتخير ولا يستطشي من الاجر كذا في محيط السرخسي * المواجه اذا انتض الدار المستأجرة
برضا المستأجر او غير رضاءه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستط الا جرو
عن المستأجر وهو كالمو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة
اليه اشار في الاصل وعن محمد ربح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الا جرفا اراد المستأجر
ان يسكن بقية المدة لم يكن للآخر ان يمنعه اراد بذلك اذا بناها الآخر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة
كذا في فتاوى قاضيخان * وقال محمد ربح في السفينة اذا انتضت فصارت الواح ثم ركبها لم يجبر
على تسليمها لان العقد قد انسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا يرى
ان الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي * وروي في الاصل
اذا خرج المستأجر من الدار بعد سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يستط الا اذا سكن الآخر
الدار

الدار فيكون رهنًا بالفسخ كذا في الغياثة * استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكيلًا عنه فيفسخه كذا في القنية * ولو اراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا آجر مقارنهم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للمؤجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعافا كذا في غاية البيان * واذا اراد ان ينتقل الى حرفة اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في الزراعة واستأجر ارضا للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في البنايع * استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يكتري بغلا فليس بعذرا ما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر واكترى ابلا للحمج ثم بداله ان لا يحج عامة ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فادان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حانوتا ليعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل للمستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الا جروا لم يركب ولو مرض اولزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما ربح بعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسرد بقدره كذا في فتاوى قاضيخان * آجر داره ثم اراد نقض اجارتها وبيعها لاند لا تخف له رعاياه فله ذلك كذا في الكبرى * واذ الحق الآجر دين فادح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للآجر ان يرفع الامر الى القاضي فيفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر لقسى دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة والقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او بآجر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالدينه فلقاضي يرضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان يرضى القاضي البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكان الاجر للآجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر ارجاء الدار حتى ينتقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهرا معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذب به المستأجر فعلى قول ابي حنيفة رح بيعت الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذ باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآجر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك امانته بخلاف الرهن ولو مات الآجر وعليه ديون فالمستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعا لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنتضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغير اذن المستأجر

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر .
انفسخت الاجارة واوحسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة
كذا في الغياثة * ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ايفاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر عبدا لخدمته سنة
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر ان يتنقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا
في التاتارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت
عمله الآخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا ليقتصر ثوبا له او ليخيطه او يقطع قميصا له او لبني
بيته او يزرع ارضه له ببذرة ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفر البئر
وكذلك اذا استأجر للحجامة والقصد ولو امتنع الآجير عن العمل في هذه الصورة بجر عليه
ولا تنسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او عارت سمخة بطلت الاجارة
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل
لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده باجر المثل
حتى يدرك الزرع وان سقاها فهو رضي هكذا في الخلاصة * استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام
كالانتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن
المفتين * وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان
لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الآجر بقدره وبقي العقد لازما في الباق كذا في محيط السرخسي *

ولو كان سارقاً فلم يستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها كذا في المبسوط *
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا الا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة
فان كان عمله واسداً كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لحمل
المنايع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذلك للمؤاجر كذا في الذخيرة * وان أجر دابة بعينها فمرضت الدابة
كان عذراً وان أجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مات المستأجر
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ما سافر وببطل بحساب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام عن
ابي يوسف رح في امرأة ولدت يوم التحرق قبل ان تطوف ذابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا
في السراج الوهاج * اذا استأجر اسناً لم يعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه
شيئاً والمستأجر ان يفسخ ما رايت رواية في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي الاسي جابي فافتي
انها ايضا كذا في الصغيرى * وان اشترى شيئاً وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يرد
بالعيب وينسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو أجر نفسه في عمل او صناعته ثم بدله ان يترك
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له لفسخ كذا
في الخلاصة * وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان نقصان فاحشاً للمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن اقل من نصف
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطفي اذا اقل الماء ويدور الرحى ويطحن على نصف ما كان
يطحن للمستأجر رده ايضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى
بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رضى ماء كل شهر باجر مسمى
فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل للمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا
ذكر

ذكر محمد ر ح في الاصل ثم اختلف المشائخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انتفع الماء عشرة ايام يستط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثالث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رحي و ذكر بكل حق هوله لا يدخله فيه الرحي وللدو جران يرفع الرحي فان استأجره بالرحي والتجربين فله حقوق الرحي فان انقطع الماء لم يردده حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرحي يقسم الاجر عليهما ويستط حصه التجربين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الامتنعة الرحي لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعة عن محمد ر ح رجل استأجر رحي ماء بأداتها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعي لذيك وحفر نهرا من نهري الرحي ومربى فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بدله ان يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرا عظيم ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تستقي بماء النهر او ماء المطر ولكن انقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع وام ينبت عن محمد ر ح في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك لم يكن له ان ينتقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اجرا الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اخلت الزرع ونقصت كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * وان انقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار واذا

مضى لزومه الاجر في حصة ما صار رويما من الارض كذا في الغياث * واذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة للمستأجر حرق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوسئل قاضي بدبع الدين اذن المستأجر الاجر ببيع اشجار الضيعة قال لا تنسخ الاجارة وسئل ايضا قيل للمستأجر تشتري المستأجر عشرة فقال اشترى بها بتسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فأحرقها المالك غيره بعدم اكان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يحرق الباني وبأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والا حرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاثير خانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا ففرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزومه الا حروان مريض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا لحفر له بئر في موضع اراه آية واره قد استدارتها وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكذا فحفر منها اذراعا ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي الاسفل الحفر يكون اعمى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها يكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمتين كذا في المحيط * وفي العيون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم يقطع ماء النهر الذي يروى منه السقي عليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فاقطع الشرب عنها ممن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب لا حرج عليه ساقط كذا في الكبرى * وهكذا في المحيطين * استأجر ارضا للزراعة فحضر النهر الا عظم وعجز من السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا التوام يقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان *

استأجر ارضا من اراضي الجبل فزرعها فلم يمطر عامه ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت
ذكر بن سماعه عن محمد بن حمران ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال
استاذنا اراد به اندليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات اما بعد ما نبت يجب ان يستسقي الزرع
في الارض باجر المثل كذا في الكبرى * وفي المنتقى لو لم يمطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة
فلما مضت السنة خرج الزرع هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا اقلعه له ذلك
كذا في الخلاصة * وفي فناء وى ابى الليث رح رجل استأجر طاهونتين بالماء في موضع يكون الحفر
على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحيين فان كان بحال
لو صرف الماء اليهما جديعا عملا ناقصا فله الخيار لا اختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرهما ان
لم يفسخ اتدكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل فعليه اجر احديهما ان
لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء بكفيتها وان كان في موضع يكون الاجر
على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسرا وتادها فلا جر واجب
وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطياب فلا اجر كذا في الذخيرة * استأجر حانكا
ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع
فاحشا كذا في القنية * ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشرك شرب الخمر واكل الربوا
او الزنا او اللواط فانه يؤول بالمعروف وليس للآجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك
لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى
مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المدة ثلث مرات هل للمستأجر
ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر اجرا يوما للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين
ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجر الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يعني ظهير الدين المرغيباني
كذا في التاتارخانية * سئل شمس الائمة عن استأجر حماما في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع
الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا واجب ركن الاسلام
علي السغدي بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة *
وامتناع امرأته من المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذامات تنفسخ
الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته واذا كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو آجر ومات
لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس
حتى يستوي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل
طلب الاحرام اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر معدا لكل حال هكذا في الوجيز للكردري * وان
مات المتولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا تبطل كذا في
خزانة المفتين * شرط لصحة اجارة المتولي قيام اربعة اشياء العقد والعقدان وامالك والمعتود عليه
وان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا تنصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغير * ولا تبطل
الاجارة بجنون الآجر او المستأجر كذا في الظهيرية * واذا ارتد الآجر والمستأجر والعياذ بالله ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت
الاجارة كما في خزانة المفتين * ان آجر رجلا من دار من رجل ثم مات احد المؤجرين تطل في
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلا من رجل دارا فمات
احد المستأجرين فان رعي الوارث بالبقاء على العقد ورعي العاقد ايضا جاز كذا في البدائع *
رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى
على حالها ولا يفسخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه نصيبه
من الاخرة والربع على النصف الآخر فلو ورثه المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة
لم تفسخ بموته اذا كان الربع في يد الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى
الاجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره هو الصحيح وهو بخلاف ما انقصت المدة وفيها زرع
فانه يترك في يده بالجر المثل كذا في جواهر الفتنى * واذا مالك المستأجر العين المستأجر بميراث
اوهبة او نحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * واوقال للمستأجر ربع المستأجر فقال
هذا لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنيه * وحكي من بعض المشائخ الآحران اقال للمستأجر ربع المستأجر من
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع
من غيره

من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم
او قال بالعارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افتى
الشيخ الامام الاستاذ طهير الدين الميرغيناني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ او قال (روا باشد بدهم)
تنفسخ ولو قال ليس لي مال فاحصل لي دفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادنى بعض مال الاجارة من غير
طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختار الصدر الشهيد وبعض مشائخ اعتبروا
الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلا له الفسخ او بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا
كان المال او كثيرا قل في المحيط وان احدى من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول
بعض المشائخ وبه افتى الامام الاجل طهير الدين كذا في الخلاصة * في الفتاوى البخارية قال المستأجر
للآجر (اين دارم مستأجر را بمن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را
ميفروش مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اين خانه را بمن ميفروشي) فقال (مى فروشم) قال
برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (اين خانه را بفلان
بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ * كذا في القنية * وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال
تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (تو داني) قال برهان الدين لا تنفسخ
وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا * كذا في التاتارخانية * ولو قال الآجر
للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كالا آجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه
افتى القاضي جلال الدين وافتى قاضيخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول
العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر
هلا تنفسخ الاجارة كذا في القنية * ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادى الآجر مال احدهما
انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع
احدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح
الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته وان ابعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است
بياتا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انقعت الدراهم لا تنفسخ الاجارة * كذا في الخلاصة *
واذا قال المستأجر للآجر عند الفسخ فسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منك صح الفسخ
وان لم يذكر حدود المستأجر ولا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر فسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري له ان يمنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سئط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد يد وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان آجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي البائع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانزاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم آجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو آجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر برضاه المستأجر حتى انفسخت الاجارة او فاسخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اخلاف المشائخ فهو للمستأجر ولو ادعى المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدية عاوي ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وذا صم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراء ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدية عاوي ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * فلو باع المستأجر باذن المستأجر جرتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشك فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى امتى القاضي الامام الزرنجيري واقتضى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة * ارتهن دارا واستأجر دهليرها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهلير سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في القنية * واذا ذكر وافي الصك الطويلة ولكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخلية في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا بحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد ربح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي * وفي مناوي آهوال

القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجارة واجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كه اين خانه راكه در اجارة منست تو بخريد دي مرا زمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم) فافتنى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التارخانية * آجر الوقف عليه عشرين سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركة الميت كذا في القنية * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكتسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المالك نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذا العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد ربح كذا في الظهيرية *

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والعسائط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة درعاً لتلبسه اياماً معلومة ببذل معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل اوله وآخره ولا تلبس فيما دون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجديل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجديل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فتخرق ان تخرق في الليل فهي ضامنة وان تخرق في غير الليل بان تخرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باق فنعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط * ولو استأجرته لم يخرج تخرج به يوماً بدرهم فلبسته في بيتها فاعليها الاخر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأرأى حرق ناراً أو لحس سوساً ولو امرت خادمته او ابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط * ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجرت ثوباً لمخرج تخرج به يوماً بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلعا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

لم يدكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عايتها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الدخيرة *

ولو استأجر ثوبا يلبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم واخرها عند القيام لايام فيه بالليل وان تخرق ضمن وان سلم حين حاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه ليس ولا يجوز الا تزار به ويضمن ان تخرق ولو لبس عبدة بغير اذنه فلا ضمان على العبد يتعلق برقبته ولو استأجر للخروج فليس في بيته او امسكه ثوبا يلبس لايضمن ويدب الاخر وعلى العكس يضمن ولو استأجره للسدة كل شهر بدرهم فحس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بداله لم يرده فلم يرده عشرة ايام فعليه احدى كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والفسطاط والخيمة والقبة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعارية او نحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغياثة * ر ح استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاصيخان * ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وبيت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعابه الاجرفان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك صرر فهو صام لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاخر استحسانا كذا في المبسوط * ولو اشتراط ان ينصبها في دار نصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى واكن في ذلك المصير فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى اسود فلا احر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة يستظل به فانه يجوز وله ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تعاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في الفسطاط او القبة او علق به قد يلا فاسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط * ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن بخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يئأخره فلا جارة فاسدة قياسا واستحسانا

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا
 كذا في الذخيرة * وان تخرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتخرق ولكن
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع الغنابه
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر اتخذ اطنابا من
 عند نفسه او عدودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط * ولو انكسر الاوتاد
 فلا عبرة بدلان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدا فهو كالعمود ولو اخرجهما مع نفسه
 ولم ينصبهما مع المكان يجب الاجر كذا في الغياثة * واذا ارقد نارا في الفسطاط كان كالا سراج
 ان اوقد قبل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان
 جاوز المنعار ففقد ضمانا فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كله اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو
 ضامن وهما به الاجر كله لا اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط * واستأجر تركية بالكوفة كل شهر باجر
 معلوم ليوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ابات فيها عبدة
 اوضيفه فلا ضمان وان تكاثر نسطاطا يخرج به الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء
 عليه والقول قوله مع يدينه بالله ما اخرجه وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الي صاحبه
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول. ولو دفعه الى آخر فحمله الرجل الي صاحبه الفسطاط
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط * قال ولو كان
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الي صاحبه الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الي
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحبه الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند
 هذا الرجل قبل ان يحمله الي صاحبه ذكر ان علي قول ابي يوسف ومحمد رح صاحب الفسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا
 وينبغي على توله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطة الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر
 غاصبا بان امسك الفسطة قدر ما امسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي اسبابه ان كانت
 الحال هذ لا صار على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطة زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا
 لندم دفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر فالمستأجر
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وان
 ذهب بالفسطة الى مكة ورجع به يقال المؤجر للمستأجر احملة الى منزلي فليس له ذلك على
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطة وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحمولة
 على المستأجر كذا في لمبسوط * قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب
 بالفسطة الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطة الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه
 فالبصري ضامن للفسطة كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر
 الكوفي والبصري ضامن لجميع الفسطة والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطة وهو نصيب البصري
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واما في قول ابي يوسف رح
 فكذلك الجواب ان اردتهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او احرى يجب ان يضمن
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي
 كما مسكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضي
 عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قاله يقيما بينة على ذلك

وان شاء القاضي صدقهما فيما قالاهم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآجر ويكون هذا اولي من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤجر نصيبه ويؤدع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى مالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط * تذكر الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وجائيا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط له فان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي * وذكر عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا فيها صفائح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرت حليا معلوما يوما الى الليل ببذل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ لا تصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال او تخللت بالسوار وتعمم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية * وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهرانم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بداله حبسته كل يوم بذلك الا جر فلم ترده عشرة ايام فلا جارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وكل مستأجر عين حيوان او متاع او دارا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب اجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال واتفقا على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيبة *

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المفقود عليه الى المستأجر رجل دنع الى
حياط نوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الحوز جاني له احر النطم وهو الصحيح
كذا في الطهيرية ^(٥) * قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن ابي يوسف رح
فيما استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد ساء ودفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم
بداله ذلك فردا عليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوادر بن سداة عن محمد رح
في خياط خاط ثوب رجل باجر نفقته رجل قبل ان يقض رب الثوب فلا احر للخياط ولا يجبر
الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي نتق فعليه ان يعيد العمل لان الخياط لما تقطع الثوب فقد نقص
عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حصل في بعض الطريق فخوفه
فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في التناوي ولم يذكر الخبر وسبغى
ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا حمل الطعام
الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح السفينة وردا الى مكان العقد فاحر للملاح ان لم يكن
الذي اكرى معه لان العمل لم يكن مسلما اليه وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار
مسلما اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبرة على الاعادة الى الموضع المشروط وان
كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه
في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكرى
السفينة بعدما ردها الربح لا حاجة في سفينتك فاكرى غير ما قل ذلك رواية هشام كذا في الدخيرة *
ولو اكرى بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردة الى موضع فعليه الاخر بقدر
ما سار فان قال المستأجر للقاضي مرصاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي
شارطته عليه قال ان شاء الآحر فعل ذلك والاقيل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي
بلغت ثم هو يحمل من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواية هشام عن محمد رح قال وعليه هذا
السفينة كذا في المحيط * وان استأجره ليجي بعياله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجره بحسابه قال
الغياث ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عياله معلومين حتى يكون الاجر مقابلا بجلتهم وان
كانوا

كانوا احد امنهم لم يستوجب شيئا كذا في التاتار خانية * وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا فرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا فرقه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فرد الكتاب لاجرله عندهما وقال محمد ربح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضربان كان غائبا او الى وارثه ان كان ميتا فانه يستحق الاجر كاملا وكذا لو وجدته فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كاملا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجدته لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لاجرله وقال محمد ربح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة * واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كاملا كذا في المحيط * استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان بيغداد فوجدته ميتا وغائبا فبلغ الرسالة الى وارثه ان كان ميتا او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا او لم يبلغهما الى احد وماذا يستحق الاجرة بالاجماع هكذا في الصغرى * ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * واجمعوا على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا او وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ربح رجل تكاري سفينة ليذهب بها الى موضع فيحمل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكتر بها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي * استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكري

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليه اطعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العتد لا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي * استأجر رجلا ليحمل له علنا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجومه ويلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ماسمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى * وفي فناوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البادية حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط * ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ووجد عوفلا نال به باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا ناله الا حر كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الاجر اذا استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحن والحداة والتقصارة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعلية العتوى كذا في المحيط * وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له ان يحاذي المرتب وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتضيق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائط لم يضمن كذا في الخلاصة * رجل تكاوى منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائط او دخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط * ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك المقدور منه البناء هكذا في التبيين * فلو انه اقعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقصارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجرو المستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجرا جرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجرو كذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حدادا فارد ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهمما واحدة او كانت مضرة القصار اقل وكذلك الرحن على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا ودارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها واكنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا او تمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئرا لماء ليتوضأ فيها فعطب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فنقب احدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العمادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت ومعد اهله فاكرؤا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لا من سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرو على قول محمد رح يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فلاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالساکن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساکن فالساکن یضمن بالاجماع وهل له تضمین الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تکارى بیتا ولم یسم ما بعمل فيه فسکبه واسکن معه فيه غیره فانهدم من سکنى غیره لم یضمن هكذا في المبسوط * وليس للآجر ان یربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ویضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا اعادارة ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعیر حيث یجوز ولا یضمن ما عطب به هذا اذا آجره کل الدار اما اذا کان لم یؤجر صحنه له ان یدخل فيه الدابة کذا في الوجیز للکردري * واذا تکارى دار من رجل شهر ابد رهم وفي الدار بئر فامر الآجر المستأجر ان یکس البئر ويخرج ترابها منها فخرج فلأها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب في صحن الدار او لم یأذن هذا اذا کس المستأجر البئر والقی الطین في صحن الدار وان فعل الآجر ذلك والقی الطین في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظیر الجواب فيما اذا وضع متاعا آحر له في الدار المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طریق المسلمین فعطب به انسان فالملقی ضامن الآجر والمستأجر في ذاک على السواء کذا في المحيط * لمستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من کنس الدار من التراب ان لم یکن له قيمة وانه ان یند فيه وتدا ويستجی بجداره ویخذ فیها بالوعة الا اذا کان فيه ضرر ربین کذا في القنیة * رجل استأجر ارضا لیزرع فله الشرب والطریق وان لم یشرط ذلك وكذا اذا استأجر دارا کان له الطریق من غیر شرط کذا في شرح الجامع الصغیر لقا صیخان * استأجر ارضا سنة على ان یزرع فیها ما شاء فله ان یزرع فیها زرعین ربیعیا وخریفیا کذا في القنیة * رجلان استکرا بیتین في دار کل واحد منهما بیتا على حدة فعمل کل واحد منهما واعطى صاحبه بیته وسکن فيه صاحبه فانهدم احد البیتین او کلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سکن کل واحد منهما بیت صاحبه من غیر اذن صاحبه فانه یضمن کل واحد منهما ما انهدم من سکنه عند هم جمیعا کذا في المحيط * رجلان استأجرا حانوتا یعملان فيه بانفسهما فعمل احدهما فاستأجرا جیرا فاقعدة معه في الحانوت وابی الآخران یدعه قال له ان یقعد في نصیبه من شاء ما لم یدخل على شریکه في نصیبه ضررا یبئ الا انه اذا ادخل ضررا على شریکه فحینئذ یمنع من ذلک

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر منا من الآخر وان اراد احدهما ان يبني وسط الحانوت حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجرا حانوتاً وشرطاً فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد هكذا في الغياثة * استأجر حانوتاً مسبلاً لدق الارز له ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة ان يجعلها اصطبلًا كذا في القنية * واذ ابني المستأجر تنورا او كانوا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار الاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئاً لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه او قد نارا لا توجد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر ارضا واستعارها فاحرق الحصائد فاحترق شيئاً في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا وتبا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرورة الى ارض جارة هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملاً مقدارا فادامه الكاري ليحمل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع الكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر بحصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعير ويودع ويؤجر من ذكر المسئلة مطلقه وتاويلها اذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعير حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعيره كذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى آهوسئل القاضي بدع الدين اعطى المستأجر رهناً لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذ اوجب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً واخذها منه

بغير رضاه يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية * الباب الثالث والعشرون
 في استيجار الحمام والرحى ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر
 الاخلاطي * واذا استأجر الرجل حماما مشهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما بالقياس ان لا تجوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدهليز واحدا اما اذا كان
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط * استأجر حماما محدودا فدخل
 في العقد توابعه من غير ذكر الحقن نحو بئر الماء ومسبل الماء والحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعبارة حوضه ومسبل مائه وبثرة وقدرة ولو شرط
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الاجر واذن له ان ينفقها عليه جاز
 وهو الحيلة ويكون هونا ثابعا في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض
 الاجرة يجوز استحسانا او يقول تركتك اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية * وان اراد المستأجر ان يقبل قوله
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه ويأمره
 بانفاقها في مرمته الحمام فيكون اميا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل لمقدار المرمة
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط * ولو جعل بينهما
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعتها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط *
 وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية *
 وعلف الحمام ورماة عند مصبي المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرماة
 من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرماة والسرقين وتفرغ
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الاجر في
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر اجازة الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلأ البالوعة من جهة المستأجر
 فعلى الاجر تفرغه كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمامين شهورا مسماة كل شهر بكذا

فانهدم احد هما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حمارا سنة بكذا فام يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * واذا استأجر حمارا واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فله ان يترك كذا في المبسوط * رجل آجر حمارا سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حمارا وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره ليقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حمارا سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهرا فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدانق على ان ينور صاحب الحمام او بفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حمارا سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حمارا شهرا فعلم فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروى من اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالنراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلامة انهما كانا يوفقان بين الروايين وقال لا يجب الاجر محمول على دارو حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معد للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حمارا فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حمارا ودخل الآجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى * وفي مجموع النوازل استأجر حمارا ما يبدل معلوم على ان

عليه الاجر حال جربانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة *
قال محمد ر ح في الاصل اذا استأجر الرجل ر حى بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل
شهر ثم طحن فيها طحنا بثلاثين درهما في الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين
اما ان اصلح شيئا فينتفع به في الرحى بان كرى نهرها وتقب الحجر او لم يصلح فان لم يصلح فان كان
يلى الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن بنفسه فانه
لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئا فانه يطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط *
اذا استأجر موصعا على نهر لبني عليه بناء ويتخذ عليه ر حى ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد
والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جرم لازم
كذا في المبسوط * واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجرين
والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط ان لا يخارمنى انقطع الماء
لا يكون لهذا الشرط عورة كذا في المحيط * طاحونة او حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد
منهما رجل ثم انفق احد المستأجرين في مرمة الحمام باذن مؤجرها فادان يرجع بما انفق على المالك
الذي لم يؤجره فانه يكون ما انفق على الذي اذن له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه انفقها باذنه
... كان المؤجر هو الذي انفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان
الاتفاق والمرمة باذنه او بالمرأة فان القاضي يأمره او لا بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه
بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر ر حى لطحن الحنطة
وطحن بهام مثل الحنطة او دونهما ضرر الا يصير مخالفا فاقفها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز للكردي *
قال ر ح لما سأله عن طاحونة بين رجلين اثلاثا جرسا حب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل
فادان صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك
الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنعه من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان
حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك
الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا اغلق الباب في اليوم
الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد آجر احدهما

نصيبه وحكم الحاكم بصفة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتفع به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر او يتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضر به كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل رحي من رجل وبيتا من آخر وبغيرا من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجر واذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهبت وجاء آخر برحي اخرى ومناعهما فنصبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسباه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحنناه فاجرة بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت اجرة ولو أجر الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاوز به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ربح كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومناعهما فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو موسي في ذلك ولا اجر عليه واو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعملان بنفسهما فمضى آجروا الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لا أحدهما خاص يعني الاحجار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال ولوان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا او حديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه قال وتجاوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلها وأجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

خلافه في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالا جرام يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل
 كذا في المحيط * وايس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالاحر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفكّه او يؤديه عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في
 مقدار الاحر فقال الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول
 قول المستأجر لانكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اتاوا
 جميعا البينة فالبينة الآجر كذا في المحيط * ولو اقام الطالب بينه يأخذ ايها شاء كذا في الوجيز
 للمكروري * وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كان ثوباً بعينه وكنل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باحر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياطاً ليخيط له
 ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكئل به انسان ان كفل بنسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكئل انسان بالخياطة صح ثم في مسألة الخياطة اذا لم يصح
 الكفالة بالخياطة وخط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخط
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغام ابلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط *
 لو استأجر منه ابلاً بغير اعيانها يحمل عليها ما عامسمى الى بلد معلوم وكئل له رحل بالحمولة جاز
 ولو استأجر ابلاً بغير اعيانها وكئل له رحل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال ابو حنيفة رح
 اذا عجل المستأجر الاجر وكئل له رحل بالاحران انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط *

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآحر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل

على فصلين * الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل

او بين الشاهدين وان اختلفا بعد انتضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول

قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث

العارض فقال المستأجر عارض اي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او اباق ووجد المرء جر

ذلك فان كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن

قائماً فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع

فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة

تحتالان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية *

وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر والمستأجر فشهد
 احدهما بمثل ما ادعى والاخر باقل او اكثر لا تقبل الشهادة وسن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء
 المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من
 ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند
 ابي يوسف ومحمد رح يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد
 الشاهدين والاخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة
 ندل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا احد شاهديه فيمنع قبول شهادته وان
 لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا وكذلك
 ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة
 والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلغا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة
 اخذت ببينة رب الدابة على الآجرو بينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة رح وكان
 يقول اولاً الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجرة البينة
 بينة رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال امرتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك
 بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا صمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما
 بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط * انكر الصباغ دفع الثوب اليه
 فشهد شاهدانه دفع اليه لبصيفه احمر وشهد الآخري بصيفه اصفر لا يقبل كذا في المحيط الرخسي *
 ولوان رجلا ادعى قبل رجل انه اكراه دابتين في اعيانها بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك
 البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة رح يقول
 اولاً بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع
 وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح هذا
 الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجران قال صاحب الدابة
 اكريتك احدهما الى بغداد بدينا واقام البينة على ذاك واقام المستكري البينة انه استكراهما
 جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينا وخمسة دراهم اذا كان
 اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولواكثر دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى

كتاب الاجارة (٦٧٦) (الباب الخامس والعشرون) الفصل الاول

الى القادسية فجازها الى القادسية فنفت احدبهما واختلفا فقال المكري التي نفقت
قد اكرتنيها الى الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكرتنيها الى القادسية فالقول
قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيابة * وان ادعى المستأجر الاجارة وجددها صاحب
الدابة فشهد شاهداه استأجرها ليركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخرا انه استأجرها ليركبها ويحمل
عليها هذا المتاع والمستأجر يردمي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حمولين كذا في المبسوط *
رجل ركب سفينة رجل من ترمذ الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى أمل
بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما
وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر فكان للناسي ان يبدأ بايهما شاء وان اقرع كان حسنا فلان
حلفا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقام البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على
صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما لما اقاما البينة يجعل كان الامر ان كانا في بطل اجارة
صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخرا اني اركبتك بغلا
من ترمذ الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغه الى فلان ببلخ بخمسة
دراهم فانه يحلف كل واحد منهما ان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل
لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال
المستأجر اكرتني الى القادسية بدرهم وقال الآجر الى موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراه
عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال المؤجر اما آجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال
الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولوركب
رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكرتنيها الى الجبانة بدرهم فجازت ذلك وقال
الذي ركب اعرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكره
الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكرها الى الساحل بدرهم ونصف
وشهد له شاهد بذلك وأخر شهد بانه اكرها الى الساحل بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان
تدركها كذا في المبسوط * فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى
له بدرهم واحد ولو كان الآجر يردمي الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين
لا يقبل

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر دار سنة فادعى المستأجر انه استأجرها احد عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة وادعى الآخر ان أجره سنة بعشرة دراهم واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روي عن ابي يوسف رح انه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة بعض المسافة فانهما يتحالفان واذا حلفا تنسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى كذا في الظهيرية * وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني اقبل بينة رب الدار على الآجر واجعلها شهرا بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا في التاتارخانية * رجل اقام بينة انه آجر بينة هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر بينة انه استأجر ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في محيط السرخسي * هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهرا فاقام رجلان كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدار بين المدعين نصف لكل واحد منهما خمسة دراهم استحسانا والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم لي اجرا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجرا وقد اخذته على سبيل الاجر وقال الخياط سميت لي اجرا فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل رجل دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته بدرهم وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم لهما بينة فاني انظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر اعطيته به درهما بعد ان يحلف الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفرا قل من دانقين

اعطيتهم دنانير بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانقين ولا ينقص منه وان كان يزيد في ثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته درهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بخلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضم رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهمه اكد في المبسوط * ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي بغير اجر وقال القصار لابل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستاجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول ارب الثوب وان تصادقا على انه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر ابو الليث راجح في عيون المسائل فيه اقوال ثلاثة قال محمد راجح ان اتخذ دكانا وانصب لعمل النصاره بانه تجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * ولو اختلفا في الثوب ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وتراذا وان كان قد فرغ من العمل والتول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجر انه درهم او دينار وفي صفته انه جيد او ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستاجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيعاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستاجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وابيها اكل عن اليمين انه دعوى صاحبه وان اقاما البيئتين فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستاجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستاجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة والا مر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البينة قبلت بينة

كل واحد على الفضل الذي يستحق نحوه ان يدعى الآجر شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة واقاما البينة يتضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافا في الاجرة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والنكول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك او في المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجنس فقال الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يتضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبينة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا وفي الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسوخ العتد بينهما وايهما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يتضى بالبينتين جميعا فيقضى بزيادة الآجر ببينة الآجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وايهما ابدأ الدعوى يحلف صاحبه اولا كذا في خزائن المفتين * قال ابو يوسف رح رجل دفع حذاء نعلين ليخصفهما فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتني بدرهم ينظر ان كان يستطيع ان ينزعهما من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعهما ان كان لا يستطيع ان ينزعهما الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني ان تقطعه قباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتني بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع * دفع ليصبغ بقفيز وعصفر فقال صبغته بقفيز وقال رب الثوب بربع قفيز يرى

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا الصبغ قد يكون تبرع فقبض فاقول قول رب الثوب والبينة للصبغ
 كذا في محيط السرخسي * وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقطع سنه فقطع ثم اختلفا قال امرتك
 بان تقطع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقطع هذه القول قول الآمر ولو قطع ما امره لكن سن
 اخرى متصلة بهذه السن فانتقلت لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو امره ان يقطع شيئا من جسده
 او يبط فوجدته ثم اختلفا والقول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي *
 قال ولو دفع الي ناداف ثوبا يندف عليه قطعا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف مشرب استارا
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال الداف دفعت
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول الداف وعلى صاحب القباء ان يدفع
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال الداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فردت
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة
 اساتير وكان الثوب للداف كذا في المحيط * اعطى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة
 والقطن فقطعه وخياطه وحشاه واتنقذ الى العمل والاحر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطاتي
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب ويسعه ان يأخذها ويلبسها
 هكذا في الكبرى * ولو دفع الي قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى
 قاصيخان * والا جر للتصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب صد
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
 قاصيخان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمر بك بقصرة والذي دفعته اليك لتقصره غير هذا
 الثوب فابدى خذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياط لم يأخذه لكن يضمن الخياط
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرت
 وغسلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرتك عندك او في بيتك او قال
 قصرة غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما شبه هذا من الاعمال

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك القول قوله فان طلب
القصار يمينه لم يحلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة *
ولو ان القصار اطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد زح
لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
كذا في فتاوى قاضي خان * من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه
الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال
يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ عن خصومته وايهما كذب فان حاف برئ وان ابى
لزومه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على
صاحب الثوب اليمين على الاجروان حلف برئ عن خصومة الآخر بحصة الثوب الرابع كذا
في الحاوي للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجامه وسيم دادكه قصارت
ان كني هم دور وزوبمن دهي نكر دوداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال
رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك
الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى
وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل
ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب
الا جرة لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية *
ولو اعطى حملا متاعا ليحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل
هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الا مرا جرة الا ان يصدقه ويأخذه
لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا لو حملة طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام
كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن
ان يكون القول قول الحمل ويأخذ الاجروان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعير او قال
رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
حملا ليحمل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمل وزن الحمولة
انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامة وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار اوفيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهم اقبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة *

وفي العيون عن محمد بن روح فيمن دفع الى ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص بالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذه منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة بالقول قول الملاح ان الطعام وافرو ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدره انقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بخيانة او تقصير منه وعليه الفتوى

كد في المضمرة * الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اراد وجد بالاجرة عيبا واراد ان يرد على المستأجر ان كان دينان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يرد على المستأجر سواء كانت الاجرة دينان او عينا وان كذبه المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينان لم يكن اقرار المؤجر بقبض الجداد ولا بالاستيفاء واما اقرب قبض الدراهم لا غير القياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر واذ اقرب قبض الجداد بان قال قبضت الجداد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط * ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرد به عيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي بالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بردة لفوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو جر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجوع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فامي من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه ابا ختافا فبما فيه من الزيوف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا حدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصناع اذا اختلفا فيما يحدثه الصناع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط * والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او حص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الجص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كما لسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط * فلو اقر رب الدار ان المستأجر جصصها او فرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناءه لحاجته اليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمنا ع الموضوع كذا في المبسوط * ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسرير وغلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو المفروش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيانية * الا في احد مصرعي الباب اذا كان موضوعا والآخرة مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو الآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار امره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فاتقيا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا اذا كان مشكل الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقول المستأجر حتى تعذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة ابقاء ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب منها مصرعان احدهما سافط والآخر معلق بالباب واختلفا في السافط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سقفه مصور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحاً في البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في الذخيرة * اذا تكاثر من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال بني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او فاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقر بذاك او جاحد لا يلتزم الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الآجر والمستأجر فينظر في ذلك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل تكاثر من رجل بيت كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما اعرتنيته او اسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولاحق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن الدار لفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للمدعي وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان اقاما جميعاً البينة يؤخذ البينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة والمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم اراه فالقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قد رآها كذا في المحيط

في المحيط * ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع
لم يثبت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تكاثر من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجرا للمنزل كما في سائر الاجارات
الفاصلة فان قال المستأجر انفق على مبالغ وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر ورجل تكاثر من دارا شهرا بعشرة دراهم فسكنها يوما ويومين ثم
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة * واذا استأجر من آخر دارا شهرا بدرهم فسكنها
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن
ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فعليك الضمان
فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول
يوما او يومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط *
تكاثر بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب
المنزل بالاجر فقال المستأجر انما اقدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة
لها فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا لا يملك الغلق يمكن فتح الباب فالقول
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يملك الغلق
ولا يمكن فتحه الباب بعد القول قول المستأجر وبه يفتى وان اقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح
مفتاحا لا يملك الغلق كذا في جواهر الاطلاعي * آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكنستها ورميتها فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان انكر فالقول له
مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام
رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السارقين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول
المستأجر ان الم يعرف كون المدعى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرماذ فان كان ذلك من

عمل المستأجر وكان مفرا بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لابل البست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلي معني هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي ابسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر عليّ قالوا فيجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الا لباس معاينة وان كذبها فقد ابرأها من الصمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكريتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وثلثين من الدابة بل اكريتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنصف ان لم يقر لاحدهما بيته فانهما يتحدان وتترادان وان قامت لاحدهما بيته فانه يقضى بينته وان اقاما جميع البيتين كان ابو حنيفة يرح او لا يقول الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد راجح كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفوا ردت الاجارة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكريتك عرباً ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكريتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكاثر ثلث دواب من بغداد الى مدينة الري باعياها كانت الاجارة جائزة واذا حازت الاحارة فاولان المكاري باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او آجر او اعار او اودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البيعة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكاري حاضراً او غائباً فان كان المكاري حاضراً فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجره امانه واذا سمعت بيعة المستأجر وكان المكاري باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين قادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته

ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتريا او متصفا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطوايسي والشيخ فخر الاسلام علي البزدوي ان بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرقا بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة واعط نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرت منه ان اقر صاحب الدابة ذاك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيل الاستيجار فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هدا و اقر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيل من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء متدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقرا الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فمات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما آجره ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وان اقاما بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

الى بغداد فقال احدهما اكرينا كها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المقعود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا وان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كالمومات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المقعود عليه فالقول للمستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعي من الاجر فيقضى لمدعي خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المقعود عليه اما اذا اختلفا في قدر المقعود عليه في السير فقال احدهما اكرينا كها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واتعتوا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعي ويدعي مكان آخر او مدعي يتران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى حد الكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة سير على ما يتولان كذا في المحيط * تَكَارَى شَقَّ مَحْمَلٍ فَقَالَ الْحَمَالُ عَنَيْتُ عِيدَانَ الْمَحْمَلِ وَقَالَ الْمُسْتَكْرِي بَلْ عَنَيْتُ الْإِبِلَ إِنْ كَانَ الْكِرَاءُ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى بِهِ خَشَبَ الْمَحْمَلِ فَالْقَوْلُ لِلْحَمَالِ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى مِنْ الْإِبِلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَكْرِي لِأَنَّ اسْمَ الْمَحْمَلِ كَمَا يُطَاقُ عَلَى الْعِيدَانِ يَحْمَلُ عَلَى الْإِبِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مَجْهُولًا فَوْجِبَ اسْتِبَانَةُ الْمُرَادِ مِنَ الْمَلْفُوظِ بِالْمُسَمَّى كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِ * وَأَذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ دَابَّةً وَغَلَامًا لِيَذْهَبَ بِهِ بِكِتَابٍ إِلَى بَغْدَادٍ وَاخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْجِيرَانُ اخْتَلَفًا فِي إِيْفَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُرْسَلُ يَنْكُرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ كَالْبَائِعِ إِذَا دَعَى تَسْلِيمَ الْمُبِيعِ وَالْمُسْتَشْتَرِيَ يَنْكُرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِيْفَاءِ الْإِجْرَاءِ فَقَوْلُ الْغَلَامِ هَكَذَا فِي الْمُحِيطِ * رَجُلٌ تَكَرَّى غَلَامًا لِيَذْهَبَ بِهِ بِكِتَابٍ

بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه عطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمرا فاجاء بحمار فاختلفا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصما في البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فارة الدابة على ادبها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازع في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدا يخيط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فجمد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلفا الى القاضي في ذلك شهر اثم زكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخياطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدة ولكن فصبته والمسئلة بحاله كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل رجلي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا عذرو له ان ينسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة * اكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالا مرالى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متعاقبتين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة * قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصا عند القاضي فقال احدهما اكثرينا من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآحر اكثرينا من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا يسهل لواحد منهما فان القاضي يقتضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يقتضي فيها بالاجارة ويسنع القاضي كل واحد منهما من الراهب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعاه من الكراء وركبت البيعتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يأمرهما ان ينفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد انتقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التآثر خانية * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موثوقا الى ان يسهنا ان ربهات والقاضي ان لا يسمع خصومتها ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي * ولو اكثرى دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا الاحدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصادق على ذلك ولم يقيما بيعة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البيعة مع تصادقهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكه على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل النهائي كما كانا يفعلان مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع اليه بغداد وذكروا في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع كذا في المحيط * وفي نوار بن سماعة وهشام عن محمد رح رجل آجر دارا من رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فلا جرة لي وقال الآجر كنت غصبتها منه وآجرتها فلا جرة لي فالقول قول رب الدار وياخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناء وآجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وآجرتها قال يقسم الآجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة * قال ابو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدق انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يديك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق اثبات الاجارة عاينه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبتها عني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر ائت وقد سام اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين * باع الدلال ضيعة رجل بامره

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر و قال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفاً بأنه يبيع اموال الناس بالاجر لا يصدق الامر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي *
ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي *
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاة كذا وهي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء رح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة كذا وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية * دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى ببقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها ستة فالقول للمؤجر لانه مالك الاجرة
وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية * الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب والركوب
يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية *
اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي * فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال علي ان يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي * اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان استيجار اهل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكاري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتاداً ولو لم يكن كذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق بتحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض

نقض الاجارة وان شاء تبرص الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر
تكارى حمولة بغير عينها ليحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى
كذا في خزائن المفتين * في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك
المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب اولم يركب
وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكثه مثل
ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب اولم يركب ولو مكث
كثيرا مقدارا لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر
كذا في التاتارخانية * رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وقد ورم بطنها
واعملت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى *
ولو دفع المكاري الدابة الى المكتري لا يجب عليه ان يبعث تلميذه او غلامه وعن محمد ر ح
انه يجب كذا في الغيائية * وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكاري على غيرها قال
لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التاتارخانية * ووتكاري من العرائل الى جعفي وجعفي تبياتان
بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه
اجر مثلها ومثله بخارا اذا نكراها الى السهلة ولم يبين اي السهلتين هي سهلة توت او سهلة امير
او نكراها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية *
استأجر دواب من خوارزم الى بخارا بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتبر نقد خوارزم
ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القبية * تكاري دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم
فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر
بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي العارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة *
في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل
عليها هل يرجع على المكاري بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين لا لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية *
واذا تكاري دابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي
الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد
الفاسد بالجائز كذا في المبسوط * ولو تكاري دابتين رجلان صفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلهما على قدر حملهما ركذا اذا استأجر غلامين للخياطة ونحوه كذا في الغياثة * واذا تكارى قوم
 مشاة ابل على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اعبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة
 الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * واذا
 آجر الرجل دابة الى الجبانة او الى الجبازة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها
 جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة بما كان في بلاد محمد رح جبانان احدهما بعيدة والاخرى
 قريبة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وقوع الاجارة على اول حدود من
 تلك الجبانة وفي الجبازة اما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين او ثلثة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كان
 المصلى واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها آجر يجوز كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة لبشيع
 عليها رجلا او لبتلى عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضعا معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر
 من رجل دابة كل شهر عشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبه فان كان يسمى بالكوفة
 ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسم مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تدارها من بلد الى كوفة
 ليركبها فله ان يباغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل
 متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا من لي فاذا هو قد اخطأ فارد ان يحمله ثانية الى
 منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وحيثا فله ان يبلغ
 عليه الى اهله بالكوفة اذ رجع عن موضع كذا لو تكارى من الكوفة الى الحيرة واذا تكارى دابة
 بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وحيثا فارد ان يبلغ في رجعتة الى اهله
 لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنتقى
 لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكاري في خمسة وعشرين يوما
 قال يحط عنه من الاجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول
 ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد
 على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى
 صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولو اكترى ابلا من كوفة الى
 مكة الحج ذاهبا وحيثا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلثة ايام التشريق كذا
 في خزائن المفتين * ولو اكترى الدابة رجلا ن فمات احدهما في بعض الطريق اجبر المكاري على

ان يكرى، والذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجروا سفينة ليحملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقين بحصتهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضربوا الباقين في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغياثة * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابه ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءا ويتقرر عليه ستة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشتراط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءا من ثمانية وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءا ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلثون جزءا للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءا من الاجر واما يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمنح بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولو اراد المكترى ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها ومثلها جاز ولو اراد المكترى ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الإحر بكماله وان هرب الحمل فانفق المكتري على الدابة
بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما اتفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق
الابينة كذا في الغايبة * واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة
الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج
فرد الدابة عند الظهر فلا اجر وهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الدابة لا انتظار خروج
ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للحمل فله
ان يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر
وفي البتالي ان استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكارى
دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء
ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا
فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية *

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والنلف وغير ذلك استأجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذاك الموضع يضمن ولو كان هذا في النوب لا
كذا في السراجية * وعن محمد ربح استأجرها ليركبها في المصر يوم ما فخرج عليها ثم ردها في ذلك
اليوم الى المصر برى عن الضمان كذا في التاتار خانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كيلا
معلوما فحمل عليها برأ مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة
اثقل من الشعير وهي اصلب واشد اند ما جا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا
بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة اقفة من شعير وحمل عليها احد عشر قفيزا من شعير حيث
يضمن جزء من احد عشر جزءا من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من
جنس المسمى ولو سمي عشرة اقفة من حنطة فحمل عليها عشرة اقفة من شعير ففي الاستحسان
لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول
من موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل
ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا لان المحمول
يأخذ

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعيرا فحمل عليها حديدا او خجرا مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها حطبا او تبا او قطبا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية * ولو تكرر اهال الحمل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها برا مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهر زادة لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد رح في عارضة الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعيرا فعطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع * ولو حمل الاكبية او الطيالة مكان الثوب الزطي ضمن كذا في الغيائية * اكثرى بعير المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا في محيط السرخسي * استأجرها ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجرها ان يحمل الى موضع كذا فنقادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الاجر كذا في التاتارخانية * وان استأجر سرجا ليركبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه وان استأجر اكا فابتقل عليه حنطة شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المبسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا في التاتارخانية * ولو استأجر دابة على ان لا حدها ثلثيها وللآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والآخرة عشرة ضمن هذا اربعة وثلثا من سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغيائية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مختوما فعطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوما دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادي عشر

استأجروا للركوب في المصر او خارج المصر فان استأجر لحمل مروض بعينه فاركب غيرها
صار ضامنا ولا يجب الا جر سلمت الدابة او هلكت وان كان لحمل مروض بغير عينها لم يضمن
كذا في المحيط * تكاري ليحمل انسا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت
ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلا فالاحمل كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها
ليركب فاركب صبي استمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيانية * اكثرى دابة
ليحمل عايبها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الثاقه فحمل ولدها
مع المرأة وان كان ولدت الثاقه ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر
حمارا يسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمير فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج
الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره با كاف فنزع ذاك الا كاف واوكفه
با كاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه با كاف هو اقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر
حمارا با كاف ايركبه بنزع الا كاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا يسرج ليركبه فحمل
عايبها كان السرج اكا وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع التغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال
ابن يوسف ومحمد رح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف
في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمنزل هذا الا كاف اما اذا كان دابة لا تؤكف
اصلا ولا تؤكف مثل هذا الا كاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو
استأجر حمارا عربا با فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع
لا يمكن الركوب اليه الا يسرج نحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره
ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج
في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عربا فلا ضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع
القيمة او بقدر ما زاد لاذكر لهذه المسئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح
وكذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لجام فالجملها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب
لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجملها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين *
واذا كبه الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بعنف او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رح
وعليه

وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * ومن اسمعيل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها فضررها فماتت
ان كان يضربها باذن صاحبها و اصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع
المعتاد يضمن بالا جماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضممرات * فان كان
في صنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيائية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاء وزبها
من الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة اولم يركب ثم ردها الى الكوفة
كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك
في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول
صاحبه كذا في فتاوى قاضيه خان * واو هلك المستأجر في بد المستأجره متحقه رجل فضمن
المستأجر قيمته رجوع على الآجر وما ضمن كذا في الينابيع * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة
افقرة ما جردا من غيره ليحمل عليها عشرين تفيزا فحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمنين
فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو
استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد بقسم الكراء على السهولة
والشدة لانه رب فرسخ كراوة درهم ورب فرسخ كراوة درهمان كذا في التاتارخانية * ولما استأجر
دابة ليركب الى موضع كذا اذ اهابا وجائبا بعلقها حتى فسدت ثم رجع واراد فغيره يجب اجر مثل
الذهب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار غاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك
ضمن نصف قيمة الدابة وان علقها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيائية * ولو استأجرها
ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول
كذا في البدائع * واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت
الدابة وهلك فلا اجر عليه والا صل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر
على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الا يرى ان من
استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس
الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب
المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان غصب ورجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على
المستأجر اصلا كذا في الذخيرة * استأجر دابة ليحمل عليها احدا فعينا الى موضع معين في طريق

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهكمت او المتاع لم يضمن وان بلغ فله الا جرد لان الطريق لما لم يتفاوت لم يفد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه او هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان حمله في البحر ضمن لان الهلاك فيه بالبوان بلغ فله الا جرد ولا عبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر قاشي * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وفاقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق ليول او غائط او اشتغل بالحدث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر دابة من القرية الى المصريف عث صاحب الدابة رجلا مع المسأجر فتشاغل المبعوث في الطريق بامر من الامور فذهب المستأجر وحده بالدابة فصاعت في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزنة المفتين * وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فله اسارى بعض طريق ادعاها لنفسه وجمدا استجارها رصاحبها يدعى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انتصت المسافة نجاه بها ليردها على صاحبها فثلث يضمن وذكرا القدوري ان عندنا بي يوسف رح اجرة ما قبل جموده وسقطت عنه اجرة ما بعد جموده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المسأجر او العبد المسأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي * اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فغيرين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرمه ويشترى له شيئا بالكرام فعمي البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر ان يستطبع امساكه او يستطبع رده اعمى فهو صامن لقيمته كذا في الخلاصة * وسئل عن آجر دابة من الآخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب دونه مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب به الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الي مع البعير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت البعير وتخلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة اياما في حمل نفسه ثم رجع بها مع غير اخرى فافر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجيرها خالف حين استعمالها فضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عندنا بي حنيفة رح

في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ربح فان لم يستعمله الم يضمن وأن لم يرجع مع العبر
الاولى لانه قال له مع العبر ولم ينل هذه العبر فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العبر
فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى منزله
يوم الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة
فعطبت يضمن قيمة الدابة وقبل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو
لمختار عند ابي الليث ربح كذا في خزائن المفتين * استأجر حمارا ليحمل عليه عشرين قران من التراب
الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقران لبن فان هلك في العود ضمن قيمته
ولا اجر وان سام حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا ليحمل كذا
حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه
نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة حمار بذلك القدر كذا في الكبرى * وسئل عن استأجر حمارا لينقل
عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر بل
يقوي واحمل عليه حمل مثله فبعث فاصابت رجله آفة قل لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * وفي
المستقى استأجر غلاما شيئا رباعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان
لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى
مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الليث ربح رجل جاء بدابة الى بيطار
وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب
الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه
ما ذون في ذلك كذا في المحيط * صبر في انقود دراهم رجل باجر فاذا فيها زيوف او ستوقه لا يضمن
الصبر في شيء الا انه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما اوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من
الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجر فان كان الزيوف نصفاً فينصف الاجر
ويرد الزيوف على الدافع فان انكره لافع قال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع
يمينه لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الآخذ اقربا ستيفاء حقه او باستيفاء الجيران فان اقر بذلك
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيف فتنكر الدافع ان يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى
هـ صيخان * وسئل عن استأجر وراقا ليكتب له مصحفا وينتطه ويعشرة بكذا ويعجمه فاخطأ في

بعض النقط والعواشر قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدفع بالخيار ان شاء اخذ واعطاه
اجرمثله ولا يجاوز به المسمى وان شاع رد عليه واخذ ما اعطاه وان واقفه في البعض دون البعض
اعطاه حصه ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاربي * ولو امر رجلا بصبغ ثوبه
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضم منه قيمة ثوبه ابيض وترك
ثوبه عليه وان شاء اخذ لثوب واعطاه اجرمثله لا يزاد على المسمى وان صبغه ما امره به الا انه خالف
في الوصف بان امره ان يصبغه بربع قفيز عصفور فصبغه بقفيز مصفر واتى بذلك رب الثوب فخير رب الثوب
ان شاء ترك الثوب ما به وضم منه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اراد من العصفور فيه مع
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * ولو دفع اليه خاتما وامره ان ينقش اسمه في النصف
فتنقش اسم غيره عمدا او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء اخذه واعطاه مثل اجر
عمله لا يزاد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجارا بابا وامره ان ينقشه كذا عمل غيره ما امره به الخیار
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغيائية * واذا امر رجلا ان يحضره قال محمد بن
اعطاه ما زادت الخضرة فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي راى في البيت كذا في البدائع *
وان امر ان ينقش بابه او جداره احمر فنقشه اخضر فان شاء ضمنه وان شاء اخذ واعطاه ما زاد اصبغ فيه
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بيته فحمله واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا اجر كذا في الغيائية * رجل
استأجر رصا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنقصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال انطع
قميصا فخاطه قباء او امره ان يخيطه روميا فخاطه فارسيان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك
الثوب عليه وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله ولا يزاد على المسمى ولو خاط سراويل ينقطع حق المالك
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغيائية * روى هشام
عن محمد بن حريش فيمن دفع الى رجل شيئا ليضرب له طستا موصوفا فضرب لذكر زوال ان شاء ضمنه
مثل ما شبهه ويصير الكور للعامل وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله لا يجاوز به ما سمى كذا في البدائع *
واذا دفع الى حائك غزلا ينسجه سبعة اربع فحاسبه اقل او اكثر فله الخيار لانه يتبر شرطه وان
شاء ترك الثوب عليه وضمنه فزله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ
الله رب

الثوب واعطاءه الاجر امكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصته من المسمى وتفسيره انه امره سبعا في اربع ومكسرة ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالتقصان بالربع ينقص من المسمى ربعه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة ارباع المسمى وان اختلفا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيانية * (مردى ريسان قريبا فندة داد تا كرباس بافند بافندة بعضى ازين ريسان قزجر داشت وريسان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافندة مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآ خر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان به كمن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائنة المفتين * دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآ خر اغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * زجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآ خر (وفرمودش كه اين باريك رنش صدي باف واين سبطه راپا ن صدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآ خر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة * في التوازل سئل ابو بكر عن اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا وام ينعال حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاسد له قال النقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية * وارجاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كنتاني قميصا فاطعه وخط بدرهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه ان لا يكتيك فالحياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر يكتيني قميصا فقال نعم قال انطعه فاذا هولا يكتفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر الى هذا الثوب ايكثيني قميصا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاطعه او قال انطعه ان افلما قطعه ان لا يكتفيه لاذكر له هذه المسئلة في الكتب وحكي من النقيه ابي بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا وقال انطعه حتى يصيب القدوم وكمه خمسة اشبار وعرضه كذا فجباه به ناقصا قال ان كان قدرا صبع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل لياخذ خشب

الحمار وضاع ان لم يرغب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعا لا يعد تضييعا فان كانت السكة غير نافذة او بعض الثرى لا يضمن فان عد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياخذ شيئا او المسجد فهذا وترك الربط سواء يضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر او هلك ان كان بحال لو اتبع الحمار والمستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا يضمن استدلالا بان البقرة اذا ندت من السرج وترك الاجير اتباعها التل يضيع الباقي فهلك التي ندت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة واو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين * وفي فتوى الاعلى استأجر حمارا فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجودة ولو طلب بالتقرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنع فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبأ وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقريه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجر مطلقا ولم يبين من يركب وهناك قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك موضعا عد نوم من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حمارا واستأجر رجلا ليحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا فوقفه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية * ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يرغب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العناية * وسئل ابو بكر عن امر آخر

ان يستكري حمارا ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الا اجر ففعل المأمر ذلك وادخل
المأمر في الطريق الحمار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان
الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا
في الحاوي * استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب
واشترى واخذ الظالم حمار القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فمن
ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان
الذين ذهبوا لا يلومون لمافية من تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى
المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع
القماش لا ضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز
للكردري * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت
الى ذلك فذهب فاخذ الصوص وذهبوا بالدابة قال الفقهاء ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا
الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية * جماعة آجروا رجل واحد
منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت معه تعاهد الحمار فذهب معه فقال له
المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على
المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امروه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين * رجل
اكثرى حمارا من كش الى بخار فاعفى الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر
المكترى رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه
صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا ما فافرق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكثره
لركوب نفسه ضمن وان اكثره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع
الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قريته ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب
وسيب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس
فاستأجر رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن
الفرس على من يجب قال لا شك ان الاول ضامن لتسيبه واما مستأجرا الاجير الذي ذهب
بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان شهد

انه انما اخذه لبردة على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد او اشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ لبردها على المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (خر كرى در راه بماند كرى گيرنده رفت و خور را ماند خداوند خبر با خبر نبود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان الكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب الكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على الكاري قالوا هذا اذا لم يمكن للكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر حماره لا يفهم ان كان لا يعرف العوان قال قاضي بخان لا يضمن مطابقا لالتأني بدفع الدين يضمن كذا في القنية * استأجر حمارا لينقل اثرا من خربة فاخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهاك الحمار ان انهدمت من معاجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غيره معاجلة لبردة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العداية * رجل استأجر حمارا لينقل عليه اشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوقه في النهر مع الحمل واشتعل المستأجر بقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها احد الها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احد الها ويتجاوز فان عنف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لا من ضربه وتعينه لا يضمن كذا في الظهيرية * استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوفره كما يوفر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غالباً لم يضمن وان كان يعلم انه قد اسلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغياثة * مستأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع برده

بردته فسرق البردعة واثريه البرد ومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصيناً بان يكون له حائل رفيع لا يقع بصرا لما را الكرم وله باب مغلق فان عدم واخذ لم يكن حصيناً والبرد لا يضره مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمارة لا البردعة وان لم يكن حصيناً وبضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمارة الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمارة المستأجر والمستأجر يقدر ان يأخذ منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلثة حصد وهائم استأجر واحد من الثلثة حمارة من رجل لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحمارة ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فغضب الحمارة عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجر واحد هم الحمارة والبقر ويستعمله هو او شريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائنة المفتين * استأجر قباناً ليزن به الحمل كان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي * قال فخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى * وفي بيع المنقلى استأجر قدراً فلما انقضت مدته ردها الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يرد يضمن كذا في العصول العمادية * رجل استأجر قدراً فلما فرغ حمله على الحمارة وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمارة فانكسر لا يضمن ان كان حمارة يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى * استأجر قدراً للطبخ فطبخ فآخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقه فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوباً للبس وتخرق من لبسه قيل وهو الصحيح وكذا في مسئلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية * رجل استأجر فاساد فعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدرى اين ذهب ان استأجر الاجير ولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقاً كذا في الخلاصة * والاصح انه اذا استأجر الفاس او لاعدل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفاً بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر فاس القصاب فاخذه منه
العوان بالجارية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع ام يضمن كذا في القنية * استأجر من رجل مرا وجعله
في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا اجيرائه ولم يشرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المر
فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمر لا ضمان عليه والقول
في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الآجرو ان طال النية فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر
مرا فجعله في الطريق ثم اعرض عنه فسرق ان طال الاضرار ضمن وان لم يطل الاضرار لا يضمن كذا
في الملتقط * سمسار باع ما امره ببيعه فامسك الثمن عنده بامر صاحب الدلالة فسرق الثمن لا ضمان
عليه بالا جماع كذا في محيط السرخسي * الحمل اذا جاء بالحمل قتال صاحبه امسكه فهل ك عند
لا ضمان عليه ما انقصا و الخياط من له حق الحبس لاستيلاء الاجرا اذا امسك بامر بعد العمل فهل
ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التا قار خانية * واذا قصد
التصا دا ونزع البزغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضع
المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزغ بادن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز
الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا حتم الحجام او ختن الختان فبات ام يضمن
بخلاف التصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع العمل فان جاوز فتنقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات
عليه نصف بدل النفس وان برئ نكح ال بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة
عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى
في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجر لقطع يده واصبمه او ينزع سنه جاز ولو مات
لا يضمن كذا في التا قار خانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ارام ينضجه كان
صاهما ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وامر صاحب البعير فان دخلها
الدار فساق البعير فخر على القدور فكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على
الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على راد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
كذا في فتاوى قاضيخان * لو امتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية *

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلف عبارة

المشائخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والا جبر الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لا استحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غيره واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انساناً شهراً لخدمته والاجارة على العمل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً نحو ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة اولاً نحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير واحد بول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الذخيرة* والوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عتده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منفعة ولا تصير منفعة معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة كذا في التبيين* وحكم اجير الواحد انه امين في قولهم جهم يعا حنى ان ما هلك من عمله لاضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاري* وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يمكن التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة وقال ابو يوسف ومحمد رح ان هلك بامر يمكن التحرز عنه فهو ضمان وان هلك بامر لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط* وبعضهم افتوا بالصالح عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رح قال صاحب العدة فقلت له يوماً من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رح كذا في الفصول العمادية* وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الليث رح في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رح وبه افتى

كتاب الاجارة (٧١٢) (الباب الثامن والعشرون) الفصل الاول

كذا في التاثر خانية * وبقولهما يمتنى اليوم لتغيير احوال الناس وانه يحصل صيانة اموالهم كذا في النبيين *
ثم عددهما انما يضمن اذا كان امتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما الواطئة مصحفا لعمل له خلافا
او سيفا لعمل له حها را وسكنا لعمل لها بصا بافضاع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن
اجزاء كذا في السراج الوهاج * وفي المستثنى عن ابي يوسف روح لودفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضاء
خلاله ام يضمن وكذلك لودفع اليه ثوبا ليرميه في منديل فضاء المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا
ليصلح كفتيه فضاء العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الخابية فان شرط عليه
الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عند كالموت فسدت
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها
فذلك عند ابي حنيفة روح وعند هذه ايصح الشرط والعقد كذا في التاثر خانية * ثم اذا وجب الضمان
على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة
شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج * وما هلك في
يده بعمله كالصار اذ ادق الثوب فتخرق او ائده في الثوب فاحترق او الحمل اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحيط * خالف اولم يخالف كذا في الينابيع * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت
بده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا والمضون
مسا يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التاثر خانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير
بسراج ضمن كذا في التاثر خانية * ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه فتلّف
في يده بغير نعله وبغير تعد منه فلا ضمان ما يد كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك كالخياط والقصار
مؤنّد لا عليه الا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا وغنم
او غيرها للعامّة فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واساق الدواب على المشرعة
فازدحموا على القطرة ودفع بعضهم بعضا فوق عواشي الماء وعطبوها ضمن قيمتهم كذا في الينابيع *
هلك

هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية
 كذا في الفقيه * الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن
 وان كان اجيرا وحده لا يوزأ فحل انثى فعطبت ام يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا
 سرق لئلا كذا في الملتقط * وفي الناصري اذا ترك البقرة ترعى فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى فاضيل خان
 والتاثيرانية * قال محمد ربح في الجماع الصغير في رجل استأجر خمالا ليحمل له دنانير الفرات
 الى مكان معلوم باجر معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته
 في المكان الذي حملة ولا اجبر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر بحساب
 ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ربح آخر فاما على قول
 ابي يوسف ربح وهو قول محمد ربح اولا بالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالا جماع
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فذلك عند ابي خنيفة ربح لا ضمان عليه وله الاجر
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة *
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان
 على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحبل
 الذي يشد به المكاري المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقنة فتجعي ريح فتعثرها فتشتر من ذلك فينقطع الحبل فلا ضمان عليه كذا
 في السراج الوهاج * ولو حمل بحبل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغبائية * استأجر
 خمالا ليحمل عليه زق من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن
 الحمل وفي المنتقى واو وضعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهبا يضعه فرفع
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه وكثير من المشايخ كذا

في الوجيز للكردي * ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا فله نصف
اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما او لافيهو متطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير
اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر
ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها
باداء الضمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر حمالين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين بحسب الاجر
كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان
الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسكه فضااع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه
لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع
عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو
كسره انسان آخر لم يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغبائية * وفي فتاوى ابي الميث رح الحمال
اذا انزل في مغارة وتهيأ له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت
السرقه او اطرفا لبا كذا في الفصول العبادية * استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج
ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال انتطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن
قال فخر الدين وعليه الغتوي وبه نأخذ هكذا في الكبرى * في المتن في الحمال اذا كان يحملها على
عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالاجماع ولو انه
هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبها بالخيار ان شاء صممه وقت الكسر ويحيط عنه
من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملة كذا في الخلاصة *
المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب الزرق فضااع
الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية * اليتيمة سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركمانا ليحمل
له هذا الدبس من مرو الى بلخ فله بلخ وسط الطريق كان هناك قطرة وفيها حجر فلما اراد ان يمر به
البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان
ام لا فقال يجب الصمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد
فاجاب بكذا كذا في التاتارخانية * وان نفرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق
رب المتاع او بقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة

ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكارني وهذا القسم على قول ابي يوسف رح ولوحمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغيابة * ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي * والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالعقد كالحرك كذا في التمر تاشي * قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقعا فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن استأجر ليحمل عصيرا على دابته الى موضع فحملة فحين اراد ان يضعه اخذ احد العدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الزق من رميده قال ضمن نقصان الزق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحملة الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليل او صاحب الحمل معه يسير ان فضاقت الدابة مع الحمل ان كان المكارني يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ريم او صدم جبل فان غرقت من صدمة او معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفيتين وهو في احدتهما ومتاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يغب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردها الريح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فيجبره على عوده بالاحزان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاحزان كذا في الغياثية * وان احترقت السفينة من نارادخله الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرقاشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل علي بن محمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاحمال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت وانتقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا راغبين بما فعل اولئك فقال على العاقلين يجب الاجر والموافقة او على كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها او لاصمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سرق ذلك قال هذا كله قول ابي يوسف ومحمد رح قال ثمة ولا يبي يوسف رح فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذلك انقصارا اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الاحمال كذا في المحيط * ملا سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط ليلا فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت ترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة ههنا فلم يشدوا جراها حتى غرقت من الموج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية * ساج كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كراسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجيرا لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنيا يضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي الجامع الفتاوى

الفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية * رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة * (بافنده كرباس رادكار خانه مانند وشب بخانه رفت ودر بست) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزائن المفتين * (بافنده كرباس بافت ودر خانه نهاد وبمالك رد نکرد دزد برد) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية * (بافنده كرباس بافت وخصم را گفت كه كرباس را بديرون كردم بيا تا بيري وي گفت نزيديك تو باشد فردا بيايم وبيرم شب دزد برد بافنده تا وان دار نباشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزيديك تو باشد) واذالم يقل (نزيديك تو باشد) وهلک بعد ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد وام يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزائن المفتين * رجل دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوائيهما على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخاط قميصا وبقي قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباتي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغياثية * (ريسمان بيافنده داد و شرط كرد كه دو روز را بيافند بيافت) وهلک الثوب بعده يضمن على ما اختار شيخ الاسلام الارزجندي وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية * ولو استأجرة شهرا

لعمل الخياط فهو اجير وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع منه اجرا ذلك اليوم وهو درهم من اجرا الشهر كذا في الغيابة * جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما من الخياط نصف نقصان الخرق كذا في الوجيز للكردي * سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت واقعد ابن اخته حافظا فطر الطرار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الأخت ضمه اليه ابوه او امه او ضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمنا اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمنا فالقصار ضامن كذا في الحاوي * للفتاوى قصار سلم ثياب الناس الى اجيرة ليتشمسها في المتصرة ويحفظها فنام الاجير ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدرا نها ضاعت في حال نومه فالضمان على القصار ومن الاجير ولو علم انها ضاعت في حال نومه فالاجير ضامن بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجير المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان على القصار وبه نأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * قصاران يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذ احدهما كما خذ صاحبه كذا في خزائن المفتين * قصار رهن ثوب قصارة بدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر او ترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لا شيء على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (بيراهن ريخته بكار داد ونگفت كه ريخته است كازر پيراهن را بنخم نهاد و پيراهن سوخت و كازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب التصارة فاحترق كان ضامنا وكذا اذا عصرا الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجير القصار ولم يتعمد الفساد

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين * ومن محمد رح اذا دخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز منه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة رح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتلميذ القصار واجيرة الخاص اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار او اصغابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه اذا دخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وتلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة * اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي * وفي التجريد تلميذ القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما يعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتارخانية * اجير القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رقيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * ولو حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية * وان حمل الاجير شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على يد عينة عنده فافسد ما كان ضامنا اليها وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذاك على رب البيت ولا على اجيرة كذا في المبسوط * ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد او احرق بالنورة في الحب وبالششميس فرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجر ان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجات فقال قلما يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا ضمن كذا في الغياثة * ولو ان اجير القصار فيما يدق من الثياب انقلبته منه المدقة فوقع على ثوب فتخرق فان انقلبت قبل

ان يقع على ثوب القصار على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبا ان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فان الاجير يضمن فاما اذا انقلب المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بـلاتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لم يكن من ثيابه حكى عن ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة * في الولوالجية ولو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة او لا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التاثيرانية * ولو انكسر شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان * ولو دارجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادة فتخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو طوى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يبسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على حبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وندما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهما تخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيانية * قال قاضي فخر الدين العنوي على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى * واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية * واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فجذب به صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التاثيرانية * وفي القصارين

وفي القصارين اذا جنت بدا حدهما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك
 كذا في خزائن المفتين * قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في
 الحاوي للفتاوى * ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال اقصره ولا تضع من يدك
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق
 لا يضمن واستفتيت ائمة بخارصن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم بضمن كذا في الفصول العمادية * وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار او خطا ثم
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدفوع الى
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائن المفتين * ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ
 فقطعه وخاطه قرب الثوب بضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع هو على القاطع وياخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب
 الى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه
 مع الوديعه على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجير مشترك
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا
 في الغبائية * ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة رح
 خلا فلهما وان قبض فهلك هلك امانة بالا جماع وعن ابي حنيفة رح ليس للقصار الحبس فان حبسه
 وهلك ضمن كذا في خزائن الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصلحته
 فلا تدفعه الى تلميذي فلما اصلحه دفعه الى تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال
 ان كان التلميذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان
 قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر صاحب

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له
القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العمادية * وقعت
واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب
وقال انا رجل رستاقى محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقى السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب
واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا
القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرا ييس الناس فانفتحت اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا
غالباً ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسئلة على ممثلة ذكرناها في شرح القدرى او احترق
حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقاً غالباً من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم
به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكنه
استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا
في الذخيرة * وفي الخانية ولو شرط على القصار العدل على وجه لا يتخرق صم شرطه لان ذلك مقدور له
كذا في التناخانية * القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا
اخذ خذاً لينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية * واذا دخل
رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه
ابوبكر يقول ضمن الحمامي اجماً ما كان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند ابي حنيفة رح
اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان العقبة ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم
الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال العقبة ابو الميث رح به نأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة * رجال دخل
الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجماً عالا لانه مودع لان كل الاجر
بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام
فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا
في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة
ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنع صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب
ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لا ضمان عليه والاول
اصح هكذا في المحيط * نام الثيابي فسرفت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

في الوجيز للكردي * الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعاً ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئاً وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هاتان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استخفاف وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتي كذا في الفتاوى العتبية * وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضراً فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية نظرت اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابتهاجاً بابتهاج صبيها في دهليز الحمام ترى امها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابتهاج ضمن الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان * خرج من الحمام وقال كان في كيسي دراهم فضاغت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعاً ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجير وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحد فاما اذا كان اجير مشترك فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعاً وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما او بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عندهما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لا من سياقه بان سعدت الجبل او مكاناً مرتفعاً فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هانهر السقيها فغرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة ربح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سياقه بان استعجل عليها فعثرت وانكسرت رجلها وان دق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئباً واحداً يضمن كذا في الوجيز للكردي * وان ساق البقر فتناطحت

فهو متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقام يقدر على اتباعها كلها وا قبل على فرة منها وترك
 ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما
 يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * وكذا سناجر من يجي بالنار فهو
 متبرع كذا في محيط السرخسي * استأجر را ميا ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فرعاها
 في موضع فهلكت واحدة منها بغرق او اقتباس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترعى
 غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالا جماع والبيئة بينة
 الراعي وان كان اجبر و حدوا خلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا
 ضمان عليه بالا جماع كذا في الفتاوى العتائية * واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان الذي
 امره فعطبت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب
 الاجر كذا في المحيط * مثل نجم الائمة الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مائة معلومة
 ودفع اليه اجرة الحفظ والرعي واشتغل الراعي بمهمه وترك الافراس فضاعت فهل يضمن
 فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والافنعم كذا في القنية * راعى الرماك اذا توهق
 رمكة فوقع الرهق في عنقها فحذبت فموضوع ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الم مكان فلا ضمان
 هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر و حد فاما اذا كان اجبر مشترك
 فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الولو الحجة وهو
 الصحيح كذا في التاخر خانية * اذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط
 ذلك بعده لم يصح الشرط وام يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية *
 اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار
 للفتوى كذا في جواهر الاطلافي * ان كان الراعي مشتركا يرمي في الجبال فاشترط عليه صاحب
 الغنم ان تاتيه بسمة ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة ربح
 القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمة الا ان يقيم البيئة على الموت
 ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي
 فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط * واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة
 قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقاما البيئة فالبيئة بينة صاحب الغنم وليس للراعي

ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن
 كذا في النار خانية * وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجر فلوانه آجر نفسه من غيره
 بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كمالا على كل واحد منهما
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة * وفي الواو الحية بخلاف ما اذا استأجره يوما
 للحصاد او للخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يشتحق الاجر كمالا ويأثم كذا في النار خانية *
 قال ولو كان يبطل يوما ويومين عن الشهر او مرض سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة * وان
 اشترط عليه جبا معلوما وسمنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن
 لما اصاب من ذلك وله اجر مثله كذا في المبسوط * قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها
 المدفوع اليه وقرب ذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس له ان يضمن القابض
 اذ لم يقر ان المقبوض ملك المدعي ولم يتم للمدعي بينة فان اقام المدعي البينة ان ما قبض كان
 له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان
 مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط * ولا يقبل قول
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفع فوع اليه كذا في الفصول العمادية *
 بقار اهل قرية ولهم مرعى ملحقا بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في
 خزائن المفتين * الاجبر بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب من بصره حتى ضاع كذا في الغيائية *
 قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار لمشرك لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالنضييع
 في زماننا كذا في التقنية * وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرج في الشكلة وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل
 الى منزل صاحبها يضمن ما ضاع قل لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذالم يعد ذلك
 خلافا منه لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها
 الى بيت كل فالقول للبقار انها ادخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا الوادخل
 الباقور في مرابضها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه كذا في الوجيز
 للكردي * وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقار اني اذا ادخلت البقر القرية الى موضع

مسمى فابري منها بالشرط جائز وهو بري فان مات بقر رجل منهم فحاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني بري الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في التاتار خازنه * ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقر حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والغزالي على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى * وفي النزاع امرأة بعثت نورا الى بئر ثم جاء الرسول اليه وقال التوراني واخذ صدقه فهلك الثوران فامت لها بيعة فلها ان ترجع على البقرة ولا يرجع البقرة الى الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن عام بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقرته الى البقر على يدي رجل فجاء الى البقر بهذه البقرة وقال ان فلا تبعت اليك بهذه البقرة فقال البقر اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت فالبقر ضامن لانه اذا جاء بها الى البقرة فقد انتهى الامر فيصير البقر امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية * اهل قرية دفعوا لحمهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع اللحم حتى اذهب بهذا اللحم فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغبائية * بقر غاب عن الباقورة فوقع الباقورة في زرع رجل وامسدت الزرع لا يضمن البقر الا ان يكون البقر ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع واتلف مال انسان في سوقها فيضمن البقر كذا في خزائن العناوي * (از جمله ربه بزى بدو كان رء اس در آه دراعي در آمد تا بيرون را بدر جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية * اهل قرية يرعون دوابهم بالسوب فذهبت منها بقره في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الغنم على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى * وسئل عن اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما سرجهم فلم كانت نوبة احدهم اسأجر آخر ليحفظها فخرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيته للاكل فباع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبر صامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي *

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزانة المفتين * بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او الحاجة بنفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والآ فلا كذا في فتاوى قاضي خان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مدة يسيرة مثل ان يبول او يأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمانية * بقار ترك البقر مع صبي ليحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * (كواره بان كواره راما ند بدست كسي وگرگ گوساله را خورد ضامن نبود چون بدست عيال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع ماند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه كاري غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزانة المفتين * وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم ينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في المتفرقات في التوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساقر به واخذة اللصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر العقه ان المودع اذا ساقر به بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وههنا ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمناها فلا يضمن كذا في الفصول العمادية * اعطى صائغان هباليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاء الاول الثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجيرة او تلميذة خبر مالكة

وضمن ايهما شاء عندهما وعند ابي حنيفة ربح ضمن الاذل واوذكرا الثاني انه سرق منه بعد مطله
لم يضمن اما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو القصار
والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبدا او دابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد
على صاحب الدابة كذا في المحيط * ينتم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من البنيمة يضمن
عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجزة فان ضاع شيء من داخل العجزة بان نقب المص لا يضمن
على الاصح كذا في خزائن المفتين * النحاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام
عنه لا يصنع لا يضمن عند ابي حنيفة ربح وكذلك الدلان اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب
الى رجل لبراه ويشترى فذهب الثوب ولم يطره فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال
ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة *
رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصيفه بكذا ثم قال لا تصنع ابريسمي وردة علي كذا
فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين رجل
فذهب ضوءه لا يضمن كالكحطان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله
وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخران يضمن
وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرطان لا يذهب البصر فذهب البصر
لا يضمن كذا في الخلاصة * الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل
رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معلوم ففعل فالأجير يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل بطالب
الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالاجرة وأن لم يطالبه إلا جروا وذهب الآجير الا جرم من
الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالاجرة على الآمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة
الثالثة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ
كذا في الخلاصة * والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا
وقيل يفتى به اولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاطلافي * الموكل مع
المستأجر اذا اتفقا بنسخ الفسخ وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام
بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البنيمة سئل علي بن احمد عن رجل آجر ارض رجل
فسمع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العقد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له

ان يجيزة من بعد ذلك رخص هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذارد العقد عندنا كذا
 في التارخانية * الوكيل باستيجار دار بعينها بمشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل
 وقال انما استأجرته بعشرة فلا اجر على الآمر وعلى الوكيل الاجر لررب الدار وهذه المسئلة دليل
 على ان الاجارة لا تعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة * الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخارا الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارا انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة
 الاخيرة واختلفوا في جوازها قيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة
 ولم يثبت حكم لاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي * ثم اختلف المشائخ الذين
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا
 واحدا لانها لو اعتبرتها عقودا فما سوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لا تملك الاجارة
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط * وثمرة الخلاف
 يظهر فيما اذا آجروا اليتم ثلث سنين كانت الاجارة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها
 وفي الاستيجار لليتم كانت الاجارة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فنفسد الاجارة في السنة الثالثة
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى
 كذا في خزائن المفتين * قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجارة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو
 اجره مثله واكثر ثم يبرأ والا - الصغير المستأجر عن اجر السنين المتقدمة ويصم ابرأه عند ابي حنيفة ومحمد رح
 خلافا لابي يوسف رح ان اراد ان يصير مجمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب
 للصغير عقارا رصيا عا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلة
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المتأخرة الف الاشئ قليل

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وأن كان الف درهم أكثر من اجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضباع تجوز في الدواب والمماليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء ماله كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة لمالك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجلين آجر من ر جل دارا عشر سنين فخاف المستأجر ان يخرجاه منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان للشهر الآخر فلهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخار او جعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط * وفي الولوالجية قال آجرتك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والآخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ ينفسخ وحيلة اخرى يفسخ مضافا بعض المشائخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للخرج كذا في الخلاصة * ر جل دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لغيره آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وامر صاحب الدار الكاتب لكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة ولا يجب

ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزائنه المفتين * اذا استأجر وقفا من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتهما اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذا في التارخانية * وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة مشائخنا انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة يقال الفقيه ابو جعفر انا اجوز في ثلث سنين ولا اجوز فيما زاد على ذلك والصدر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتى بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتى بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا الزمها دأجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما زداد و الى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها و زيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلا باتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل آجر منزلا كان والده وقفه على اولاده ابد اما تناسلوا فآجرة هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر فاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا جراما مثل او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزائنه المفتين * رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرانهما باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت احدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالا له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر من آخر دارا او ارضا مقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاً ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لاشك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة
يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرم اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره
مقاطعة كل سنة اشهر يبدل معلوم فله اراءة المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد
ولم يجد آجرة لبردة عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجرة وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة واني
المستأجر الثاني واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في
الكرم عملاً يدل على الرضاء ولو كان آجرة حاضراً حتى امكنه الرد ولم يرد لا يسقط مال المقاطعة
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذ لم يكن عمل في الدار عملاً يدل على الرضاء
كذا في المحيط * في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى
قاضيان * آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والثلث
خمس للمستأجر لا لجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي بديع الدين ليس له ذلك
كذا في القنية * رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر
هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث
الآجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركته الميت هذه الدار وقيمتها
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت
الاولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة

بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط * رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناء هابر ضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصا ليتبين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا ذكر المحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب المشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهرة فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاه مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخ العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الآجر في الارض او الكرم في الطويلة للمستأجر ائتمعت له ملك اليد والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر ارضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار لبيع الاستجار ثم ائتمرت الاشجار ثم فسخها فائتمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفاسخها فهي للآجر ولو اتلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه احكام البات ولو اتلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن بخير المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيهان والقاضي بدفع الدين لا يضمن النقصان لكنه بخير الاجير كذا في القنية * استأجر الكرم طويلاً ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلاً بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم المبررة وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية ولو اكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين * اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمُرتهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لاتصح لان الاجرة صارت ملكا للآجر باشتراط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى * استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شبرا باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شبرا وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شبرا ليستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع الى غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاسخ الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلعا وفيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل بجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي * والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لا من الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زادة الاستصناع ان يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم وبأمر البائع ان يتخذ له خفا يصفى له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للمستصانع هكذا قال ابو يوسف ر ح اولا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا ارضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد ر ح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس ان يجوز ولكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك اجلا يصير سلما ذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصبر سلماً بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصبر سلماً وفيما لا تعامل للناس فيه يصبر سلماً بضرب الاجل بالاجماع في القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس والاخيار واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابو سف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين مال الناس فيه تعامل وبين مال التعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصبر الاستصناع سلم بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منوبين من الابرسم ليضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الرمح ان لم يخط ونسج كل واحد منفرداً يأخذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في حواهر الفتاوى * رجل سلم غزلاً الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال لغرضي رطلا من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج عنه ثوباً على صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحساناً سواء كان الاستقراض مشروطاً في عقد الاجارة او لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك علي ان اعطيك غزلاً مثلاً فذلك فانه جائز يكون قرضاً وان قال زدني غزلاً وسكت فانه يجوز ايضا ويكون قرضاً ان لم يكن مشروطاً في عقد الاجارة جازت الاجارة قياساً واستحساناً وان كان مشروطاً بالمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحالك لا بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه والقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البيعة فان نكل رب الثوب عن اليمين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برى عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائماً سبأً تى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملي كذا درهما والقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز واذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضا فان كان مستهلكاً ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه فان نكل عن اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف ايم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من الغزل اعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم واجرمثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان مارع اليه من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا ثلثة بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العدل بسبب صغر الثوب وكبرة وقال بعضهم بانه يتعرف قدر الساقط من الثمن باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبرة وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصعرة فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما وانا وحب اعتبارهما يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجرمثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعدل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت هبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب اجر المثل او المسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقل المسمى فيجب تخرجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

متى حلف ولم تثبت الزيادة له اربك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد عرف مقدار ما دفع اليه من نزل فان تصادقا على ان ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان ورن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يزوي اهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صا لظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط *

ولو دفع سدس ما وقال اشتره ور به ينسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان تدر التفسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما يدفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر الصغر كذا في محيط السرخسي *

واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امرة ان يصنع منه قدوما فصنع له مراصمن له حديد امثل حديدة والا ناء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امرة ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الحطب نصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديدة وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما اشبه ذلك كذا في خزائن المفتين *

وسئل عن دفع السراج بعض آلات السرج وامرة بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبالآلات اخرى يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمان ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الا مر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فنقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والاتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للامر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي *

واذا دفع الرجل جلد الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسك ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة لودفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمر ح مسئلة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمدر ح مسئلة رجل دفع الى خياط طهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسئلة روايتان ولودفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمدر ح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل بطانته يليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صر بكذا وامر الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر بن سماعه شرط الراء في النعل وهكذا في القطع الاربع وكذلك في ترقيع الخرق واذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واهى به ان كان عمله الحامقا رنا لافساده اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقه اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار لرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر وان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قد ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطي له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لايعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فعله بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزا بلا غير مخرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا اوجب مع احرام المل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزا بلا غير مخرز والمتصل بخذه للاسكاف في الموضعين عين ما وعمل ثم في احد الموضعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر اوجب قيمة النعل مزا بلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المسئلتين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكرنا في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزا بلا فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا امكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد ر ح في المسئلتين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاه اباع ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلان شي قطعة وامر له ان يتخذ له ببطانة فهو على ما وصفنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغيانية * واد استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استحلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولو دفع الى اسكاف اريما ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والا يتصدق بها كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجردة فاقى بما ينطق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيد افعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانقين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا البينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقم له ما بينة ويجب ان يحكم في ذلك قيمة

النعل مزابلا ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهم كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانتين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد هما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجرة فاما اذا اختلفا في اصل الاجرة قال صاحب الخف عملته لني بغير اجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما اراد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعا ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيته يقوم المقومون فما يقولون ندفعه اليك فريضابه وبنائه وقومه رجل بائعاهما وابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير التومري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا علي وصعته قلبا واجرك درهم فصافه وجاء به محشوا وقال زد عليهما درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دنانير درهم اجرا العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي علي صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي علي الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان * دفع مصحفا الى مذهب ليذهبه من عنده واره المذهب انموزجا من الاشارة والاخماس ورؤس الآي واول السور فامره رب المصحف ان يذهبه كذا باجرة معلومة لا يصح الا ان مقدارا الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على ان يخبطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الي حذاء بشراكين ونعلين استأجرة على ان يحذو وهما له باجر مسمى جازوان اشترط عليه الشراكين فاراهما آية ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الي صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزائن المفتين * ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط

على البناء ان يكون الآجر والحصص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط * الباب الثاني والثلاثون في المنفقات اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوماً واحداً بكذا وباقي السنة مجاناً فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيخان * استأجر مسحة للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضاً للمسحة من الخشب ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والآ فلا كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر داراً مدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان افتى والدي كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلاً صابطاً يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن صابطاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوباً ليخيط له قباءً اوجبة ولم يشرطه الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعاً وبه يفتى هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الي بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفاً بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الاجر فخاطه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الاجر له الاجرة لا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل اقترض انساناً دراهم او دنانير واراد ان يسكن داراً المستقرض به رهنه رهنه المستقرض داراً المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئاً يسيراً ابتلى الاجرة حتى يصير قصاصاً بشئ ما باع من المستقرض كذا في خزائن المفتين * قال رب الدين اديونه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكريها فله اجر مثلها كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى ان يوفي في المستقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيدة الحمار كذا في فتاوى قاضيخان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع

استتراه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستدراج او بعد فلا اجر على المقرض والمخاتوت مودة عارية وقيل الصحيح انه يجب ادرا المثل في الوجهين كذا في المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل اقترض اسناد راهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان لم يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستأجره لانه لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان * استسجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الاجرة كالسكين والمشط والملقعة كل شهر بكذا اختلف فيه الائمة المتأخرون فقل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن مسلمة والامام صاحب الكمال مولانا حسام الدين عليا بادي وجمال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجملة الائمة ولو جعل المقرض العين المستأجرة في قبالة القرض وحفظهما معا يجب الاجر وفي الفتوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا اجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا للغير ههنا تبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي * ولو دفع المستقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياء حقه ولو هلك السكين مثلاً واختلعا بعد السنة فقل المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة والقول قول المستأجر المستقرض لانه يكثر زيادة الاجر ولو دفعه الاجر الى امرأته او الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى اجنبي لاشيء له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء والشرط حائز ويصير الثاني وكيلاً بالاحتفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع كذا في السية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المستقرض والمقرض مقدرا عقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض

بالمقرض وبديل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند
الكاتب ليكتب ماهيته واوصافه مستقضى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب
لوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الأئمة
يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه بيد كل من يعتمد عليه وقد
اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف شاء انه يعلم المستأجر ورضي دفع المقرض
العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة
اجر على المقرض كذا في خزائنة المعتين * استقرضا من رجل واستأجره على حفظ العين ثم
مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في نسط الحي كذا في الوجيز للكردي * ولو
وكل المستقرض رجلا ليستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر
بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ
سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابله
منفعة الحفظ كاستيجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه
ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله العسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بمحضرة المقرض
ولو استأجر رجلا او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدثهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا
لعمل والافنصيبه كمن استأجر رجلا يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها احدثهما كذا في الفنية *
قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده يازده) كذا في جواهر المتأوى * اذا استقرض
البوصي او المتأوى لاجل الصغير والرفق وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف
والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا انفق بعض مال الوقف
او الصغير الى الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي * دفع الى آخر مالا وامره بان يدفعه الى فلان
قرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المقرض وقد استأجر المقرض الوكيل
على ان يحفظ مينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من
عقد له الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو
الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائنة المعتين * ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة
المرسومة على ان يخرج الموكل من مهدة كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرض على الوكيل

كذا في الوحيين المذكورين * وحال استأجر من آخردار بمائة دينار فلم يسكنها حتى امره رب
 " ان يعطى رحلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قوصا لرب الدار على القابض
 ثم انتصت الادارة بينهما بموت احدهما لاسباب للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان
 المستأجر قد استقرض اوداع من اجرة الدار رجع على الآجر بما اعطى وان نقدا افضل لم يرجع
 على الآجر الا بمثل ما امره بالاداء ويرفع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر
 - اي الدخيرة * واذا وجب الآخر على المستأجر مال بالفرض او فحوة فقال المستأجر لا حراحتسب
 هذا من مال الاجارة وفارسيته (مرور وازمال ادارة) فقال الآجر (مرور فتم) فقد انفسخت الاجارة
 بنذرة كذا في المحيط * او كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان
 الجبس مختلفا بالتراضي كذا في الوحيين المذكورين * رجل استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة
 شرعية بعشرها وزرعها وحصل له من ما بها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي احر مثله
 في وقت العقد طاب له الصل = كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسخ
 الادارة المعهودة فتوارى المقرض او كل بنفسه على انه ان لم يوافه غدا عليه الالف فجاءه فتوارى
 المكفول له او حاف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتوارى الدائن ان علم
 الغاضي تغته وقصده الاضرار بنصب وكبلا يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال
 ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكبلا مع هذا وسلمه اليه ثبت الاحكام
 المذكورة وبنفذ القضاء لكونه محتجدا فيه كذا في الوحيين المذكورين * ساحة بين يدي حانوت
 لرجل في السارح فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو
 له ابد لان غاصب قتال النبيه ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا
 اما بدونه لا يصير غاصبا وعندى ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر
 احدث في المدة أجر بناء او غرسا ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع
 ذلك قلت تيممنا وكرهت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل باذن المالك قال وان كان
 قال وذا = وفي الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او بمرورة في ارضه واطاق
 له - لك ثم بدال ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر بن سماعه
 عن ابي يوسف رجل استأجر من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

ثم وجدها خمسة عشر جريباً او وجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل آجر ارضاً من جملة قرية معطدة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتيج الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجر ام على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على المستأجر ايضاً في غير ملكه وارض الآجر واو كانت قرية منهردة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يارمه الاتفاق لا محالة لكن ينظر في التقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد فيها التدويري فيما انقطع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع من شيء منه ولكن لا يكتفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وردها وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الدين ضرر رحمه ووصاياه وام يذكر في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في (شبانه روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولى المسجد ستة بدرهم معاومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه بذر الدافع فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فياً خذ ثلث الغلة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبرافان اقام المستأجر البينة ان الآجر كان متولياً وان يسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشرط وعليه للمسجد الاجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كونه الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الائمة الملكي والتاضي عبد الجبار استأجر ارضاً وفاقوا غرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستسقيها باجر المثل ان لم يكن في ذلك ضرر قيل لها ولو ابى الموقوف عليه الا القلع هل لهم ذلك

فقال لا كذا في القنية * قرية فيها ارض سبيل آجرها اهل القرية سنين مطومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى * وتكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام من اكل اجورا اراضي مكة فكانما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان * رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرع المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان لم يتعرض المالك بذلك واقرا الا اجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الا جروا مبدع المالك شيئا ولا يتعرض له ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك القدر وان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا آجر قرية من رجال اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم ازداد آخر في الاجارة ما خذمنه وآجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها وحبوباتها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الارض مرارا ثم آجرها مع رب الارض لا تخاذل العايز فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب كذا في القنية * من ابي يوسف ربح آجر عبدة من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه اليه المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الدخيرة * ابن سامة عن محمد بن حريز رجل اكرى من رجل دارا بعيدة سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقض الاجارة في العبد فله مرد العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها اعاصب فاراد المستأجر ان يمتنع من قبضها في باقي المدة واراد الاجر ان يمتنع من التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع من القبض في باقي السنة ولا الاجر ان يمتنع من التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرة اشهر من ابل الى مكة بعبد بعينه او غير عينه فان كان العبد بعينه بالاجارة جائزا وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر مثل مات العبد او لم يمت كذا في المحيط * استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدرهم لتعليم الخبز او النخاطة جازوله الاجر ان علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله او خياطته

او خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضاً فيهلك من المشتري والآمن
البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض * رهن دار غيره وهي معدة للاجارة
فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزماً لالاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في
القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر امواد ع للحفاظ جاز كذا
في السراجية * وسئل عن استأجر داراً مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومتاعه فيها فاراد المؤجر
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر
في بعض الشهر فمتى مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة
الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخليّة الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للتاوي * رجل تكارى
منزلاً كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال
فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول
بي يوسف رح له ذلك كذا في المحيط * واد تكارى منزلاً كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيره
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلهما وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤه وتا ويلها ان
لا تكون للمنزل بئربا لوعة ولا بئرو ضوء كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها
بكراء اولم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك عليّ مع نفقتك اجر المنزل
كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله
ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة
فعليها اجر المثل كذا في القنية * قال في الاصل ايضاً رجلان استأجرا منزلاً من رجل كل شهر
بدرهم واشترطاً فيما بينهما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والآخري مقدمه ولم يشترطاً
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكن شرطاً ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرطاً ذلك في اصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يتول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه
 لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللمحاضر سكنى نصيبه
 لا جميعه وللغاصبي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك
 قدر حصته وعن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للمكروري * دار
 معدة للاجارة صارت اربا بين ثلثة سكنها احد هم بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في
 القنية * رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح
 القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة
 واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة * في اليئمة
 سئل ابو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب
 وسألت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصابغ ليتخذ له قممته بكذا من
 الاجر والصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر هل لا الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ
 قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرأ فجعله سوارا فجاء
 المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان
 وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا او جرة منكم
 لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة ايام فالتحقوا عليه وقالوا آجره
 منا وانادفع ذا اليد وتخرجه منه فآجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح
 الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية * آجرها
 الغاصب ورد اجرتها الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة للاجارة قال رخص فجعل اخذ الاجرة اجارة
 من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة كذا في القنية
 في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دارا لوقف باهله واولاده وخدمته فاجر المثل عليه ولو
 عصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة لليتيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر
 يلزمه المسمى لا اجر المثل فيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض
 على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على
 المالك وهو الاول وعن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر

مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقتة او كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى اهل بلدة ثقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم لينخفف عنهم بعض الحيف واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياً له اصلاح الامر يوم او يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة وقتا معلوما فلا جارة جائزة والاجرك له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الا موقتة وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوماً او يومين كذا في المضمرات * عين ماء لقرية استأجر بعض اهل القرية اجيرا ليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عينا اخرى في غير حريم هذه العين فالماء له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في ارض الموات او في ملك نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر ادع المرء عند الآجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع كيد المودع ولو كان مكان الودعة عارية وباقي المسئلة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة * وروي بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلا لبني له حائط اراه موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على ان يبني كل الف آجرة بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبني في السفلى فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بني فيعطى بحصة ما بقي على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني الحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط عن شمس الاثمة الاوز جندي قال لطيان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انه ارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفري ثرا عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدر ان احضر البقية من غير عذر احبسه حتى يحفر ولو دفع الي زجل مالا ليدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكر المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية * قال محمد رح فيمن فصب من آخر ارضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي التدويري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما وغصبت او ما شبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والآخر الشراء فانما يدعى عليه للمستأجر فاراد مدعى الشراء ان يحلته على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقربه لاحدهما فاراد الآخر ان يحلته ليس له ذلك كذا في الصغرى * في اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية * ولو دفع اليه عبد علي انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال اردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية * واذا اشترى شيئا وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فقبل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماً كذا في المحيط * تعيب الحانوت عيلاً لا يصلح العدل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحانوت مالم يردده لكونه معيباً وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية * رجل دفع الى آخر صجولاً ليربها فاذا كبر باعها ففاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها وللحافظ اجرة الحفظ مستأجر حانوت انفس وغاب ليسه لا قربائه ان يردوا الحانوت الى مالكها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقى المستأجر

وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلاً لحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارا على العجلة فجاء بها على الماء قبل ان اجرا المثل كذا في الذخيرة * قال محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لو اكرى من رجل ابلاً على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمل بابل فامرته المستكرى فحمل وقد اخبره المستكرى انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد طاب بعض الابل لا ضمان على المستكرى ولو استأجر داراً شهر ثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر تقبل شهادتهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الخنطه ولا اجر عليه في ذلك رجلاً ان استأجر اشياً ودفع احدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثنين عشرون يوماً فحمله في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوا قال سئل القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر ان يأخذها كذا الثمار قال نعم كذا في التاتارخانية * اجرة الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والافعل على ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة واجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمر تاشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالبز ابذرة او بذرا راضه هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائداً وقيمته لو كان هالكا كذا في التاتارخانية * استأجر رجلاً ليذهب بحمولته الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فترك الحموله على المستأجر ثمه وطلب نصف الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فيتم مل عند الفتوى كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الا وزجني من رجل استأجر رجلاً ليقود النار في المظمورة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المظمورة وما فيها هل يضمن

الاحير قال لا قيل له فان او قد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاثر خانية * رجل دفع الى
 آخر عشرة املاء من نحاس واستأجرة باربعين درهما ليدققه فصار بعد التدقيق تسعة املاء يجب عليه
 اجرة عشرة املاء او تسعة املاء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع
 النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوتية على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان
 العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والا فلا وما
 تواضع عليه العساسة من المقدار في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل
 كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا يبنى له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين او ذوي سقف
 واحد وبين طول وعرضه واشبه ذلك ذكر في فتاوى ابي الميث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان
 بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له
 كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ احرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى
 على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه دارة وبحسب عليه ما اخذ من
 المستأجر فجاء البائع بدارهم فادان بحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر
 جازله ذلك اجارة مدونة بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس
 للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضع رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه
 وان كان الشرط في البيع والبيع فاسد كذا في التاثر خانية * وسئل شمس الائمة الاوز حندي
 عن دفع النبي طيب جارية مريضة وقال له عالجهما بالمال فما يزداد من قيمتها بسبب الصحة والزيادة
 لك ففعل الطبيب ذلك برئت الجارية للطبيب على المالك اجره من المعالجة وثمان الادوية والنفقة
 وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجهما وان برئت فادان
 من قيمتها بالصحة بينا معالجها حتى صحت له اجر المثل و قدر ما انفق في ثمن الادوية والطعام
 والكسوة ولا يملك حبسها لاسيما اجرا للمالك كذا في الوجيز الكردي * معلوم طلب من المميين ثمن
 الحصر او التصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدارهم فحاطها المعلم بدارهم نفسه او صرف
 بعضها الى حاجة نفسه او اشترى حصر او بعد استعدادهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا
 في جواهر الفتاوى * اصغر يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في الوجيز
 للكردي * قال الكرخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاستاذ الذي يسلم اليه الصبي في صناعة

اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمناه واما اذا ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمناه
 وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمناه على كل حال كذا في الجوهرة النيرة *
 وفي السوازل مثل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة قال لا الا ان يكون
 ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطالة
 وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له اني يؤدبه قال الحسن ر ح لا يؤدبه كذا في
 التا تاريخية * رجل دفع غلامه او ابنه الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فاراد النساج
 ان يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح
 كذا في الذخيرة * لو قال اريد انسا نايكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجدته ودفعه
 اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في السكاك اذا غلط في جميع
 حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فلا مر الخيارات رضي بد فللكاتب اجر
 مثله كذا في المحيط * امر صكا كافكتب له صك الشري فافتنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على
 الآمر كذا في القنية * يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة
 غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولظ بعضهم اذا حكم
 وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب *
 ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه
 لغيره كذا في الملنقط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي عن مقدار اجرة الصكا كين فقال الوثيقة
 اذا كانت بمال يبلغ العا فيها خمسة دراهم وان بلغ العين ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى
 يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مازاد ففي كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة
 آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة
 دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها دراهم ونصف في
 الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد الامام الاجل الاستاذ
 ابو شجاع ر ح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة ر ح وعن بعض اصحابنا المنقذين
 ر ح كذا في الذخيرة * واما اجر كاتب القاضي وقسمه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم
 فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجره هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى

المدعي وشهادة لشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والا جعله في بيت
 من لعضهم اجرة لسجل على من فقال ماى المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه
 ان ناصيخان على من استأجر الكاتب وان لم يستأجره احد فعلى الذي أخذ السجل
 واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم
 الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم او اربعة وذكروا مضهم
 اجرة المشخص في بيت المال وقيل على المتورد كالسارق انى اقطعت يده فاجرة الجلال والدهن
 الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو امر القاضي رجلا لارمته المدعي عليه لاستخراج
 المال ويسمى مؤكلا فمؤنته على المدعي عايه وقبل على المدعي هو الاصح اما زكي بما أخذ الاجر
 من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه
 بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فاثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا
 فتكون مؤنة الرجال ثانيا على المدعي عليه ولا يكون دأى المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل
 ان مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان
 هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول
 الشفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى
 يتعد الناس بين يديه ويقبهم ويقعد الشهود ويقيمهم لدوين جر من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي
 شيئا كذا في فتاوى الغرائب * اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين
 المرغيناني وشرف الائمة المكى القاضي اذا تولى قسمة التركة لاجر له وان لم يكف مؤنته من بيت
 المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر ان لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ
 قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكى حسن في هذا الزمان لفساد القضاة
 اذا لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل كذا في القنية * رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل
 الزراعة ببقورعين له لاحدهما بقرين والآخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن
 المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية
 وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي وفي مجموع التوازل رجل اودع عند رجل احمالا
 من الطعام

من الطعام فخرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احماله حتى يحصل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلمه به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط * متولى الوقف او الوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بدا لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المنزل بالغام بالغ عند بعض علماء نواحي القنوي الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا اجر المنزل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * ومن سكن دار الوقف او اليتيم باهله واتباعه فاجر المنزل على الرجل المتبوع كذا في الوجيز المكدري * مريض اجر داره باقل من اجر المنزل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حانوتا موقوف على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطاق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها فالحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه عن ذلك فان لم يمنع اخرجه من الحجرة وبؤجره من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة فله المتولي ان يترك الحجرة في بده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضي خان * جامع التاوى ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة فآجرة شهرا مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصة السرج كذا في التا تاريخانية * رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هنا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلاثة اوقار دهن ليتخذ منها صابونا ويجعل القلى من عنده وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وضرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة *

ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية * استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهدم بعضها يقال المستأجر الاول للثاني اتفق في عبارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على الثلثة جر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يفتح باب الدار رب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنع هل له ان يمنعه قال له ان يفتح الباب في الوقت الذي يفتح الساس ابوابهم في تلك اللحظة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر موضعا يعمل فيه الدباغة والجبران بمنعونه من ذلك قال انه ضرر عام (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلثة استأجروا على عمل بالشركة فمرض احدهم وعمل الآخرون ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا منطوعين في نصيبه كذا في السراجية * (مردی آسیا بمردی اجاره نهادهمین آجر گند مهافر ستاد بنزدیک همین مستأجرا آرد کند آرد کرد مزدوا جب نشود واگر گفته باش آجر که بهدین آسیا آرد کن مزدوا جب شود) كذا في التاتارخانية * (مردی را از غله دارد وکان خورش غلهای گذاشته میبایست و غله دار در گذاردن غلهای گذاشته مما طلت میکرد و خداوند دوکان بتقاضی مراغت کرد قاضی دوکان مهر کرد و رینمدت که برین دوکان مهر بوده باشد غله واجب شود یانی جواب آست که نی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افکدن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالمكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب انه يجب العتة (بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده درمغاک وقف بافندگی میکرد و متولی شانه را از جهت غله دوکان گرو برد چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آست که اگر بافنده را قوت مقابله بامتولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) وفيه نظر والصواب انه يجب كذا في الذخيرة * اذا استأجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن المفتين * اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة بنظر ان كان الآجر حاضرا كان منطوعا وان لم يكن حاضرا

لا يكون متطوعا كذا في التارخانية * الغاصب اذا آجر الدار او العبد ثم قال المغصوب منه انا امرتك
بالاجارة فقال الغاصب ما تأمرني كان القول قول المغصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة
الاجارة قال المغصوب منه كنت اجزت عقدة قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى
قاضيخان * ولو غصب دارا فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان
افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب
كان للغاصب ان يسترد الاجرة كذا في خزائن المفتين * اخذ الآبق رجل وأجرة فالاجرة للعاقدة
ويتصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك
فهى للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة
وقطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى يبس والارض المستأجرة لها لحرق في ارض
رجل آخر فادامشترى الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض
المستأجرة بخشبتة وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له
ان يمنعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاما او عرضا وقبضه
وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري
هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من
المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب

كذا في الذخيرة *

والله اعلم

بالصواب

**

*



الفتاوى العالمية

فى الفروع الحنفية



الجلد الرابع منها

قد طبع فى المطبع المسمى

بايد وكيشن پريس

بامروء ساء الكميتية لمدارس الهند نهار غرة الجمادى الاخرى

سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية



مطابق يوم ثالث و عشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية

المصحح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم و ستر عيوبهم

To: www.al-mostafa.com